

٢٩٣



بسم الله الرحمن الرحيم
الجزء الثاني

الجوهري النقي

في

علي بن عثمان بن إبراهيم المازني الشهير (بابن التركمان)

للملأمة علاء
رحمة الله

في نسخة واحدة من حديثه تصانيف بدوعة منها

صراحتها ومختصر عام الحديث لأبى الفلاح والرد

على البيهقي وفي قضاء الدمار المصرية *

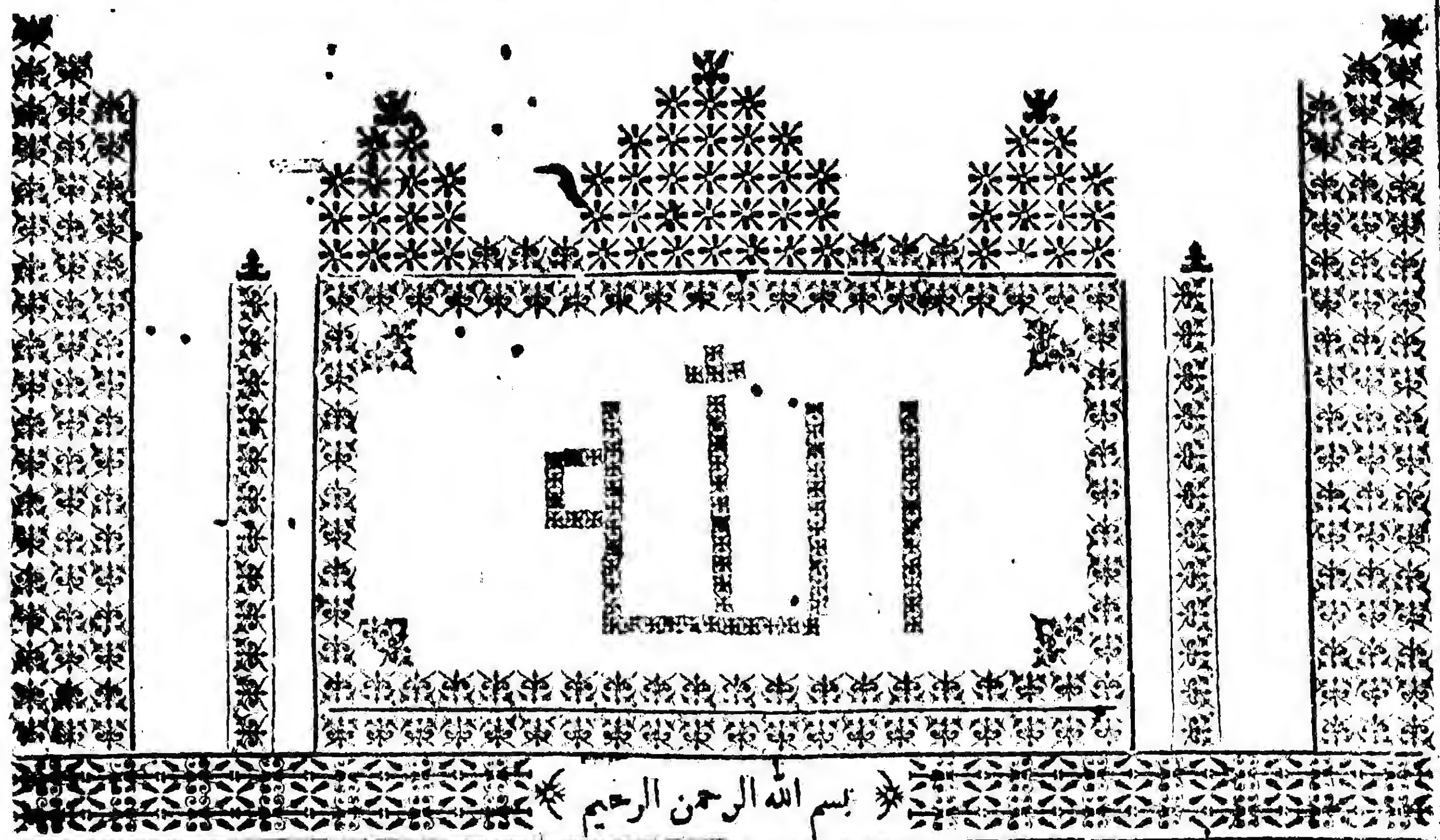
الطبعة الأولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائن بحدود آيات الكون عمرها إلى أنس الزمان

قد اهتم بطبعة بأمر المجلس حسن بن أحمد الحلي مدير المطبعة كان الله له

سنة أو آخر شعبان سنة ألف وثلاثمائة وست عشرة من هجرة سيد ولد عدنان صلى عليه الرحمن

(١٣١٦)



❦ كتاب البيوع ❦

❦ باب ابا حة التجارة ❦

❦ قال ❦

بك عن وائل عن جميع بن عمير عن ابي بردة ثم قال (الصحيح رواية وائل عن سعيد بن عمير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت: اخرجه الحاكم في المستدرک من حديث الثوري عن وائل عن سعيد بن
 عمير عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال صحيح الاسناد: ذكر ابن معين انهم في البيعة ابن عازب واذا اختلف
 الثوري وشريك فالحكم للثوري انتهى كلامه ونشر بهذا ان الصحيح في هذا الحديث الرفع لجلالة الثوري
 ولانه زاد ❦

❦ قال ❦

❦ باب كراهية اليمين في البيع ❦

ذكر فيه حديث السامرة من طريق الاعمش عن قيس بن ابي غرزة: قلت: اخرجه ابوداود وابن ماجه من طريق
 الاعمش عن ابي وائل عن قيس وهو الصواب ولعل سقوط ابي وائل من سنن البيهقي من الكاتب ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال لا يبيع بعين الغائبة ❦

ذكر فيه حديث النهي عن بيع الغرر وعن بيع ما ليس عندك: قلت: في المحلى اذا وصف الغائب عن روية وخبره
 وملكه المشتري فابن الغرر ولم يزل المسلمون يتبايعون الضياع في البلاد البعيدة بالصفة باع عثمان لطلحة ارضا
 بالكوفة ولم يرياه فقضى جبير بن مطعم ان الخيار لطلحة وما نعلم للشافعي سلفا في منع بيع الغائب الموصوف ولا خلاف

في اللغة ان ما في ملك بايعه فهو عنده وما ليس في ملكه فليس عنده وان كان يده وفي نوادر الفقهاء لا ينبت
نعم اجمع الصحابة على جواز بيع الغائب المذور على تسليمه وان لم يشتره خيار الروية اذ اراءه وفي اختلاف العلماء
للطحاوي قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح تعالى التجارة
عن تراض ولم يفرق بينهما ويأول لم يبر واجاز عليه السلام بيع العنب اذا اسود والحب اذا اشتد وهما غير مرثيين
 واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا بيع الغائب وليس هو من باب الملازمة والمنازمة كما زعم اصحاب
الشافعي ولا من باب الغرر لان الغرر ما كان على خطر لا يدري ا يكون ام لا كالطير في الهواء والسماك في الماء
ومالا يقدر على تسليمه كذا قال اهل اللغة والغائب ليس كذلك فان قيل قد يهلك قلنا وكذا سائر الاشياء وليس هذا
بيع ماليس عند الانسان اذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه ولا خلاف في اللغة ان الانسان يقول عندي ضياع
ودوراني في ملكي وان كانت غائبة فان قيل الا بقى متفق على منع بيعه فكذا الغائب قلنا لم يمنع بيع الا بقى لغيبه بل
امذرت تسليمه كالطير في الهواء انتهى كلامه على انهم تركوا ظاهر قوله عليه السلام لا تبع ما ليس عندك اذ يجوز
بيع ماليس عنده اتفاقا اذا كان قد رآه ويبطل عند عدم بيع ما عنده اذا لم يكن رآه ذكره القدوري في التجريد ثم
ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث يوسف بن ماهك (عن حكيم بن حزام لا تبع ماليس عندك) قلت هذا
الحديث اختلف فيه على ابن ماهك فروي عنه كذلك وروي عنه عن عبد الله بن عصمة عن حكيم كذا ذكره البيهقي
فيما بعد في باب النهي عن بيع ما لم يقبض ويستكمل عليه هناك ان شاء الله تعالى وعلى نقد بر صمته تقدم الجواب عنه
* قال * باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا

ذكر فيه حديث ابي برزة وقوله (ما اراكم افرقتما) قلت لا حجة في هذا الحديث لان قيامه الى فرشه مفارقة
قال الطحاوي قد اقاما بعد البيع مدة يعلم ان كلا منهما قد قام الى ما لا بد له منه من حاجة الانسان وقيامه الى صلوة
يكون بذلك تاركا لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع مثله في ظرف تصارفاه قبل القبض لتفسد الصفقة فكذا
لو كان الخيار واجبا في البيع بعد عقده لتقطع هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق عند ابي برزة لم يكن بالا بدان
ثم ذكر حديثا في سنده حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى قلت كلاهما متكلم فيه ثم ظاهر قوله فوجب له
متروكه عندهم اذ لا يجب له ما دام في المجلس ثم ذكر البيهقي في آخر الباب عن ابن عبيدة انه حدث الكوفيين يعني
بحديث الخيار قال فحدثوا به ابا حنيفة فقال (الي آخره) قلت هذه حكاية منكورة لا يابق بابي حنيفة مع ما سارت
به الركبان وشئت به كتب اصحابه ومخالفه من ورعه المشهور ولقد حكى الخطيب في تاريخه ان الخليفة في زمنه

ارسل اليه يستفتيه في مسألة فارسل اليه بجوابها فحدثه بعض من كان جالسا في جلسته بمحدث يخالف فتياه فرجع عن
اقتياد و ارسل الجواب الى الخليفة على مقتضى الحديث و يحتمل ان يكون الآفة من بعض رواة الحكاية ولم يعين
ابن عيينة من حدثه بذلك بل قال حدثونا و على تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشي الحديث و لما اراد
ليس هذا الاحتجاج بشي يعني تاويله بالتفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل تأويله بان التفرق المذكور فيه هو التفرق
بالاقوال لقوله تعالى و ان يتفرقا بين الله كلاما من سعة و لهذا قال ارايت لو كان في سفينة او تاول المتبائعين
بالمساو مين على ما هو معروف من مذهب الحنفية و مذهبه هو قول طائفة من اهل المدينة و اليه ذهب مالك
وربيعة و النخعي و اهل الكوفة و رواه عبد الرزاق عن الثوري

* قال * ❦ باب الدليل على انه لا يجوز شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام ❦

ذكر فيه حديث المصراة * قلت * لاجحة فيه اذ جعل فيه الخيار للمشتري بلا رضى البائع و لا بان يشترط عند العقد
ثم ذكر حديث (الاخلاصة) * قلت * لاجحة فيه ايضا اذ الشافعي لا يقول به و يجعله خاصا بذلك الرجل حكاه
البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في عهدة الرقيق و ذلك انه جعل له الخيار بقوله عند التبايع لا خلاصة رضى معا
او لا فلا يشبه الخيار الذي يتفقان عليه *

* قال * ❦ باب تحريم التفاضل في الجنس الواحد ❦

ذكر فيه حديث ثامن ابن عمر في آخره (هذا عهد نبينا صلى الله عليه و سلم البنا) ثم ذكر (عن الشافعي انه قال هذا خطأ)
و اسندل على ذلك بانه (روى الحديث عن ابن عيينة عن وردان عن ابن عمر) ولفظه (هذا عهد صاحبنا لينا
قال الشافعي يعني بصاحبنا عمر) * قلت * حكى صاحب التمهيد هذا القول عن الشافعي ثم قال قول الشافعي عندي
غلط على اصله لان قول صاحبنا مجمل يحتمل ان يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو الاظهر و يحتمل ان يريد
عمر فلما قال مجاهد عن ابن عمر هذا عهد نبينا فسر ما اجمل وردان و هذا اصل ما يعتمد عليه الشافعي في الآثار
ولكن الناس لا يسلم منهم احد من الغلط و انما دخلت الدخلة على الناس من قبل التقليد لانهم اذا تكلم العالم عند
من لا يمين النظر بشي كتبه و جعله دينا يرد به ما خالفه دون ان يعرف الوجه فيه فيقع الخل و بالله التوفيق و رد
بعض اصحابنا على صاحب التمهيد بان ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به ابن عمر في بعض
الروايات و لا يرد ذلك عليه لانه لم يلتزم ان ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل لو عهده عليه السلام
الى عمر او غيره ثم سمعه ابن عمر منه جازله ان يقول عهد نبينا وليست هذه العبارة باغرب مع قول التزالي

ابن سبرة قال لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم انا وياكم كنا ندى بني عبد مناف والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد قال لقومنا ثم ذكر البيهقي (ان معاوية باع سقاية من ذهب او ورق باكثر من وزنها فقال له ابو الدرداء) الى آخره * قلت * تقدم في الباب السابق ان هذه القصة جرت لمعاوية مع عبادة بن الصامت وقال صاحب الاسند كار لا اعلم انها جرت له مع ابي الدرداء الا من حديث ابن اسلم عن عطاء وليس معروفه له الا مع عبادة والطريق بذلك متواترة *

* قال * **باب من قال الرباني النسبة**

ذكر فيه حديث البراء وابن ارقم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال ما كان منه يد ايده فلا بأس) من رواية ابن جري قال (واخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن ابن عيينة عن عمرو بن ابي المنهال باع شريك لي ورقا نسبة وبمعناه رواه البخاري عن ابن المديني عن سفيان وروى عن الحميدي عن سفيان عن عمرو بن ابي المنهال باع شريك لي دراهم بدرهم) ثم قال (هذا عندي خطأ ولا صحيح ما رواه ابن المديني و ابن حاتم وهو المراد بما اطلق في رواية ابن جريج فيكون الخبر وارد في بيع الجنس من احدهما بالآخر) * قلت * رواية ابن المديني و ابن حاتم مطلقة ايضا لم يذكروا فيها باع الورق فكيف رد رواية ابن جريج اليها وتفسيرها بل الاظهر ان قوله في رواية ابن حاتم نسبة بمعناه بورق نسبة وكذا ما في معناه من رواية ابن المديني لان نسبة في قوله نسبة لا توصف بمحذوف دل عليه قوله اولا ورقا فكون التقدير بورق نسبه ^ل هذا هو موافق لرواية الحميدي عن سفيان *

* قال * **باب اقتضاء الذهب من الورق**

ذكر فيه حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر كنت ابيع الابل في البقيع) ثم قال (ينفرد برفعه سماك عن ابن جبيرة من بين اصحاب ابن عمر) * قلت * ذكر الترمذي هذا الحديث ثم قال لان رفعه مرفوعا لا من حديث سماك وروى داود ابن ابي هند هذا عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر موقوفا فاختلفت الرواية عن سعيد بن جبيرة والمفهوم من كلام البيهقي ان ابن جبيرة رواه مرفوعا وان غيره من اصحاب ابن عمر رواه بخلاف ذلك *

* قال * **باب جريان الرباني في كل ما يكون مطعوما**

ذكر فيه حديث (الطعام بالطعام مثالا بمثل) * قلت * قسم البيهقي من لفظة الطعام كل مطعوم وخالف ذلك فيما تقدم ففهم من حديث الخدري في صدقة الفطر ما عاين طعام انه البر وحده وقد تكلمنا معه هناك ولا نسلم العموم ههنا لا يقال لا كل الحليج اكل الطعام قال ابن حزم اجري الشافعي الربا في السقمونيا لا يطلق عليه اسم الطعام وفي التجريد

للقدرى تبطل عليهم بجواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا مع كونه مطعوماً ولا لم يكن في الحال كما ان السمك والجراد ليسا مطعومين في الحال حتى يصلحوا مع ذلك لا يجوز بيعهما متفاضلاً وكذلك لا طين الخراساني ما كوله مشتى وان كان فيه ضرر لكثير من المطعومات *

* قال * **باب من قال بجريان الربا في كل ما يكال ويوزن ***

ذكر فيه حديث ثافي سند هـ حيان بن عبيد الله فقال (تكلوا فيه) قلت * اخرج هذا الحديث شيخه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وحيان هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقال الذهبي في الضعفاء جازا الحديث وقال عبد الحق في احكامه قال ابو بكر البزار حيان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به باس وقال فيه ابو حاتم صدوق وقال بعض المتأخرين فيه مجهول ونعله اختلط عليه بحيان بن عبيد الله المروزي *

* قال * **باب لا ربا في ما خرج من المأكول والمشروب والذهب والفضة ***

ذكر فيه حديث (اشراء العبد بعبد بن وشرء صفيّة بسبعة رؤس) قلت * لا يلزم من جواز ذلك جواز كل ما خرج من المأكول والمشروب والتمين والفلوس اذ اتفقت فيهما اثمان ومع ذلك لا ربا فيها *

* قال * **باب بيع الحيوانات وغيره مما لا ربا فيه بعض ببعض نسبة ***

ذكر فيه (انه عليه السلام قال لعبد الله بن عمرو خذ في قلاص الصدقة فحملت آخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة ثم ذكره من وجه اخر ولفظه (الى خروج المصدين) قلت * هذا اجل مجهول لانه تقدم ويتاخر وهو مفسد البيع فيحمل على انه امره من ان يستسلف الزكوة من اربابها فياخذ بعير يصلح للحمل والقتال بيعيرين من اسنان الصدقات او ياخذ ذلك من اهل الحرب على قول من يجوز الربا معهم او كان ذلك قبل تحريم الربا ثم نهى عليه السلام عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة كما يجي في الباب الذي يملوه ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (عن الحسن ابن محمد بن علي عن علي انه باع جملاً بعشرين بعيراً الى اجل) قلت * ذكر ابن الاثير في شرح مسند الشافعي ان هذا الحديث مرسل لان الحسن لم يلق جده علياً وقد جاء عن علي خلاف هذا قال عبد الرزاق في مصنفه اخبرني عبد الله بن ابي بكر عن ابن قسيط عن ابن المسيب عن علي انه كره ان يربا بيعيرين نسبة فان صح الاول يحمل على انه فعله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل التحريم ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه اشترى راحلة باربعة ابعرة مضمونة عليه يوفى فيها صاحبها بالربذة) قلت * قد جاء عن ابن عمر خلاف هذا قال عبد الرزاق انه سمع عن ابن طاووس عن ابيه اخبرني انه سأل ابن عمر عن بيع بعيرين نظرة فقال لا وكرهه فيحمل الاول على ان الاربعة كانت بالربذة فهذا بيع غائب وليس بنسبة

وانما شرط الضمان لان من مذهب ابن عمر ان المبيع لا يكون مضموناً على البائع الا بالشرط كذا ذكره القدوري في التجرى بد قال وروي عن ابن مسعود وابن عباس والحكم بن عمرو والفخاري مثل قولنا *

* قال * **باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ***

ذكر فيه حد يثان الحسن عن سمرة ثم قال (اكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة) قلت * حسن الترمذي هذا الحديث وصححه وقال العمل عليه عند اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم وهو قول الثوري واهل الكوفة واحمد وسماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال علي بن المدني وفي الاسند كارق قال الترمذي قلت للبخاري في قولهم لم يسمع الحسن من سمرة الا حديث العقيقة قال سمع منه احاديث كثيرة وجعل روايته عنه سماعاً وصحها وقال البيهقي فيما بعد في باب قتل الحر بالعبد (كان شعبة يثبت سماعه منه) وقال ايضا في باب من مربائط انسان (احاديثه عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ) وكلامه هذا مخالف لكلامه في هذا الباب ثم ذكر حد يثان ابراهيم بن طهمان عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (وكذا رواه داود الطمار عن معمر موصولاً وكذا روي عن الزبيرى وعبد الملك الزمارى عن الثوري عن معمر وكل ذلك وهم والصحيح عن عكرمة عن النبي عليه السلام) مرسلات ثم اخرج كذا من حديث الفريابي عن الثوري عن معمر ثم قال (وكذا رواه عبد الرزاق وعبد الاعلى عن معمر وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة وروى بنان البخاري انه يروى عن رواية من وصله) ثم اخرج (عن ابن خزيمة قال الصحيح عند اهل المعرفة هذا الخبر مرسل ليس بمتصل) ثم ذكر عن الشافعي (ان حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة غير ثابت) قلت * حاصله انه يختلف على الثوري فيه فرواه عنه الفريابي مرسلات ورواه عنه الزبيرى والذمارى متصلات واثان اولى من واحد كيف وقد تابعهما ابوداود الحفري فرواه عن سفيان موصولاً كذا اخرج عنه ابو حاتم بن حبان في صحيحه فظهر بهذا ان رواية من رواه عن الثوري موصولاً اولى من رواية من رواه عنه مرسلات واختلف ايضا على معمر فيه فرواه عنه عبد الرزاق وعبد الاعلى مرسلات على ان عبد الرزاق رواه ايضا عنه متصلاً كذا رايت في نسخة جيدة من نسخ المصنف له ورواه عن معمر ابن طهمان والطمار موصولاً وتايدت روايتهما بالرواية المذكورة عن عبد الرزاق وبما رجح من رواية الثوري فظهر ان رواية من رواه عن معمر موصولاً اولى ومعمر حفظ من علي بن المبارك فروايته عن يحيى موصولاً اولى من رواية ابن المبارك عنه مرسلات وبالجملة فمن وصل حفظ وزاد فلا يكون من قصر حجة عليه وقد اخرج البزار هذا الحديث وقال ليس في هذا الباب حديث اجل اسناداً منه وقد ردد في هذا الباب حد يثان آخران جيدان

وحدث ثالث مرسل فالاول اخرج الطحاوي من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة واخرجه البيهقي ايضا في كتاب المعرفة وقال تفرد به محمد بن دينار الطاحي وسئل ابن معين عنه فقال ضعيف انتهى كلامه وقد ذكر الله في الكاشف ابن دينار هذا وقال حسنا حديثه وفي الميزان قال ابو زرعة صدوق وقال النسائي ليس به باس وكذا قال ابن معين في رواية احمد بن ابي خيثمة عنه وقال ابن عدي حسن الحديث والحديث الثاني عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسا ولا باس به يدايد * اخرج ابن ماجه والترمذي وقال حسن والحديث الثالث اخرج الشافعي في مسنده عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري ان زباد بن ابي مريم مولى عثمان اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصدا قاله فجاء بظهر مسنات فلما نظره النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت واهلكت فقال يا رسول الله اني كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدايد وعلمت من حاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الظهر فقال عليه السلام فذاك اذا قال ابن الاثير في شرحه يدل على صحة قول من منع النسيئة في الحيوان بالحيوان لانه لما قال له يدايد اقره على فعله فظهر بهذه الاحاديث المختلفة الطرق التي ايد بعضها بعضها ان هذا الحديث ثابت خلافا للشافعي رحمه الله وروى عبد الرزاق انا الثوري واسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع سمعت محمد بن الحنفية يكره الحيوان بالحيوان نسيئة * ورواه عبد الرزاق عن عكرمة وعن ايوب وابن مهزيب بن نجوه وروى ابن ابي شيبة بسنده عن عمار ابن ياسر بنحوه *

* قال * **باب من ابتاع ذهابا ذهب مع احد الذهبين شي غير الذهب**

* قلت * عم المنع وجوزه ابو حنيفة والثوري اذا كان الذهب المنفرد اكثر من الذهب المنضم للسلعة والحديث الذي استدل به البيهقي تبين من رواية الليث التي اخرجها مسلم انه ورد في صورة خاصة وهي ان الذهب الذي في القلادة كان اكثر من الذهب المنفرد وخصمه يمنع هذا *

* قال * **باب بيع الرطب بالتمر**

ذكر فيه حديث مالك عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد ثم ذكر انه روى عن مالك عن داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد ثم اخرج من حديث يحيى بن ابي كثير عن عبد الله ولفظه (نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة) ثم ذكر عن الدارقطني انه قال (خالفه مالك واسماعيل بن امية والضحالك بن عثمان واسامة بن زيد ورواه عن عبد الله ولم يقولوا نسيئة واجتماعهم لا يدل على ضبطهم وفيهم امام وهو مالك) ثم قال (وقد رواه عمران بن ابي انس عن

ابي عياش نخور واية الجماعة انبا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب انبا الربيع ثنا ابن وهب حدثني
مخرمة بن بكير عن ابيه عن عمران (فذكره) قلت * اخرج ابوداود ورواية يحيى ثم قال عقيها رواه عمران بن ابي
انس مولى لبني مخزوم عن سعد نحوه وظاهر هذا ان عمران رواه كرواية يحيى وعلى خلاف رواية الجماعة
وبوضع ذلك ما ذكره الطحاوي في مشكل الحديث فقال ثنا يونس ثنا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان بكير
ابن عبد الله بن الاشج حدثه عن عمران بن ابي انس ان مولى لبني مخزوم حدثه انه سأل سعدا عن الرجل يسلف
الرجل الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد نها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فظفر بهذا ان عمران رواه على
موافقة رواية يحيى ومخالفة رواية الجماعة وهذا السند اجل من السند الذي ذكره البيهقي * يونس هو ابن عبد الله
حافظ اجمع به مسلم وهو اجل من الربيع وهو المرادى لانه كان في عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النسائي ولم يخرج له صاحب
الصحيحين وعمرو بن الحارث المصري الراوي عن بكير حافظ جليل وهو اجل من مخرمة بن بكير بلا شك لان مخرمة
ضعفه ابن معين وغيره وقال ابن حنبل وابن معين لم يسمع من ابيه انما وقع له كتابه ومالك قد اختلف عليه في سند
الحديث كما ذكره البيهقي واختلف ايضا على اسم بل فروي عنه نخور واية مالك ذكره البيهقي وغيره وروى الطحاوي
عن المزني ثنا الشافعي عن ابن عيينة عن اسمعيل عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش الزرقى عن سعد الحديث قال
الطحاوي وهذا محال ابو عياش الزرقى صحابي جليل وليس في سنن عبد الله بن يزيد لقاء مثله واختلف ايضا على اسامة
فرواه عنه ابن وهب نخور واية مالك ورواه الايث عن اسامة وغيره وعن عبد الله بن يزيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الطحاوي وابن عبد البر وفي اطراف المزي رواه يزيد بن ابي ايوب عن
علي بن غراب عن اسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش عن سعد موقوف ولم يذكر الدارقطني ولا غيره فيما علمنا
سند رواية الضحاك لينظر فيه ولو سلم حديث هؤلاء من الاختلاف كان حديث يحيى بن ابي كثير اولى بالقبول
من حديثهم لانه زاد عليهم وهو امام جليل وزيادة الثقة مقبولة كيف وفي رواية عمران بن ابي انس التي ذكرناها
ما يقوي حديثه وتبين انه لم ينفرد به ويظهر من هذا كله ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده ومثله
وزيد مع الاختلاف فيه هو مجهول لا يعرف كذا قال بن حزم وغيره واخرج صاحب المستدرک هذا الحديث
من طرق منها رواية يحيى ثم صححه ثم قال اخرج الشيخان لما خشيما من جهالة زيد وفي تهذيب الآثار للطبري عال
الخبر بان زيد انفرد به وهو غير معروف في نقلة العلم ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (لا تبيعوا التمر حتى يبدو صلاحه
ولا تبيعوا التمر بالتمر) ثم عزاه الى البخاري ثم قال (ورواه مسلم على ارسال في هذا المقدار من الحديث) * قلت * يعني

قوله ولا تبيعوا التمر بالتمر والامر ليس كما ذكر والحدث كله متصل عند مسلم ولا اربال في شيء منه *

* قال *

باب ثمر الحائط يباع باصله *

ذكر فيه حديث (من باع نخلا قد ابرت فثمرتها للبائع) الى آخره قلت: ذكر في الخلافات انها اذا لم تؤبر فالثمر للمشتري قال الشافعي اذا جعل الابار حد الملك البائع فقد جعل ما قبله حد الملك المشتري انتهى كلامه وهذا استدلال المفهوم وابو حنيفة واصحابه لا يقولون بذلك قال ابو عمر في التمهيد الكوفيون والاوزاعي لا يفرقون بين الابر وغيره و يجعلون الثمرة للبائع اذا كانت قد ظهرت قبل البيع ومن حجتهم انه لم يختلف قول من شرط التأبير انها لو لم تؤبر حتى تناهت وصارت لمحاوسرا ثم يبيع النخل ان الثمرة لا تدخل فيه فعلمنا ان المعنى في ذكر التأبير ظهور الثمرة وفي قواعد ابن رشد قال ابو حنيفة هي للبائع قبل الابار وبعده ولم يجعل المفهوم هنا من باب دليل الخطاب بل من باب الاخرى والاولى وذلك انه اذا وجبت للبائع بعد الابار فهو احرى ان يجب له قبل الابار وشبهوا خروج الثمرة بالولادة فقالوا من باع امة لها ولد فولد لها للبائع الا ان يشترط المبتاع. كذلك الامر في الثمر انتهى كلامه وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في مال العبد من حديث عكرمة بن خالد (عن ابن عمر انه عليه السلام قال وايمارجل باع نخلا قد اينعت فثمرتها لربها الاول الا ان يشترط المبتاع) فلم يقيد بالتأبير الا ان البيهقي زعم انه منقطع فقال (وقد روي عن هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقد صرح صاحب الكمال بان عكرمة بن خالد سمع من ابن عمر وايضا فان روايته عنه مخرجة في الصحيحين وخرجها الترمذي ايضا وقال حسن صحيح فان صح ما ذكره البيهقي يجعل على انه سمعه من ابن عمر مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ثم ان الذي في كتب الشافعية مخالف لما حكاه البيهقي عن الشافعي من الاستدلال بالمفهوم قال البغوي في التهذيب ان باع بعد تشقق النخل سواء ابر او لم يؤبر فالثمره تبقى على ملك البائع لانها ظهرت من اكمامها بالتشقق فلا تتبع الاصل الا ان يبيعها مع النخلة فتكون للمشتري هذا كما ان الجمل يدخل في مطلق بيع الام ولو باع الام بد خروج الولد لا تتبعها الولد الا ان يبيعها معها انتهى كلامه فقد ذكر القول بمفهوم الحديث كما ترى *

* قال *

باب النهي عن بيع المخاضرة *

ذكر فيه (عن انس نهى عليه السلام عن المخاضرة) الحديث ثم قال (قال ابو حنيفة المخاضرة بيع الثمار قبل ان يبد وصلاحها ويدخل في المخاضرة بيع الرطاب واليقول ولهذا كره من كره بيع الرطاب اكثر من جزرة واحدة) * قلت * الحديث يقتضي كراهية الجزرة الواحدة ايضا *

* قال * * باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار *

* قلت * يفهم من هذا الكلام انه لا يحل بيع الثمار قبل هذا الوقت ومذهب الشافعي وغيره انه يحل بشرط القطع وذكر البيهقي في هذا الباب حديثا عن ابن عمر قال (اخرج به البخاري من حديث الايث عن يونس) * قلت * هذه الرواية اخرجها البخاري تعليقا فكان الوجه ان يقال اخرج به البخاري من حديث الايث فان البيهقي اخرج به فيما مضى في باب النهي عن بيع الرطب منضلا من حديث الايث عن عقيل وعزاه كذلك الى البخاري *

* قال * * باب بيع الحنطة في سنبلها *

* قلت * ذكر صاحب المحلى عن الشافعي قال ماله قشر ان لا يجوز بيعه حتى يزال الاعلى قال ابن حزم لا فرق بين كونه في قشر او قشرين وهو قد جوز بيع البيض مع كونه في قشرين يعني الظاهر والرفيق مع انه قول لا نعلمه عن احد قبله وفي قواعد ابن رشد جوز بيع الحب في سنبله جمهور العلماء ابو حنيفة ومالك واهل المدينة والكوفة وحجتهم ما روى نافع عن ابن عمر انه عليه السلام نهى عن بيع النخل حتى ازهي وعن السنبل حتى تبيض ويا من العاهة * وهي زيادة على ما رواه مالك من هذا الحديث والزيادة اذا كانت من الثقة مقبولة وروني عن الشافعي انه لما وصلته هذه الزيادة رجع من قوله وذلك انه لا يصح عنده قياس مع وجود الحديث وذكر البيهقي في هذا الباب حديث النهي عن بيع الغرر * قلت * تقدم في باب بيع العين الغائبة ان الغرر ما لم يدرك ا يكون ام لا كاسمك في الماء والحنطة في السنبل موجودة معلومة بالمشاهدة وصار كالمشعر في سنبله فانه يجوز عند الشافعي واصحابه *

* قال * * باب من قال لا توضع الجائحة *

ذكر فيه حديث عائشة (سمع عليه السلام صوت خصوم بالباب الى آخره ثم قال) (رواه مسلم عن بعض اصحابه عن اسمعيل) * قلت * لفظ مسلم حديثي غير واحد من اصحابنا عن اسمعيل وهذا مخالف لما عزاه البيهقي اليه *

* قال * * باب المزابنة والمحاولة *

ذكر فيه (عن عكرمة عن ابن عباس نهى عليه السلام عن المحاولة والمزابنة وكانت عكرمة يكره بيع الفصيل) ثم قال (رواه البخاري) * قلت * لم يذكر البخاري وكان عكرمة يكره بيع الفصيل *

* قال * * باب بيع المزابيا *

ذكر فيه حديثا عن ابن عمر ثم حديثا عن زيد بن ثابت ثم قال (اخرجهما مسلم على ارسال في الاول) * قلت * قد قدمنا في باب بيع الرطب بالتمر انه عند مسلم متصل ولا ارسال فيه *

* قال *

* باب ما يجوز من العرايا *

ذكر فيه حديث أبي هريرة (فيما دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق) وحديث جابر (أوسق وأوسقين والثلاثة والأربعة) قلت * جوز مالك والشافعي العرية في خمسة أوسق والنهي عن المزانية ثابتة يقيّن فوجب أن لا يستثنى منها إلا الثابت يقيّن وهو أربعة أوسق لا الخمسة المشكوك فيها ذكر معناه ابن المنذر وصححه الخطابي وقال الزمّه المزي الشافعي وهو لازم على أصله *

* قال *

* باب من أجاز بيع العرايا بالرطب أو التمر *

ذكر فيه حديث (رخص في العرية بالرطب أو التمر ولم يرخص في غير ذلك) قلت * تركت الشافعية العمل بهذا الحديث حيث جوزوا العرية في العنب *

* قال *

* باب النهي عن بيع ما لم يقبض *

ذكر فيه حديث ثناء بن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام (استجاد حسن) قلت * كيف يكون حسناً وابن عصمة مثروك كذا قال صاحب المحلى وفي الأحكام لعبد الحق ضعيف وإينما قد منافي باب بيع العين الغائبة أنه اختلف في سنده وإيضاً المراد منه الطعام قاله صاحب الاستذكار واستدل على ذلك برواية الحفاظ لحديث حكيم ابن حزام أنه عليه السلام قال له إذا ابتعت طعاماً فلا تتبعه حتى تقبضه * وقد ذكره البيهقي في آخر الباب السابق وأخرجه أيضاً النسائي *

* قال *

* باب الرجل يبتاع طعاماً كلباً فلا يبيعه حتى يكتاله *

ذكر فيه حديثنا عن عثمان رضي الله عنه ثم قال (وروي من وجه آخر مرسل عن عثمان) ثم أخرجه من حديث مطر الوراق عن بعض أصحابه أن حكيم بن حزام أو عثمان بن عفان إلى آخره * قلت * ذكر القاضي عياض أن قول الراوي حدثني غير واحد أو حدثني الثقة أو حدثني بعض أصحابنا ليس من المقطوع ولا المرسل ولا المضل عند أهل هذا الفن بل هو من باب الرواية عن المجهول حكاه عنه النووي في شرح مسلم ثم قال وهذا هو الصواب

* قال *

* باب ما ورد في العينة *

ذكر فيه حديثنا عن ابن عمر ثم قال (وروي من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر) قلت * ذكره ابن القطان من وجه صحيح بن عطاء عن ابن عمر فقال نقلت من كتاب الزهد لأحمد بن حنبل قال ثنا الأسود بن عامر ثنا أبو بكر هو ابن عباس عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال أتى عليّ نازمان

وما يرى احد منا انه انجى بالدينار والدرهم من اخيه المسلم * ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذ اتى الناس ثيابهم والعين تفتشوا الذناب البقر وتركو الجهاد في سبيل الله انزل الله بهم بلا * فلم يرفعه حتى يراجهوا
دينهم * ثم صححه اعني ابن القطان وقال هذا الا سناد كل رجاله ثقات كذا قال في النسخة بلاء واره مصحفا من ذلاء
* قال *

* باب الحكم فيما يشتري مصراة *

ذكر فيه حديثا في سنده جميع بن عمير فقال (قال البخاري فيه نظر) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من
التابعين وحسن الترمذي له حديثا *

* باب من اشترى جارية فاصابها ثم وجد بها عيبا *

ذكر فيه من وجهين عن علي بن ابي طالب (الصحة والدا) ثم ذكر اثره عن عمر ثم اعل الجميع ثم قال اقال الشافعي لانه
يثبت عن عمرو بن علي ولا واحد منهما * قلت * قد جاء عن علي بن ابي طالب جريد روى ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم هو
ابن حبيب الصيرفي عن الشعبي عن علي قال في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا انه لا يستطيع
ردها ويرجع بنقصان العيب والهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين *

* باب ما جاء في عهدة الرقيق *

ذكر فيه الحديث ثم قال امداره على الحسن بن عتبة بن عامر * قلت * رواه ابن ابي شيبة قال ثنا عبدة ومحمد
ابن بشر عن سعيد هو ابن ابي عروبة ورواه ابن ماجة عن محمد بن عبد الله بن نمير عن عبدة بن سليمان عن سعيد
ابن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة وهذا سند صحيح وتبين هذا انه اختلأه عليه علي بن ابي عروبة *
* قال *

* باب ما جاء في العبد *

ذكر فيه حديثا عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر ثم قال (وهذا منقطع وقد روي عن عكرمة عن الزهري
عن ابن عمر) * قلت نص البخاري وغيره على ان عكرمة هذا اسم من ابن عمر فيحمل على انه سمع هذا الحديث
منه بلا واسطة مرة وبواسطة اخرى وهذا اولى من تخطئة احدي الروايتين ورميها بالانقطاع وقد فعل
البيهقي مثل هذا في غير موضع ثم اخرج هذا الحديث (عن سلمة بن كهيل حدثني من سمع جابر ايقول) الى آخره ثم قال
(مرسل حسن) * قلت * هذا لا يسمى مرسل بل هو من باب الرواية عن المجهول كما تقدم قريبا وكيف يكون حسنا وفي سنده
ابراهيم بن ابي الليث قال الساجي متروك وقال صالح جزرة كان يكذب عشرين سنة واشكل امره على احمد وعلي
حتى ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن معين يحمل عليه كذا في الميزان وقول البيهقي (وكذلك رواه يحيى القطان

وغيره عن سفیان لم یذکر سنده لينظر فيه *

* قال *

* باب بيع البراءة *

ذكر فيه (ان ابن عمر باع غلاما بالبراءة وان عثمان قضى عليه بان يجاع العبد) ثم حكى عن الشافعي (انه قال في الرجل يبيع العبد او شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي نذهب اليه قضاء عثمان انه بريء من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع) قلت * ذكر صاحب المحلى ما معناه ان الشافعي اشد الناس انكارا للتقليد ولم يقلد ابن عمر في جواز البيع بالبراءة في الرقيق بل قلده عثمان ولم يقلده في فضائه على ابن عمر بالنكول وهو صحيح عنه وعثمان انما قضى في عبد فوجب ان يقتصر عليه * فان قالوا قسنا الحيوان عليه قلنا فقيسوا جمع المبيعات عليه وما نعلم لهم سلطا من الصحابة في تفريقهم هذا وفي اخلاف العلماء للطحاوي قال الشافعي اذا باع الحيوان بالبراءة فالذي اذهب اليه قضاء عثمان انه بريء من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه والقياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها * ثم روى الطحاوي بسنده عن زيد بن ثابت انه كان يرى البراءة من كل عيب مجازة * وروى عن ابن عمر ايضا كذلك ثم قال كيف لم يقلد الشافعي ابن عمر والقياس معه وقوله القياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها لم يقلده احد من اهل العلم قبله وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان البراءة من عيوب سماها المشتري ولم يرها جائزة الا رواية شذت عن الشافعي انه لم يجزها عن عيوب غير موجودة وفي التجريد للقدروري البراءة من العيوب توجب جهالة صفة المأمود عليه وذلك لا يمنع من جواز العقد كجهالة تدر الصبرة وهذا مبني على اصلا ان البراءة من الحقوق المجهولة جائزة عندنا انتهى كلامه وسياتي الدليل على ذلك في باب صلح الابرار ان شاء الله تعالى

* قال *

* باب الرجل يبيع الشيء الى اجل ثم يشتريه باقل *

ذكر فيه قضية عائشة مع زيد بن ارقم ثم ذكر ان الشافعي قال انما لا تثبت مثله ولو كان ثابتا عابت البيع الى العطاء لانه اجل غير معلوم) قلت * العالية معروفة وروى عنها زوجها وابنها واما ما رواه ابن حبان في الثقات من التابعين وذهب الى حديثهما هذا الثوري والاوزاعي وابو حنيفة واصحابه ومالك وابن حنبل والحسن بن صالح وروى عن الشعبي والحكم وحماد فمنعوا ذلك كذا في الاستذكار وقد ذكر جماعة انها كانت تجوز البيع الى العطاء وذكر ابن ابي شيبة في مصنفه ان امهات المؤمنين كن يشتريهن الى العطاء وقال ابو بكر الرازي * ان قيل * كيف انكرت الاول وهو صحيح عندها قلنا لانها علمت انها قصدت به ايقاع البيع الثاني ثم يفعل الناس وفي قولها رأيت ان لم اجد الاراس مالي وتلاوة عائشة الآية دليل على ابقائها العقد الاول وان المنكر هو الثاني ولو كانت انما انكرته لكونه يعمالى العطاء

كما زعم الشافعي لما ثبت الاول ثم ذكر البيهقي ان ابن عمر لم يريد لك باسا * قلت * بما رضى ما رواه وكيع ثنا سفیان الثوري عن سليمان التيمي عن حيان بن عمير القيسي عن ابن عباس سأل رجل يبيع الحرير الى اجل فكره ان يشتريه بعني بدون ما باعه * وهذا سند صحيح ثم ذكر البيهقي (ان رجلا باع رجلا بهيرا فقال اقبل مني بعيرك و ثلاثين درهما فلم يريد به شريح باسا) * قلت * هذه واقعة عين ويحتمل ان الهم الاول كان نقدا ولا خلاف في جواز ذلك *

* قال * باب اختلاف المتبايعين *

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث عن ابيه عن جده ثم قال (استاد حسن موصول) * قلت * في كل من حسنه وانصاه نظرفان عبد الرحمن واباه وجده محمد احالم مجهول كذا قال ابن القطان وقال ابن عبد البر اسناده ليس بحجة وفيه مقال من جهة انقطاعه وضعف نقله وذكر ابن القطان انه عني بجده محمد بن الاشعث وان الانقطاع بينه وبين ابن مسعود وما حكاه البيهقي فيما بعد (عن الشافعي انه قال لا اعلم احدا يصله عن ابن مسعود) يدل ايضا على انقطاعه وفي المحلى الحديث * رسل محمد بن الاشعث لم يسمع ابن مسعود وعبد الرحمن ظالم من ظلة الحجاج لاحجة في روايته وانما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الاشعث وهو مجهول ابن مجهول وايضا فلم يسمع منه ابو عميس شيئا لتأخر سنه عن لقائه انتهى كلامه والسند الذي اخرج البيهقي هذا الحديث به قال فيه عن ابي عميس اخبرني عبد الرحمن بن قيس وهذا يرد على ابن حزم ويدل على سماعه منه وقال المزي في اطرافه رواه يعقوب بن شيان عن عمر بن حفص وقال فيه عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الاشعث ويظهر من مجموع ما تقدم الاختلاف في نسبة عبد الرحمن هذا ثم قال البيهقي (ورواه محمد بن ابي ليلى عن القاسم عن ابيه) ثم قال (ابن الروذباري ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا النفيلي ثنا هشيم * وازبا السلي وابو بكر الاصبهاني ثنا علي بن عمر ثنا عبد الله بن محمد ثنا عثمان بن ابي شيبة ثنا هشيم ثنا ابن ابي ليلى) فذكر الحديث ثم قال (لفظ حديث ابن ابي شيبة) * قلت * المفهوم من هذا الكلام ان ابا داود ذكر حديث ابن ابي ليلى بمعنى حديث ابن ابي شيبة وابو داود لم يذكر لفظ الحديث أصلا وانما قال ثنا النفيلي ثنا هشيم انا ابن ابي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه ان ابن مسعود باع من الاشعث ابن قيس رقيقا * فذكر معناه والكلام يزيد وينقص هذا لفظ ابي داود *

* قال * باب كراهية مباحة من اكثر ماله حرام *

ذكر فيه حديث همام (عن ابي هريرة اني لا قلب الى اهلي فاجد النمرة ساقطة) الى آخره ثم قال (اخرجه البخاري فقال وقال همام) * قلت * اخرجه البخاري في اللقطة معجابه عن محمد بن مقاتل عن ابن المبارك عن معمر عن همام فلاحاجة

الى قول البيهقي (فقال وقال همام) *

* قال *

* باب من اشترى مملوكا ليعتقه *

* قلت * مقصوده ان الشراء بشرط العتق جائز واستدل على ذلك بحديث جويرية وليس فيه اشتراط العتق *

* قال *

* باب النهي عن بيع ما ليس عندك *

* قلت * مراده بذلك منع بيع مال الغير بدون اذنه وجوز له ابو حنيفة ذكره البيهقي في الخلافات في اثناء هذه

الابواب واستدل له بحديث عروة البارقي وحكيم بن حزام وسبايتان ان شاء الله تعالى في باب المضارب يخالف *

* قال *

* باب بيع الصوف على ظهر الغنم *

ذكر فيه حديثان في سند عمر بن فروخ فقال (ليس بالقوي) * قلت * عمر هذا يعرف بالقتاب لم يتكلم فيه احد بشي

من جرح فيما علمت غير البيهقي وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه ولم يتعرض ابن عدي الى ضعفه بل وثقه

!

* قال *

* باب كل قرض جر منفعة فهو ربا *

ذكر في آخره حديثان رواه الحسن بن علي العمري عن هشام بن عمار عن اسمعيل عن عتبة عن يحيى بن ابي

اسحق عن انس ثم قال (قال العمري قال هشام يحيى بن ابي اسحق الهنائي ولا اراه الا وهم وهذا حديث يحيى بن

يزيد الهنائي عن انس) * قلت * ذكر المزي في اطرافه هذا الحديث من رواية يحيى بن ابي اسحق الهنائي وعزاه الى

ابن ماجه ثم ذكر يحيى بن يزيد الهنائي واخرج له حديثا عن انس وعزاه الى مسلم وابي داود وهو غير هذا

الحديث وذكرهما الذهبي في الكاشف في ترجمتين وعلم لابن ابي اسحق الهنائي علامة ابن ماجه ولا بن يزيد الهنائي

علامة مسلم وابي داود وذكر عبد الحق في احكامه هذا الحديث من طريق بقي بن مخلد عن هشام بن عمار وفيه

ايضا يحيى بن ابي اسحق الهنائي وبهذا يظهر ان الحديث لابن ابي اسحق لا لابن يزيد *

* قال *

* باب قرض الحيوان غير الجواني *

* قلت * اذا جاز قرض الحيوان فكذلك الجواني لعموم الدليل وبذلك قال المزي ومحمد بن جرير والظاهرية

وكما في السلم ومن منع قرض الجواني قال كيف يطأها ثم يرد ها فيكون فرجامعا او اجاب عن ذلك صاحب

الحلي بما ملخصه انهم يوجبون هذا في التي يجدها عيبا فلا قاسوا تلك على هذا وليس ذلك فرجامعا لان العارية

لا تزيل ملك المعتبر فحرام وطيبها واما المستقرضة فملكها المستقرض وحلت له فيردها ويرد غيرها وفي الاستدكار

ومن منع استقراض الحيوان والنسب فيه عبد الله بن مسعود وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة وابو حنيفة واصحابه
والثوري والحسن بن صالح وسائر الكوفيين وجمعتهم ان الحيوان لا يوقف على حقيقة صفته وادعوا نسخ حديث
ابي هريرة وابي رافع مجديث ابن عمراته عليه السلام قضى فيمن اعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه
ولم يوجب عليه نصف عبد وعن يحيى بن سمير قلت للربيعه حدثني اهل انطاكيا ان خير بن نعيم كان يقضي
عندهم بان لا يجوز السلف في الحيوان وقد كان يجالسك ولا احسبه قضى به الا عن رايتك فقال ربيعة قد كان
ابن مسعود يقول ذلك *

* باب فضل الاقراض *

* قال *

ذكر في آخره حديثا في سنده عبد الله بن الحسين ابو حريز فقال (ليس بالقوي) * قلت * اخرج ابن حبان هذا
الحديث في صحيحه من طريق ابي حريز هذا واخرج الترمذي في ابواب النكاح حديثا في سنده ابو حريز
هذا وقال حسن صحيح *

* باب النهي عن ثمن الكلب *

* قال *

ذكر فيه حديثا من رواية حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ثم قال (فيهما نظر) * قلت * هما من رجال مسلم ثم قال البيهقي
(ورواه الوليد بن عبد الله بن ابي رباح) ثم ضعفه * قلت * ضعفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون
فيما علمت بل حكى ابن ابي حاتم عن ابن معين انه ثقة واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ثم ذكر البيهقي
(عن حماد عن ابي الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن الكلب والسنور) الحديث ثم قال (ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه
وسلم) * قلت * مثل هذا امر فروع عند اهل الحديث وان لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول اكثر اهل العلم
ومنه قول انس امر بلال ان يشفع الاذان الحديث ذكره ابو عمرو بن الصلاح وتايد ذلك بما تقدم عن ابي هريرة
ثم قال البيهقي (ورواه عبد الله بن موسى عن حماد بالشك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * اخرج الدارقطني
هذه الرواية ولفظها عن جابر لا اعلمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا امر فروع لاشك فيه ثم قال البيهقي (ورواه
الهيثم بن جميل عن حماد فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * لو سلمنا ان تلك الرواية موقوفة فرواية الهيثم
هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد العجلي صاحب سنة وقال الدارقطني ثقة حافظ واخرج له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة ثم قال البيهقي (ورواه الحسن بن ابي
حوز عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالقوي) * قلت * هذا الحديث بهذا الاسناد أخرجه

ابن حنبل في مسنده ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المفطم ثم قال البيهقي والاحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء قلت الاستثناء روي من وجهين جيلدين من طريق الوليد بن عبد الله عن عطاء عن ابي هريرة ومن طريق الهيثم عن حماد عن ابي الزبير عن جابر وقد اخرج الدارقطني من طريق الهيثم ثم اخرجه من رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الصريح من الذي قبله وهذا اللفظ الدارقطني وقد قد منان هذا في حكم المرفوع فقد تابع سويد الهيثم وابعه ايضا عبد الواحد بن غياث كما ذكر البيهقي وتابعهم ايضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي اخبرني ابراهيم بن محمد المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد ابن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد وهذا اسند جيد فظهر ان الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء زيادة على احاديث النهي عن ثمن الكلب فوجب قبولها والله اعلم ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اغرم رجلا قيمة كلب) ثم حكى عن الشافعي (انه قال التات عن عثمان خلافه اخبرني الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان يخطب وهو يامر بقتل الكلاب) قلت لا يكتفى بقوله اخبرني الثقة فقد يكون مجرّوا عند غيره لاسيما والشافعي كثيرا ما يعني بذلك ابن ابي يحيى او الزنجي وهما ضعيفان وكيف يامر عثمان بقتل الكلاب و آخر الامر النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن قتلها الا الاسود منها فان صح امره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات المفسدة طرت في زمانه قال صاحب التمهيد ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارمة بين الكلاب فامر عمرو ثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام قال الحسن سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذبحوا الحمام فظهر من هذا انه لا يلزم من الامر بقتلها في وقت المصلحة ان لا يضمن قاتلها في وقت آخر كما امر بذبح الحمام ثم قال البيهقي (الذي روي عن عثمان في تضمين الكلب منقطع وقد روي من وجه آخر منقطع عن يحيى الانصاري عن عثمان) قلت مذهب الشافعي ان المرسل اذا روي مرسلان من وجه آخر صار حجة وتأيد ايضا بما رواه البيهقي بعد عن عبد الله بن عمرو وان كان منقطعا ايضا قال البيهقي (ورواه اسمعيل بن ساس عن عبد الله بن عمرو) ثم قال (قال البخاري وهذا حديث لم يتابع عليه) قلت اسمعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد اخرجه البيهقي فيما بعد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي في الكامل كلام البخاري ثم قال لم اجد لما قال البخاري فيه اثر فاذا ذكره

* قال * - **باب تحريم بيع ما يكون نجسالا بجل اكله**

استدل البيهقي على ذلك بحديث (أن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمها ان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم ثمنه) * قالت * عموم هذا الحديث متروك اتفاقا بجواز بيع الآدمي والجمار والسنور ونحوها وفي التجريد للقد وري الناس يتبايعون السرجين للزرع في سائر الا زمان من غير تكبر وقد كان يباع قبل الشافعي ولا نعلم احد امن الفقهاء منع بيعه قبله وفي قواعد ابن رشد اختلفوا في بيع الزيت النجس ونحوه بعد اتفاقهم على تحريم اكله فمنعه مالك والشافعي وجوزوه ابو حنيفة وابن وهب اذا بين وروي عن ابن عباس وابن عمر انهم جوزوا بيعه ليستصحب به * وفي مذهب مالك جواز الاستصباح به وعمل الصابون مع تحريم بيعه واجازه الشافعي ايضا مع تحريم ثمنه وهذا كله ضعيف وقيل في المذهب رواية اخرى بمنع الاستصباح وهو الزم للاصل اعني تحريم البيع وفي نوادر الفقهاء لا بن بنت نعيم اجمع الصحابة على جواز بيع زيت ونحوه تنجس بموت شيء فيه اذا بين ذلك وفي التمهيد وقال آخرون ينتفع بالزيت الذي تقع فيه الميتة بالبيع وبكل شيء ما عدا الاكل * يبيعه ويبين ومن قال ذلك ابو حنيفة واصحابه والليث بن سعد وروي عن ابي موسى الاشجري قال لا ناكلوه ويبيعوه وبينوا لمن يبيعونه منه ولا يبيعوه من المسلمين * وذكر ابن وهب عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن ابي عمران انه قال سألت القاسم وسالم عن الزيت تموت فيه الفارة هل يصلح ان يوكل منه فقالا لا قلت افيبيعه قال نعم ثم كلوا ثمنه وبينوا لمن يشتريه ملوغم فيه ومن حجتهم ما ذكره عبد الواحد عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع في السمن ان كان جامدا فالتقوها وما حولها وان كان مائعا فاستصحبوا به وانتفعوا * قالوا والبيع من باب الانتفاع وقالوا قوله في حديث عبد الرزاق وان كان مائعا فلا تقربوه * * * * * يحتمل ان يريد لا تقربوه بالاكل وقد اجري رسول الله صلى الله عليه وسلم التحريم في شحوم الميتة في كل وجهه ومنع الانتفاع بشيء منها وابعاح في السمن تقع فيه الميتة الانتفاع به فدل على جواز سائر وجوه الانتفاع غير الاكل والبيع من الانتفاع ومن جهة النظر شحوم الميتة محرمة العين والذات والزيت تقع فيه الميتة انما تنجس بالمجاورة وذلك يبيعه جائز كثوب تجسر بدم او غيره وفرقوا بين امهات الاولاد بحرمة سبتهن والصدقة بين وجوزها في الزيت النجس وما جاز ثمنه جاز بيعه وقوله اذا حرم اكل شيء حرم ثمنه * خرج على شحوم البتة التي حرم اكلها والانتفاع بشيء منها وكذا الخمر اذا حرم اكل شيء ولم يبح الانتفاع به حرم ثمنه ولم يبح * * * * * ما يبح الانتفاع به بدليل اجماعهم على بيع الخمر والفهود والسباع المتخذة للصيد والجر الاهلية وقال ابن خزم ومن اجاز بيع المائع تقع فيه النجاسة والانتفاع به على وان مسعود وابن عمر

وابو موسى الاشعري وابو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء واليث وابو حنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

* قال *

* باب ما جاء في بيع المغيبات *

ذكر فيه حديثا في سنده عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن ثم ذكر عن البخاري (انه وثق عبيد الله والقاسم) * قلت * اقتصر البيهقي على هذا والناس قد اغاظوا فيهما اما عبيد الله فقد سئل عنه ابو مسهر فقال صاحب كل معضلة وعن ابن معين ضعيف وعنه ليس بشي وقال ابن المديني منكر الحديث وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الاثبات واذ روى عن علي بن يزيد اتي بالطامات واذا اجتمع في اسناد خبر عبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم لم يكن ذلك الخبر الا مما علمته ابد بهم واما القاسم فقد قال ابن حنبل يروي عنه علي بن يزيد اعاجيب وماراها الا من قبل القاسم وقال ابن حبان يروي عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المعضلات وياتي عن الثقات المقلوبات حتى يسبق الى القلب انه كان المعتمد لها *

* قال *

* باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف *

* قلت * في اختلاف العلماء للطحاوي قال الشافعي يكره بيع المصاحف ولو باعها مسلم لنصراني فالبيع منسوخ قال الطحاوي لو باعه دراهم عليها شي من القرآن جاز فكذا المصاحف اذ كل القرآن وبعضه سواء كفا في قراءة الجنب *

* قال *

* باب ما جاء في بيع المضطر *

ذكر فيه حديثا في سنده هشيم ثنا صالح بن رستم ثنا شيخ من بني تميم ثم ذكره من وجه آخر وفيه هشيم عن ابي عامر المزني ثم قال (ابو عامر هذا هو صالح بن رستم الخزاز البصري) * قلت * المذكور في هذا السند هو صالح بن عامر كذا سماه ابو داود في سننه وكذا ذكره الذهبي في الميزان وصالح بن عامر مجهول وهو غير ابي عامر صالح بن رستم الخزاز ذاك رجل معروف اخرج له مسلم ووثقه جماعة ولينه بعضهم والمزني في التهذيب قد فرق بينهما *

* قال *

* باب السلم الحال *

ذكر فيه شراءه عليه السلام من اعرابي جزورا بسق عجوة من رواية يحيى بن عمير ^١ هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة * قلت * رواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام عن ابيه مرسلا كذا ذكر عبد الحق في احكامه ومعراج من يحيى ابن عمير بلا شك وذكر صاحب المحلى انه لا حجة فيه على مذهبه لان البيع لم يتم بينهما لانهم لم يفتروا فاقترض عليه السلام الوسق وتم البيع بحضر الثمن وفي التجريد للقذور ^٢ الثمر ههنا ثمن بدليل ان الباء صحبته *

* قال *

❖ باب السلم في الحيوان ❖

ذكر فيه اثر عن الحسن بن محمد عن جده علي * قلت * قد قد منافي باب بيع الحيوان بالحيوان ان الحسن لم يلق جده عليا وانه قد روي عن علي خلاف ذلك وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا ابن ابي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي الحسن البراد عن علي قال لا يصلح الحيوان بالحيوان ولا الشاة بالشاتين الا يد ايده ثم ذكر البيهقي اثر عن ابن عمر * قلت * قد قد منا في ذلك الباب تاويله وانه قد روي عن ابن عمر خلافه وقال ابن ابي شيبة ثنا ابن ابي زائدة عن ابن عون عن ابن سيرين قلت لابن عمر البعير بالبعير بن ابي اجل فكرهه * وقال ايضا ثنا علي بن مسهر وابن ابي زائدة عن عبد الله بن المثني عن جده رباح بن الحارث عن عمار بن ياسر قال العبد خير من العبد ين لا باس به يد ايده انما الربا في النسي * وقال ايضا ثنا ملازم بن عمرو عن زفر بن يزيد عن ابيه قال سألت ابا هريرة عن الشاة بالشاتين الى اجل فنهاني وقال لا الايد ايده * وقد ذكرنا في ذلك الباب عن جماعة نحو هذا ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه كان لا يرى باسا بالسلف في الحيوان) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك وصححه اسناده عن ابن عباس انه عاياه السلام نهى عن السلف في الحيوان * وفي المحلى ررنا النهي عن السلم في الحيوان عن عمرو وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة صحيحا ثم ذكر البيهقي عن ابراهيم وسعيد بن جبيرة عن ابن مسعود ذكر السلف في الحيوان ثم ذكر عن الشافعي (انه منقطع) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن الحجاج عن قتادة عن ابن سيرين ان عمرو وحذيفة وابن مسعود كانوا يكرهون السلم في الحيوان وفيه ايضا ثنا وكيع ثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان زهد بن خليفة اسلم الى عتريس في قلائص فسأل ابن مسعود فكره السلم في الحيوان * ورواه ايضا عبد الرزاق عن الثوري ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي عارض محمد بن الحسن بمارواه عطاه بن السائب عن ابي البختري عن عثمان وابن مسعود) * قلت * ابو البختري لم يذكرهما وابن السائب تغير باخبره ثم ذكر (ان الشافعي عارضه برواية القاسم بن عبد الرحمن ان ابن مسعود اسلم في وصفاء) * قلت * رواية القاسم عن ابن مسعود منقطة ايضا ثم ذكر البيهقي (عن القاسم عن عمر انه ذكره في ابواب الربا) ثم في (منقطع) * قلت * قد تقدم ان ابن سيرين ايضا رواه عن عمرو ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذا ذكر صاحب التمهيد ويدل على عدم جواز السلم في الحيوان من حيث المعنى انه يختلف اختلافا متباينا فلا يمكن ضبطه وان استقصي فيه *

* قال *

❖ باب ما يستدل به على ان الحيوان ينضبط بالصقة ❖

ذكر فيه (قوله عليه السلام لا تباشر المرأة المرأة تنعتها لزوجها) * قلت * المقصود من النهي عن تمت المرأة

ان لا يشتغل قلب الرجل بحسنها وبالنمت يحصل ذلك فهدأ من باب الورع والاحتياط وليس هذا الباب
قال الرازي رأيت لو قال اسلمت اليك في مثل هذه الجارية ايجوز منع وجود العين التي جعلها صفة لما في الذمة
والحيوان تفاوت فبالوصف لا يحصل المقصود في السلم *

* قال * **باب المعطي يرجع في الوزن**

ذكر فيه حديث سفيان (عن سمالك عن سويد بن قيس قال جلبت انا ومخرمة) قلت * رأيت في حاشية هذا الكتاب
ما صورته قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت * مخرمة هذا غلط انما هو مخرقة بالفاء اسم مفرد ذكره انتهت الحاشية
وكذا في سنن ابي داود والنسائي والمستدرك للحاكم وغيرها بالفاء ثم قال البيهقي (وكذا رواه قيس بن الربيع
عن سمالك وخالفهما شعبة ثم اخرجه من طريقه) عن سمالك سمعت ابا صفوان ما لك بن عميرة) الحديث ثم ذكر
البيهقي عن ابي داود (انه قال القول قول سفيان) قلت * اخرجه الحاكم في المستدرك من طريق شعبة عن سمالك
سمعت ابا صفوان يقول سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال الحاكم ابو صفوان كنية سويد بن
قيس هما واحد صحابي من الانصار والحديث صحيح على شرط مسلم فحق ما قال الحاكم لم يخالفهما شعبة *

* قال * **باب ما جاء في النهي عن كسر الدراهم والدنانير**

ذكر فيه حديث ثناء بن علقمة بن عبد الله عن ابيه * قلت * سكت عنه وفي مسنده محمد بن قضاء قال الذهبي في الكاشف
ضعفه وقال البيهقي في باب من اعتنق شقيصا (ضعيف لا يحتج به تكلم فيه ابن معين وسليمان بن حرب والنسائي)
وذكر صاحب الاستذكار هذا الحديث ثم قال في اسناده لين *

* قال * **باب بيع دور مكة**

ذكر فيه حديث ثناء في مسنده اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر فضعف اسمعيل وقال عن ابيه (غير قوي) ثم اسند من وجه
آخر ثم قال (رفعه وهم والصحيح موقوف) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث من الوجهين الذين
ذكرهما البيهقي ثم صحح الاول وجعل الثاني شاهدا عليه ثم ذكر البيهقي في آخره حديثا عن عثمان بن ابي سليمان
عن علقمة عن نضلة ثم قال (هذا منقطع) * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن ماجه بسند على شرط مسلم واخرجه
الدارقطني وغيره وعلقمة هذا صحابي كذا ذكر علماء هذا الشأن واذا قال الصحابي مثل هذا الكلام كان مر فوعا
على ما عرف به وفيه تصريح عثمان بالسماع من علقمة فمن ابن الاقطاع *

* قال *

* باب الرهن غير مضمون *

ذكر فيه حديثاً مرسلًا عن ابن المسيب ثم ذكره موصولاً من طريق اسمعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب * قلت *
سكت عن اسمعيل هنا وقال في باب السفر الذي لا يقصر في مثله وفي باب الضب (لا يجتمع بمثله) وقال في باب ترك
الوضوء من الدم ما روى عن الشاميين صحيح وعن أهل الحجاز ليس بصحيح (أو ابن أبي ذئب مدني وأبى بشامي
على أن اسمعيل لم يسمعه من ابن أبي ذئب وإنما سمعه من عباد بن كثير عنه وعباد ضعيف عندهم ذلك صاحب
التمهيد وقال أيضاً هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعللون بها *

* قال *

* باب من قال الرهن مضمون *

ذكر فيه عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة حديث الرهن بما فيه * ثم قال (قال أبو حازم تفرد به حسان بن إبراهيم)
* قلت * هو ثقة أخرج له الشيخان فلا يضر الحديث تفرده قال البيهقي (هو منقطع بين عمرو وأبي هريرة) * قلت *
قد خرج ابن ماجه حدثاً عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة وولد عمرو ستة وأربعين فسماعه منه ممكن ثم ذكر
البيهقي حديثاً آخر في سنده اسمعيل بن أبي بشار فحكي عن الدارقطني (أنه يضع الحديث) * قلت * لم يذكر أحد من
أهل هذا الشأن فيما تبعت أن اسمعيل هذا ينسج الحديث غير الدارقطني ولا ذكر صاحب الكامل مع شدة استقصائه
ثم قال البيهقي (والأصل في هذا الباب حديث مرسل وفيه من الوهم ما فيه) * قلت * قد تأيد ذلك الحديث بعدة
أحاديث مرسلة وبقوال الصحابة والتابعين على ما سيأتى إن شاء الله تعالى والمرسل حجة عند من يقول بالتضمين
والشافعي أيضاً يجتمع بمثل هذا المرسل ثم ذكر البيهقي ذلك الحديث من طريق أبي داود (ثنا محمد بن العلاء ثنا ابن
مبارك عن مصعب بن ثابت سمعت عطاء بن رجلا رهن فرساً فنفق في يده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المرتهن ذهب حقه) ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي ومنه فقال ثنا إبراهيم عن مصعب بن عطاء قال زعم الحسن
فعله من مراسلات الحسن) * قلت * الراوى في طريق أبي داود عن مصعب هو عبد الله بن المبارك وهو جليل
من الجبال فكيف تناقض روايته برواية إبراهيم وأظنه ابن أبي يحيى وهو ضعيف جداً وعلى تقدير صحة
هذه الرواية فالمرسل حجة عند خصم الشافعي سواء كان من جهة الحسن أو من جهة عطاء ثم ذكر عن الشافعي
(أنه قال ومما يدل على وزن هذا عند عطاء أن كان رواء ابن عطاء يفتى بخلافه وهو يقول فيما ظهر هلاكه
أمانة وفياضني هلاكه يتراد أن الفضل وهذا أثبت الروايات عنه وروى عنه يتراد أن مطلقه ولا شك أن
عطاء لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول بخلافه) * قلت * لم يسند الشافعي قول عطاء حتى ينظر فيه وقد قال

الطحاوي ثنا ابن مرزوق يعني ابراهيم ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن عطاء في رجل رهن رجلا جاوية فهلك قال هي بحق المرتين وهذا السناد جيد يظهر به ان قول عطاء موافق لحديثه المرسل لا يخالف له ثم لو ثبت ان قوله مخالف لما رواه فالعبارة عند الشافعي واكثر المحدثين لما روى لا لما رأى على ما عرف ثم ذكره البيهقي مرسل من وجه آخر عن عطاء من طريق ابي داود ثم ذكر انه رواه زمعة بن صالح عن ابن طاووس عن ابيه مرسل ثم قال (زمعة غير قوي) * قلت * اخرج له مسلم في صحيحه مقرر وناغيه واول احواله انه يصلح للتأنيب ويقويه المرسل المتقدم بروايته فظهر بهذا ان هذا الحديث روي مرسل من عدة وجوه كما ذكرنا ثم قال البيهقي (وذكر الشافعي اخذ بمرسل سعيد بن المسيب لان مراسيله اصح من مراسيل غيره ولانه قد روي موصولا * قلت * اراد به حديث له غنمه وعليه غرمه * وقد اوله الشافعي فيما تقدم في باب زيادات الرهن (فقال غنمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه) وقد ظهر بما ذكرنا ان الصحيح في هذا الحديث انه مرسل وذكر البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان الشافعي خالف مرسل ابن المسيب في بعض المواضع وقد ذكرنا في باب صدقة الفطر ان ابن المسيب روى حديثا مرسل بسند صحيح وابن الشافعي خالفه فعلى تقدير تسليم الاحتجاج بمرسله دون غيره قد ذكر ابو عمران ابن وهب رواه عن مالك فجود فيه وبين ان قوله له غنمه وعليه غرمه ليس برفع وانما هو كلام ابن المسيب وعلى تقدير تسليم انه مرسل وانه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فليس نصا فيما زعم الشافعي بل هو تاويل منه وقد انكر عليه ذلك التاويل فخفي عن ابي عمر غلام تغلب انه قال اخطأ من قال الغرم الهلاك بل الغرم اللزوم ومنه الغريم لانه لزمه الدين وقال تعالى ان عذابها كان غراما اي لزمها في الصحاح الغرامة ما يلزم ادائه وكذلك المغرم والغرم وفي كتاب الافعال غبمت غرما لزمني ما لا يجب علي وقد فسر غير الشافعي الحديث باشياء موافقة لما قاله اهل اللغة قال الهروي في العينين قال ابن عرفة الغرام عند العرب ما كان لازما والغرم اداء شيء يلزم ومنه الحديث له غنمه وعليه غرمه * فغنمه زيادته وغرمه اداء ما انفك به الرهن وقال ابو بكر الرازي الغرم الدين فيكون تفسير القوله لا يعلق الرهن * اي لا يملك بالشرط عند محل الاجل ولصاحبه اذا جاء زباده وعليه دينه الذي هو مرهون به وفي التمهيد قال ابو عبيد لا يجوز في كلام العرب ان يقال الرهن اذا ضاع قد غلق انما يقال قد غلق اذا استحققت المرتين فذهب به وهذا كان من فعل الجاهلية فابطله النبي عليه السلام بقوله لا يعلق الرهن * وقال مالك تفسيره فيما نرى ان رهن شيئا فيه فضل فيقول المرتين ان جئتك بحمك الى كذا والا فالرهن لك بما فيه فهذا لا يجل وهو الذي نهى عنه ونحو هذا فسر الزهري والنخعي والثوري وطاووس وشرحوا في القواعد لابن رشد ان با حنيفة واصحابه تأولو غنمه بما فضل منه على الدين وغرمه بما نقص ومعه قوله وعليه غرمه عند مالك ومن قال بقوله اي نفقته وحكي صاحب التمهيد عن ابي حنيفة

ومالك واصحابهما في تاويل الحديث كما حكاه ابن رشد فالجاصل ان الشافعي احتج بمروى ابن المسيب واوله بتاويل
انكر عليه وقل الاحوال انه يجعل غير ما ذكر مما تقدم من التاويلات وترك القول بالتضمن مع انية منصوص
عليه في عدة احاديث قد تأيد بعضها ببعض وتأيدت ايضا باقوال السلف من الصحابة والتابعين على ان مذهب
ابن المسيب بخلاف ما تأول الشافعي حديثه به قال صاحب التمهيد قال شريح والشعبي وغير واحد من الكوفيين يذهب
الرهن بما فيه كانت قيمته مثل الدين او اكثر منه او اقل ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ وهو قول الفقهاء السبعة
المدنيين اذا هلك وعميت قيمته ولم يبق بينة فان قامت بينة تراد الفضل وهكذا قال الليث وقال بلغني ذلك عن علي بن
ابي طالب انتهى كلامه وابن المسيب من الفقهاء السبعة بخلاف وفي مصنف عبد الرزاق انما معمر عن الحسن والزهرى
وقتادة وابن طاووس عن ابيه قالوا من ارتهن حيوانا فهلك فهو بما فيه وقال ابو بكر الرازى اتفقت الصحابة على ان
مضمون وان اختلفوا في كيفية الضمان فالقول بانه امانة خلاف لاجماعهم وروى الطحاوى بسنده عن ابي الزناد
قال كان نادر ركت من فقهاءنا الذين ينتهى الى قولهم منهم ابن المسيب وعروة والقاسم بن محمد وابو بكر بن
عبد الرحمن وخارجة وعبيد الله بن عبد الله في مشيخة من نظرائهم اهل فقه وصلاح وفضل فذكر ما جمع من
اقاويلهم في كتابه انهم قالوا الرهن بما فيه هلك وعميت قيمته ويرفع ذلك منهم الثقة الى النبي صلى الله عليه وسلم
قال الطحاوى فهو لاء ائمة المدينة وفقهاؤها يقولون الرهن يهلك بما فيه ويرفعه الثقة منهم الى الله عليه وسلم انتهى
كلامه وظهر من هذا ان ابن المسيب يقول بضمان الرهن على التفصيل المتقدم ومذهب الشافعي ان من روى
كان اعلم بتاويله ثم ذكر البيهقي (عن عمر) انه قال في الرهن تضيع ان كان اقل مما فيه رد عليه تمام حقه وان كان اكثر
فهو امين) ثم قال (هذا ليس بمشهور عن عمر) قلت لو سلم هذا لم يكن جرحا ثم قال البيهقي (واختلفت الروايات
في ذلك عن علي) ثم ذكره من رواية خلاص عنه ثم ذكر عن ابن معين وغيره (ان ما رواه خلاص عنه اخذه من
صحيحة) ثم ذكره من وجه آخر عن علي وفي سنده معمر بن سليمان فقال (غير معجبه به) قلت الروايات كلها عن علي
متفقة على التضمن والاختلاف في كفيته وذكر ابن حزم في كتاب الجهاد من المولى ان رواية خلاص عن علي
صحيحة ومعمر وثقه ابن معين وغيره وقال ابو عبيد كان خبر من رابى وذكره احمد فذكر من هيئته وفضله كذا
في الميزان وروى له الحاكم في المستدرک وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سئل علي بن المديني عنه فقال كان
اصحابنا يوثقونه وقال الازدي في حديثه منا كبر وقال صاحب الميزان ما التفت الى عمر الازدي ويكفيه انه
ذكره فبين اسمه معمر بالتخفيف وانما هو مثقل وفي الاستذكار قال الثوري وابو حنيفة والحسن بن حي الرهن

مضمون بقيمة الدين فيما دونه وما زاد امانة وروي ذلك عن علي *

* قال * **باب المشتري يموت مفلسا بالثمن** *

ذكر فيه حديث ابي المعتمر (عن عمر بن خلدة عن ابي هريرة قضى عليه السلام ان من افلس او مات) الحديث ثم ذكر
حديث مالك (عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن قال عليه السلام) الحديث ثم ذكر (ان الشافعي اخذ بالاول
لاتصاله) * قلت * في سنده ابو المعتمر ليس بمعروف قال عبد الحق في احكامه قال ابوداود من يأخذ بهذا ابو المعتمر
من هو انا لا نعرفه وقال الطحاوي لا يعرف من هو ولا سمعنا له ذكر الا في هذا الحديث، ويحتمل ان يكون
اوفيه للشك فلا يدرى المذكور فيه هل هو الافلاس او الموت وفي الاشراف لابن المنذر الحديث مجهول الاسناد
والحديث الثاني وان كان مرسل لكن اسناده حجة وقد روي مسندا من غير وجه على ما سياتي ان شاء الله
تعالى فكان الاخذ به هو الوجه * قال البيهقي (ورواه اسمعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري موصولا ولا يصح) ثم
اخرجه من حديث الزهري عن ابي بكر عن ابي هريرة * قلت * بل هو صحيح لان محمد بن الوليد الزبيدي شامي وقد
قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ما روي اسمعيل بن عياش عن الشاميين صحيح) وكذا ذكر ابن معين وغيره
كيف وقد تأيد برسل مالك المتقدم وله شواهد فذكر صاحب التمهيد انه رواه عبد الله بن بركة ومحمد بن علي واسحق
ابن ابراهيم الصنعانيون عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مسندا او كذا رواه عراك بن مالك عن ابي هريرة ذكره ابن حزم وقال الدارقطني تابع عبد الرزاق على اسناده عن
مالك احمد بن موسى واحمد بن ابي ظبية وروي عبد الرزاق في مصنفه عن مالك المرسل المذكور ثم قال انا ابوسفيان
عن هشام صاحب الدستوائي حدثني قتادة عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث
الزهري ثم فيما لو قبض البائع بعض الثمن لا يجعله الشافعي في بقية الثمن اسوة الغرماء مصيرا الى القياس فجمع بين
الامرين ولم يفرق لان الذي له الار تجاع في كل الشيء له الار تجاع في بعضه ذكره الخطابي وغيره وهذا مخالف
لمنطوق حديث ابن عياش المذكور في قوله عليه السلام فان كان قضاءه من ثمنها شيئا فباقي فهو اسوة الغرماء * ومخالف
ايضا لمفهوم حديث مالك المرسل من قوله عليه السلام ولم يقبض البائع من ثمنها شيئا فهو احق * وللشافعي قول قديم
انه لا يرجع ذكره صاحب العمدة على موافقة هذين الحديثين وهو مذهب جماعة من السلف قال عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري قال ايمان رجل باع من رجل سلعة فافلس المشتري فان وجد البائع سلعته يمينها فهو احق بها فان
كان قبض من ثمنها شيئا فهو والغرماء فيها سواء * ومن مات المشتري فالبائع اسوة الغرماء * وقال ايضا معمر عن قتادة

ان عمر بن عبد العزيز قال ان كان اقتضى من ثمنها شيئاً فهو والغرماء سواء وقاله الزهري وقال ايضاً انا معمر عن ابوب عن ابن سيرين عن شريح قال ايما غريم اقتضى منه شيئاً بعد افلاسه فهو والغرماء سواء بخاصتهم به وبه كان يفتي ابن سيرين واليه ذهب ثاب بن حنبل ذكره صاحب التمهيد وفي الاستذكار قال النخعي وابو حنيفة واهل الكوفة هو اسوة الغرماء على كل حال وروى ذلك عن خلاس عن نلى وقد ذكرنا قريباً عن ابن حزم انه صحح روايته عنه وحكى الخطابي هذا القول عن ابن شبرمة ايضاً *

قال * باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويونس منه الرشد *

ذكر فيه حديث ابن عباس وانقضاء اليتيم *

ثم قال * باب الرشد هو اصلاح في الدين والمال *

ثم ذكر ذلك عن جماعة * قلت * روى ابو داود في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثم بعد احتلام * ولم يشترط عليه السلام ما زاد ابن عباس على ان الرشد هو الدين وترك النفي قال تعالى * قد تبين الرشد من الغي * فمن ميز الكفر من الايمان فقد اونس منه الرشد فوجب دفع ماله اليه قال ابن حزم لم يجز في شيء من اللغة ان الرشد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف من اليهود والنصارى ذوى رشد وطوائف من المسلمين سفهاء فاذا عقل الرشد من الغي فقد اخذ نفسه ما ياخذ الناس ثم ذكر بسنده عن ابن سيرين انه كان لا يرى الحجر على الحرثيث وهو قول جماعة من الصحابة وقول مجاهد وعبيد الله بن الحسن وغيرهما *

قال * باب البلوغ بالسن *

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم ذكر الاختلاف في غزوة الخندق ثم جعل القول بانها سنة اربع اولى بالصحة ثم ذكر (ان بعضهم جمع بان احد اكانت لسنتين ونصف من مقدمه عليه السلام والخندق لاربع سنين ونصف فمن قال ستة اربع اراد تمامها ومن قال سنة خمس اراد الدخول في الخامسة وقول ابن عمر في يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة اى استكملتها وزدت عليها الا انه لم يقل الزيادة لعلمه بدلالة الحال وتعلق الحكم بالخمس عشر دون الزيادة) قال (وهذه الطريقة عند اصح فقي قصة الخندق في معازي ابى الاسود عن عروة ومعازي ابن عتبة انه كان بين احد والخندق سنتان) * قلت * اذ ان الحكم بخمس عشرة تابعاً لمحدث ابن عمر وظهر انه يجوز بالخمس عشر عن الدخول في السادس عشرة وجب ان يكون حد البلوغ اكثر من خمس عشرة ولو سلم التحديد بخمس عشرة فالاجازة للقتال حكمها منوط باطاقته والقدرة عليه وان اجاز به عليه السلام له في الخمس عشرة لانه رآه

مطابقا للقتال ولم يكن مطابقا له قبلها لانه اذ ار الحكم على البلوغ وعنده ويدل عليه ما روي عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان الانصار في كل عام فيلحق من اذ لك منهم فعرضت عاما فالحق غلاما وردني فقلت يا رسول الله لقد الحقته وردتني ولو صار عته لصرعته قال فصار عه فصار عته فصرعته فالحقني قال الحاكم صحيح الاسناد وذكره البيهقي فيما بعد في باب ما لا يجب عليه الجهاد وفي الاستيعاب لابن عبد البر عن الواقدي انه عليه السلام استصغر عمير بن ابي وقاص واراد دة فبكي ثم اجاز بعده فقتل يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة *

* قال * باب الحجر على البالغين بالسفه *

(قال الله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل قال الشافعي فثبت الولاية على السفبه والضعيف والذي لا يستطيع ان يمل وامر وليه بالا ملاء عليه) * قلت * رد الطحاوي هذا الكلام فقال ما في اول الآية من مداينة من وصف في آخرها بالسفه يدفع ما قال لانه تعالى اثبت الدهون بمعاملتهم فاخرجهم بذلك عن حكم الاطفال ثم قال فان كان المدين سفيها مقصرا من وصف الاملاء اوضه بنا عنه لقلة علمه فليمل وليه اي ولي الدين وهو الطالب الذي له الحق وامره ان يمل بالعدل فلا يمل بحالي ولا يمل ما ليس له على المطلوب ويرجع هذا التاويل ان السفبه يجوز طلاقه باجماع اهل العلم ففارق الاطفال والمجانين اذ لا يجوز طلاقهم ثم ذكر البيهقي شراء عبد الله بن جعفر الارض * قلت * لو كان الحجر واجبا لما سعى ابن جعفر في ابطاله ولما ساعده الزبير ولحجر عليها عثمان ثم ذكر البيهقي قضية عائشة مع ابن الزبير ثم قال (فهذه عائشة لا تنكر الحجر) * قلت * اي انكارا شدمن قولها هو قال هذا الله على نذر ان لا اكلمه حتى استشفع ابن الزبير اليها واعتقت في نذرهما اربعين رقبة ثم ذكر قضية الذي في عقدته ضعف * قلنا * لم يحجر عليه السلام عليه ولا منعه من البيع بل جعل له الخيار وفي صحيح البخاري انه عليه السلام اشترى مسجده من سهل وسهيل يثيمين في حجرهما سعد بن زرارة فنفذ بيعهما ولم يجعل للذي كانا في حجره في ذلك امرا *

* قال * باب صلح الابرار *

ذكر فيه حديث جابر في قضاء دين ابيه * قلت * فيه دليل على جواز البراءة عن الديون المجهولة كما يقوله ابو حنيفة ومالك خلافا للشافعي لانهم اذا قبلوا اثر حائط و ابرأوه عن بقية الدين كان مجهولا *

* قال * باب ما جاء في التحلل وما يخرج به من اجاز الصلح على الانكار *

ذكر فيه (ان رجلين جاءا يعتصمان في اشياء قد درست) وفي آخره (انه عليه السلام قال استهما وتوخيا ثم ليحلل

كل واحد منكما صاحبه) * قلت * هذا الحديث أخرجه أبو داود وفيه ايضاً دليل على ما ذكرنا من جواز البراءة عن الديون المجهولة اذ الاشياء الدارسة الاظهر انها تكون مجهولة ولان الناس ما زالوا قد يماؤ حديثاً يتحالفون عند المعاقبات وعند الموت مع جهالة قدر ما يقع التحالل منه وذكروا البيهقي في الخلافات ان الصلح على الانكار غير جائز واستدل عليه بقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الحديث ولخصه ان يقول عموم القرآن والاحاديث تدل على جوازه وكذا هذا الحديث والمراد بقوله الا صلحاً حرم حلالاً واحلاً حراماً الصلح على خمر او خنزير او مضالحة مطلقة ثلاثاً على ان يتزوجها ويجوز ذلك وليس الصلح على الانكار كذلك وقد جرت العادة بفعله دفعا للخصومة واقتداء لليمين *

* قال * باب نصب الميراث واشرع الجناح *

ذكر فيه قلع عمر ميراث العباس رضي الله عنهما * قلت * في الخلاصة الفزالية لو اشرع جناحاً على شارع نافذ ولم يضر المجتازين ترك وهذا الاثر يخالف هذا لان عمر راى بالقلع ولو كان حقاً لصاحب الدار لم يامر به فلما خبره العباس انه عليه السلام نصبه رده لان الامام له ان ياذن في ذلك ويقوم اذنه مقام جميع المسلمين كذا في التجريد للقدوري *

* قال * باب لا ضرر ولا ضرار *

ذكر فيه الحديث من طريق الدر اوردى عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن الخدرى ثم قال (نفرد به عثمان بن محمد عن الدر اوردى) * قلت * لم ينفرد به بل تابعه عبد الملك بن معاذ النصيبى فرواه كذا عن الدر اوردى كذا أخرجه ابو عمر في كتابيه التمهيد والاستذكار *

* قال * باب من احيل على ملي فليتبع ولا يرجع على المحيل *

* قلت * انكر ابن حزم على الشافعى في انه لا يرجع على المحيل في كل شئ وقال ان غيره واحاله على غير ملي والمحيل يدري انه غير ملي او لا يدري فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لانه لم يحمله على ملي *

* قال * باب من قال يرجع على المحيل *

ذكر فيه قول عثمان (ليس على مال امرء مسلم توى) يعنى حوالة ثم ذكر عن الشافعى (ان محمد بن الحسن احتج بان عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم فساأته عنه فزعم انه عن رجل مجهول غير معروف منقطع عن عثمان قال الشافعى فهو في قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة او الكفالة) * قلت * الذي في كتب الحنفية ان محمداً ذكره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه

البيهقي اولا وكذا اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة بسنده وكيف يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف على شرط موت الكفيل مفلسا وذكر ابو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم لثمان في ذلك مخالف من الصحابة ثم قال البيهقي (الرجل المجهول في هذه الحكاية خليل بن جعفر بصري لم يحتج به البخاري واخرج مسلم حديثه الذي يرويه مع المستمر وكان شعبة اذا روى عنه اثني عليه) * قلت * عدم احتجاج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرأه في حديث مع المستمر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة وكلامه ههنا يوم ان مسلما يحتج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة كان معظمه ويشني عليه وقال كان من اصدق الناس واشدهم اتقاوا وثقة ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا قال البيهقي (والمعروف معاوية بن قرة وهو منقطع لانه من الطبقة الثالثة من تابعي اهل البصرة لم يدرك عثمان ولا كان في زمانه) * قلت * ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق ان له رواية وحكي عن ابن سعد انه عدده في الطبقة الثانية وحكي عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة ومائة وعن يحيى وغيره انه بلغ ستا وتسعين سنة فلي هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يكن في زمن عثمان وقال ابن حزم روي عن طريق عبد الرزاق او عن معمر او غيره عن قتادة عن علي قال في الذي احبل لا يرجع على صاحبه الا ان يفلس او يموت وهو قول شريح والحسن والشعبي والنخعي كلهم يقول ان لم ينصفه رجع على المحبل * وعن (١) لا يرجع على المحبل الا ان يموت المحال عليه قبل ان يتصفقانه يرجع على المحبل * وحكي صاحب الاستذكار ايضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا افلس او مات يرجع على المحبل *

* قال * باب وجوب الحق بالضمان *

ذكر في آخره حديث قبيصة بن الحارث * قلت * في قوله استله في كماله ولم يذكر مبلغها دليل على جواز الكفالة بالمجهول كما قال ابو حنيفة ومالك واصحابها واطلها الشافعي لانه عليه السلام اباح له المسئلة بنفس الكفالة ولم يعتبر حال المكفول ففيه رد على مالك حيث لم يجوز له مطالبة الكفيل اذا قدر على مطالبة المكفول عنه *

* قال * باب الضمان عن الميت *

ذكر فيه حديث زكريا بن ابي زائدة (عن سعد بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة نفس المؤمن معلقة بدينه) ثم ذكره من طريق سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عمر بن ابي سلمة عن ابي هريرة * قلت * سكت عن الطريقين ولم يبين ايها الصحيح وينبغي ان يكون الثانية اصح لجلالة الثوري ولانه زاد في السند عمرو لان ابراهيم بن سعد تابعه فرواه عن ابيه كذا لك وقد اخرجه الترمذي من حديث زكرياء ثم اخرجه من طريق ابراهيم بن سعد عن ابيه ثم قال وهذا صحيح من حديث زكرياء *

* قال *

* باب الكفالة بالبدن *

ذكر فيه (ان رجلا سأل رجلا ان يسلفه الف دينار) وفيه (ابنتي بكفيل) * قلت * لا دلالة فيه على الكفالة بالبدن
لاحتمال انه طلب منه من يكفله في الذمة *

* قال *

* باب اقرار المريض لو ارثه *

ذكر فيه (عن الساجي قال روي عن الحسن وعطاء وعمر بن عبد العزيز ان اقراره جائز) * قلت * لم يذكر سنده لينظر
فيه وقد روي عن عطاء خلافة قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن سفیان عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز اقرار
المريض وهذا سند صحيح جليل *

* قال *

* باب اقرار الوارث بوارث *

ذكر فيه حديث عائشة (ان سعدا وعبد بن زمعة تخا صما في ابن وليدة زمعة) ثم ذكر في آخر الباب حديثا
عن ابن الزبير وفيه (فانه ليس لك باخ) ثم قال (عائشة تنبر عن القصة كأنها شهدت بها والحدث الآخري رواه من
لا يعرف بسبب يثبت به حديثه وهو يوسف بن الزبير وابن الزبير كأنه لم يشهد القصة لصغره فرواية من شهداها والاسناد
جميع من فيه مشهورون بالعدالة اولى) * قات * اخرج النسائي هذا الحديث عن اسحق بن ابراهيم عن جرير
وهذا سند صحيح وذكره صاحب الميزان من طريق ابي يعلى ثنا ابو خيثمة ثنا جرير ثم قال صحيح الاسناد وكذا
قال الحاكم في المستدرک ويوسف بن مردويه القروي عنه مجاهد وبكر بن عبد الله المزني واخرج له الحاكم
وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي هو ثقة ولعل يوسف هذا اشتبه على البيهقي بأخيه يقال له
يوسف بن الزبير يروي عن ابيه عن مسروق هو وابوه مجهولان وفي شهود عائشة للقصة نظر ولهذا قال البيهقي
(كأنها شهدت بها) وان خالف ذلك بقوله (فرواية من شهداها) وكان سن ابن الزبير في ذلك الوقت نحو من ثمان
سنين ومثله يعقل ويميز فحمل اخباره على شهوده للقصة اولى ثم انه باعتراف احد الوارثين لا يثبت النسب في
حق الميت بالاتفاق ولم يقر به سودة بل علق الحكم باقرار عبد فعلم انه عليه السلام اثبت النسب في حقه باقراره
لا في حق ابيه ولو ثبت النسب في حق ابيه كان امرا بالاحتجاب قطعا للرحم ويؤيد قوله في هذه الرواية
فانه ليس لك باخ *

* قال *

* باب العارية مضمونة *

ذكر فيه قوله عليه السلام (بل عارية مضمونة) من وجوه في الاول ابن اسحق في الثاني شريك وفيهما كلام

بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن شجرة وذهب بعضهم الى انه لم يسمع منه غير حديث (العقبة) انتهى كلامه
وهذه العلة موجودة ههنا فعلى هذا ليس الحسن الحديث بل رغب عنه لضعفه *

* قال *

* باب من قال لا ينهم *

ذكر فيه حديث (ليس على المستعير غير المثل ضمان) وفي سنده عمرو بن عبد الجبار عن عبيدة بن حسان فذكر عن
الدارقطني تضعيفها * قلت * الجرح المبهم لا يقبل الامين السبب وعبيدة هذا لم يضعفه احد من اهل هذا الشأن
فيما علمت ولا ذكر له في كتاب ابن عدي اصلا وذكره البخاري في تاريخه ولم يذكر فيه جرحا وروى عن عبد الجبار
ايضا لم يضعفه احد فيما علمت وذكره ابن عدي ولم يزد على قوله له منا كبر *

* قال *

* باب نصر المظلوم *

ذكر فيه حديث ابي الزبير عن عبد الله بن عمرو (اذا رأيت امتي) الى آخره ثم قال (ابو الزبير لم يسمع من عبد الله بن عمرو)
* قلت * ذكر صاحب الكمال انه سمع منه وفي عمل الترمذي عن البخاري انه قال روى عنه ولا اعرف له سماعا منه

* قال *

* باب رد قيمته ان كان من ذوات القيم او مثله ان كان من ذوات الامثال *

ذكر فيه حديث التميمي على من اعتق شركا له في عبد ثم ذكر كسر بعض نسائه عليه السلام صحيفة لاخرى ثم قال (قال بعضهم
كانت الصحفتان للنبي عليه السلام ولم يكن هناك تضمين) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان مالكا واصحابه والكوفيين
ذهبوا الى الحديث الاول وقالوا من افسد حيوانا او عروضا لا يكال ولا يوزن فعليه القيمة وذهب الشافعي واصحابه
الى انه لا يقضى بالقيمة في شئ من ذلك الا عند عدم المثل واحتجوا بحديث القصة وكلام البيهقي مخالف لما حكاه
صاحب الاستذكار عن الشافعي وموافق لمذهب خصومه ثم ذكر البيهقي حديث القصة من وجه آخر وفيه فليت عن
جسرة فقال فيهما نظر * قلت * جسرة تابعة ثقة كذا قال احمد العجلي وحكى البيهقي فيما مضى في باب الجنب
يمر بالمسجد عن البخاري انه قال (عند هاء عجائب) قال صاحب الميزان ليس هذا بصريح في الجرح وفليت ويقال له
افلت قال فيه ابن حنبل ما اري به باسا وقال الدارقطني كوفي صالح *

* قال *

* باب لا ياك آخذ بالجنابة شيئا *

ذكر فيه حديث الشاة التي امر عليه السلام باطعامها للاسارى ثم قال (وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد وصاحبها
كان غائبا فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى ثم يضمن لصاحبها) * قلت * الامام اذا فاف التلف على ملك
غائب يبيعه ويحبس ثمنه عليه ولا يجوز له ان يتصدق به *

في التهذيب ولفظه ليس فيها لحد شرب ولا قسم الا الجوار * فهذا تصريح بوجوبها للجوار لا شركة فيه فدل على ان الجار الملازق تجب له الشفعة وان لم يكن شريكا وقال ابن جرير رواه عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن الشريد بن سويد من حضر موت انه عليه السلام قال الجار والشريك احق بالشفعة ما كان ياخذها او يترك فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضي ان الجار غير الشريك واخرج ابن حبان في صحيحه حديث الجار احق بصقبه * من حديث ابي رافع وانس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ايضا عن انس انه عليه السلام قال جار الدار احق بالدار * واخرجه النسائي ايضا وعن الحسن بن سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جار الدار احق بدار الجار * اخرجه ابو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وسياتي ان شاء الله تعالى في كتاب الهبة ان الحاكم ذكر في اثناء كتاب البيوع من المستدرك حديثنا من رواية الحسن بن سمره ثم قال قد احتج البخاري بالحسن بن سمره وفي مصنف ابن ابي شيبة في كتاب اقصيته عليه السلام ثنا جرير عن منصور عن الحكم بن علي وعبد الله قالوا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجوار وفي التهذيب لابن جرير الطبري روى موسى بن عقبة عن اسحق بن عمار بن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الجار احق بصقب جاره * واخرج ابن جرير ايضا بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد احدكم ان يبيع عقاره فليعرضه على جاره * فظهر بمجموع هذه الاحاديث ان للشفعة ثلاثة اسباب الشركة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار وظاهر قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من ياخذ الدار كلها وليس ذلك الا الجار واما الشريك فانه ياخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت لاجل التأذي الدائم وذلك موجود للجار ايضا ولو وجبت لاجل الشركة لوجبت في سائر العروض فلما لم تجب الا في العقار علمنا ان سبب الوجوب هو التأذي وحكي الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشریح وابن سيرين والحكم وحماد والحسن وطائوس والثوري وابي حنيفة واصحابه وفي الاستذكار روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي بكر ابن حفص بن عمر بن سعد بن ابي وقاص ان عمر كتب الى شريح ان اقض ان الشفعة للجار فكان يقضي بها وسفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز اذا حدث الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطائوس فقال لا الجار احق *

قال * باب الفاظ منكورة في الشفعة *

ذكر فيه حديثا في سنده السري بن سهل عن عبد الله بن رشيد عن عبد الله بن بديع ثم قال (ابن بديع ضعيف ومن

دونه لا يجتج بها * قلت * ابن رشد لا ذكر له في الميزان ولا في شيء مما عندنا من كتب الضعفاء والسري هو ابن عاصم
ابن سهل لأن البيهقي القول فيه وكذب ابن خراش وقال ابن عدي يسرق الحديث *

* قال * كتاب القراض *

ذكر فيه (خروج عبد الله وعبيد الله ابني عمر إلى العراق) * قلت * ذكر هذا الاثر في هذا الباب وجعل المال قراضا مشكلا
وقد قال عبيد الله لو هلك المال ضمنه ولم ينكره عمرو ولا احد من الصحابة رضي الله عنهم والمقارض امين لا ضمان عليه
الا اذا استهلك او ضيع ذكره صاحب الاستذكار وقد ذكر البيهقي في آخر الباب التالي لهذا الباب ان المزني اوله بطيب
انفسهم بذلك وفيه بعد وفي اختلاف العلماء للطحاوي قال ابو حنيفة من غصب شيئا فرج فيه فممنه وتصدق بالربح وقال
مالك بطيب له الربح لانه ضامن للمال ثم ذكر الطحاوي هذا الاثر وقال يحتمل ان عمر عاقبها بذلك كما شاطر عماله اموالهم وكما
روي ان رفقاء لحاطب سرقوا ناقة فنحروها فسأل صاحبها: ثمنها فقال اربعة دراهم فقال اعطه ثمان مائة درهم *

* قال * باب المضارب يخالف ومن اتجر في مال غيره بغير امره *

ذكر فيه حديث شبيب عن عروة البارقي ثم علله بما في سنده من الارسال وهو (ان شيبيا لم يسمعه من عروة وانما
سمعه من الحلي عنه) * قلت * قد قدمنا ان مثل هذا لا يسمى مراسلا عند اهل هذا الشأن بل في سنده جهالة وقد
زالت بان اباداؤدو الترمذي اخرجه من عيوجه من حديث ابن زياد اخي حماد بن زيد عن الزبير بن خريب
عن ابي ليلى حدثني عروة فذكره وسعيد وان قال البيهقي عنه ليس بالقوي فقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري
ووثقه ابن معين وغيره والزبير احتج به الشيخان وابوليد ثقة روى له اصحاب السنن وذكره ابن حبان في الثقات
وقد تابع سعيد بن زيد على رواية هذا الحديث هارون بن موسى الا عور قال الترمذي ثنا احمد بن سعيد الدارمي
ثنا حبان بن هلال ثنا هارون الا عور ثنا الزبير بن خريب فذكره وهذا السند على شرط الشيخين فظهر بهذا انه
حديث ثابت متصل روي من وجوه وروي ايضا من حديث حكيم بن حزام من وجهين على ما ذكره ان شاء الله
تعالى ثم اخرجه البيهقي من حديث شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام * قلت * قد روي من وجه آخر قال
الترمذي ثنا ابو كريب ثنا ابو بكر بن عياش عن ابي حصين عن حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام فذكره ورجال
هذا السند على شرط البخاري وقال الترمذي حبيب لم يسمع عندي من حكيم بن حزام *

* قال * باب المعاملة على النخل بشطر ما يخرج منها *

* قلت * خص البيهقي النخل والحديث المذكور في هذا الباب يشمل غيره ايضا وذكر ابن حزم وغيره عن الشافعي انه

لم يجز المساقاة في اشهر قوله الا في النخل والغنم فقط قال ابن حزم خالف الحديث قد كان يجيز بلا شك سل وكلما نبت في ارض العرب من الرمان والموز والقصب والبقول فعاملهم النبي عليه السلام على نصف ما يخرج منها * قال * باب المعاملة على زرع البياض الذي بين اصعاف النخل مع المعاملة على النخل *

ذكر فيه معاملة عليه السلام اهل خيبر بشر ما يخرج من ثمر او زرع * قلت * ذكر القديري في كتاب التجريد ما ملخصه ان خيبر كانت كسائر البلاد فيها الارض البيضاء والتي فيها النخل ويمكن افراد سقي النخل عن سقي الارض والنبي صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن فيلزم الشافعي تجوز المزارعة على الجميع كما قاله ابو يوسف ومحمد وابطالهما في الجميع كما قاله ابو حنيفة *

قال * باب من كره اخذ الاجرة عليه يعني القرآن *

ذكر فيه حديث عباد بن نسي عن الاسود بن ثعلبة عن عباد بن الصامت ثم ذكر عن ابن المديني (انه قال اسناده كله معروف الاسود بن ثعلبة فانا لا نحفظ عنه الا هذا الحديث) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات وصحح الحاكم حديثه هذا وقال صاحب التمهيد حديث معروف عند اهل العلم لانه روي عن عباد بن جهمين وقد حفظ عنه ثلاثة احاديث اخرها احمد بن حنبل من روايته عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن عثمان عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مضى للنفساء سبع ثم رأت الطهر فلتغتسل وتصل * اخرجه الحاكم في المستدرك وقال الاسود بن ثعلبة شامي معروف * والثاني * اخرجه البزار من روايته عن عباد بن الصامت في ذكر الشهداء * والثالث * اخرجه البزار ايضا من روايته عن معاذ بن جبل وفيه انكم على بيته من ربكم ما لم تظهر فيكم سكرتان * ثم قال البيهقي (وقد قيل عن عباد بن نسي عن جنادة بن ابي امية عن عباد) * ثم اخرجه من طريق ابي داود السجستاني * قلت * واخرجه ايضا الحاكم وقال صحيح الاسناد ثم قال البيهقي (وروي من وجه آخر منقطع عن ابي بن كعب) * ثم ذكره من حديث عطية بن قيس الكلبي (قال علم أبي) الى آخره * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن ماجة في سننه وعطية هذا تابعي ذكر صاحب الكمال من ابي مسهر انه ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا روايته عن أبي حمولة على الاتصال وقد ذكر قاسم بن اصبغ هذا الحديث من جهة ابي ادريس الخولاني عن ابي وذكروه صاحب الميزان في ترجمة شبابة بن سوار وقال حدثنا عبد الله بن الغلاء بن زبر ثنا بشر بن عبيد الله عن ابي ادريس فذكره ثم قال مرسل جيد الاسناد وقال المزي في اطرافه رواه موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن أبي بن كعب ورواه محمد بن جحادة عن رجل يقال له ابان عن أبي وروي اسمعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان عن الطفيل بن عمرو والد وسي قال اقرأني أبي القرآن فاهدت له قموسا ففدا

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متقلدها فذكر الحديث ثم قال البيهقي (وروي من وجه آخر ضعيف عن ابي الدرداء) ثم ذكر عن دحيم (انه ليس له اصل) * قلت * اخرجه البيهقي هنا بسند جيد فلا ادري ما وجه ضعفه وكونه لا اصل له *

* قال * **باب كسب الرجل** *

ذكر فيه حديث (لا تسلميه حجاما) ثم حمله على التنزيه لا التحريم * قلت * في سنده ابو ماجدة ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وقال اسمه علي بن ماجدة وقال عبد الحق في الاحكام الحديث لا يصح من قبل ابن ماجدة وقال ابن القطان وغيره لا يعرف حاله وقال البخاري في التاريخ هو حديث مرسل لم يصح اسناده وقال الترمذي والد ارقطني ابن ماجدة مجهول زاد الدارقطني متروك فعلى هذا الحاجة الى تاويل هذا الحديث *

* قال * **باب من زرع ارض غيره بغير اذنه** *

ذكر فيه حديث ثاعن ابي اسحق عن عطاء عن رافع بن خديج ثم ذكر عن الشافعي (انه منقطع لانه لم يلق عطاء رافعا) ثم ذكر عن ابن عدي (قال كنت اظن ان عطاء عن رافع مرسل حتي تبين لي ان ابا اسحق ايضا عن عطاء مرسل) * قلت * ذكر صاحب الكمال ان عطاء سمع رافع بن خديج واخرج الترمذي هذا الحديث وقال حسن غريب وسألت محمد ابن اسمعيل عنه فقال حديث حسن واخرج البخاري في كتاب الحج من صحيحه من حديث ابي اسحق قال سألت مسروقا وعطاء ومجاهد ان قالوا ائتمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي الحجة قبل ان يحج وهذا نصريح بسامع ابي اسحق من عطاء ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر وفي سنده بكير بن عامر الجلي فقال (وان استشهد به مسلم فقد ضعفه القطان وحفص بن غياث وابن حنبل وابن معين) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات وثقه ابن عمار وقال صاحب الكمال روي له مسلم وقال ابن عدي لم اجده متناكرا واخرج صاحب المستدرک حديثه هذا وقال صحيح الاسناد ثم ذكره من وجه آخر وفي سنده ابو جعفر عمير بن يزيد الخطمي فقال (لم ار البخاري ولا مسلما احتجابه) * قلت * هو ثقة واخرج له الحاكم في المستدرک فلا يضره عدم احتجابه كما تقدم غير مرة *

* قال * **باب ما جاء في نصب الجاحم** *

ذكر فيه حديث ثاعن عمر بن علي بن حسين عنه عليه السلام ثم قال (منقطع) * قلت * اخرجه البزار متصلا فقال ثنا محمد ابن معمر ثنا يعقوب بن محمد ثاعن عبد العزيز بن محمد عن الهيثم بن محمد بن حفص عن عمر بن علي عن ابيه عن جده يعني عليا رضي الله عنه فذكره لكن الهيثم هذا مجهول قاله ابو حاتم الرازي ولا يعرف روي عنه غير الدراوردي

ذكره ابن القطان *

* قال *

* باب قطع الصدر *

ذكر فيه حد يثام قال (ورواه القاسم بن ابي شيبه عن وكيع) ثم قال (قال ابو علي ما رآه حفظه وقد تكلموا فيه يعني القاسم) * قلت * تابعه مليح بن وكيع فرواه عن ابيه كذلك هكذا أخرجه الطحاوي في مشكل الحديث فقال ثنا ابراهيم ابن ابي داود ثنا مليح بن وكيع ثنا ابي فذكره *

* قال *

* باب لا يترك ذمي بحية *

ذكر فيه حديث اعادي الارض لله ولرسوله ثم لكم من بعدى * قلت * ذكره من وجهه مرسل عن طاوس ومن وجه ثان موقوف على ابن عباس ومن وجه ثالث مرفوعا ولفظه (موتان الارض لله ولرسوله فمن احب منها شيئا فهي له) ثم قال (تفرد به معاوية بن هشام) انتهى كلامه ومعاوية هذا ذكره ابن الجوزي في كتابه في الضعفاء وقال روى ما لبس بسماعه فتركوه وذكره غيره عن ابن معين قال صالح هو لبس بذلك وعلى تقدير ثبوت حديثه هذا فهو عام يشمل المسلم والذمي فهو مخالف لمقصود البيهقي وكذا قوله عليه السلام في الحديث المذكور في الباب الذي قبل هذا باب العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن احب من موات الارض شيئا فهو له * وقوله ثم لكم من بعدى * على تقدير ثبوته وتسلم انه خطاب للمسلمين خاصة هو ذكر فرد من افراد العموم فلا يخصه على ما عرف فبقي الحكم للامام *

* قال *

* باب الحمى *

ذكر فيه حديث الصعب (حمى عليه السلام البقيع) ثم قال (قال البخاري هذا وهم) قال البيهقي (لان قوله حمى البقيع ذكره من قول الزهري وكذا قاله ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث * قلت * ليس ذلك من قول الزهري بل حكاة عن النبي عليه السلام كما ذكره البيهقي في اول هذا الباب عنه) انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمى البقيع او وصله ابوداود فقال ثنا سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة انه عليه السلام حمى البقيع * وهذا الحديث يخالف ما ذكره البيهقي عن عبد الرحمن بن الحارث ويدل على ان ذلك قول النبي عليه السلام لا قول الزهري *

* قال *

* باب منع فضل الماء *

ذكر فيه حديث نفع البير من حديث الثوري عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة ثم قال (انما يعرف موصولا من حديث عبد الرحمن بن ابي الرجال عن ابيه) * قلت * تابع الثوري على روايته موصولا عن ابي الرجال بدون

ذكر ابنه عبد الرحمن محمد بن اسحق كما ذكره البيهقي و تابعه ايضا خارجة بن عبد الله بن سليمان قال ابو عمر في التمهيد
ثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن اصبع ثنا اسمعيل بن اسحق القاضي ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ثنا خارجة عن ابي الرجال
عن امه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يمنع تقع يده *

قال * باب من قضى بين الناس بما فيه صلاحهم *

ذكر فيه لثرا عن عمرو بن يحيى عن ابيه ثم قال (مرسل وقد روي في معناه حديث مرفوع) ثم ذكره من حديث
محمد بن علي عن سمرة بن جندب * قلت * ذكر ابن حزم انه منقطع لان محمد بن علي لا سماع له من سمرة وذكر
البيهقي في اول هذا الباب حديث عمرو بن يحيى عن ابيه (لا ضرر ولا ضرار) ثم قال (واما حديث لا ضرر ولا
ضرار فهو مرسل) قلت * كيف بقول هذا وقد اخرجوه هو فيما مضى في باب لا ضرر ولا ضرار متصلا *

قال * باب الصدقة في الاقربين *

ذكر فيه تصديق ابي طلحة بيبرحاء * قلت * ذكر هذا الحديث واشباهه في كتاب الوقف فيه نظرا ذ لم يصرح بانه
وقفها بل الظاهر انه ملكهم رقبتهما وان المراد من قوله فتسهما بين اقرار به * قسمة رقبتهما ويدل عليه ما ذكره صاحب
التمهيد ان حسان باع معاوية نصيبه *

قال * باب هبة المشاع *

ذكر فيه حديث جابر (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا فوزن لي فارجم) وقول البيهقي (بارسول الله شانكم
بهذا الحمار فامر عليه السلام ابا بكر فقسمة بين الرفاق) * قلت * المشاع لا يكون قبضه وهو شرط في الهبة واعتبار
ابي بكر رضي الله عنه الجنازة يدل على ذلك * فان قيل * فقد وهب مشاعا قلنا * العقد جائز بلا خلاف وانما الخلاف
في وقوع الملك كذا في التجريد للقدر وري وانما ارجع عليه السلام في حديث جابر ليتيقن به الايفاء زيادة
في الثمن لاهبة والزيادة لا يؤثر فيها الشروع * فان قيل * توجب جهالة الثمن قلنا * الجهالة لا تؤثر في الثمن المعين
وحديث البيهقي كان على وجه الاباحة ولا يؤثر فيها الشروع والقسمة فيها بان تفرد اكل ما ياكله على مالك
المبيع والمتنع هو القسمة على وجه التملك *

قال * باب العمري *

ذكر فيه (ان ابن عمر جعل العمري للمعمر حياته وموته ثم قال (وهذا يدل على ان الذي روى ان حفصة اسكت دارها ابنة
زيد بن الخطاب ما عاشت فلما ماتت ابنة زيد قبض ابن عمر المسكن ورأى انه له * ورد في العارية دون العمري) * قلت *

استدل بهذا ابو عمر في التمهيد على ان مذهب ابن عمر في العمرى خلاف مذهبنا في الاسكان وقال في التمهيد جماعة اهل الفتوى على الفرق بين العمرى والسكنى واذا كان الاسكان ليس بعمرى وقد صرح في القضية بان جفصة اسكنت فلاحا جة الى تاويل البيهقي بانه لم يرد في العمرى *

* قال * **باب رجوع الوالد فيما وهب لولده ***

ذكر فيه نخلة بشير لابنه النعمان وقوله عليه السلام (ارده) قلت * قد اضطرب متنه اضطرابا شديدا واخرجه مسلم من حديث جابر قالت امرأة بشير انخل ابني غلامك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني ان انخل ابنها غلامي الحديث ففيه انه شاور النبي عليه السلام قبل الهبة فدل على ما هو الاولى به قال الطحاوي حديث جابر اولى من حديث النعمان لان جابرا احتفظ له واضبط لان النعمان كان صغيرا *

* قال * **باب المكافاة في الهبة ***

ذكر فيه حديثا (عن احمد بن ابي غرزة عن عبد الله بن موسى عن حنظلة بن ابي سفيان عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فهو احق بها) ثم قال (وكذلك رواه علي بن سهل عن عبيد الله وهو وهم انما المحفوظ عن حنظلة عن سالم عن ابيه عن عمر قوله) * قلت * المرفوع رواه ثقات كذا قال عبد الحق في الاحكام وصححه ابن حزم واخرجه الحاكم في المستدرک عن اسحق بن محمد عن ابن ابي غرزة ثم قال صحيح على شرط الشيخين الا ان يكون الحمل فيه على شيخنا وقد توبع راويه عليه كما ذكر البيهقي اخرجه كذلك الدارقطني عن اسمعيل الصفار عن علي بن سهل عن عبيد الله فلا حمل اذا على شيخ الحاكم ولا نسلم للبيهقي انه وهم بل يحمل على ان لعبيد الله فيه اسنادين ثم ذكره البيهقي من حديث سعد بن مسعود (عن عبيد الله بن موسى عن ابراهيم بن اسمعيل عن عمرو بن دينار عن ابي هريرة عنه عليه السلام) ثم قال (هذا المتن بهذا الاسناد اليق) * قلت * هذا دعوى ثم ذكر حديثا عن الحسن عن سمرة ثم قال (ليس بالقوي) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري وذكر في اثناء كتاب البيوع حديث الحسن عن سمرة انه عليه السلام نهى عن بيع الشاة * وصحح اسناده وقال قد اخرج البخاري بالحسن عن سمرة ثم ذكر البيهقي حديث اسامة بن زيد (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص مثل الذي يسترد منا وهب كمثل الكلب) الى آخره * قلت * ذكر البيهقي في ابواب الهدي عن يعقوب بن سفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلده المدينة ثقة مأمون وقال ايضا في باب الطلاق قبل النكاح اذا قيل عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل الحديث وقال ابو بكر النيسابوري صحيح سماع عمرو بن ابيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو وفي هذا الحديث صحيح وفيه دلالة

ظاهرة على ان الرجوع في الهبة ليس بممنوع وان المراد بقوله عليه السلام كالكلب يعود في قبته الكراهة والاستقذار
 كعمل الكلب اذا لا يوصف فعله بتحريم بل التشبيه وقع بامر مكروه في الطبيعة لتثبت به الكراهة في الشريعة ويؤيد
 هذا المعنى ويوضحه ما في الصحيحين ان عمر حمل على فرس ثم اراد ان يشتريه فقال عليه السلام لا تشتريه ولا تعد
 في صدقتك فان العائد في هبته كالعائد في قبته * ولم يوجب ذلك حرمة ابتياع المتصدق الصدقة ولكن تركه
 افضل فكذا هذا والى جواز الرجوع في الهبة ذهب جماعة من الصحابة كعمر وعثمان وعلي وابي الدرداء وغيرهم
 وهو مذهب جمهور التابعين واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال هو احق بها ما لم يرض منها * يعني الهبة وصححه ابن حزم
 وقال لا يخالف لهم من الصحابة *

* قال * **باب اللقطة ياكلها الغني والفقير**

ذكر فيه قوله عليه السلام لأبي (فان جاء صاحبها والافاستمتع بها) وذكر في كتاب المعرفة ان الشافعي قال قد امر
 عليه السلام أبا وهو ايسرا هل المدينة او كايسرهم وجدسرة فيها مائة او ثمانون دينار ان ياكلها * قلت * اجاب الطحاوي
 عن هذا بان يسرأبي انما كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم واما قبل ذلك فقد كان فقيرا ويذل عليه قوله عليه السلام
 لا بي طلعة في الارض التي جعلها لله اجعلها في فقراء قرابتك فجعلها لحسان وأبي * هذا الحديث ذكره البيهقي في باب
 الوصية للقراءة وعزاه الى البخاري تعليقا ثم ذكر البيهقي حديثا عن عمرو بن عمرو وعاصم ابنا سفيان ان اباهما
 سفيان الى اخيه * قلت * عمرو وعاصم وابوهما لم اقف على حالهم وقد روي عن عمر خلاف هذا قال ابن ابي شيبة
 في مصنفه ثنا وكيع ثنا سفيان عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد هو ابن غفلة قال كان عمر بن الخطاب يامر ان
 تعرف اللقطة سنة فان جاء صاحبها والافاستمتع بها فان جاء صاحبها خيرا وهذا سند جليل متفق عليه الا ابراهيم فان
 * لما انفرد به وروى هذا الاثر عبد الرزاق عن الثوري بسنده ومعناه وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا الاسود بن
 شيان عن ابي نوفل بن ابي عقرب عن ابيه قال التقطت بدرة فأتيت بها عمر بن الخطاب فقلت اغنها عني قال
 وافني بها الموسم فوافيته بها الموسم فقال عرفها حولافعرفتها فلم اجد من يعرفها فأتيتها فقلت اغنها عني فقال
 الا اخبرك بخير سبلها تصدق بها فان جاء صاحبها فاختر المالم غرمت له وكانت الاجر لك وان اختار
 الاجر كان الاجر له ولك ما نويت * وهذا ايضا سند صحيح والاسود وابو نوفل اخرج لهما مسلم وابوه صحابي
 ثم قال البيهقي (وروي عن عائشة ان امرأة سألتها عن اللقطة فقالت استمتعي بها) * قلت * لم يذكر سنده
 وقد صح عن عائشة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحق عن العالية قالت كنت جالسة عند

عائشة فاتها امرأة فقالت وجدت شاة فكيف تأمر بني ان اصنع فقالت عرفني واحتلبي واعلني ثم عادت فقالت
عائشة تأمر بني ان امرك ان تذبحها او لي معها فليس لك ذلك * واخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري عن ابي اسحق
بمعناه وهذا سند صحيح على شرط الجماعة خلا العلية وهي ثقة ذكرها ابن حبان في الثقات ثم ذكر البيهقي حديث عطاء
ابن يسار (عن علي انه وجد ديناراً الى آخره) * قلت * هو منقطع كذا ذكر الطحاوي وفي سنده شريك بن ابي نمر وفيه
كلام وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب مدة التعريف فأعاده من عدة طرق ثم قال (في متن هذا الحديث
اختلاف وفي اسانيد ضعف) واخرجه في بعض تلك الطرق من طريق ابي داود (انه وجد حسنا وحسنا يبكيان)
وفي آخره (انه رهنه بدارهم) ففيه ان ذلك كان للضرورة وكذا اوله البيهقي في ذلك الباب وصرح في آخره (انه دفعه
على وجه الرهن) وليس في ذلك استهلاك العين كالاب والوصي يرهنان مال الصغير بدین عليها ولا يدل ذلك على
ان لهما استهلاك العين وقد حكى الخطابي وابو عمر عن علي انه كان يرى في اللقطة ان يصدق بها الغني وروى
عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحق عن ابي السفران رجلاً اتي علياً فقال اني وجدت مائة درهم او قريباً منها فعرفتها
تعريفاً ضعيفاً وانا احب ان لا تعرف فتجهزت بها وقد اسرت اليوم قال ثمر بن مالك عرفت صاحبها فادفعها اليه والا
فتصدق بها فان جاء صاحبها فاحب ان يكون له الاجر فسل ذلك والا غرمتها وكان لك الاجر ثم ذكر البيهقي
عن الشافعي حكاية عن رجل عن شعبة فذكر بسنده (ان ابن مسعود امر رجلاً ان يستمتع باللقطة قال الشافعي ورووا
عن عامر عن ابيه عن عبد الله انه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فامان كره علي
الغرم * ثم قال وهكذا يفعل باللقطة فخالفوا السنة وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت)
* قلت * حديث عامر رواه ابن ابي شيبة وغيره عن عامر عن ابي وائل عن ابن مسعود وعامر هذا هو ابن
شقيق بن جهمر بالجيم وابو وائل هو شقيق بن سلمة فلما توافق اسم ابي وائل واسم ابي عامر في شقيق ظن من قال
عامر عن ابيه ان ابا وائل هو ابو و ليس الامر كذلك وحديث ابن مسعود الموافق للسنة كما زعم الشافعي في سنده
مجهول فهو ليس بثابت ثم قال البيهقي (وقد روي عن علي من قوله ما يوافق قول العراقيين) ثم اسنده من حديث
عاصم بن ضمرة عن علي * قلت * قد روي من وجه اخر وقد ذكرناه ثم روى البيهقي عن ابن عمر (انه قال
للقطة لا امرك ان تأكلها) * قلت * وقد تقدم ايضاً الامر بالصدق عن عمرو بن علقمة وروى ايضاً عن ابن عباس
قال ابن ابي شيبة ثنا ابو بكر بن عمار عن عبد العزيز بن رفيع حدثني ابي قال وجدت عشرة دنانير فأتيت ابن عباس
فسأله عنها فقال عرفها على الحجر سنة فان لم تعرف فتصدق بها فان جاء صاحبها فخير له الاجر او الغرم وهذا السند

على شرط البخاري خلا ربيعاً وهو ثقة ذكره ابن حبان وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب (عن ابن عباس قال من أكل الكهوال فهو ضال) وروى التصديق عن عبيد الله بن عمرو أيضاً قال ابن أبي شيبة ثنا زيد ابن حباب عن عبد الرحمن بن شريح حدثني أبو قبيل عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً قال التقطت ديناراً فقال لا يا بني الضالة الاضال فاهوى به الرجل ليزمي به فقال لا تفعل فقال ما صنع به فقال تعرفه فان جاء صاحبه فردم اليه والاقتصدق به * وهذا السند على شرط مسلم خلا باقيل وهو ثقة وثقه ابن معين وابن حنبل واهوزرعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عبد الله بن فروخ مولى ام سلمة قال سألت رجلاً ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل عد متوطا فقال لا بأس به تصل به المسلم يده قال والحذاء قالت والحذاء قال والوعاء قالت لا احل ما حرم الله الوعاء تكون فيه النفقة * وهذا السند على شرط مسلم خلا ابن فروخ وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقد ذكر البيهقي هذا الاثر فيما بعد في باب قليل اللقطة وروى ابن أبي شيبة الامر بالتصدق عن سعيد بن المسيب والشعبي وروى ايضا عن الحسن قال اذا دأب محتاجا اليها فليأكلها * وروى عبد الرزاق الامر بالتصدق عن طاووس وعكرمة ايضا وفي الاشراف لابن المنذر ومن قال يعرفها حولا ثم يتصدق بها ويخير صاحبها اذا جاء بين الاجر والغرم له مالك والحسن بن صالح والثوري واصحاب الرأي وقال الترمذي هو قول الثوري وابن المبارك واهل الكوفة *

* باب تعريف اللقطة والاشهاد عليها *

* قال *

ذكر في آخره حديث عياض بن حمار * قلت * أخرجه ابو داود بسند صحيح والامر بالاشهاد فيه زيادة ثقة فوجب قبولها والقول بوجوب الاشهاد ومذهب الشافعي انه مستحب *

* باب ما جاء في قليل اللقطة *

* قال *

ذكر في آخره عن طلحة بن يحيى عن فروخ مولى طلحة سمعت ام سلمة * قلت * كذا في نسختين جيدتين والعصواب عبد الله بن فروخ كما تقدم قريبا في باب اللقطة باكلها الغني والفقير *

* باب من يعرف اللقطة *

* قال *

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب ثم قال (قال ابو داود وهذه الزيادة التي زاد حماد بن سلمة ان جاء صاحبها فعرف عفاها ووكاهانادفعها اليه * ليست محفوظة) ثم قال البيهقي (قدروا بناءه عن الثوري عن سلمة بن كهيل) * قلت * ذكر ابن حزم ان حماد الم ينفرد بزيادة الامر بالدفع بل وافقه على ذلك الثوري فرواه

كذلك عن ربيعة عن يزيد بن خالد عن سلمة بن كهيل عن سويد ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي قال لا أجبره إلا بينة وأنه أول الحديث بأن المنقط يعرفها اليوذيها مع اللقطة وليعلم أنه إذا وضعها في ماله أنها لقطة وليست بدل على صدق المعترف) قلت * مذهب مالك أنه يستحق بالعلامة قال ابن القاسم ويحبر على دفعها إليه وهو قول الليث قال أبو عمرو والحديث حجة لم وهونص في موضع الخلاف ومن كان أسعد بالظاهر فلح وذكر الخطابي أنه مذهب أحمد أيضا وإن الأمر بالدفع في رواية حماد أن صح لم يميز خلافه * ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي احتج على ذلك بمحدث البينة على المدعي * وهذا مدع) قلت * قدر ترك الشافعي هذا الحديث في القسامة حيث حلف المدعين خمسين يمينا ثم قضى لهم بالدية فأعطاهم بدعواهم * فإن قال * السنة قد جاءت بذلك * قلنا * وجاءت أيضا بدفع اللقطة إلى من عرفها ذكره ابن حزم *

* باب من أحب مسيرا *

ذكر فيه حديث الشعبي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر من وجه آخر عن الشعبي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال يختلف في رفعه وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع) قلت * قد قد منا في باب فضل الحديث أن مثل هذا ليس بمنقطع بل هو موصول رواه الصحابة كلهم عدول وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك *

* باب لا تحمل لقطة إلا لمنشد *

ذكر فيه حديث (لا يلتقط ساقطتها إلا لمنشد) ثم قال (قال أبو عبيد ليس للحديث عندي وجه إلا ما قال عبد الرحمن ابن مهدي أنه ليس لواحد هاهنا شيء إلا الانشاد أبد أو ألا فلا يحمل له أن يسها) قلت * في المعالم للخطابي يختلف الناس في حكم ضالة الحرم فذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا فرق بينها وبين ضالة الحل وكان ابن مهدي يذهب إلى التفرقة بينها وبين ضالة سائر البقاع ويقول ليس لواحد هاهنا غير التعريف أبد أو لا يملكها بحال ولا يستنفقها ولا يتصدق بها حتى يظفر بصاحبها ويحكي عن الشافعي نحوه هذا القول *

* باب الجمالة *

ذكر فيه (أن الشيباني أصاب غلاما فقال له ابن مسعود ألا جره والقيمة من كل رأس أربعون درهما) ثم قال البيهقي (يحتمل أن يكون عبد الله عرف شرط مالكهم لمن ردهم ناخبر بذلك) قلت * ذكر ابن أبي شيبة هذا الاثر ولفظه عن الشيباني أن رجلا أصاب عبدا آبقا بعين الترفجاء به فجعل ابن مسعود فيه أربعين درهما وهذا يعد تأويل البيهقي وقال ابن حنبل أن وجد خارج المصرف أربعين درهما وفي المحلى صح عن شريح وزيد أن الآبق أن

وجد في المصنف جعل واحده عشرة دراهم وان وجد خارج المصنف فاربعمون درهما وروي ايضا عن الشعبي و به
يقول اسحق و صح عن عمر بن عبد العزيز انه قضى فيه اذا اخذ على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير ومن طريق احمد
ابن حنبل ثنا محمد بن مسلمة عن ابي عبد الرحيم عن زيد بن ابي انيسة عن حماد بن ابي سليمان عن النخعي قال كان
يجعل فيه وهو الذي يعمل به *

* قال * **باب من صار مسلما باسلام ابويه او احدهما** *

ذكر فيه (ان قتيلا ام سماء بنت ابي بكر اخرا اسلامها) * قلت * اختلف العلماء في انها اسلمت ام ماتت على الكفر والا كثرون
على موتها مشركة كذا قال النووي في شرح مسلم ولم يذكرها ابن مندة في الصحابة ولا ابن عبد البر مع شدة استيعابه *
* قال * **باب الحث على تعلم الفرائض** *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (تعلموا الفرائض) ثم قال (تفرد به جفص بن عمرو ليس بالقوي) * قلت * لم ارا احدا وافقه
على هذه العبارة اللينة في حق هذا الرجل بل اساء القول فيه قال البخاري منكر الحديث رماه يحيى بن يحيى بالكذب
وقال النسائي ضعيف وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به بحال وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب لا تفرط
على من نام فقال (منكر الحديث) *

* قال * **باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره من الصحابة رضي الله عنهم في الفرائض** *

ذكر فيه حديث (افرضهم زيد واقروهم ابي واعلمهم بالحلال والحرام معاذ) * قلت * ذكر الامام تاج الدين الفزاري
ان المشهور عند الفقهاء ان الشافعي لم يقلد زيدا وانما وافق رأيهم فان المجتهد لا يقلد المجتهد وظاهر كلام البيهقي يدل
على انه قلده وفيه مخالفة المشهور عندهم وتقليد المجتهد المجتهد ويقال للشافعي هلا قلدت معاذ في تحليله وتحريمه
بعين ما ذكرتم وهلا قلدت عليا في جميع قضائه لقوله عليه السلام اقضاكم علي الحديث وان كان لم يقلد زيدا
كما هو المشهور عندهم ففيه ايضا نظر من وجهين * احدهما * ان الشافعي لم يضع في الفرائض كتابا ولو لا تقليد زيد لوضع
كتابا ليظهر لتبعيه طريق اجتهاده التي بها وافق زيد كما فعل في سائر الابواب * الثاني * انه لم يخالف ولا في مسألة
ويعد اتفاق رأيين في كتاب من العلم من اوله الى آخره *

* قال * **باب من لا يرث من ذوي الارحام** *

ذكر فيه قول جابر (بارسول الله انما يرثني كلالة فكيف الميراث فنزلت آية الفرائض) * قلت * عدم ذكر ذوي
الارحام في هذه الآية لا يدل على عدم استحقاقهم فانهم ان لم يذكر في هذه الآية فقد ذكر في موضع آخر

من الكتاب والسنة على ما سياتي في الباب الذي يلي هذا الباب كالجدة فانها من اهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية وكالعصبة لا ذكر لهم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك ثم ذكر البيهقي حديث أبي امامة (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه) * قلت * لادلالة في هذا الحديث ايضا على مدعاه لان الادلة قامت على ان ذوي الارحام ايضا من اعطاهم الله حقهم ثم ذكر حديث زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار في العمة والحالة (لا يرى ينزل على شيء لاشي عليهما) * قلت * قد اختلف فيه فروي مرسلان كما ذكره البيهقي واخرجه النسائي في سننه عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا جسد لها شيئا * وليس في سنده عطاء وكذا اخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن وكيع ثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم فذكره وعلى تقدير صحة معناه لم ينزل عليه فيها شي في ذلك الوقت ثم نزل عليه واو لو الارحام بعضهم اولى ببعض * وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له * ولا يجوز ان يعكس هذا الذلوت قدمت الآية ما قال عليه السلام لا يرى ينزل على شيء * وذكر عبد الحق هذا الحديث في احكامه وقال في آخره قال ابو داود معناه لا سهم لهما ولكن يورثون للرحم * ثم قال البيهقي (ورواه ابو نعيم ضرار بن صرد عن عبد العزيز موصولا بذكر الخدري) * قلت * سكت عن ضرار هذا وهو متروك الحديث كذا قال النسائي وكان ابن معين يكذبه ثم قال البيهقي (وروي عن شريك بن ابي نمران الحارث بن عبد اخبره) الى آخره * قلت * قد اختلف في هذا الحديث ايضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث من غير ذكر الحارث وكذا ذكره الدارقطني في سننه من طريقين ثم ان الحارث هذا لم اعرف حاله ولا ذكر له في شيء من الكتب التي بايدينا سوى المستدرک للحاكم فانه مذكور فيه في هذا الحديث مستشهدا به وابن أبي نعيم في كلامه يسير ثم ذكر البيهقي اثره عن زيد * قلت * في سنده محمد بن بكر عن عبد الرحمن بن ابي الزناد وابن بكر قال فيه صالح بن محمد يحدث عن الضعفاء وابن ابي الزناد ضعفه النسائي وغيره وقال ابن حنبل مضطرب الحديث وبقية السند ايضا فيه نظر ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن حنظلة عن ابن مرثاء ان عمر قال لورضيك الله لا قرك يعني العمة) * قلت * كشفت عن ابن حنظلة وابن مرثاء فلم اعرف لهما حالا وقال الطحاوي ابن مرثاء غير معروف ثم ذكر البيهقي (عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كان عمر يقول عجبا للعمة) * قلت * هذا منقطع ابو بكر لم يسمع من عمر ثم قال البيهقي وقد روي عن عمر بخلافه ورواية المدنيين اولى بالصحة * قلت * الذي روي عنه بخلاف ذلك اسناده صحيح متصل وسند كره ان شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا الباب ورواية المدنيين من طريقين احدهما فيه مجهول والاخر منقطع فكيف يكون اولى بالصحة *.

باب من قال بتورث ذوي الارحام

قال *

ذكر فيه حديث عمر (الحال وارث من لا وارث له) * قلت * سكت عنه واخرجه ابن حبان في صحيحه وحدثه
الترمذي وقال واليه ذهب اكثر اهل العلم ثم ذكر البيهقي الحديث من طريق بديل عن راشد عن ابي عامر عن
المقدام ثم قال (قال ابو داود ورواه الزبيدي عن راشد عن ابن عائد عن المقدام ورواه معاوية بن صالح عن راشد
سمعت المقدام) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک من طريق راشد عن ابي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين
واخرجه ابن حبان في صحيحه ثم ذكر ان راشد سمعه من ابي عامر عن المقدام ومن ابن عائد عنه بالطريقان
محفوظان والمتان متباينان * وذكر الدارقطني في علله ان شعبة وحمادا وابراهيم بن طهمان ورواه عن بديل عن
ابن ابي طلحة عن راشد عن ابي عامر عن المقدام وان معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر ابا عامر بين راشد والمقدام
ثم قال الدارقطني والاول اشبه بالصواب * قال ابن القطان وهو على ما قال فان ابن ابي طلحة ثقة وقد زاد في
الاسناد من يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه * ان كان ثقة فكيف وفيه مقال فترى هذا الحديث صحيحا انتهى
كلام ابن القطان وما ذكره ابو داود صريح في انه لا ارسال في رواية معاوية فان راشد اصرح فيها بالسماع
وراشد قد سمع من هو اقدم من المقدام كمعاوية وثوبان فيعمل على انه سمعه من المقدام مرة بلا واسطة ومرة
بواسطة ابي عامر ومرة بواسطة ابن عائد ثم قال (البيهقي وقد روي من وجه اضعف من ذلك) فذكره من حديث
ليث عن ابن المنكر عن ابي هريرة ومن حديثه عن ابن هبيرة عن ابي هريرة ثم قال البيهقي (مختلف فيه كما ترى وليث
ابن ابي سليم غير محتج به) * قلت * الامر في ليث قريب قد اخرج له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري
في كتاب الطب ويحتمل انه روى الحديث عنهما عن ابي هريرة واقل احواله ان يكون حديثه هذا شاهد الحديث
المقدام او غيره ثم ذكر البيهقي من حديث عائشة مرفوعا وفي سنده عمرو بن مسلم فحكي عن ابن حنبل وابن معين (انهما
قالا فيه لیس بالقوى) وذكر (انه روي موقوفا ايضا) قال (والرفع غير محفوظ) * قلت * الرفع زيادة ثقة
فوجب قبوله وقد اخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه الترمذي ايضا مرفوعا
وقال حسن وعمر بن مسلم احتج به مسلم في صحيحه وفي الكاشف للذهبي قواه ابن معين ثم ذكر البيهقي دفع النبي
صلى الله عليه وسلم مبراث ثابت بن الدحداح الى ابن اخته ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بانه قتل يوم احد قبل
ان ينزل الفرائض) * قلت * ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدي قال وبعض اصحابنا الرواة للعلم يقولون ان
ابن الدحداح برى من جراحاته ومات على فراشه من جرح اصابه ثم انتقض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من

الحديثية ويشهد لهذا القول ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن جابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفرس معرور فركبه حين أنصرف من جنازة ابن الدحداح ونحن حوله وقال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين اختلفت الروايات في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال آخرون بل جرح وبقي ومات نلي فراشه. رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديثية وهذا الصحيح لهذا الحديث ثم ذكر البيهقي عن الشافعي قال (وإنما نزلت آية الفرائض فيما ثبت أصحابنا في بنات محمود بن سلمة) قلت * لم أجد في شيء مما بايد يتأمن كتب الحديث والتفسير وأسباب النزول أن الآية المذكورة نزلت في بنات محمود وإنما المذكور فيها أنها نزلت في جابر وأبنتي سعد بن الربيع كما ذكره البيهقي بعد هذا وذكر صاحب التهيد بسنده إلى جابر بن عبد الله قال أتت امرأة من الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم بأبنتي سعد بن الربيع الحديث وفي آخره فنزلت يوصيكم الله في أولادكم الآية قال اسحق بن الطباع وهو أحد رواة الحديث وهذا القول ليس فيه اختلاف ثم قال البيهقي (وقد قبل أنما نزلت فيها في جابر آية الفرائض التي في آخر سورة النساء ونزلت التي في أولها في ابنتي سعد) قلت * في الصحيحين في حديث جابر فنزلت يوصيكم الله في أولادكم وقد ذكر البيهقي ذلك في أوائل باب من لا يرث من ذوى الأرحام وقد تقدم أن صاحب التهيد ذكره أيضاً في حديث جابر وهو تصريح بنزول الآية التي في أولها في جابر ثم ذكر البيهقي (عن الشعبي عن زياد جعل عمه عملة بمنزلة الأخ) إلى آخره ثم قال (ورواه الحسن أو جابر بن زبد وبكر المزني وغيرهم وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين أولى أن تكون صحيحة) قلت * ذكر الطحاوي أن رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عمران بن قيس المال بين عمه وخالة وهذا سند صحيح متصل وقال صاحب الاسند كما لم يختلف أهل العراق أنه ورثها واختلفوا فيما قسمه لها وفي المصنف أيضاً ثنا وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن بن عمر قال للعملة الثلثان والحالة الثلث * ثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن بن عمرو رث العملة الثلثين والحالة الثلث * ثنا ابن أدرس عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمرو عبد الله يورثان الحالة والعملة إذا لم يكن غيرهما وفيه أيضاً عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي المخارق أن زياد بن جارية أخبر عبد الملك بن مروان أن أمراء الشام كتبوا إلى عمر فذكر أشياء منها أنهم يبنون مريمون مريمي فقتله أحد مريمي وأيسر له وارث ولا ذوق رابة الأخال فكتب عمران دينه لحالة أمه الخال والد وترك مواليه الذين اعتقوه * فهذا وجوه كثيرة عن عمر بشد بعضها بمضاهة ورث ذوى الأرحام وقد قد منافي رواية المدنيين من الجهالة والانتقطاع وفي المصنف أيضاً عن الثوري أخبرني منصور

عن حصين عن ابراهيم قال كان عمرو ابن مسعود يورثان ذوي الارحام دون الموالى قلت فلي بن ابي طالب قال كان اشد لهم في ذلك وقال الطحاوي لا اختلاف عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما في يورث ذوي الارحام وفي المصنف عن ابن جريج قال لي عبد الكريم عن عمرو وعلي وابن مسعود ومسروق والنخعي والشعبي ان الرجل اذا مات وترك مواله الذين اعتقوه ولم يدع دارهم الا لعماله وخاله فعماله ميراثه البهاولم يورثوا مواله معهم وانهم لا يورثون مواله مع ذوي رحم •

• قال • **باب لا يرث القاتل** •

ذكر فيه حديثا في سنده الصحيح بن عبد الله بن ابي فروة فقال (لا يخرج به) • قلت • الا ان البيهقي يقول فيه ولما وقع في حديث يستدل به خصمه اغلظ فيه فقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (الصحيح بن ابي فروة متروك) •

• قال • **باب من قال يرث قاتل الطاغية من المال لا الدية** •

(قال الشافعي روى ذلك بعض اصحابنا بحديث لا يشته اهل العلم بالحديث) وذكر البيهقي انه (يعني به حديث محمد ابن سعيد بن عمرو بن شعيب اخبرني ابي عن جدي عبد الله) الى آخره ثم حكى البيهقي (عن الدارقطني قال محمد بن سعيد الطائفي ثقة) ثم قال البيهقي (والشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذا لم ينضم اليها ما يؤكدها) • قلت • يوجد من كلام البيهقي انه خالف الشافعي في هذا وان الحديث ثابت عنده لانه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي وفيما مضى في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصروثقة البيهقي ولم يعزه الى احدا وقال ابو بكر النيسابوري صحيح سماع عمرو عن ابيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله (ذكره البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح وقال فيما مضى في باب وطى الحرم وباب الخيار ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله (الا انه اذا قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وليست له صحبة فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن جده عبد الله زالا الاشكال واتصل الحديث) انتهى كلام البيهقي وقد قال عمرو في هذا الحديث اخبرني ابي عن جدي عبد الله فتبين من كلام البيهقي هذا ومن توثيقه للطائفي ان الحديث ثابت خلا لما قال الشافعي على ان الطائفي متكلم فيه قال ابن حبان يروى عن الثقات ما ليس من احاد يشهد لا يحمل الاحتجاج به ثم قال البيهقي (ورواه الواقدي وليس بحجة) • قلت • الان القول فيه والناس اغلظوا فيه فقال بعضهم كذا به وقال بعضهم يضع الحديث وقال بعضهم متروك وضعفه البيهقي في باب قتل الغيلة وفي غيره •

* قال *

* باب لا يرث مع الاب ابواه *

ذكر فيه حديثا مرفوعا وعلة ثم قال (وانما الرواية الصحيحة فيه عن عمر) ثم ذكره عن سعيد بن المسيب عن عمر * قلت *
ابن المسيب لم يسمع من عمر فكيف تكون هذه الرواية صحيحة *

* قال *

* باب فرض الجدة والجدتين *

ذكر فيه عن مالك (عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحق عن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى ابي بكر)
الى آخره * قلت * ذكر ابو عمر في التمهيد ان اهل النسب ينسبون عثمان بن اسحق بن عبد الله بن ابي خرشاء ثم ذكر عن
مصعب انه نسبته كذلك ثم حكى عنه انه قال لم يتابع احد مالكا يعني على قوله عثمان بن اسحق بن خرشة ثم ان البيهقي
سكت عن رواية قبيصة عن ابي بكر وقال في باب استبراء ام الولد (لم يدرك عمر) وقد تكلمنا معه هناك واذا جزم
البيهقي بعدم ادراكه لعمر فهو عنده غير مدرك لابي بكر بالطريق الاولى ثم ذكر البيهقي حديثا عن معقل بن
يسار ثم ذكر من وجه اخر فقال (نقرد به محمد بن محمد وليس بالقوى والمحموظ حديث معقل) * قلت * الان القول
فيه وقد كذب ابو زرعة وابن وارة وقال النسائي ليس بثقة وقال صالح بن محمد ما رايت احدا يحدق بالكذب منه
وكيف يقول البيهقي والمحموظ حديث معقل وهو من الطريقين من حديث معقل *

* قال *

* باب الميراث بالولاء *

ذكر فيه حديثا مرسلا عن الحسن ثم قال (وروي موضوعا من وجه آخر عن ابن عمر وليس به صحيح) وذكر حديث
ابن عمر في كتاب الولاء وبسط الكلام عليه * قلت * اخرج حديث ابن عمر ابن حبان في صحيحه وصححه الحاكم
في مستدركه ثم ذكر البيهقي حديث عمر بن ربيعة عن عبد الواحد عن واثلة ثم قال (غير ثابت قال البخاري عمر فيه
نظرو) ثم ذكر (عن ابن عدي انهم انكروا عليه احاد يثقه عن عبد الواحد) * قلت * عمر هذا ذكره ابن حبان في الثقات
بكي صاحب الميزان عن ابي حاتم انه صالح الحديث وقال دحيم لا اعلمه الا ثقة وحديثه هذا مخرج في السنن
اربعة وحسنه الترمذي وصححه صاحب المستدرك وسنده وسنده كره في كتاب الاعتاق ان شاء الله تعالى
ثم ذكر البيهقي حديث اعتاق ابنة حمزة غلاما من حديث عبد الله بن مسعود ثم قال (ابن شداد اخو بنت حمزة من الرضاعة)
* قلت * بل هو اخوها لا مها قد اخرج ابو داود في المراسيل بسند صحيح عنه انه قال اتدرون ما ابنة حمزة مني
قال كانت اختي لامي وقال ابن سعد ام عبد الله بن شداد سلى بنت عميس اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت
له عمارة وقيل فاطمة وقتل يوم احد فتزوجها شداد بن الهاد فولدت له عبد الله *

* قال *

* باب المولى من اسفل *

ذكر فيه حد يثا عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ثم قال (ورواه بعض الرواة عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وهو غلط لا شك فيه) قلت * أخرجه شيخنا الحاكم في المستدرک من طريق عكرمة عن ابن عباس ثم قال صحيح على شرط البخاري *

* قال *

* باب من جعل ميراث من لم يدع وارثا ولا مولى في بيت المال *

ذكر فيه حديث المقدم المذكور فيما مر في باب توريث ذوي الارحام ثم ذكر حديثين عن عائشة وبريدة
* قلت * الاحاديث الثلاثة مخالفة لمقصوده *

* قال *

* باب من جعل ما فضل عن الفرائض ولا عصبه ولا مولى في بيت المال ولم يرد على ذي فرض *

ذكر فيه حديث (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه) * قلت * تقديم الكلام عليه في اوائل كتاب الفرائض ثم ذكر اثرين في سندهما محمد بن سالم * قلت * سكت عنه هنا وقال فيما تقدم في باب لا يرث مع الاب ابواه (لا يحتج به) وقال في باب الاختلاف في القبة (محمد بن سالم عن عطاء ضعيف) وقال في باب من قال يقرع بينهما (محمد بن سالم متروك) وقال صاحب الاستذكار سائر الصحابة يقولون بالرد وانفرد زيد من بينهم فجعل الفاضل عن ذوي الفروض والعصبات لبيت المال *

* قال *

* باب ميراث المرتد *

ذكر فيه (عن علي انه لو رثته المسلمين) من وجهين ثم زعم (انهما منقطعان) ثم ذكره عن ابي عمرو والشيباني عن علي ثم ذكر عن الشافعي (ان بعض اهل الحديث يزعم ان الحفاظ لم يحفظوه عن علي ونخاف ان يكون الذي زاد هذا غلطاً) * قلت * صحيح ابن حزم ذلك عن علي ثم ذكر رواية ابي عمرو وذكرها ايضا ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما وسندهما صحيح وابو عمرو والشيباني ادرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فروايته عن علي محمولة على الاتصال *

* قال *

* باب الشراكة *

ذكر فيه عن زيد كان يشرك ثم ذكر (عن محمد بن سالم عن الشعبي عن زيد كان لا يشرك وان هشيارد علي ابن سالم بان زيدا كان يشرك فقال بيني وبينك ابن ابي ليلى) * قلت * هذا يشير الى ان ابن ابي ليلى تابع ابن سالم وقد جاء ذلك مبيناً قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن زيد كان لا يشرك * فظهر بهذا ان ابن سالم لم ينفرد بهذه الرواية ومن اشرك اعتبر انهم اشركوا في قرابة الام وهذا يتنقض بزواج واخت لاب وام واخ

واخت لاب لم يختلفوا ان للزوج النصف وللأخت لاب وام النصف ولا شيء للاب والاخت لانها عصبية ولم يفضل شيء ولم يعتبروا مشاركتهم الاخت في قرابة الاب واتفق الجميع على ان من ترك زوجا واما واما واحد الام ومائة اخوة لاب وام ان للاخ الام السادسة والاخوة الباقيين السدس مع انهم مشاركون له في الام وفي الاستدكار كان علي وأبي بن كعب وابو موسى لا يشتركون وهو المشهور عن ابن عباس وبه قال الشعبي وابو حنيفة واصحابه وابن ابي ليلى وابن حنبل وميمى بن آدم ونعيم بن حماد وابو ثور وداود والطبري *

* قال * باب ميراث ولد الملاعنة *

ذكر فيه حديث وائلة * قلت * تقدم الكلام عليه قريبا في باب الميراث ثم ذكر حديثا في سنده عيسى ابو محمد فقال (هو ابن موسى القرشي فيه نظر) * قلت * هو اخو سامان بن موسى ذكره البخاري في تاريخه ولم يتعرض له شيء ولا ذكر له فيما عدى من الكتب المصنفة في الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكشف للذهبي وثقه دحيم *

* قال * باب ميراث المجوس *

ذكر في آخره (عن رجل عن الشعبي عن علي وابن مسعود قالوا يورث من مكنتين ثم قال (الروايات عن الصحابة في هذا الباب ليست بالقوية) * قلت * روى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي سهل اظنه البرساني عن الشعبي ان عليا وابن مسعود كانا يورثان المجوس من مكنتين وقال ابن القطان عن الشعبي محتملة لان يدرك عليا وحكي عن الخطيب انه سمع منه وفي اختلاف العلماء للطحاوي اتفق فقهاء الامصار في ابني عم احدهما اخ لام ابن له السدس والباقي بينهما فكذا المجوس وقد ذكر الباقى ذلك عن علي وغيره واسند له في باب ميراث ابني عم احدهما زوج او اخ لام *

* قال * باب نسخ التوارث بالتحالف *

ذكر فيه حديث (لا حلف في الاسلام) من رواية اسحق الازرق عن زكرياء عن سعد بن ابراهيم عن نافع بن جبير عن ابيه ثم قال (كذا رواه الازرق وخالفه جماعة) * قلت * تابع الازرق على روايته عبيد الله بن موسى اخرجه من روايته الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين *

* قال * باب نسخ الوصية للوالدين والاقرين *

ذكر فيه من حديث الشافعي عن مجاهد مرسل (لا وصية لوارث) ثم قال (قال الشافعي وروى بعض الشافعيين حديثا ليس مما يشبهه اهل الحديث بان بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم منعطما واعتمد ناعلي حديث

اهل الممازي عامة انه عليه السلام قال عام الفتح لا وصية لوارث ثم ذكر البيهقي من طريق ابي داود (شاعبد الوهاب ابن نجدة ثنا ابن عياش عن شريح بن حنبل بن مسلم سمعت ابا امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله جل ثناؤه قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) ثم ذكر البيهقي عن احمد بن حنبل (قال ما روى اسمعيل ابن عياش عن الشاميين صحيح) ثم قال البيهقي (وكذا قال البخاري وجماعة من الحفاظ وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي) قلت * ظهر بهذا ان هذا هو الحديث الذي عنه الشافعي بقوله وروى بعض الشاميين حديثا الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن عياش معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم ولهذا اخرج الترمذي هذا الحديث وقال حسن صحيح ثم ان البيهقي اخرج الحديث من طريق شعير بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة عنه عليه السلام * قلت * اخرجه كذلك الترمذي وقال حسن صحيح ثم اخرجه البيهقي من حديث سعيد بن ابي سعيد عن انس عنه عليه السلام * قلت * اخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد هو ابن جابر عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن انس وهذا سند جيد ثم قال البيهقي (وقد روي هذا الحديث من اوجه آخر كلها غير قوية) * قلت * قد ذكرناه من ثلاثة اوجه كلها قوية الا انه وان كان من هذه الوجوه قويا لا ينسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة عنده لا ينسخ انما ان فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقربين ثابتة الحكم عنده غير منسوخة اذ لا ينسخها *

* قال * باب من قال ثلث مالي الى فلان *

ذكر في آخره حديث (الجار الى اربعين دارا) باسنادين ثم قال (فيهما ضعف) * قلت * مذهب ابي حنيفة ان الجار هو الملاصق لحديث الجار احق بصقبة * ولو اوصى لجيرانه فمدا لجوار عند الشافعي اربعون دارا من جميع الجوارب يصرف اليهم ذكره البيهقي في الخلافات واجمعوا على انه لا يستحق الشفعة غير الملاصق *

* قال * باب الوصية للقراءة *

ذكر في آخره قوله عليه السلام (يا معشر قريش لما نزل قوله تعالى وانذر عشيرتكم الاقربين) * قلت * هذا الحديث متروك عند البيهقي واصحابه لانه عليه السلام جمع قبائل قريش القريب منهم والبعيد ولا خلاف ان البعيد لا يدخل في الوصية *

* قال *

* باب وصية الصغير *

ذكر فيه اثر عن عمرو في سنده عمرو بن سليم الزرقي فقال (لم يدرك عمر) * قلت * في الثقات لابن حبان قيل انه كان يوم قتل عمر بن الخطاب قد جاوز الحلم وقال ابو نصر الكلابي قال الواقدي كان قد راهق الاحتلام يوم مات عمر انتهى كلامه وظهر بهذا انه ممكن لقائه لعمر فتحمل روايته عنه على الاتصال على مذهب الجمهور كما عرف *

* قال *

* باب تصرف الغنيمة في ابتداء الاسلام *

وانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث يراه من شهد الواقعة ومن لم يشهدا حتى نزل قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء * قلت * مراده ان قوله تعالى يستلونك عن الانفال منسوخة وهو قول جماعة منهم ابن عباس وقال مكى في النسخ والمنسوخ اكثر الناس على انها محكمة واختلفوا في معناها فقال ابن عباس في رواية اخرى عنه هي محكمة وللامام ان ينفل من الغنائم ماشاء لمن يشاء لبلاء ابلاء وان يرضع لمن لم يقاتل اذا كان فيه صلاح للمسلمين وقيل الانفال انفال السرايا انتهى كلامه فكانه تعالى قال ما غنمتم من شيء سوى النفل فله خمسة * الى آخره وظاهر ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث ابن عباس وعبادة يدل على ان الآية نزلت في تفيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في اهل الغنيمة وهذا هو الحقيقة المقهومة من قوله تعالى قل الانفال لله الآية فظهر بهذا ان الغنيمة كانت للمسلمين وانه عليه السلام كان ينفل منها وان ذلك محكم ثابت لم ينسخ *

* قال *

* باب الخمس في الغنيمة والنفي *

(قال الشافعي الغنيمة والنفي يجتمعان في ان فيهما مع الخمس) * قلت * ذكر النووي ان جماعة العلماء سوى الشافعي قالوا لا خمس في النفي وقال ابن المنذر لا نعم احد اقبل الشافعي قال بالخمس في النفي وقال ابو عمر في التمهيد وهو قول ضعيف لا وجه له من جهة النظر الصحيح ولا الاثر وفي المعالم للخطابي كان رأي عمر في النفي ان لا يخمس تكن يكون لجماعة المسلمين لمصالحهم واليه ذهب عامة اهل الفتوى غير الشافعي فانه كان يرى ان يخمس فيكون اربعة اخماسه المصالح وخمسه على خمسة اقسام الخمس الغنيمة الا ان عمر اعلم بالمراد بالآية وقد تابعه عامة العلماء ولم يتابع الشافعي على ما قاله والمصير الى قول الصحابي وهو الامام العدل المأمور بالاعتداء به في قوله عليه السلام اقتدوا بالذين من بعدي اولى واصوب وفي قوا عبد ابن رشد قال قوم النفي بصرف لجميع المسلمين الفقير والغني ويعطى الامام منه المقاتلة والولاية والحكام وينفق منه في النوائب التي تنوب المسلمين كبناء القناطر واصلاح المساجد ولا خمس في شيء منه وبه قال الجمهور وهو الثابت عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما واحسب ان قوما قالوا النفي غير خمس

ولكن يقسم على الاصناف الخمسة الذين يقسم عليهم الخمس ولم يقل احد بتخميس النبي قبل الشافعي وانما حمله على ذلك انه رأى النبي يقسم في الآية على عدد الاصناف الذين قسم عليهم فاعتقد ان فيه الخمس لانه ظن ان هذه القسمة مختصة بالخمس وليس ذلك بظاهر بل الظاهر ان هذه القسمة تخص جميع النبي لا جزء منه وهو الذي ذهب اليه فيما احسب قوم وفي التجريد للقدر في ما ملخصه قال اصحابنا النبي كل مال وصل اليه من المشركين بلا قتال كالا راضى التي اجلوا عنها وهو والجراج والعشر والجزية تصرف الى مصالح المسلمين وقال الشافعي اربعة اخماسه للنبي صلى الله عليه وسلم وخمسه يقسم كما يقسم خمس الغنمة لنا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله الآية ثم قال للفقراء المهاجرين ثم قال والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يعني الانصار ثم قال والذين جاؤا من بعدهم فدل على ان لجميع المسلمين حق في النبي ولو قسم على ما قال لم يبق له بعد المهاجرين والانصار فيه شيء وايضا فلوما لك عليه السلام اربعة اخماسه وخمس خمسة جاز ان يملكه لمن شاء فيصير دولة بين الاغنياء وهذا خلاف الآية وقوله عليه السلام مالي فيما افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم انتهى ان يكون له اربعة اخماسه فان قيل فهو يدل على ان له فيه الخمس قلنا ذكر الطحاوي في مختصره ان النبي يقسم كخمس الغنمة فعلى هذا قلنا بظاهر الخبر ودلت سنته عليه السلام وسنة الخلفاء بعده على ان الجزية توضع في بيت المال ولا تخمس واتفق العلماء على ذلك فمن قال بتخميسها ابتدع وخالف السنة والاجماع واذا ثبت ذلك في الجزية وهي مال وصل اليها منهم بلا قتال فكذا النبي انتهى كلام القائلين وما ذكره الطحاوي في مختصره في قسمة النبي حكاه مكي في النسخ والمنسوخ عن الثوري ثم ذكر البيهقي في هذا الباب عن (قرة) انه عليه السلام بعث اياه الى رجل عرس بامرأة ابيه فضرب عنقه وخمس ماله قلنا في سنده خالد بن ابي كريمة فيه ضعف وقد اخرج ابن ماجة هذا الحديث في سنته عن قرة قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه ان اضرب عنقه واصفي ماله اي آخذه فلم يذكر التخميس وجعل المبعوث قرة لا اياه واخرجه البيهقي فيما مضى في باب ميراث المرتد وفيما بعد في باب قوله تعالى ولا تتكفوا ما نكح آباؤكم (عن البراء بن عازب عن عمه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل نكح امرأة ابيه ان اضرب عنقه وآخذ ماله وليس فيه ايضا التخميس

قال * باب مصرف اربعة اخماس النبي في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها كانت له خاصة * ذكر فيه حديث عمر في اموال بني النضير وانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المؤمنين (وذكر (عن الشافعي ان المراد بذلك ما يكون للموحد بن وذلك اربعة اخماسه) قلنا هذا الحديث يدل على انها لم تخمس

وان الجميع كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشهد لمذهب الجمهور انه لا خمس في النبي كذا ذكر النووي وغيره وقول الشافعي المراد اربعة اخماسه يردده الظاهر وقال القسدي في التجريد قوله كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصاى له التصرف فيها بخلاف الغنيمة التي تقسم فيصرف فيها اهلها كيف شاؤوا فحملنا الخبر على وجه صحيح وجعلنا الآية على ظاهرها بمعنى قوله تعالى ما افاء الله على رسوله ولم يتركوا ظاهرهما *

* قال * **باب بيان مصرف خمس الخمس** *

ذكر فيه حديث عبادة (لا يحل لي مما افاء الله عليكم الا الخمس) قلت * في هذا الحديث ان له الخمس فهو غير مطابق لقول البيهقي خمس الخمس وهو ايضا ينبغي ان يكون له اربعة اخماسه كما تقدم في باب الخمس في الغنيمة والنبي *

* قال * **باب السلب للقاتل** *

ذكر فيه قوله عليه السلام لمعاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجموح حين قتل ابا جهل (كلا كما قتله وقضى بسلبه لمعاذ ابن عمرو) ثم قال البيهقي (الاحتجاج بهذا في هذه المسئلة غير جيد فقد مضى كيف كان حال الغنيمة يوم بدر حين نزلت الآية) * قلت * تقدم الكلام في هذا في باب مصرف الغنيمة في ابتداء الاسلام ولو كان السلب يستحق بالقتل لم يخص به عليه السلام احد هاتم ذكر البيهقي حديث (من قتل قتيلا فله سلبه) وحديث سلمة بن الاكوع (وانه اناخ بجمل رجل فقتله) * قلت * ذكر ابن المنذر في الاشراف ما ملخصه ان هذا الحديث حجة على الشافعي لانه قتل الرجل مدبرا غيره قبل والحرب ليست بقائمة ومذهب الشافعي ان السلب انما يكون لمن قتل في الحرب قائمة والمشارك مقبل انتهى كلامه وقوله عليه السلام من قتل قتيلا ليس فيه هذا ان القيد ان واعطى عليه السلام ابا قتادة بشاهد واحد بلا يمين وعند الشافعي لا بد من شاهدين او شاهد ويمين *

* قال * **باب ما جاء في تخميس السلب** *

ذكر فيه (ان مدريا قتل روميافاستكثر عليه خالد بن الوليد سلبه فشكاه عوف بن مالك للنبي عليه السلام فامر به برده سلبه له ثم غضب عليه السلام على عوف فقال يا خالد لا ترد علي) الحديث * قلت * في التمهيد هذا الحديث يدل على ما ذكرنا ان السلب انما يكون للقاتل اذا مضى ذلك الامام واداه اجتهاده اليه وهذا يدل على صحة ما ذهب اليه مالك في هذا الباب انتهى كلامه * فان قيل * لما استخف بالامير منعه عليه السلام السلب عقوبة له * قلنا * المستخف عوف لا المدري فكيف يمنع حقه ثم ذكر البيهقي (ان البراء بن مالك قتل دهقانان وعمر قوم منطقته فخصهما) ثم قال البيهقي (قال الشافعي هذه الرواية عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن ابي وقاص في زمان عمر بخالفها

ثم ذكر الشافعي بسنده عن شبرمة بن علقمة قليل بارزت رجلا يوم القادسية فقتله فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنقله سعد * قلت * الرواية بالتخصيس عن عمر صحيحة وإن لم يكن من رواية الشافعي أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه من طريقين صحيحين وأخرجهما أيضا غيره والرواية عن سعد ليست بمخالفة لذلك في المعنى بل موافقة ودلت الروايتان على أن الأمر في ذلك مفوض إلى رأي الإمام فرأى عمر المصلحة في التخصيس ورأى سعد المصلحة في تنفيل ذلك لشبرمة وقد ذكر صاحب التمهيد قضية شبرمة ثم قال وهذا يدل على أن أمر السلب إلى الأمير ولو كان للقاتل قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم ما احتاج الأمر أن يضيقوا ذلك إلى أنفسهم باجتهادهم ولا خذه القاتل بدون أمرهم *

قال * باب الوجه الثالث من النفل *

ذكر فيه حديث عبادة بن الصامت (فينا أصحاب بدر نزلت يعني الأتقال وذلك أنه عليه السلام حين أتى الناس نفل كل امرئ ما أصاب) الحديث ثم قال (قال الشافعي قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية أو جيشا فقال لهم قبل اللقاء من غنم شيئا فهو له بعد الخمس فهو لهم على ما شرط لأنهم على ذلك غزوا وذهبوا إلى أنه عليه السلام قال يوم بدر من أخذ شيئا فهو له وذلك قبل نزول الخمس ولم أعلم شيئا ثبت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا) قال البيهقي (الذي روي في هذا ما ذكرنا وقد روي عن ابن عباس ما يخالفه في لفظه) ثم ذكر بسنده (عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال عليه السلام يوم بدر من فعل كذا أو كذا أو أتى مكان كذا أو كذا فله كذا أو كذا) ثم ذكر من طريق أبي داود بسنده (عن ابن عباس قال عليه السلام يوم بدر من قتل قتيلا فله كذا أو كذا ومن أسر أسيرا فله كذا أو كذا) الحديث ثم قال البيهقي (وهذا بخلاف الأول في كيفية الشرطية وقد رويناه في غنيمة بدر أنها كانت قبل نزول الخمس ثم نزل قوله تعالى وأعلموا أنما غنمتم من شيء الآية فصار الأمر إليه) * قلت * حديث عبادة المذكور أولا أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وأخرج الثاني أيضا وقال صحيح فقد أخرج البخاري بعكرمة واحتج مسلم بـ داود بن أبي هند وما ذكره البيهقي أنه يخالفه في لفظه فتلك المخالفة لا تنصرف والحديث الثالث الذي ساءه البيهقي من طريق أبي داود ليس لفظه في المتن كما ساقه وإنما لفظه من فعل كذا أو كذا فله من النفل كذا أو كذا ولم يذكر فيه قتيلا ولا أسيرا ولو كان اللفظ هكذا فليس هو مخالفاً للأول في المعنى لا شترارك الكل في التنفيل قبل اللقاء وقد ذكر الخطابي حديث أبي داود ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش والسرايا تحريضا على القتال وتويعضا لهم عما يصيبهم من المشقة والكأبة ويجعلهم أسوة الجماعة في سعيهم في الغنيمة فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة وقد اختلف العلماء في هذا فكان مالك لا يرى النفل ويكره

ان يقول الامام من قاتل في موضع كذا او قتل عددا فله كذا او يبعث سرية فيقول ما غنمتم فلکم نصفه ويكره ما
يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا واثبت الشافعي النفل وقال به الاوزاعي واحمد وقال الثوري اذا قال الامام
من جاء برأس فله كذا او من اخذ شيئا فهو له ومن جاء بأسير فله كذا انتهى كلامه وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم الاية تقدم
الكلام عليه في باب مصرف الغنمة في ابتداء الاسلام وقال صاحب التمهيد ما ملخصه لم يختلف العلماء ان هذه
الآية ليست على ظاهرها وانه خص منها سلب القنيل وما فعله عليه السلام من الانتقال في غزواته الا انهم اختلفوا
فقال مالك وغيره النفل من الخمس ولا يكون من رأس الغنمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون
النفل من خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احرار الغنمة وبعدها لانه عليه السلام فعل ذلك كله
واختاره لمن فعله وثبت ذلك عنه ومن قال بهذا الاوزاعي والشافعي وجماعة من الشاميين والعراقيين ❖

❖ قال ❖ ❖ باب ما جاء في سهم الرجل والفارس ❖

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر للفارس سهمين وللراجل سهما) ❖ قلت ❖ رواه ابن المبارك عن
عبيد الله باسناده فقال فيه للفارس سهمين وللراجل سهما ❖ ذكره صاحب التمهيد وفي الاحكام لعبد الحق وقد روي
عن ابن عمر انه عليه السلام جعل للفارس سهمين وللراجل سهما ❖ ذكره ابو بكر بن ابي شيبه وغيره ثم ذكر البيهقي
حديث مجمع بن جارية وفيه فاعطى للفارس سهمين وللراجل سهما ❖ وفي مسنده مجمع بن يعقوب فحكى عن الشافعي
(انه قال شيخ لا يعرف) ❖ قلت ❖ هذا الحديث اخرج الحاكم في المستدرک وقال حديث اكبره صحيح الاسناد
ومجمع بن يعقوب معروف قال صاحب الكمال روي عنه القعنبي ويحيى الوحاظي واسماعيل بن ابي اوس
ويونس المؤدب وابو عامر المقدسي وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكان ثقة وقال ابو حاتم وابن معين ليس
به باس وروى له ابو داود والنسائي انتهى كلامه ومعلوم ان ابن معين اذا قال ليس به باس فهو توثيق وفي التهذيب
لا بن جرير الطبري روي عن ابي موسى انه لما اخذ نسترو قتل مقاتلهم جعل للفارس سهمين وللراجل
سهما ❖ ثم ذكر البيهقي في آخر الباب عن الشافعي حديث شاذان (عن زهير عن ابي اسحق غزوت مع معبد بن
عثمان فاسهم لفرسي سهمين ولى سهما قال ابو اسحق وبذلك حدثني هاني بن هاني عن علي) ❖ قلت ❖ قد اختلف
في هذا فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان
لفرسين لهما اربعة اسهم وله سهم ❖ وقال ابن ابي شيبه ثنا غندر عن شعبة عن ابي اسحق عن هاني بن هاني عن علي
قال للفارس سهمان ❖

* قال *

* باب لا يسهم الا لفرس واحد *

ذكر فيه عن الشافعي (قال حدث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان الزبير حضر خيبر فمضى فاعطاه عليه السلام خمسة اسهم سهاله واربعة اسهم لفرسيه قال ولو كان كما حدث مكحول انه اخذ خمسة اسهم كان ولده اعرف بحدثه واحرص على ما فيه زيادته من غيرهم ان شاء الله تعالى) * قلت * يوضح هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في ابواب السير في باب سهمان الخيل من حديث الشافعي بسنده (عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله ابن الزبير ان الزبير كان يضرب له باربعة اسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم امه يعني يوم خيبر) ثم قال (قال الشافعي وروى مكحول ان الزبير حضر خيبر فاسهم له عليه السلام خمسة اسهم سهم له واربعة اسهم لفرسيه فذهب الاوزاعي الى قبول هذا وهشام بن عروة احرص لوزيد الزبير ان يقول به واشبه اذ خالفه مكحول ان يكون اثبت في حديث ابيه منه لحرصه على زيادته وان كان حديثه مقطوعا كحديث مكحول لكننا ذهبنا الى اهل المغازي فقلنا انهم لم يروا انه عليه السلام اسهم لفرسين ولم يخلفوا انه عليه السلام حضر خيبر بثلاثة افراس لنفسه السلب والضرب والمر تجز ولم ياخذ منها الا لفرس واحد) *

* قال *

* باب المرأة والمملوك ترسخ لهما *

قال في آخره (وروي عن مكحول او غيره في الاسهام لمن) * قلت * ذكره البيهقي فيما بعد في ابواب السير في باب العبيد والنساء والصبيان يحضرون المرافعة ولفظه (عن مكحول وخالد بن معدان قالوا اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفي آخره (واسهم للنساء والصبيان) فجمع بين مكحول وابن معدان بالواو وقال ههنا عن مكحول او غيره) *

* قال *

* باب سهم ذوى القربى *

ذكر فيه حديث جبير بن مطعم (انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد قال جبير ولم يقسم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل من ذلك الخمس كما قسم لبني هاشم وبنو المطلب قال وكان ابو بكر يجمع الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره ثم قال البيهقي (واما رواية يونس عن الزهري فلم اعلم بعد ان الذي في آخرها من قول جبير فيكون موصولا او من قول ابن المسيب او الزهري فيكون مرسلا) * قلت * قد تقدم قبل ذلك قال جبير ثم قال قال وكان ابو بكر فالتائل ثانيا هو جبير القائل اولى وهذا ظاهر فكيف لا يعلم البيهقي ويتردد فيه ثم ذكر حديثا عن ابن عمر ثنا هاشم بن بريد حدثني حسين بن ميمون الى آخره ثم قال (قال ابو عبد الله رواه من ثقات الكوفيين) وقال في كتاب المعرفة هذا اسناد صحيح * قلت * في هذا الحديث امران * احدهما *

ان في اسناده اضطرابا ذكره البخاري في التاريخ وادخل بين ابن نمير وهاشم محمد ا وقال هو حديث لم يتابع عليه
 * والثاني * ان حسينا هذا مذكور في كتب الضعفاء ذكره العقيلي وابن عدي وابن الجوزي وقال ابن المديني
 ليس بمعروف قل من روى عنه وقال ابو حاتم ليس يقوي في الحديث ومع هذا كيف يكون سنده صحيحا ورواه
 ثقات ثم ذكر البيهقي قول ابن عباس (فابي ذلك علينا قوما) ثم حكى عن الشافعي (انه عني بذلك غير اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم يزيد بن معاوية) * قلت * يبعد ذلك قوله في الرواية التي قبل هذه (فايننا الا ان يسلمه الينا وابي ان يفعل
 فتركناه يعني عمر) وفي الاستذكار ادخل بنى المطلب مع بنى هاشم الشافعي واحمد وابو ثور واما سائر الفقهاء
 فيقتصرون بسهم ذوى القربى على بنى هاشم وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وروي عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية *

* قال * **باب ما جاء في مصرف اربعة اخماس الفئ**

ذكر فيه حديث عمر في اموال بنى النضير * قلت * قد تقدم ذكر هذا الحديث والجواب عنه في باب مصرف اربعة
 اخماس الفئ في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحديث واللب مكرران *

* قال * **باب ما يكون للوالى الا عظم ووالى الاقليم من مال الله**

ذكر فيه (عن ابن الساعدي عن عمر قال عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (رواه مسلم في الصحيح
 عن قتيبة عن الليث وقال عن ابن السعدي) * قلت * الذي في صحيح مسلم عن قتيبة عن الليث ان الساعدي واخرجه من
 وجهين آخرين في احدهما ابن السعدي وفي الآخر عبد الله بن السعدي *

* قال * **باب الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفئ**

ذكر فيه حديث (اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد) من طريق ابراهيم بن
 طهمان عن عبد العزيز بن صهيب عن انس * ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال ابراهيم) * قلت * في
 اطراف المزي ان البخاري رواه في كتابه في ثلاثة مواضع عن عبد العزيز عن انس ولم ينسب عبد العزيز وذكره
 الدمشقي وخلف في ترجمة عبد العزيز بن صهيب عن انس وكذا رواه عمر بن محمد البحري في صحيحه وقد روى
 ابو عوانة في صحيحه حديث تسعروا فان في السجور بركة * من طريق ابن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن انس
 وروى ابو داود والنسائي حديث لا يحمل دم امرء مسلم من طريق ابن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن
 عمير عن عائشة فيحتمل ان يكون هذا او يحتمل ان يكون هذا والله اعلم ايها هو *

* قال * باب ما جاء في عقد الالوية *

ذكر فيه (انه عليه السلام عقد لعبد الرحمن بن عوف لواء) وفي سنده عثمان بن عطاء الخراساني فقال (ليس بالقوى)
* قلت * ضعفه ابن معين والدارقطني وقال عمرو بن علي منكر الحديث وقال علي بن الجنيد متروك والبيهقي الان
القول فيه في هذا الباب وضعفه في باب من يلاعن حيث روى حد يثا يحنج به خصومه *

* قال * باب لا يسمع اهل الاموال حبسه عن امر وابدفعه اليه *

ذكر فيه حد يثا عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة * وفيه (ولا صاحب ابل لا يؤدى حقها ومن حقها حلبها يوم وردها) ثم
زعم البيهقي ان هذا الكلام يشبه ان يكون من قول ابي هريرة * قال (وقد روينافي كتاب الزكوة عن سهيل بن ابي صالح
عن ابيه في هذا الحديث و ما من صاحب ابل لا يؤدى زكوتها الا بطع لها) * قلت * هذا دعوى لا دليل عليها بل هو كلام
منصل بكلامه صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا وقد اخرج البخاري نحو هذا الكلام متصلا من حديث ابي الزناد
عن الاعرج عن ابي هريرة واخرج مسلم نحوه من حديث ابي الزبير عن جابر وليس سقوط ذلك في حديث سهيل
د ليلا على انه من كلام ابي هريرة بل هو زيادة ثقة جاءت منصلة بكلامه صلى الله عليه وسلم من جهات فتكون مرفوعة *
* قال * باب رب المال يتولى تفرقة زكوة ماله *

ذكر فيه حديثا عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سالم بن ابي الجعد عن ابن عباس * وفيه (وامر تنار ملك ان تاخذ
زكوة من حواشي اموالنا ونضعه في فقرائنا) ثم قال البيهقي (هذه اللفظة ان كانت محفوظة دلت على جواز تفريق
رب المال زكوة ماله وحديث انس في هذه القصة آله امر ك ان تاخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فنقسمها
في فقرائنا اسنادا صحيح) * قلت * ابن السائب لم يحتج به البخاري ولا مسلم واختلط في آخر عمره وفي الكمال عن
ابن معين قال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة وسفيان فظهر ان حديثه هذا ليس بصحيح ولم يخرج
في شيء من الكتب الستة وحديث انس اخرج به البخاري بهذا اللفظ واخرج مسلم اصله فهو حديث صحيح
لا مشاركة بينه وبين ذلك الحديث في الصحة فكيف يقال اسنادا صحيح *

* قال * باب قسم الصدقات على قسم الله تعالى وهي سهران ثمانية ماد امواموجودين *

ذكر في هذا الباب حديثين * الثاني * عن ابن عباس وضعف اسناده والاو عن زياد بن الحارث * قلت * سكت عنه
وفي سنده عبد الرحمن بن زياد الا فريقي انفراد به وقد ضعفه بعضهم كذا ذكر صاحب التمهيد وضعفه ايضا
البيهقي في باب عتق امهات الاولاد وقال في باب فرض التشهد (ضعفه القطان وابن مهدي وابن معين وابن حنبل

وغيرهم) وانما جزأها الله تعالى ثمانية لثلاث تخرج الصدقة عن تلك الاجزاء *

* قال * باب من جعل الصدقة في صنف واحد *

رواه عن عمرو وحذيفة وابن عباس من عدة طرق وعللها ومن جملة تلك الطرق انه اخرجها عن الحسن هو ابن عماره عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس * قلت * قد جاء هذا من وجه آخر اخرج به عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مجاهد عن ابيه عن ابن عباس قال اذا وضعتها في صنف واحد من هذه الاصناف فحسبك * وقال الطحاوي وابن عبد البر لا نعلم لابن عباس وحذيفة في ذلك مخالفا من الصحابة وقال ابو بكر الرازي روي ذلك عن عمرو وحذيفة وابن عباس ولا يروي عن احد من الصحابة خلافا * ثم ذكر البيهقي (عن شعبة انه قال والله لا اكف عن ذكره يعني الحسن بن عماره انا والله سألت الحكم عن الصدقة يجعل في صنف واحد قال لا بأس به قلت ممن سمعت قال كان ابراهيم بقوله وهذا الحسن بن عماره يحدث عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي وعن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن حذيفة لا بأس ان يجعل الرجل الصدقة في صنف واحد) * قلت * لا ينكر مثل هذا على الحسن فان الحكم كان غريز العالم فيحتمل ان يكون سمع ذلك من ابراهيم ومن هؤلاء وقد قد منافي ابواب الجنائز نحو هذا عن صاحب الفاصل *

* قال * باب من قال لا تخرج صدقة قوم من بلد ثم *

ذكر فيه حديث (تؤخذ من اغنيائهم فتد في فقرائهم) * قلت * في شرح العمدة استدلال به على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال وفيه عندى ضعف لان الاقرب ان المراد تؤخذ من اغنيائهم من حيث انهم مسلمون لا من حيث انهم اهل اليمن وكذلك الرد على فقرائهم وان لم يكن هذا هو الاظهر فهو محتمل احتمالا قويا وبقويه ان اعيان الاشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ولولا وجود مناسبه في وجوب الزكاة لقطع بان ذلك غير معتبر وقد ورد صيغة الامر بخطابه في الصلوة ولا يختص به قطعا اعني الحكم وان اختص بهم خطاب المواجهة انتهى كلامه ثم ظاهر الحديث يدل على عدم جواز النقل من بعض بلاد اليمن الى بعضها وهو خلاف قول الشافعية ثم ذكر البيهقي حديثا عن اشعث بن سوار عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه ثم قال (الحديث يعرف باشعث وليس بالقوي) * قلت * كيف يقول يعرف به وقد اخرج به هو بعد هذا من حديث الاعمش عن ابن ابي جحيفة عن ابيه * واشعث وان تكلموا فيه فقد وثقه العجلي واخرج له مسلم مقرونا بغيره واخرج الترمذي حديثه هذا وحسنه واختلف كلام البيهقي فيه فقال هنا ليس بالقوي وضعفه في باب من قال للمبتوتة النفقة ثم ذكر البيهقي (ان معاذ اقضى ايمار جل انتقل من

محلاته عشيرته الى غير محلات عشيرته فعشره وصدقته الى محلات عشيرته * قلت * هذا حجة عليه لان ظاهره النقل الى محلات عشيرته وان كان في غير موضع ماله *

* قال * باب ما يستدل به على ان الفقير امر حجة من المسكين *

ذكر فيه حديث (المسكين الذي لا يجد غني يغنيه ولا يتفطن له فيصدق عليه) ثم قال (فيه كالدلالة على ان المسكين له بعض الغني فيكتفي به ويتعفف عن السؤال) * قلت * لو لم من تعففه ان يكون له بعض الغني لزم على هذا ان يكون الفقير ايضا كذلك ويكون له بعض الغني لانه تعالى وصف الفقراء بالتعفف في قوله تعالى للفقراء الذين احصروا الى قوله من التعفف *

* قال * باب الفقير او المسكين له كسب يغنيه فلا يعطى بالفقر والمسكنة شيئا *

ذكر فيه حديث (لا يحل الصدقة لغني ولا لذي مرة هوي) ثم ذكر قوله عليه السلام للرجلين (لاحق فيها الغني ولا لقوي مكتسب) * قلت * مثل هذا ليس بغني فيكون فقيرا فيحل له الصدقة عملا بالظواهر كقوله تعالى انما الصدقات للفقراء واحاديث رد الصدقة في الفقراء ومعنى لا يحل له الصدقة اي طلبها وان كان يحل له الاخذ وحملناه على ذلك جمعا بين الادلة وذكر ابو داود حديث الرجلين وفيه فرانا جلد بن فقال ان شئنا اعطينكم كما ولفظ الطحاوي جلد بن قوين فقوله ان شئنا اعطينكم ليس على جواز الدفع ولولا ذلك لما دفع اليها ما لا يجوز دفعه وقال الطحاوي امر عليه السلام زياد بن الحارث الصد اي على قومه ومحال ان يؤمره وبه زبانة ثم قد سأل من صدقة قومه وهي زكوتهم فاعطاه منها ولم يمنعه لصحة بدنه *

* قال * باب من يعطى من المؤلفة قلوبهم من سهم الصدقات *

ذكر فيه عن الشافعي (قال للمؤلفة قلوبهم في قسم الصدقات سهم) والذي احفظ فيه ان عدي بن حاتم جاء الى ابي بكر احسبه قال بثلاث مائة من صدقات قومه فاعطاه منها ثلثين بعير الى آخره وليس في الخبر من اين اعطاه اباها غير ان الذي يكاد ان يعرف القلب بالاستدلال بالاخبار انه اعطاه اياه من سهم المؤلفة قلوبهم * قلت * ان كان عدي عند البيهقي وامامه من المؤلفة قلوبهم فذلك في غاية البعد فقد ذكر البيهقي فيما مضى في باب نقل الصدقة وعزاه الى مسلم (ان عدي قال لعمر رضي الله عنهما لا تعرفني يا امير المؤمنين فقال نعم والله اني لا اعرفك آمنت اذكفروا واقبلت اذاد بروا ووفيت اذ غدروا) وفي الاكتفاء لابن سالم زيادة على هذا انه قال واقعه نعرفك من السماء ولما غرمت طي على حبس الصدقة في اول خلافة ابي بكر رضي الله عنه رد عليهم عدي بكلام كثير ذكره ابن اسحق ومن جملة ان للشيطان قادة عند موت كل نبي

يستخف لها اهل الجهل بجهلهم على فلا تص الفتنة وانما هي عجاجة لا ثبات لها ولا ثبات فيها ان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خليفة من بعده يلى هذا الامروان لد بن الله اقواما يستنهضون به ويقومون به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاموا بعهدهم وان لم يكن عدي من المؤلفة قلوبهم فيبعد ايضا ان يعطيه ابو بكر من سهمهم وايضا فان سهمهم سقط في زمن ابي بكر كما ذكره البيهقي في الباب الذي بعد هذا وقد ذكر القدوري في التجريد ان ابا بكر اعطاه من سهم العاملين وبديل على ذلك ما حكاه البيهقي في باب نقل الصدقة (عن ابن اسحق انه عليه السلام بعث عديا على صدقات طي) وذكر ابن سالم في الاكتفاء وجه آخر في اعطاء ابي بكر له تلك الابل فقال واعطى ابو بكر عديا ثلاثين من ابل الصدقة وذلك ان عديا لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرانيا فارسل و اراد الرجوع الى بلاده ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتد زمن الزاد ويقول والله ما اصبح عند آل محمد شفه من الطعام ولكن ترجع ويكون خيرا فلذلك اعطاه ابو بكر تلك الترائض *

* قال * باب لا وقت فيما يعطي الفقراء والمساكين *

ذكر فيه حديث سفیان الثوري (عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش) الحديث ثم ذكر (ان سفیان قيل له كان شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير فقال سفیان فقد حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن) ثم ذكر (عن يعقوب بن سفیان قال هي شكاية بعدة لو كان حديث حكيم بن جبير عند زيد ما خفي على اهل العلم) * قلت * قد جاء ذلك بسند جليل قال المزي في اطرافه رواه النسائي عن احمد بن سليمان عن يحيى بن آدم عن سفیان عنها يعني حكيم او زيدا واحمد بن سليمان الراوي حافظ قال فيه النسائي ثقة مأمون صاحب حديث ويحيى بن آدم الاعلام روى له الجماعة *

* قال * باب الرجل يقسم صدقة على قرابته وجيرانه *

ذكر فيه (عن طلحة رجل من قريش عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فالى ايهما اهدي) الحديث ثم قال (رواه البخاري عن حجاج بن منهال عن شعبة) ثم اخرجه البيهقي من وجه آخر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن عائشة * قلت * ذكره المزي في اطرافه في ترجمة طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي عن عائشة ولم يذكر احدا فيما علمت ان طلحة الراوي لهذا الحديث جده عوف كما ذكره البيهقي في الوجه الثاني وقد اخرج ابو داود هذا الحديث عن طلحة ولم ينسبه ثم قال قال شعبة في هذا الحديث طلحة رجل من قريش واما البخاري فانه اخرجه في ثلاثة مواضع ولم يقل في شيء منها رجل من قريش كما هو المفهوم من ظاهر كلام البيهقي فاخرجه اعني البخاري في الادب عن حجاج ولفظه عن طلحة ولم ينسبه واخرجه

في الشفعة عن حجاج وفي الهبة عن محمد بن بشار ولفظه في الطريقين طلحة بن عبيد الله *

* قال * باب المرأة تصرف من زكوتها في زوجها *

ذكر فيه حديث زينب امرأة ابن مسعود * قلت * أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في حديث طويل وفيه يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن وبم ذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير وفيه فقالت امرأة ابن مسعود كان عندي حلي فاردت ان اتصدق به فزعم ابن مسعود انه وولده احق من تصدقت به عليهم فقال عليه السلام صدق ابن مسعود زوجك وولدك احق من تصدقت به عليهم * فظهر ان المراد بهذه الصدقة التطوع كفارة لكثرة اللعن وكفران العشير ولما قرن الزوج بالولد ولا يتصدق على الولد الا بالتطوع فكذا الزوج وذكر مسلم قول ام سلمة يا رسول الله هل لي اجر في بني ابي سلمة * وقول امرأة ابن مسعود فاذا المرأة من الانصار ياب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتي حاجتها * وقال النووي المذكور في هذه الاحاديث المراد به كل صدقة تطوع وسياق الاحاديث تدل عليه *

* قال * باب آل محمد صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الصدقات المفروضات *

ذكر فيه حديث (انا لاناكل الصدقة) * قلت * في شرح مسلم للنووي في هذا الحديث انه لا فرق بين صدقة الفرض والتطوع لقوله عليه السلام الصدقة بالالف واللام وهي نعم النوعين انتهى كلامه وعلم به ان الحديث غير مطابق لمدعي البيهقي *

* قال * باب بيان آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة *

ذكر فيه قول زيد بن ارقم (اهل بيته من حرم الصدقة بعده) * ثم قال البيهقي (وهكذا ابنو المطلب بن عبد مناف بدليل حديث جبير بن مطعم لما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد واعطاهم من سهم ذوى القربى) * قلت * انما اعطاهم لانصرة لقوله عليه السلام لم تفارقوني في جاهلية ولا اسلام * وتحريم الصدقة لابتعاد بالنصرة عند جميع الفقهاء الا ترى ان من كان مفارقا له في الجاهلية ولا اسلام وهو ابو لهب دخل مسلم وولده في حرمة الصدقة لكونهم من بني هاشم فوجب خروج بني المطلب من حرمة الصدقة لكونهم ليسوا من النسب من بني هاشم الا ترى ان ولد المطلب يجوز ان يعملوا على الصدقة ذكره القدوري في التجريد فخالفوا في ذلك بني هاشم على ما ذكره البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب *

❖ باب لا ياخذون بالعمالة شيئاً ❖

❖ قال ❖

❖ قلت ❖ قد تقدم في الباب الذي قبل هذا من كلام القدوري ان لبنى المطلب ان يعملوا على الصدقة ❖

❖ باب لا يحرم على آل محمد صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع ❖

❖ قال ❖

(قال الشافعي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك انه منها تطوع لاصدقة)

❖ قلت ❖ قد صرح صلى الله عليه وسلم بانه هدية فليس بصدقة لا فرضا ولا تطوعا اذا الهدية غير الصدقة بنوعيهما

فالحدث ايضا غير مطابق للباب وقد قال البيهقي فيما مضى في ابواب الهبة (باب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا ياخذ صدقة التطوع ياخذ الهبة) ثم ذكر هذا الحديث وهذا مخالف لما ذكرناه فان كان ذلك منها تطوعا كما

زعم البيهقي فهو دليل على انه كان ياخذ صدقة التطوع وهو مخالف لقوله كان لا ياخذ صدقة التطوع ❖

❖ قال ❖ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ما كان باسم الهدية ولا يقبل ما كان باسم الصدقة اما تحريما واما تورعا ❖

❖ قلت ❖ لا وجه لهذا التردد مع قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح للحسن اما علمت اننا لا تحل لنا الصدقة ❖ وقد قال

النووي مذهب الشافعي وموافقيه تحريم الزكوة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسبائهم ان شاء الله تعالى في خصائصه

صلى الله عليه وسلم قول البيهقي (باب ما حرم عليه وتنزه عنه من الصدقة) ثم ذكر البيهقي في اول النكاح

خصائصه عليه السلام فمنها ❖

❖ باب ما وجب عليه من تخيير نسائه ❖

❖ قال ❖

ذكر في آخره قوله عليه السلام لابنة الجون (الحق باهلك) ❖ قلت ❖ ليس هو من هذا الباب ❖

❖ باب ما وجب عليه من قيام الليل ❖

❖ قال ❖

ذكر في آخره حديث (افلا اكون عبدا شكورا) ❖ قلت ❖ ليس هو بمطابق للباب ❖

❖ باب ما حرم عليه وتنزه عنه من الصدقة ❖

❖ قال ❖

❖ قلت ❖ ليس هو صلى الله عليه وسلم مخصوصا بتحريم الصدقة بل شاركه في ذلك آله كما بينه البيهقي قريبا ❖

❖ باب ما امر الله تعالى به من المشورة ففعل وشاورهم في الامر ❖

❖ قال ❖

(قال الشافعي قال الله تعالى وامرهم شورى بينهم) ثم ذكر البيهقي (عن الحسن قال ان كان صلى الله عليه وسلم

لغنياء عن المشورة ولكن اراد ان يستن بذلك الاحكام بعده) ❖ قلت ❖ اذا خص صلى الله عليه وسلم بوجوب

المشورة عليه فذكر قوله تعالى وامرهم شورى بينهم ❖ غير مناسب وكذا ذكر كلام الحسن ايضا لان المشورة غير

واجبة على الحكماء بعده اذ لو وجبت عليهم لم يكن هو صلى الله عليه وسلم مخصوصاً بذلك فثبت انها سنة في حقهم وثبت ايضاً انها سنة في حقه صلى الله عليه وسلم ليستنوا به فيها وبهذا يؤول قول من جعل امره صلى الله عليه وسلم بالمشورة للاستحباب لاستمالة القلوب وهذا القول ذكره الفزاري في الوسيط *

قال * باب النكاح *

ذكر فيه حديث عائشة (كنت اغار على اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم واقول اتهم المرأة نفسها) الحديث ثم ذكر (عن سعيد بن المسيب قال لا تحل الهبة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اصدقها سوطاً حلت) قلت * في مسند احمد بن حنبل ثنا محمد بن بشر ثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تعير النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الا تستحي المرأة ان تعرض نفسها بغير صداق فانزل الله تعالى ترجي من تشاء منهم الآية وهذا سند على شرط الشيخين وقال الطحاوي ثنا حسين بن نصر ثنا يوسف بن عدي ثنا علي بن مسهر عن هشام عن ابيه قالت عائشة كنت اذ اذكرت قلت اني لاستحي امرأة تهب نفسها لرجل بغير مهر الحديث وحسين بن نصر قال فيه السمعاني وابن يونس ثقة ثبت وبقية السند على شرط البخاري والحديث من الطريقين يدل على ان الذي انكرته عائشة هو ترك المهر لا غير وان الذي خص به صلى الله عليه وسلم هو الا تعقد بغير صداق (وقد قال الشافعي لم يكن لاحد ان يقول جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اكثر من اربع ونكح امرأة بغير مهر) ذكره البيهقي فيما بعد في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لا يقتدي به فيما خص به وذكر البيهقي فيما بعد في باب الرجل يعتق امته ثم يتزوج بها (انه عليه السلام اعتق صفية وجعل عتقها صداقها) ثم ذكر (عن يحيى بن اكثم قال هذا كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة) ثم قال البيهقي (ويذكر هذا عن المزني انه ذكر هذا الحديث للشافعي فحمله على التخصيص وموضع التخصيص انه اعتقها مطلقاً ثم تزوجها على غير مهر ونكاح غيره لا يخلو من مهر) انتهى كلامه وهذا هو الذي يقتضيه كلام ابن المسيب ظاهره وان غيره عليه السلام لو تزوج بلفظ الهبة بصداق ولو قل جازله وهذا غير موافق لمقصود البيهقي وقد وافق ابن المسيب على هذا جماعة من السلف وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن ايوب عن ابي قلابة عن ابن المسيب ورجلين معه من اهل العلم قالوا لا تحل الهبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو تزوجها على سوط حلت وعن طاووس قال لا يحل لاحد ان يهب ابنته بغير مهر الا للنبي صلى الله عليه وسلم وعن مجاهد وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي قال بغير صداق وعن عطاء سئل عن امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا يكون الا بصداق وعنه قال لا يصلح الا بصداق لم يكن ذلك الا للنبي صلى الله عليه وسلم وعن الحكم

وحامد سئلا عن رجل وهب ابنته لرجل فقال لا يجوز الا بصداق * ذكر الحنفية ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيحة
ويؤيد ما قاله هؤلاء وجهان * احدهما قوله تعالى لكيلا يكون عليك حرج * اي تضيق فالآية خرجت مخرج الامتنان
والحرج انما هو في وجوب الصداق لا في الانعقاد من جهة اللفظ اذ لا فرق في اللفظ بين وهبت وزوجت وذلك
انه قد لا يقدر على المهر فيضيق عليه التماسه فاما ابدال العبارة بنيرها فلا ضيق فيه * والثاني * انه اذا ثبت ان الذي
خص به عليه السلام هو الا انعقاد بغير مهر فقد كفيينا مؤنة قوله تعالى خالصة لك * فانفتت الخصوصية بلفظ الهبة
لئلا يلزم كثرة الاختصاص اذا لاصل عدمه *

* قال * باب ما يستدل به على انه جعل سنة للمسلمين رحمة *

ذكر الحديث من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة ثم قال (رواه البخاري ومسلم) ثم اعاده البيهقي من طريق همام
عن ابي هريرة ثم قال (رواه مسلم في بعض النسخ) واخرجه من حديث ابن المسيب عن ابي هريرة * قلت * هذا
الكلام الاخير ذكره البيهقي فيما تقدم فهو تكرار لا فائدة فيه ولم يخرج به مسلم فيما عتدنا من صحيحه من طريق همام
ولا ذكر ذلك ابن طاهر في اطرافه ولم يذكره ايضا المزني في اطرافه مع تأخره وشدة استقصائه *
* قال * باب اليه ينسب اولاد بناته ثم ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم اولاد فاطمة اليه بالبنوة *

* قلت * هذه النسبة مجازية ولا اختصاص له صلى الله عليه وسلم بذلك كذا قال القفال وقد قال البيهقي فيما مضى
في ابواب الوقف (باب ما يتناوله اسم الولد والابن) وذكر فيه (انه عليه السلام سمي اولاد علي باسم الابن) وذكر
ايضا (انه عليه السلام اخذ الحسن والحسين ثم تلافيا موالكم واولادكم فتنه) وظاهر هذا التوبع عدم الخصوصية *

* قال * باب كان ماله بعد موته ذائما على قبضه وملكه *

ذكر فيه حديث (ما تر كناصرقة) * قلت * كيف يبقى على ملكه مع هذا الكلام *

* قال * باب دخول المسجد جنبا *

(كذا قال ابو العباس والصواب ان صح الخبر فيه لبثه في المسجد جنبا فالعبور دون اللبث جائز للكفاة على الجنابة)
* قلت * ما قاله ابو العباس لم يسلمه القفال بل قال لا اظنه صحيحا وقال امام الحرمين هو هوس ولا يدري من اين
قاله والى اي اصل استند * فالوجه القطع بخطبه انتهى كلامه ثم على نقد ير صحة الحديث فطلى اي وجم حمل
ليس بخاص به صلى الله عليه وسلم بل شاركه فيه غيره كما نص عليه في الحديث *

باب ما ابيح له من القضاء بعلمه

* قال *

ذكر فيه حديث (ان اباسفيان رجل ممسك) الى آخره * قلت * ذكر جماعة من المحققين ان ذلك كان فتوى لا قضاء وقال النووي في شرح مسلم استدلال به جماعات من اصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب ولا يصح الاستدلال به لان هذه القضية كانت بمكة وكان ابوسفيان حاضرا فيها وشرط القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد او مستترا لا يقدر عليه او متمرزا ولم يكن هذا الشرط في ابى سفيان موجودا فلا يكون قضاء على غائب بل هو افتاء انتهى كلامه وايضا فانه لم يستلحقها انها لم تأخذ النفقة ولم يقدر النفقة بل قال لها خذي من ماله ما يكفيك ولذلك بالمعروف * فجعل التقدير اليها فيما تأخذه ومعلوم ان ما كان من فرض النفقة على وجه القضاء لا يكون تقديره الى مستحقه *

باب التزويج بالابكار

* قال *

ذكر فيه حديث (عليكم بالابكار) من طريقين في الاولى عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده وفي الثانية عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة ثم قال (عبد الرحمن بن عويم ليست له صحبة) * قلت * اخرج هذا الحديث ابن عاجة في سننه ولفظه عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم عن ابيه عن جده وعتبة بن عويم ذكره ابن مندة وغيره في الصحابة وذكر ابن طاهر والمزني هذا الحديث في اطرافها في مسند عتبة هذا فتبين بذلك ان الحديث مرفوع وقد اخرج ابن مندة في معرفة الصحابة من حديث عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم عن ابيه عن جده عتبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اختار لي اصحابا الحديث فان كان عبد الرحمن اسم جده عبد الرحمن كما ذكره البيهقي وابن مندة فيجتم على ان عبد الرحمن الذي هو الجد نسب في الطريق الثانية من طريق البيهقي الى جده عويم وان اباؤه هو عتبة كما بينه ابن مندة وان سالما في طريق ابن عاجة نسب الى جده عتبة ويحتمل قوله في الطريق الاولى من طريق البيهقي عن ابيه عن جده على اني المراد عن جد الاب هو عتبة كما صرح به ابن مندة في ذلك الحديث وانما فعلنا ذلك توفيقا بين رواية البيهقي ورواية ابن عاجة *

باب الترغيب في التزويج من ذى الدين

* قال *

ذكر فيه حديث ثعالب عن ابي حاتم المزني ثم قال (له صحبة ذكره البخاري وغيره) * قلت * ذكر ابن القطان انه لم تصح صحبته وان من زعمها انما هم اثباتهم هذا الخبر وهذا الخبر ينوقف ثبوته على ثبوت صحبته وثبوت صحبته على ثبوته وقد ذكر ابو داود هذا الحديث في البراسيلي وهو دليل على انه عنده غير صاحب *

باب من تخلى للعبادة

قال *

(قال الشافعي قد ذكر الله تعالى القواعد من النساء فلم ينه عن القعود ولم يندبهن إلى النكاح وذكر عبد الكرم فقال سيدا وصوراه والحضور الذي لا يأتي النساء ولم يندبه إلى نكاح) قلت * من يرى أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة لا يقول بالنهي عن القعود بل يجوز القعود عن النكاح عنده وإن كان النكاح أفضل وإنما لم يندبهن إليه لأنهن لا طمع لهن فيه إذ القواعد هن اللاتي قعدن عن الحيض والولد لكبرهن ومعنى لا يرجون نكاحا لا يطعن فيه وروى القاضي اسمعيل في أحكام القرآن بسنده عن ربيعة في قوله تعالى والقواعد من النساء * قال التي إذا رأيتها استقدرتها فلا بأس أن تضع الحمار والجلباب وإن تراها واما الاستدلال بما رجى عليه السلام وإنما قول ليس الكلام في الحضور وإنما الكلام فيمن له قوة على الجماع وقال ابن العربي في العارضة هذا منكر لأنك ذكرت يجي ونسبت محمدا صلى الله عليه وسلم ورغبته ومدحه له وحبه عليه وايضا فانك قلت شريعة من قبلنا ليست شريعة لنا ولا يقتدي منها مجرف ثم ذكر البيهقي حديث اهل الصفة (وانهم اضيفوا إلى الاسلام لا باوون إلى اهل ولا مال) قلت * الكلام في من يحداهبة النكاح وهو لاه كانوا فقراء ثم ذكر البيهقي (ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن حق الزوج وانها قالت لا تزوج ما بقيت في الدنيا) قلت * في سنده سليمان اليماني ضعيف والراوي عنه القاسم العرفي قال ابو القاسم لا يعنعج به والراوي عنه ابن المغيرة وفي الميزان محمد بن المغيرة السليمانى فيه نظر *

باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر

قال *

ذكر فيه حديث اسماء بنت عميس (ليس للمرأة المسلمة ان يبدو منها الا هكذا) ثم قال (اسناده ضعيف) قلت * ذكر قبله حديث عائشة (ان المرأة اذا بلغت المحيض لم تصلح ان يرى منها الا هذا) وسكت عنه وفي سنده الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير والوليد مدلس وابن بشير قال يحمي ليس بشي زاد ابن نمير منكر الحديث وضعفه النسائي وقال ابن حبان فاحش الخطاء ورواه ابن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة وذكر البيهقي في كتاب الصلوة في باب عورة الحرة (عن ابي داود أن الحديث مرسل وان ابن دريك لم يدرك عائشة) وذكر البيهقي في هذا الباب بعد حديث اسماء الذي ضعف اسناده حديثين وبسكت عنهما احدهما حديث غبطة (عن عمته ام الحسن عن جدتها عن عائشة قال عليه السلام لهند لا اباعك حتى تيمري كفيك) وغبطة وام الحسن لم اعرف حالهما وجدتهما مجهولة وقال المزي في اطرافه رواه بشر الجهمضي عن غبطة حدثني عمي عن جدي * والحديث الآخر حديث طبع بن ميمون (حدثنا صفية بنت عصة عن عائشة انه عليه السلام قال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك بالخناجر

ومطبع ضعيف كثيرا في الكشف للذهبي وبنت عصمة لم اعرف حالها *

* قال * باب مساواة المرأة الرجل في الحجاب والنظر الى الاجانب *

ذكر فيه قوله عليه السلام لام سلمة وميمونة (افعميا وان اتما) * قلت * في مسنده نيهان سكت عنه البيهقي هنا وقال في ابواب المكاتب (صاحب الصحيح لم يخرج عنه وكانه لم يثبت عنه عندهما ولم يخرج من الجمالة برواية عدل عنه) وقد تكلمنا معه هناك وقال صاحب التمهيد قوله عليه السلام لفاطمة بنت قيس انتقلي الى ابن ام مكتوم فانه اعصى ابن وضعت ثيابك لم ير شيئا * دليل على جواز نظر المرأة للاعشى وكونها معه في بيت وان لم تكن ذات محرم منه وفيه ما يرد حديث نيهان انه عليه السلام قال لام سلمة وميمونة احتجبا منه * ومن قال بحديث فاطمة اخنخ بصبته وانه لا مطعن لاحد فيه وان نيهان ليس ممن يخرج بحديثه وزعم انه لم يروا لاحد يثني منكرين احدهما هذا والاخر عن ام سلمة في المكاتب اذا كان عنده ما يوردي كتابته احتجبت به سيدة * *

* قال * باب ما في ابدنهم زينتهما لما دكت يمينه *

ذكر فيه قول عائشة لسليمان بن يسار (ادخل فانك بعد ما بقي عليك درهم) * قلت * سليمان لم يكن مولاها بل مولى ميمونة كاتبة بعثت فهو غير مطابق للباب ويحتاج الى قول عائشة ادخل الى تاويل *

* قال * باب ما جاء في مباحة الرجل الرجل *

ذكر فيه حديثا عن زيد بن ابي الشعثاء عن البراء بن عازب ثم قال (رواه ابوداود في السنن الا انه قال عن زيد ابي الحكم العنزي) * قلت * زيد بن ابي الشعثاء يقال له ابو الحكم العنزي ذكره كذلك المزي في اطرافه وذكره غيره ايضا * * قال * باب معانقة الرجل الرجل *

ذكر فيه حديثا عن ابي ذر انه عليه السلام التزمه ثم قال (واما الحديث الذي انا ابو الحسن فذكر بسنده حديث انس (ابنخني بعضنا البعض) ثم قال (فهذا ينفر دبه حنظلة السدوسي تركه القطان لاختلاطه) * قلت * سكت عن الحديث الاول وفي مسنده رجل من عنزة وهو مجهول وفيه ايضا حماد هو ابن سلمة وقد تقدم ان البيهقي قال عنه في باب من مر بمحائط انسان (ليس بالقوي) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى حماد بن سلمة عن ابي نعام السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدله)

* قال * باب لا نكاح الا بولي *

ذكر فيه حديث معقل ونزول قوله تعالى فلا تفضلوهم ان ينكحوا ازواجهم * ثم قال قال الشافعي هذا بين ما في القرآن

من ان للمرأة مع الولي في نفسها حق وان على الولي ان لا يعضلها) قلت * المنهى عن المضل في هذه الآية هم المطلقون
لا الاولياء لان جواب الشرط يجب ان يرجع الى من خوطب بالشرط وهم المطلقون في قوله تعالى واذا
طلقت النساء فبلغن اجلهن هو الاولياء لم يجز لم ذكر فيلزم من صرف ذلك اليهم محذوران * احدهما اخلاء الشرط
عن الجزاء وهو الثاني * عدم الالتيام بعد النصير الى غير المذكور بن اولاء والمضل من الازواج المطلقين ان يمنعوهم
من الخروج والمراسلة في عقد النكاح وبجسوسهم ويضيقوا عليهم ويطولوا العدة عليهم واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرازا تعتدوا * كانوا يطلقون فاذا قرب انقضاء العدة راجعوا من غير حاجة ضرار او هذا لان المضل في اللنة هو التضيق
والمنع قال ابو عبيد يقال في تفسير الآية انه يطلقها واحدة حتى اذا كادت تنقضي عدتها ارتجعها ثم يطلقها اخرى
ثم كذلك يطول عليها العدة بضارها بذلك، ويقع المضل ايضا من المطلق بان يجلس في المشاهدة والجامع فيصفها
بالقحة وقلة الحياء وسوء العشرة وقلة الدين ونحو ذلك مما يزعج الناس فيها ثم لو سلم ان المراد بالآية الاولياء فليس
نهيهم عن المضل مما يفهم انه اشتراط اذ نهيهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازا بوجه من الوجوه اذ له الخطاب
لا ظاهرا ولا نصا قاله ابن رشد وقال الامام نضر الدين في تفسيره المختار انه خطاب للملاز واج لا الاولياء وتمسك
الشافعي بها ممنوع على المختار ولئن سلم لم لا يجوز ان يكون المراد بالمضل ان يخلها ورأيتها فيه لان العادة رجوعهم
الى الاولياء مع استبدادهم فيكون النهي معمولا عليه وهو منقول عن ابن عباس وايضا ثبوته في حق الولي ممتنع
لانه معها عضل انزل فلا يبقى لعضله اثر فلا يتصور صدور المضل منه وقد اضاف النكاح اليها اضافة الفعل الى
فاعله والتصرف الى مباشره ونهى لما منع عن المنع من ذلك ولو كان فاسدا لما نهى الولي عن منعها منه ثم ذكر البيهقي
حديث (ايما امرأة نكحت نفسها) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ثم ذكر
بسنده (عن محمد بن مصفى ثنا بقة ناسهيب بن ابي حمزة قال لي الزهري ان مكحول لا ياتينا وسليمان بن موسى وايما الله
ان سليمان لا حفظ الرجلين) * قلت * ابن مصفى سئل عنه صالح بن محمد فقال كان مخلاطا وارجوان يكون صدوقا
وقد حدث باحاديث مناكير ذكره صاحب الكمال وبقية معروف الحال والزهري معدود من اصحاب مكحول ومن
روى عنه فكيف يقول ان مكحول لا ياتيه هـ ذا بقيد وسليمان بن موسى متكلم فيه قال ابن جريج والبخاري عنده
مناكير وقال ابن المديني مطعون عليه وقال العقيلي خولط قبل موته يسيرا وقال ابو حاتم في حديثه بعض الاضطراب
فكيف يكون مثل هذا الحفظ من مكحول مع جلالة وسعة علمه وانه لم يدع بمصر ثم العراق ثم المدينة علما الاحواء
وانه اتى الشام ففر بلها والعجب من البيهقي كيف يذكروا ثبوت سليمان بمثل هذا الاسناد ولا يذكرون تكلم فيه ثم ذكر

حكاية ابن عليه عن ابن جريج (انه قال فلقيت الزهري فسأله عن هذا الحديث فلم يعرفه وان ابن معين قال لم يذكر
 هذا عن ابن جريج غير ابن عليه) قلت * على تقدير صحة هذا عن ابن معين اي شيء يلزم من انفراد ابن عليه بهذا
 وقد كان من الائمة الحفاظ قال ابن حنبل اليه المنتهى في الثبوت بالبصرة وقال شعبة ابن عليه سيد المحدثين
 وقال غندر نشأت يوم نشأت وليس احد يقدم في الحديث على ابن عليه على انه لم ينفرد بذلك بل تابعه عليه بشرين
 المفضل قال ابن عدي في الكامل قال الشاذكوني ثنا بشر بن المفضل عن ابن جريج انه سأل الزهري فلم يعرفه وذكر صاحب
 الكمال بسنده عن ابي داود السجستاني قال ما احدم المحدثين الا قد اخطأ الا ابن عليه وبشر بن المفضل * ثم قال
 البيهقي (وقد روي ذلك عن الزهري من وجهين آخرين وان كان الاعتماد على رواية سليمان بن موسى) قلت *
 في سند الوجه الاول ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري * وابن لهيعة معروف الحال وابن ربيعة قال ابن معين
 ضعيف ليس بشيء حكاه الساجي واخرجه ابوداود في سننه من هذا الوجه وقال جعفر لم يسمع من الزهري كتب اليه وقال
 صاحب الاستذكار لا اخفضه الا من حديث ابن لهيعة عن جعفر والوجه الثاني من طريق الحجاج هو ابن ارطاة عن الزهري
 والحجاج فيه كلام كثير ومع ذلك لم يسمع من الزهري كذا ذكر احمد وابو حاتم وذكر المعقب بسنده عن هشيم قال قال
 الحجاج صف لي الزهري فاني لم اره فظهر هذا ان الوجهين واهيان ولهذا قال البيهقي الاعتماد على رواية سليمان ثم ذكر
 (عن ابن معين انه سئل عن حديث عائشة هذا فقال ليس يصح في هذا شيء الا حديث سليمان بن موسى) قلت * قد تقدم
 الكلام على سليمان وعدم معرفة الزهري للحديث ثم ان عائشة الراوية للحديث خالته على ما سيذكره البيهقي في
 هذا الباب وكذلك الزهري ايضا روى الحديث ثم خالفه قال صاحب الاستذكار كان الزهري يقول
 اذا تزوجت المرأة بنيران ولها جاز وهو قول الشعبي وابي حنيفة وزفر ثم ذكر البيهقي حديث اسرائيل عن
 ابي اسحق عن ابي بردة عن ابي موسى ثم (ذكر ابن شعبة وسفيان ارسلاه) ثم ذكره من وجه آخر عنهما
 موصولا ثم قال (المحفوظ عنهما غير موصول) قلت * ذكر صاحب الميزان عن ابن عدي انه قال الاصل
 في هذا الحديث سرسل ثم ذكر البيهقي من وجوه (ان عليا اجاز نكاح امرأة زوجها امها برضاها) ثم قال
 (مداره على ابي قيس الاودي وهو مختلف في عدالته) قلت * احتج به البخاري وصحح الترمذي حديثه
 وذكره ابن حبان في الثقات وقد تقدم في باب مس الفرج بطن الكف لوثيقه عن غيره واحد ولا اعلم احد امن
 اهل هذا الشأن قال فيه انه مختلف في عدالته غير البيهقي وقد جاء ذلك من وجه آخر قال ابن ابي شيبة ثنا ابن
 فضيل عن ابيه عن الحكم قال كان علي اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي قد خل بها امضاء * فقد روي من

وجوه يشد بعضها بعضا ثم ذكر البيهقي قول عائشة (المرأة لا تلي عقد النكاح) * قلت * في سند * الشافعي عن الثقة وهذا ليس بحجة على ماعرف وافسد الطحاوي في اختلاف العلماء بامرين * أحدهما * ان ابن حنبل قال ابن جريج يقول اخبرت عن عبد الرحمن بن القاسم فسمار من بينه وبين عبد الرحمن مجهولا * الآخر * ان ابن ادريس يرويه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة مرسل لا يذكرفيه عن ابيه * ثم قال البيهقي هذا الاثر يدل على ان تزويج عائشة لحفصة بنت عبد الرحمن وهو غائب بالشام اريد به انها مهدت تزويجهما ثم تولى عقد النكاح غيرها فاضيف التزويج اليها * قلت * هذا مع بعده ومخالفته للظاهر يظهر منه ان الولي الاقرب اذا غاب تنتقل الولاية الى الولي الا بعد والصحيح عند الشافعية خلافه *

* قال * **باب لا ولاية لوصي في نكاح**

ذكر فيه (ان عثمان بن مظعون اوصى الى اخيه قدامة ان يزوج ابنته فزوجها قدامة وانه عليه السلام قال هي يتيمة ولا ينكح الاباؤها فانزعت من زوجها قدامة له) * قلت * هما المزوج هنا كان عمها ووصيها والمراد بالحدث البالغة اذ الصغيرة لا اذن لها ولا يلزم من كون الوصي لا ولاية له على هذه بخصوصهما ان لا يكون له ولاية على غيرها كما انه لا يلزم من كون عمها لا ولاية له عليها ان لا يكون له ولاية على غيرها فظهر بهذا ان هذا الحديث بخصوصه لا دلالة فيه على ان الوصي لا ولاية له *

* قال * **باب نكاح الآباء الابكار**

ذكر فيه تزوجه عليه السلام عائشة وهي بنت ست وتزوج عمر ابنة علي صغيرة وتزوج غيره واحد من الصحابة ابنة صغيرة وتزوج الزبير ابنته صفية ثم حكى (عن الشافعي انه قال لو كان النكاح لا يجوز على البكر الا بامرها لم يجوز ان تزوج حتى يكون لها امر في نفسها) * قلت * قد كانت عائشة وابنة علي صغيرتين وكذا اصرح في بنات الصحابة المذكورين بالصغر وعلى هذا يحمل حال ابنة الزبير ولزوج احد منهم ابنته وهي كبيرة لم يدل دليل على انه لم يستاذنها وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تنكح البكر حتى تستاذن * دليل على ان البكر البالغ لا يجبرها ابوها ولا غيره قال شارح العمدة وهو مذهب ابي حنيفة وتمسكه بالحديث قوي لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر وربما يزداد على ذلك بان يقال الاستيذان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا تكون داخلية تحت الارادة ويختص الحديث بالبواغ فيكون اقرب الى التناول وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا تنكح البكر حتى تستاذن * وهو قول عام وكل من عقد على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باطل لانه

الحجة على الخلق وليس لأحد أن يستثنى من السنة إلا سنة مثلها فلما ثبت أن أبابكر الصديق زوج عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة لا أمر لها في نفسها كان ذلك مستثنى منه انتهى كلامه وقوله عليه السلام في حديث ابن عباس والبكر يستأذنها أبوها صريح في أن الأب لا يجبر البكر البالغ ويدل عليه أيضاً حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس وسيد ذكرهما البيهقي بعد فترك الشافعي منطوق هذه الأدلة واستدل بمفهوم حديث الثيب أحق بنفسها وقال هذا يدل على أن البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم أولى من المفهوم بلا خلاف لاسيما وفي حديث مسلم البكر يستأمرها أبوها وهو نص في موضع الخلاف وقال ابن حزم ما علم من إجازة على البكر البالغة إنكاح أبيها لما بهر أمرها متعلقاً أصلاً وذهب ابن جرير أيضاً إلى أن البكر البالغة لا يجبر وأجاب عن حديث الأيم أحق بنفسها بأن الأيم من لازم رجلا أو امرأة بكر أو ثيباً لقوله تعالى وأنكم والأيم منكم والصالحين وكرر ذكر البكر بقوله والبكر تستأذن وأذنها صماتها للفرق بين الأذنين أذن الثيب وأذن البكر ومن أول الأيم بالثيب أخطأ في تأويله وخالف سلف الأمة وخلفها في إجازتهم لوالد الصغيرة تزويجها بغير إجازة أو ثيباً من غير خلاف وفي التمهيد ملخصاً قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والإوزاعي والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد لا يجوز للأب أن يزوجه بنته البالغة بكر أو ثيباً إلا بإذنها والأيم التي لا بل لها بكر أو ثيباً حديث الأيم أحق بنفسها وحديث لا تنكح البكر حتى تستأذن على عمومها وخص منها الصغيرة لقصة عائشة ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (والبكر تستأمرها أبوها) من طريق ابن عيينة ثم عزاه إلى مسلم ثم قال (قال الشافعي زاد ابن عيينة والبكر يزوجه أبوها فهذا يبين أن الأمر إلى الأب في البكر والموامرة قد تكون على استطابة النفس لأنه يروي أنه عليه السلام قال وأمروا النساء في بناتهن) قلت قوله يزوجه أبوها لم أجده في شيء من الكتب المداولة ولم يذكر الشافعي سنده لينظر فيه وحمل الموامرة على استطابة النفس خروج عن الظاهر من غير دليل بل قوله يستأمرها أبوها خبر في معنى الأمر وحديث لا تنكح البكر حتى تستأمر يدل على ذلك وكذا رده عليه السلام إنكاح الأب في حديث جرير بن حازم وغيره ولو ساغ هذا التأويل لساغ في قوله عليه السلام في الصحيح لا تنكح الثيب حتى تستأمر وحديث أمروا النساء في بناتهن ورواه الثقة عن ابن عمر وليس ذلك بحجة عند أهل الحديث حتى يسمى الثقة ولو صح الحديث فقد عدل فيه عن الظاهر للاجماع فلا يعدل عن الظاهر في غيره من الأحاديث وفي الصحيحين من حديث ذكر أن عائشة قال عليه السلام استأمرن النساء في ابنتهن وهو هذا يعم البكر والثيب وأخرج ابن ماجه عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه عنه عليه السلام قال شاوروا النساء في أنفسهن الحديث وأخرجه البيهقي فيما بعد في باب أذن البكر والثيب وأخرجه هناك

من وجه آخر عن عدي بن عدي عن ابيه عن العرس بن عميرة عنه عليه السلام ثم اول البيهقي البكر باليتيمة بدليل انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث واليتيمة تستامر * قلت * لا ضرورة الى هذا التاويل بل يعمل باللفظين جميعا وهي اولى من ترك احدهما وهو قوله والبكر ثم قال البيهقي (وزيادة ابن عيينة غير محفوظه) * قلت * اراد قوله والبكر يستامر رها ابوها * وقد عزاهما البيهقي فيما تقدم الى مسلم ولو كانت غير محفوظة لم يخرجهما ثم قال البيهقي (وروي عن الشعبي لا يجبر الا الوالد) * قلت * لم يذكر مسنده وقد صح عن الشعبي خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا عبدة بن سليمان عن عاصم عن الشعبي قال يستامر الرجل ابنته في النكاح البكر والشيب * ثم ذكر البيهقي رده عليه السلام نكاح بكر زوجها ابوها * فابت من حديث جرير عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (اخطأ فيه جرير والمحموظ عن عكرمة مرسل) * قلت * جرير بن حازم ثقة جليل وقد زاد للرفع فلا يضره ارسال من ارسله كيف وقد تابعه الثوري وزيد بن حبان فروياه عن ايوب كذلك مرفوعا كذا قال الدارقطني وابن القطان واخرج رواية زيد كذلك النسائي وابن ماجه في سننها من حديث معمر بن سليمان عن زيد عن ايوب والرواية التي ذكرها البيهقي بعد هذا تشهد لهذه الرواية بالصحة وهي ان البيهقي قال (وروي من وجه آخر عن عكرمة موصولا وهو ايضا خطأ) ثم ذكره وفي مسنده عبد الملك المزمري فخفي عن الدارقطني (انه ليس بقوي وانه وهم فيه والصواب مرسل) * قلت * هذه كما تقدم زيادة من المزمري وهو اخرج له الحاكم في المستدرک وذكروا ابن حبان في الثقات وذكروا صاحب الكمال عن معمر بن عتيق الصوفي انه ثقة ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية عطاء عن جابر ثم قال (الصواب عن عطاء مرسل وان صح فكأنه كان وضعها في غير كفوفه عليه السلام) وعلى ذلك حمل ايضا حديث عبد الله بن بريدة عن عائشة ثم قال (مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة) * قلت * اذا نقل الحكم مع سببه فالظاهر تعلقه به وتعلقه بخبره محتاج الى دليل وقد نقل الحكم وهو الخبر وذكروا السبب وهو كراهية الشيب ولم يذكر سبب آخر وابن بريدة ولد سنة خمس عشرة وسمع جماعة من الصحابة وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه ان المتفق عليه ان امكان اللقاء والسماع يكفي للاتصال ولا شك في امكان سماع ابن بريدة من عائشة فروايتها عنها محمولة على الاتصال على ان صاحب الكمال صرح بسماعه منها وفي قولها اجزت ما صنع * دليل على ان النكاح يقف على الاجازة خلافا للبيهقي واصحابه وسيد كره البيهقي بحديثه في

باب النكاح لا يقف على الاجازة *

باب النكاح باليتيمة *

* قال *

ذكر فيه حديث (تستامر اليتيمة) وحديث (هي يتيمة ولا تنكح الا بائنها) * قلت * المراد باليتيمة هنا البالغة لان الاذن

لا يكون الا منها وسماها تيممة لقرب عهد ها باليتيم ثم ذكر قول علي اذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة اولى (١) ثم قال افهنا
 يبين ان الاولياء غير الآباء ليس لهم ان يزوجوا اليتيم حتى تدرك * قلت * قد ذكر البيهقي فيما بعد في باب
 اليتيم تكون في حجر وليها عن عائشة سبب نزول قوله تعالى وترغبون ان تكفوهن * ويزاها الى الصحيحين وفيه
 دليل على ان الاولياء انكاح اليتيم قبل بلوغهن ادلا يتم بعد الاحتلام وايضا نلوك بالامات لكان امر الصداق اليهن
 ولما نهوا الاولياء ان ينكحوهن الا ان يبلغوا بهن اعلى سنتهن في الصداق وقد دل على هذا ايضا ما اخرج الطحاوي
 في مشكل الحديث بسنده ان عليا اتي برجل فقالوا وجدناه في خربة مرادومعه جارية منخضب قميصها بالدم فقال
 له ويحك ما هذا الذي صنعت قال اصلح الله امير المؤمنين كانت بنت عمي ویتمة في حجرى وهي غنية في المال
 وانما رجل قد كبرت وليس لي مال فخشيت ان هي ادركت ما يدرك النساء ان ترغب عني فتزوجه فقال وهي تبكي
 فقال انزوجه فقاتل من القوم عنده يقول لما قولي نعم وقاتل يقول لما قولي لا فقالت نعم تزوجه فقال خذ بيد
 امرأتك * وفي الاستاذكار زوج عرووة بن الزبير ابنة اخيه وهي وصية من ابنه والناس يومئذ متوافرون وعرووة
 من هو وفيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد والحسن وعطاء وطاؤس وعمر بن عبد العزيز وتادة وابن شبرمة
 والاوزاعي وزوج اليتيم الصغيرة ولها وفي احكام القرآن للرازي روي عن علي وابن مسعود وابن عمرو بن ثابت
 وام سلمة والحسن وطاؤس وعطاء في آخرين جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة ولانهم احد من السلف منع
 ذلك وتاويل ابن عباس وعائشة للآية يدل على ان مذهبا جوازا ذلك اذا قرب الاولياء الذي يكون اليتيم في حجره
 ويجوز له تزويجها هو ابن العم فتضمنت الآية جواز تزويجه يتيمة التي في حجره وقد قال البيهقي فيما بعد (باب ولاية ابن العم
 اذا كان ولدا) ثم ذكر حديث عائشة في الآية المذكورة وسبب نزولها *

* قال * **باب لا نكاح الابوي مرشد ***

ذكر فيه حديث ابن خيثم (عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس لا نكاح الابان ولي مرشد) * قلت * مداره موقوفنا
 ومرفوعنا الى عبد الله بن عثمان بن خيثم وقال فيه ابن معين احاديثه ليست بقوة وقال ابن الجوزي قال يحيى
 احاديثه ليست بشي *

* قال * **باب لا نكاح الا بشاهدین عاين ***

ذكر فيه عن الشافعي (انه قال هو ثابت عن ابن عباس وغيره من الصحابة) ثم اسنده البيهقي (عن الثامني التمسك بن
 خالد وسعيد القلاح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن ابن جبيرة ومجاهد عن ابن عباس) * قلت * قد تقدم

(١) انما اطلقت غابة البلوغ من منها الذي يصلح ان تماتق وتخاصم عن نفسها فعميتها اولى من امها ١٠٢ مجمع بحار الانوار

ان مداره على ابن خيثم وتقدم الكلام عليه وسلم والقداح متكلم فيها ايضا فكيف ثبت هذا عن ابن عباس بمثل هذا السند ثم ذكر البيهقي بسنده (عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سعيد بن المسيب ان عمر قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اثم قال البيهقي (هذا السناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمرو كان ابن عمر يرسل اليه يسأله عن بعض شان عمرو امره) قلت * عبد الوهاب هو الخفاف قال البخاري والنسائي والساجي ليس بالقوي وروى المعلى بسنده * احمد انه قال ضعيف الحديث مضطرب وسعيد هو ابن ابي عروة خلط سنة ثنتين واربعين وماذا واقام مخالفا مقدار اربع عشرة سنة وقال البيهقي في باب المعسر يستسعى في نصيب صاحبه (الحفاظ يتوقون في اثبات ما ينفر دبه ابن ابي عروة) وقناعة مشهور بالدائس وقد عمن هنا وابن المسيب رأى عمر وهو صغير فلم يثبت له سماع منه كذا قال ابن معين وقال مالك ولد لعمرو ثلاث سنين بضعين من خلافة عمر وانكر سماعه منه ولذلك لم يخرج له في الصحيحين عن عمر شي فكيف يقول البيهقي (هذا اسناد صحيح) وما الذي ينفعه كونه يقال له راوية عمرو كونه كان يسأل عن بعض شأنه اذا كان بروي عنه مراسلا ولم يثبت له سماع منه ثم ان الشافعية لم يشترطوا الرشد في الولي اذ الرشد بالعدالة وهي ليست بشرط في الولي على المذهب عندهم ولم يشترطوا ايضا العدالة في الشاهدين فان النكاح ينقصد عندهم بمستورين وايضا فالحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي مرشد وشاهدي عدل اذا باشرت العقد بحضورهم ورضائهم وهم لم يقولوا بذلك *

قال * باب الابن بزوجهما اذا كان عصبة فلا يغير البتة *

ذكر فيه تزويج عمر ام سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم ثم تزويج انس امه ام سليم لابي طلحة * قلت * عمر كان صغيرا في ذلك الوقت كما ذكر البيهقي في هذا الباب وذكر ابن سعد وغيره انه عليه السلام تزوجهما سنة اربع وكانت عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير لا ولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه عليه السلام بامه ابن سنة وتزوج ابي طلحة لام سليم كانت قبل الهجرة وانس صغير في ذلك الوقت لانه كان عند الهجرة ابن عشر سنين فالولاية حينئذ للمرأة كما يقول الكوفيون وقال بعضهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قول البيهقي في هذا الباب (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم في باب النكاح ما لم يكن له غيره) وقال فيما مضى في ابواب الخصائص (باب ما يباح له من النكاح بغير ولي وبغير شاهدين) فعلى هذا لا ذكر هذا الحديث في هذا الباب بل موضعه ابواب الخصائص وفي اختلاف العلماء للطحاوي يحتمل ان يكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبله عليه السلام العقد من عمر امضاء منه فدل على ان عقود

الصبيان بامر اليائنين جائرة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه وقد اعتبر الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الاحوال
فخبروه بين ابويه وقد اجمع المسلمون على ان شتغالوا كان بيده صبي بغير عن نفسه فادعى انه عبده وادعى الصبي
انه حر فالقول قول الصبي فقد جعل لقوله حكم وقد اجاز مالك وصية الصبي الذي لم يبلغ وروي انه عليه السلام
بعده الله بن جعفر وهو يبيع شيئا فقال بارك الله لك في صفقة يمينك *

* قال * باب اعتبار الكفاءة *

(قال الشافعي اصل الكفاءة مستنبط من حديث بريرة كان زوجها غير كفو لها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم)
* قلت * لانسلم او لانه كان غير كفو لانه كان حرا على ما سبقت ان شاء الله تعالى في باب الامة تعتق ولو سلمنا انه
كان عبدا لم يخبرها لهذا المعنى لانه كان كفوا لها وقت العقد فلا اعتبار لزوال الكفاءة بعد ذلك ثم قال البيهقي
(وفي اعتبار الكفاءة احاديث لا يقوم باكثرها الحجة منها وهو امثلها) فذكر بسنده حديث ابي علي ثلاثة لا يواخر
ثم حديث (خير والنطفكم) * قلت * ذكرهما صاحب المستدرک وقال عن الاول غريب صحيح وعن الثاني
صحيح الاسناد *

* قال * باب لا يزوج من نفسه امرأة هو وليها كما لا يشتري من نفسه شيئا هو ولي بيعه *

* قلت * اقتصر في هذا الباب على احاديث ضعيفة وهذا القياس تمنعه الحنفية فان للاب والجد ان يشتريا مال
ابنهما الصغير لنفسهما او يبيعا مالهما او يبيعا مال ابن صغير لابن آخر صغير وقد دل الكتاب والسنة على جواز
تزويجه موليته لنفسه قال الله تعالى وترغبون ان تنكحوهن الآية وقد ذكر البيهقي الآية وسبب نزولها عن عائشة
في باب البتية تكون في حجر وليها فلوم يتم الولي بنكاحها وحده لما عوتب وروي ابو داود بسند صحيح عن عتبة
ابن عامر انه عليه السلام قال لرجل اترضى ان ازوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة اترضين ان ازوجك فلانا
قالت نعم فزوج احدهما صاحبه الحديث واخرج ايضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه وقال صحيح على
شرط الشيخين وذكره البيهقي فيما بعد في باب النكاح بنعقد بغير مهر فدل على ان الواحد يتولى طرفي العقد وفي
الصحيحين انه عليه السلام زوج صفيية من نفسه وفي صحيح البخاري وقال علي بن الرحمن بن عوف لام حكيم بنه
قارظا تجمعين امرئ الى فقالت نعم فقال قد تزوجتك وفيه ايضا خطب المغيرة بن شعبه امرأة هو اولى الناس بها
فامر رجلا فزوجه * وقال البيهقي في كتاب المعرفة فيه كالدلالة على ان الولي لا يتولى طرفي العقد قلنا * مدحك
ان من لا يولي طرفي العقد لا يؤكل بذلك ايضا فقد خالف هذا الاثر ايضا *

* قال *

* باب الكلام الذي يقصد به النكاح *

ذكر في آخره حديث (واستحللتهم فروجهن بكلمة الله) ثم قال (قال اصحابنا وهي كلمة النكاح والتزويج الذين ورد بها القرآن) قلت * لا نسلم ان المراد بالكلمة ما ذكره بل ذكر المروى وغيره ان المراد بها قوله تعالى فامساك بمعروف وتسرير باحسان * وقال الخطابي قيل فيها وجوه هذا احسنها وقيل المراد بها كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لو لا اسلام الزوج لما حلت له وقال القرطبي واشبه من هذه الاقوال انها عبارة عن حكم الله تعالى بجواز النكاح ثم لو سلمنا ان المراد بالكلمة ما ذكره فذاك لا يفي الحل بنيرها وقد دل قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي * على جواز النكاح بلفظ الهبة على ما قد منافي ابواب الخصائص ان الخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم في الانعقاد بغير صداق لا في لفظ الهبة ودل ما في الصحيحين من قوله عليه السلام ملكتهما * على جوازه بلفظ التملك ايضا وفي اختلاف العلماء للطحاوي يحتمل خصوصيته عليه السلام كونه يتزوج بلفظ الهبة او بلفظ الهبة بلا صداق وقد اجمعوا على الثاني فلا يكون التزويج بلفظ الهبة خاصا به بل يشترك هو وامته فيه اذ الاصل عدم التخصيص وقول الشافعي لا ينعقد الا بما يسمى الله تعالى ينتقض بالطلاق فانه تعالى ذكره بثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وقد اجمع اهل العلم انه لا يختص به بل يشار كها ما هو في معناها كالخام والبائن والبنة والحرام وهبة المرأة لنفسها ان اراد الطلاق *

* قال *

* باب الرجل يطلق اربعة نسوة له بائن احل له ان ينكح مكانهن *

ثم ذكر (ان الشافعي احتج على انقطاع الزوجية بانقطاع احكامها من الايلاء والظهار واللعان وغير ذلك وهو قول القاسم وسالم) * قلت * قد اختلف عنهما اذ ذكر صاحب الاستدكار وقد بقي من احكام الزوجية الحبس والمنع من التزويج ولحوق النسب والكسوة والنفقة ان كانت حاملا ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب في رجل تحت اربع نسوة فطلق واحدة منهن قال ان شاء تزوج الخامسة في العدة وكذلك قال في الاختين) * قلت * قد جاء عن ابن المسيب بسند صحيح على شرط الجماعة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا ابن عيينة عن عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن المسيب قال لا يتزوج حتى تقضى عدة التي طلق به ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج والثوري عن الجزري عن ابن المسيب وعن معمر عن الجزري عن ابن المسيب انه كرهها قال ويقولون في الاختين مثل ذلك وقال ابن حزم صح ذلك عن ابن عباس وابن المسيب والشعبي والنخعي وغيرهم ثم قال البيهقي (ورويناه يعني الجواز عن الحسن وعطاء بن ابي رباح) * قلت * قد ثبت عنهما خلاف ذلك قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى عن يونس

هو ابن عبيد عن الحسن انه كان يكره ان يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق * وبه ايضا عن الحسن كان يكره اذا كانت له امرأة فطلقها ثلاثا ان يتزوج اختها حتى تنقضي عدة التي طلق * وهذا السند على شرط الجماعة وله ايضا بسند صحيح عن عطاء سئل عن رجل كان له اربع نساء وطلق احدها ثلاثا يتزوج خامسة قال حتى تنقضي عدة التي طلق وروي مثل هذا عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وروي ابن ابي شيبة بسند لا بأس به عن علي قال لا يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق * وله ايضا بسند صحيح عنه سئل عن رجل طلق امرأة فلم تنقض عدتها حتى تزوج اختها ففرق علي بينهما وجعل لما الصدق بما استحل من فرجها وقال تكمل الاخرى عدتها وهو خاطب * وله ايضا ان شعبة بن ابي سفيان كانت عنده اربع نساء فطلق احدها ثم تزوج خامسة قبل ان تنقضي عدة التي طلق فسأل مروان ابن عباس فقال لا حتى تنقضي عدة التي طلق * وله ايضا بسند صحيح عن عمرو بن شعيب قال طلق رجل امرأته ثم تزوج اختها فقال ابن عباس اروا فرق بينهما حتى تنقضي عدة التي طلق * وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب اتي مروان وهو امير في رجل كان عنده اربع نساء فطلق واحدة فبقيت النكاح الخامسة في عدتها فناداه ابن عباس وهو بالس في طائفة الدار لا فرق بينهما حتى تنقضي عدة التي طلق * وفيه عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة قال كان للوليد بن عقبة اربع نساء فطلق امرأة منهن ثلاثا ثم تزوج قبل انقضائها ففرق مروان بينهما وفيه عن الثوري عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار لا اعلم الا عن زيد بن ثابت قال اذا طلق الرابعة فلا يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق وقال ابن ابي شيبة في باب من كره ان يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق * ثنا ابن علية عن سفيان عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ان مروان سأل له عن انكرهها * وله بسند صحيح عن عبيدة لا يجل له ان يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة التي طلق * وله باسناد صحيح عن مجاهد وابن ابي نجيح والنخعي وابي صادق مثل ذلك وله ايضا عن الشعبي سئل عن رجل نكح امرأة ثم طلقها ثم تزوج اختها في عدتها قال يفرق بينهما وفي الاستذكار عند الثوري وابي حنيفة واصحابه لا يتزوج في العدة اي عدة الرابعة وروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وعبيدة وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم *

قال *

باب تسري العبد *

ذكر فيه (ان عبد الابن عباس طلق وليدة له فقال له ابن عباس ارجع فابي فقال هي لك طأها بملك يمينك ثم حكى عن الشافعي قال امره ان يسكنها فابي فقال هي لك فاستحلها بملك اليمين يريد انها حلال بالكاح ولا طلاق لك) قلت * هذا مخالف لظاهر قوله طأها بملك يمينك بل هو اباحة له ان يطأها بالتسري وهو مشهور عن ابن عباس

واليه ذهب ابن عمر قال ابن حزم ولا يعرف فيهما من الصحابة مخالف ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال انما احل الله
النسري للمالكين ولا يكون العبد مالكا) * قلت * ذكرنا: حزم ان الشافعية قالوا لا يملك العبد ثم تناقضوا فاجبوا
عليه النفقة والكسوة فلو لا انه يملك لما لزمه *

* قال * ❖ باب قوله تعالى وامهات نسائكم ❖

ذكر فيه (ان المثنى بن الصباح غير قوي) * قلت * كذا قال هنا وقال في باب النهي عن ثمن الكلب (ضعفه
ايضا الدارقطني وقال ابن معين ضعيف ليس بشي وقال احمد والرازي لا يساوي شيئا مضطرب الحديث وقال
النسائي وعلي بن الجنيّد متروك *

* قال * ❖ باب الجمع بين المرأة وعمتها وبخالتهما ❖

ذكر فيه (عن الشافعي قال لم يرو من وجه بثته اهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا عن ابي هريرة) ثم
ذكر البيهقي (انه روي عن جماعة من الصحابة) ثم قال (الا انها ليست من شرط الشيخين وقد اخرج البخاري رواية عاصم
الاحول عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الا انهم يروون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابي هند
وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة) * قلت * قد اثبتته اهل الحديث من رواية اثنين غير ابي هريرة فاخرجه ابن حبان
في صحيحه من حديث ابن عباس واخرجه الترمذي ايضا وقال حسن صحيح واخرجه البخاري من حديث جابر
كما ذكره البيهقي فيجعل على ان الشعبي سمعه منهما اعني ابا هريرة وجابر وهذا اول من تخطية احد الطريقين اذ لو كان
كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على ان داود بن ابي هند اختلف عنه فيه فروي عنه عن الشعبي كما ذكر
البيهقي واخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن ابي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه ان لا يكون
صحيحا كما عرف *

* قال * ❖ باب الزنا لا يحرم الحلال ❖

ذكر فيه (عن ابن عباس في رجل زنى بامراة او بنتها قال حرمتان تخطاهما ولا يجرمها ذلك عليه) قال (وهو قول
ابن المسيب وعروة) * قلت * قدر وي، عنهم خلاف هذا قال ابن حزم روي عن ابن عباس انه فرق بين رجل وامراة بقدر
ان ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلا يحمل السلاح لانه كان اصاب من امها ما لا يحمل وعن سعيد بن المسيب
وابي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير فيمن زنى بامراة لا يصلح له ان يتزوج ابنتها اذ اول ابن ابي شيبة بسند
صحيح عن ابن المسيب والحسن قال اذ زنى الرجل بالمرأة فليس له ان يتزوج ابنتها ولا امها وروي ذلك عن غير

هو لاء ايضار وى عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن عمران بن حصين في الذي يزني بام
امراته قال حرمتا عليه جمعا وعن ابن جريج سمعت عطاء يقول ان زني رجل بام امراته او بنتها حرمتا عليه جميعا
وعن ابن جريج اخبرني ابن طاووس عن ابيه في الرجل يزني بالرة لا ينكح امها ولا ابنتها وفي مصنف ابن ابي شيبة
عن قتادة وابي هاشم في الرجل يقبل ام امراته او ابنتها فلا حرمت عليه امراته وقال ابن حزم روي عن مجاهد
ولا يصلح لرجل فخر بامرأة ان يتزوج امها ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة قال قال النخعي اذا كان الحلال
يحرم الحلال فالحرام اشد تحريما وعن الشعبي ما كان في الحلال حراما فهو في الحرام اشد وعن ابن مفل هي لا تحل
له في الحلال فكيف تحل له في الحرام وعن مجاهد اذا قبلها ولا مسها ونظر الى فرجها من شهوة حرمت عليه امها
وابنتها وعن النخعي في رجل فخر بامرأة فاراد ان يشتري امها او يتزوجها فانه ذلك وعن عكرمة سئل عن رجل
فخر بامرأة ايسلح له ان يتزوج جارية ارضعتها هي بعد ذلك قال لا قال ابن حزم وهو قول الثوري وفي المعالم
للخطابي هو مذهب اصحاب الراي والاوزاعي واحمد وفي قوله عليه السلام واحتجبي منه يا سوداء حجة لهم لانه
لما رأى الشبه بعتبة علم انه من مائه فاجراء في التحريم مجرى النسب وامرهابا لا احتجاب منه وفي احكام القرآن للرازي
هو قول سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وحجاج وابي حنيفة واصحابه وحديث لا يحرم الحرام الحلال على تقدير
ثبوته لا يصح تميمه اذ وطئ الجوسية والامة المشتركة والمساكن حرام ويوجب التحريم فان قبله الوطي في هذه
المسائل يثبت به النسب والزنا قلنا اعتبار النسب ساقط اذ وطئ الصغيرة يثبت التحريم ولا يثبت به النسب
والعقد يثبت النسب لا التحريم *

باب ما جاء في نكاح اماء المسلمين *

* قال *

ذكر فيه (عن مجاهد ومن لم يستطع منكم طولا يقول من لم يجد غنى * ان ينكح المحصنات * يعني الحرائر فلا ينكح الامة المؤمنة)
قلت * كلامه ساكت عن حكم من وجد الطول هل يجوز له نكاح الامة المؤمنة وقد جاء عنه جواز ذلك
وكذا عن علي بنه قال ابن حزم روي عن عبد الرزاق قال سألت سفيان عن نكاح الامة قال لم ير علي به باسا
وذكر عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن ليث عن مجاهد قال مما وسع الله به علي هذه الامة نكاح الامة والنصرانية
وان كان موسرا وبه ياخذ سفيان وذكر ايضا عن ابن سمعان انه سمع مجاهدا في قوله تعالى ذاك تخفيف من ربكم *
يقول في نكاح الامة يقول لا بأس به وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا * سألت عن ذلك ايضا وعموم قوله
تعالى والمحصنات من المؤمنات * يقتضي الجواز وكذا قوله تعالى والنكحوا الايامي منكم والعالمين من عبادكم ونحو

ذلك من الآيات فتعين الرجوع اليها ولو نكح حرة على امة فقد وجد طول الحرية فوجب بطلان نكاح الامة والحكم عندهم انه يبقى نكاحها على ما ذكره البيهقي فيما بعد قريبا ويقسم لها يوما وللحرة يومين وايضا مفهوم الآية ان من لم يقدر على نكاح الحرة المؤمنة بنكح الامة لا الحرة الكتابية وليس الامر كذلك بل له ان ينكح الحرة الكتابية وقال الشافعي لا يجوز نكاح الحر الواحد صدق حرة مؤمنة او كتابية لامة ذكره ابن حزم ومفهوم الآية انه لو قدر على تزوج حرة كتابية جازله نكاح الامة وايضا المحضات جمع مفهوم الآية انه لو قدر على نكاح حرة واحدة جازله تزوج الامة وهو خلاف قولهم وهذا الشرط نظير الشرط المذكور في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ان لاتعدن لوفوا واحدة * واتفق الجميع على انه يتزوج اربعا وان خاف ان لا يعدل فكذا هذا *

* قال * ❦ باب لا ينكح امة على امة ❦

ثم ذكر (عن ابن عباس قال لا ينكح الحر من الاماء الا واحدة) * قلت * سنده ضعيف والكتاب يقتضي جواز ذلك لان الامة المنكوحة زوجة يجرى عليها احكام الزوجات فوجب جواز اربع منهن عملا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الآية وبقوله تعالى فيما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات * ولا ابن ابي شيبة عن الحارث قال يتزوج الحر من الاماء اربعا وله ايضا بسند صحيح عن الزهري قال يتزوج الحر اربع اماء واربع نصرانيات والعبد كذلك *

* قال * ❦ باب لا ينكح امة على حرة وينكح حرة على امة ❦

ذكر فيه (عن الحسن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينكح الامة على الحرة) * ثم قال * مرسل الا انه في معنى الكتاب * قلت * يريد قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا * الا ان عكسه ايضا في معنى هذه الآية فان من نكح حرة على امة فقد وجد طول الحرية كما تقدم فوجب ان يكون ايضا ممنوعا ولهذا قال المزني اذ انكح الحرة على الامة ينفسخ نكاح الامة وقد ذكر بعد هذا الباب (باب من زعم ان نكاح الحرة على الامة طلاق الامة) ثم ذكر ذلك عن ابن عباس ثم ذكر عن مسروق (قال هي بمنزلة الميتة فاذا اغتسل الله عنها فاستغنه) ثم قال البيهقي (نحن انما نقول بما روي في ذلك عن علي و جابر) * قلت * يريد ما ذكره عنهما في الباب السابق من جواز نكاح الحرة على الامة الا ان كلام ابن عباس ومسروق موافق لمعنى الكتاب كما تقدم فوجب القول به وترك ما روي عن علي وجابر *

* قال * ❦ باب العبد ينكح الامة على الحرة ❦

ذكره عن مسروق ثم عن ابن مسعود * قلت * سنده الثاني ضعيف ولهذا قال ابن حزم لم يصح ذلك عن ابن مسعود

فوجب القول بامتناع ذلك عملاً بمفهوم الحديث المذكور فيما مضى في باب لا ينكح امة على حرة لتأيد معنى الكتاب وقول جماعة من الصحابة وغيرهم كما ذكره البيهقي هناك ولان الحر اوسع في النكاح من العبد فاذا لم يجز ذلك للحر فالعبد اولى *

* قال * **باب لا يجل نكاح امة كناية لمسلم**

(قال الشافعي لانها داخلة فيمن حرم من المشركات وغير منصوصة بالاحلال) * قلت * هي مباحة داخلة في عموم قوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب اذ الاحصان العفة قال تعالى ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها * وقوله تعالى من فتياتكم المؤمنات اباحة للفتيات المؤمنات وسكوت عن الفتيات الكتابيات فهو نظير ما ذكرنا في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية وعموم قوله تعالى والمحصنات * يدل على الجواز كما تقدم فوجب القول به وقد روى ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابي ميسرة هو الحمداني قال اماء اهل الكتاب بمنزلة حرائرهم وكان المؤمنات في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات * لا مفهوم له عند الشافعية بحيث ان استطاعة طول الحرة ولو كانت كناية مانعة من نكاح الامة كما تقدم فكذا المؤمنات في قوله تعالى من فتياتكم المؤمنات *

* قال * **باب من يسلم وعنده اكثر من اربع نسوة**

ذكر فيه حديث اسلام غيلان من رواية حماد عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه متصلاً ثم اخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسل (ان غيلان اسلم) الحديث * قلت * اخرجه الترمذي ثم قال سمعت محمد بن اسمعيل يقول هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما رواه شعيب بن ابي حمزة وغيره عن الزهري حدثت عن محمد بن سويد التقي ان غيلان الحديث فعاد الى رواية مجهول وهذه علة قوية قال محمد يعني البخاري وانما حديث الزهري عن سالم عن ابيه ان رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجمن نساءك اولاً رجمن قبرك كما رجم قبر ابي رغال وذكر صاحب التمهيد الحديث من طريق معمر متصلاً ثم قال يقولون انه من خطاء معمر ومما حدث به بالعراق من حفظه وصحيح حديثه ما حدث باليمن من كتبه ثم ذكر البيهقي حديثاً عن الحارث بن قيس ثم ذكره من وجه آخر وفيه قيس ابن الحارث ثم ذكره (عن قيس بن عبد الله بن الحارث قال اسلم جدي) ثم قال (وهذا يوافق رواية الجمهور عن هشيم حيث قالوا الحارث بن قيس) * قلت * ظاهر هذا الكلام ترجيح انه الحارث بن قيس والصواب انه قيس بن الحارث كما حكاه ابو داود عن احمد بن ابراهيم وقد ذكره عنه البيهقي في هذا الباب وكذا قال صاحب التمهيد وصاحب الكمال وذكره

في حرف القاف في ترجمة قيس وكذا فعل ابن أبي خزيمة في تاريخه والمزني في اطرافه ثم مع الاضطراب فيه اضطرب في حميضة
فقبل ابن السمردل وفي سنن ابن ماجه بنت السمردل وفي الضعفاء للذهبي حميضة لا يصح حديثه وقال البخاري فيه نظره
ثم ذكر البيهقي (عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي وهب الجبلي ثاني عن النخلك بن فيروز عن ابيه اسلمت وتحتي اختان)
الحديث ثم ذكره من حديث اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن ابي وهب عن ابي خراش عن الدليلي او ابن الدليلي ثم قال
(زاد اسحق بن ابي فروة ابا خراش واسحق لا يحتاج به ورواية يزيد بن ابي حبيب اصح) قلت الكلام عليه من وجوه
* احدها ان الحديث غير مناسب للباب * الثاني * ان اسحق كما زاد ابا خراش نقص من السند واحدا في رواية يزيد
النخلك عن ابيه واسحق ذكر احدهما خاصة حيث قال عن الدليلي او عن ابن الدليلي ثالث * انه لين امره فقال (لا يحتاج به)
ولا يلزم من ذلك التضعيف وذلك لوقوعه في سند ينفعه فلما وقع في سند يحتاج به خصوصه شدد الكلام فيه فقال في باب
لا يسجد المستمع اذا لم يسجد القاري (ضعيف) وقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (متروك لا يحتاج به)
* الرابع * ان قوله (رواية يزيد اصح) كانه يريد به انها مثل من رواية ابن ابي فروة الا ان ظاهر كلامه يقتضي صحة الروايتين
وليس شيء منهما صحيحا بل في اسناد هذا الحديث نظر كذا قال البخاري بل الحديث هذا الباب كما معلولة
وليست اسانيد هاقوية كذا قال ابو عمر في التمهيد وعلى تقدير ثبوتها تحمل على ان ذلك كان قبل تحريم الجمع بين
الخمس وبين الاختين فعلى هذا يكون العقد حين وقوع صحيحا ثم طرأ التحريم بعد فيكون له الخيار كما نقول في رجل
طلق احدى امرأته بغير عينها لا يفسد عقدها وله الخيار في تعيين الطلاق في أحدهما اذا لا عموم في لفظه عليه السلام
فيحمل على ما ذكرناه * فار قيل * تركه عليه السلام الاستفصال يدل على شمول الحكم للحالين * قلنا * يجوز ان يترك
عليه السلام له بحال وقوع العقد وقوله عليه السلام في الاختين طلق ايهما شئت * يدل على ان العقد كان وقع في
حال الاباحة فان قيل لو تزوج الحربي اربعا ثم سبي الجميع فسد نكاحهن وان عقد حال الاباحة * قلنا * عقد في حاله
يحرم فيها على العبد الاربعة وهنا الاباحة مطلقة ثم طرأ التحريم وذهب ابي حنيفة وابي يوسف انه ان تزوج
الخمس في عقدة بطل الكل وان تزوجهن في عقد بطل نكاح الخامسة لقوله عليه السلام في حديث بريدة فان
اجابوك فاعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين * والمسلم لو تزوج اختين معا فارقهما ولو تزوجهما متعاقبا
فارق الثانية خاصة فكذا من اسلم ولان تحريم جمعهما يستوي فيه الابتداء والبقاء اذ يحرم تزوجهما ولو تزوج
صغيرتين فاربضت لهما امرأة حرمتا واذا استوى فيه الابتداء والبقاء لا يغير بعد الاسلام لذوات المحارم *

* قال *

* باب من قال لا يفسخ النكاح بينهما باسلام أحدهما حتى تنقضي العدة *

ذكر فيه (عن الشافعي) أنا جماعة عن عدد أن أباسفيان أسلم وامرأته هند كافرة ثم أسلمت وعتبت على النكاح واسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية ثم أسلما كل ذلك ونسأوا وهم مدخول بهن لم تنقض عدهن) قلت *

أسلم أبو سفيان بمر الظهران وهي من توابع مكة ومكة لم تكن في ذلك الوقت فتحت فلم تصر مر الظهران دار اسلام بعد فلم يختلف بها الدار وإذا نزل العسكر بموضع لم تصر دار اسلام حتى يجري فيه أحكام المسلمين ويكون بحيث لو أرادوا أن يقيموا فيه ويستوطنوا أمكنهم ولم تكن مر الظهران بهذه الصفة وأما امرأة عكرمة فخرجت عقيب خروجه فادر كته ببعض الطريق ولم يتيقن بأن ذلك الموضع معدود من دار الكفر ولو كان من دار الكفر فلم يصل إلى هناك حتى فارقت امرأته مكة وأما صفوان فان عمير بن وهب ادركه وهو يريد أن يركب البحر فرجع به وذكر القدوري في التجريد عن الواقدي أنه ادركه برفاء السفن لاهل مكة ومنه ركب المسلمون في الهجرة إلى الحبشة ومنه أحدث قرينش السفينة التي سقفت بها الكعبة وهذا الموضع من توابع مكة وفي حكمها فلم يختلف به وبوجه الدار ثم ذكر البيهقي حديث البخاري (عن ابن جريج قال عطاء قال ابن عباس كان المشركون على منزلتين) قلت * في اطراف أبي مسعود الدمشقي حديث كان المشركون على منزلتين الحديث وكان إذا هاجرت امرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض إلى آخره ثم قال أبو مسعود ثبت هذا الحديث والذي قبله في تفسير ابن عطاء الخراساني عن ابن عباس والبخاري ظنه ابن أبي رباح وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني إنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه وذكر المزي في اطرافه عن ابن المديني قصة تدل على أنه الخراساني ثم قال قال علي ابن المديني وإنما كتبت هذه القصة لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح انتهى كلامه والخراساني قال البيهقي في باب المحرم ينظر في المرأة (ليس بالقوى) وقال في باب المفسد بحجة لا يجد بدنة (لم يدركه ابن عباس) وقال في باب فدية النعام (لم يثبت له سماع من ابن عباس وتكلم فيه اهل العلم بالحديث) ثم لو سلمنا أن عطاء هذا هو ابن أبي رباح كما ظنه البخاري فلم يصرح ابن جريج بسماعه منه بل قال قال عطاء كما أورده البخاري وقد قال يحيى بن سعيد إذا قال ابن جريج حدثني فهو سماع وإذا قال قال فهو شبه الريح وقلل الاثر ثم قال لي أبو عبد الله إذا قال ابن جريج قال فلان جاء بنا كبر ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسحق (عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رد صلى الله عليه وسلم ابنته على أبي العاص بالنكاح الأول بعد سنين) ثم ذكره من وجه آخر ولفظه (بعد ست سنين) ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب (عن أبيه عن جده

ردها عليه السلام بهر جديد و نكاح جديد) ثم ذكر (عن الترمذي قال البخاري حديث ابن عباس اصح من حديث
 عمرو) قلت * في حديث ابن عباس اشياء منها ان ابن اسحق فيه كلام وقد قال عبد الحق في الاحكام لم يروه معه
 فيما علم الامن هو دونه و داود بن الحصين ان كذا قال ابو زرعة وقال ابن عيينة كذا انتقي حديثه وقال ابن المديني
 ما رواه عن عكرمة فنكرو وقال ابو داود احاديثه عن عكرمة مناكير ذكر ذلك الذهبي في الميزان ثم اخرج
 هذا الحديث ثم قال اخرجه الترمذي وقال لا يعرف وجهه لعله جاء من قبل حفظ داود وحكي في الاطراف
 عن الترمذي قال قال يزيد يعني ابن هارون حديث ابن عباس اجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب
 وفي المالم للخطابي حديث ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة قد ضعف امرها علي بن المديني وغيره
 من علماء الحديث ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب ثم قال فقد عارضت هذه الرواية رواية ابن الحصين وفيها زيادة
 ليست في رواية ابن الحصين والمثبت اولى من الثاني ثم قال ومعلوم ان زينب لم تزل مسلمة وكان ابو العاص
 كافرا ووجه ذلك انه عليه السلام انما زوجها منه قبل نزول قوله تعالى ولا تتكفروا المشركين حتى يؤمنوا
 ثم اسلم ابو العاص فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعا في الاسلام والنكاح معا وقال ابن حزم اسلمت زينب
 اول ما بعث صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ثم هاجرت و بين اسلامها واسلام زوجها ازيد من ثمان عشرة سنة
 وولدت في خلال ذلك ابنا عليا فاين العدة وذكر صاحب التمهيد حديث ابن عباس ثم قال ان صح فهو متروك منسوخ
 عند الجميع لانهم لا يجيزون رجوعه اليها بعد العدة واسلام زينب كان قبل ان ينزل كثير من الفرائض وعن قتادة
 كان قبل ان ينزل سورة براءة بقطع اليهوديينهم وبين المشركين وقال الزهري كان هذا قبل ان ينزل الفرائض وروى عنه
 سفيان بن حسين ان ابا العاص اسرى يوم بدر فاتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد عليه امراته ففي هذا انه
 ردها عليه وهو كافر فمن ههنا قال ابن شهاب كان هذا قبل ان تنزل الفرائض وقال آخرون قصة ابي العاص منسوخة
 بقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار ويدل على انها منسوخة اجماع العلماء على ان ابا العاص كان
 كافرا وان المسلمة لا يحل ان يكون زوجها كافرا قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فلا يخلوا زوها
 عليه ان يكون كافرا او مسلما فان كان كافرا فهذا مالا شك فيه انه كان قبل نزول الفرائض والاحكام القرآن والسنة
 والاجماع على تحريم فروج المسلمات على الكفار وان كان مسلما فلا يخلوا ان تكون حاملا فتجادي حملها ولم تضعه
 حتى اسلم فردها عليه السلام اليه في عدتها وهذا لم ينقل في خبر او يكون خرجت من العدة فيكون ايضا منسوخا
 بالاجماع انه لا سبيل له عليها بعد العدة الا ما ذكر عن النخعي وبعض اهل الظاهر وكيف ما كان فخير ابن عباس متروك

لا يعمل به عند الجميع وحديث عبد الله بن عمرو في ردّها بنكاح جديد بعضه الاصول وذكر في الاستنكار ردّها بنكاح جديد ثم قال وكذا قال الشعبي مع علمه بالمغازي انه لم يردّها اليه الا بنكاح جديد قال ولا خلاف بين العلماء في الكافرة تسلم في ابني زوجها الاسلام حتى تنقضي عدتها انه لا سبيل له عليها الا بنكاح جديد وتبين بهذا انه قول ابن عباس ردّها عليه السلام اليه على النكاح الاول ان صح اراد به على مثل الصداق الاول وحديث عمرو ابن شعيب عندنا صحيح وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه * وهذا يقتضي ان الفرقة تقع بينهما باسلامها فكيف يخالف ابن عباس ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة زينب وذهب ابو حنيفة واصحابه الى العمل بحديث عمرو بن شعيب وان احد الحريين اذا اسلم وخرج الينا وبقي الآخر يد ارا الحرب وقعت الفرقة باختلاف الدارين لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار * فلو كانت الزوجية باقية كما يقوله الشافعي كان هو احق بها وقال تعالى لا هن حل لم الآية وقال تعالى واتوهم ما انفقوا * فامر برد المهر على الزوج فلو كانت الزوجية لما استحق البضع وبدله وقال تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن * ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها ان تنزع وقال تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * فنهانا الله ان نمنع من نكاحها لاجل زوجها الحربي وفواصل قد تطلق على الرجال قال ابن عطية في تفسيره رأيت لابي علي الفارسي انه قال سمعت الفقيه ابا الحسن الكرخي يقول في تفسير قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * انه في الرجال والنساء فقلت له انثويون لا يرون هذا الا في النساء لان كوافر جمع كافرة فقال وايش يمنع هذا اليس الناس يقولون طائفة كافرة وفرقة كافرة فيهم وقلت هذا ثابت انتهى ما ذكره ابن عطية وقال تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايماكم قال ابو سعيد الخدري نزلت في سبايا او طاس وقال عليه السلام فبين لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بمبوضة وانفق انفقوا على جواز وطى المسبية بعد الاستبراء ولو كان لها ثم زوج لم يسب معها ولان الفرقة اما ان تتعلق باسلامها او بمجذوث الملك او باختلاف الدار وانفقوا على انها لا تتعلق باسلامها وثبت ايضا انها لا تتعلق بمجذوث الملك فانه لو باع امته المزوجة فلا فرق وكذا الوهات عنها وانتقلت للوارث فتعين انها تتعلق باختلاف الدار ومعنى الاختلاف ان يكون احدهما من اهل دارنا اما بالاسلام او ذمة والآخر حربي من اهل دارهم حتى لو دخل مسلم دارهم بامان او دخل حربي دارنا او اسلمنا ثم خرج احدهما البنا فلا فرق *

باب تبيان الحائض *

* قال *

ذكر في آخره ان الشافعي قال نخافنا بعض الناس فقال قد روينان يخلف موضع الدم ثم ينال ماشاء وذكر

حد يثا لا يثبت اهل العلم بالحديث) * قلت * الحديث صحيح اخرجه مسلم عن انس انه عليه السلام قال اصنعوا كل شئ غير النكاح * وقد ذكره البيهقي فيما تقدم في كتاب الحيض وبه اخذ الاوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن واحمد ابن حنبل وغيرهم وقال النووي هو اقوى دليلا واقتصاره عليه السلام على ما فوق الا زار محمول على الاستحباب * قال *
 * باب الجنب يتوضأ كلما اراد اتيان واحدة او العود *

(قال الشافعي قد روي فيه حديث وان كان مما لا يثبت مثله) * قلت * هذا ايضا من غلط ما تقدم الحديث فيه صحيح اخرجه مسلم وقد ذكره البيهقي واعتذر عن الشافعي *

* قال * * باب الجنب يريد ان ينام *

ذكر فيه قوله عليه السلام لعمر (توضأ واغسل ذكرك ثم نم) وحديث عائشة (كان عليه السلام اذا كان جنبا فاراد ان ينام او يأكل توضأ) * قلت * اقتصار البيهقي هنا على هذا الباب وهذا الحديثين يوم وجوب الوضوء على الجنب اذا اراد النوم او الاكل وهو مذهب داود الظاهري وليس ذلك مذهب الشافعية بل مذهبهم استحباب الوضوء وقد قال البيهقي في ابواب الطهارة (باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام) ثم ذكر الحديثين ثم لم يقتصر على ذلك بل قال بعد ذلك (باب ذكر الخبر الذي روي في الجنب ينام ولا يمس ماء) ثم ذكر حديث ابي اسحق (عن الاسود عن عائشة كان عليه السلام ينام وهو جنب ولا يمس ماء) ثم صححه ثم حكى عن ابن العباس بن سريج الجمع بينه وبين الحديثين وقد تكلمنا مع البيهقي هناك وذكرنا وجه آخر في الجمع *

* قال * * باب اتيان النساء في ادبارهن *

ذكر فيه حديثا عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة) ثم اخرجه (عن يزيد بن الهاد عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة) ثم قال (قصر ابن الهاد فلم يذكر عبد الملك) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابي يعلى ثنا ابو خيثمة ثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت ابي عن ابن الهاد ان عبيد الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه واخرجه احمد في مسنده عن يعقوب عن ابيه كذلك فصرح عبيد الله في هذين الطريقين الصحيحين ان هرما حدثه فيعمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبد الملك وقد اخرجه الطحاوي من حديث الليث بن سعد عن عبيد الله عن هرمي فناع الليث يزيد بن الهاد على اسقاط عبد الملك ثم اخرجه البيهقي من طريق ابن عيينة عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن ابيهم ثم قال (مدار الحديث على هرمي وليس لعمارة فيه اصل الا من حديث ابن عيينة) * قلت * كيف يقول (مداره على هرمي) وقد رواه عن خزيمة غيره اخرجه

البيهقي فيما تقدم عن عمرو بن احيمة عن خزيمة واخرجه احمد في مسنده فقال ثنا عبد الرحمن ثاسفيان عن عبد الله بن شداد عن خزيمة ثم اخرجه البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة * ثم قال (غلط حجاج فقلت اسمه اسم ابيه) * قلت * اخرجه الطحاوي كذلك من حديث عبد الله بن علي ابن السائب عن عبيد الله بن الحصين عن عبد الله بن هرمي فذكره وفي التجريد للقنوري قال الشافعي الوطى في الدبر يستقر به المهر وتجب به العدة وان اكره امرأة وجب عليه المهر واجراه مجرى الوطى في الفرج الا في الاحصان والاباحة للزوج الاول *

* باب الشغار *

* قال *

ذكر فيه حديثان نافع عن ابن عمرو في آخره (قال نافع الشغار ان ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق) ثم من حديث ابي هريرة وفي آخره (زاد ابن غير والشغار ان يقول زوجني ابنتك وازوجك ابنتي) * قلت * مذهب الشافعي ان النكاح على هذه الصورة صحيح وكل منهما مهر المثل وانما الشغار عنده ان يريد على ذلك فيقول ويضع كل واحدة منهما مهر الاخرى *

* باب نكاح المحرم *

* قال *

ذكر فيه حديث (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينطب) * قلت * هو محمول على الوطى او الكراهة لكونه سببا لا وقوع في الرث لان عقده لنفسه او لغيره بامر ممتنع ولهذا قرنه بالخطبة ولا خلاف في جوازها وان كانت مكرهة فكذا النكاح والانكاح وصار كالبيع وقت النداء ثم ذكر حديث ابن عباس (تزوج عليه السلام ميمونة وهو محرم) ثم حديث يزيد بن الاصم بخلافه ثم قال (ويزيد رواه عن ميمونة) ثم استدلى على ذلك * قلت * ذكر الترمذي وغيره انه عليه السلام تزوجها في طريق مكة وفي الاستذكار قال ابو عبيدة معمر بن المثنى تزوجها النبي عليه السلام وهو محرم وفي التمهيد ذكر الاثر من ابي عبيدة قال لما فرغ صلى الله عليه وسلم من خير ووجهه الى مكة معتمرا سنة سبع وقدم عليه جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة وخطب عليه ميمونة بنت الحارث وكانت اختها لا مها اسماء بنت عميس عنده واختها لا بيها وامها ام الفضل تحت العباس فاجابت جعفر او جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي عليه السلام فلما رجع بنى بها بسرف حللا وجعلها امرها الى العباس مشهور ذكره موسى بن عقبة ايضا وذكره ابن اسحق قال وقيل جعلت امرها الى ام الفضل فجعلت امرها الى العباس وفي الاستيعاب لابي عمر ذكر مسند عن زيد بن الحباب عن ابي معشر عن شرحبيل بن سعد قال لقي العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالحمقة حين اعتمر عمر العقبة فقال يا رسول الله تأبى ممونة هل لك ان تزوجها فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم فلما ان قدم مكة اقام ثلاثا الحديث وفي آخره فخرج فبنى بها بسرف فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يخفى عليها الوقت الذي عقد فيه العباس فلم تعلم به الا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلم ابن عباس انه كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى كيف وقد تأيد برواية ابي هريرة وعائشة وذكر ابن اسحق في مغازيه والطحاوي عن ابن عباس انه عليه السلام تزوجها وهو حرام فاقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا قد انقضى اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرتموه فقالوا لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا فخرج وخرج بممونة حتى عرس بها بسرف وهذا مخالف لحديث ممونة وانه تزوج بها حلالا وانه كان بعد ان رجع من مكة ثم اخرج البيهقي حديث مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع * قلت * ذكر ابو عمر في التمهيد ان رواية مطر غلط وانه لا يمكن سماع سليمان من ابي رافع انتهى كلامه ومطر تكلم فيه بسيرا قال يحيى القطان مضطرب وكان يشبهه بابن ابي ليلى في سوء الحفظ وقد روي هذا الحديث عن ربيعة من هو اجل من مطر بلا شك وهو مالك فجعله عن سليمان مرسلًا وقال الترمذي ورواه ايضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا ثم اسند البيهقي (عن عبد القدوس عن الازاعي عن عطاء عن ابن عباس تزوج عليه السلام ممونة وهو محرم فقال سعيد وهل ابن عباس وان كانت خالته ما تزوجها الا بعد ما حل) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح) * قلت * ليس في صحيح البخاري قال سعيد وهل ابن عباس والمفهوم من كلام البيهقي انه في صحيحه وذكر البيهقي فيما مضى في باب المحرم لا ينكح ولا ينكح من كتاب الحج وعزاه الى مسلم (عن عمرو بن دينار قلت لابن شهاب اخبرني ابو الشعثاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقال ابن شهاب اخبرني يزيد بن الاصم انه عليه السلام نكح ممونة وهو حلال وهي خالته قال فقلت لابن شهاب اتجعل اعراسا بوالا على غيبه الى ابن عباس وهي خالة ابن عباس ايضا) وهذا الكلام الذي قاله عمر بن دينار لابن شهاب ذكره ايضا عبد الرزاق في مصنفه وقال قال لي الثوري لا تلتفت الى قول اهل المدينة في ذلك ثم ذكر البيهقي حديث ابن ابي مليكة (عن عائشة تزوج عليه السلام وهو محرم) ثم قال (وقد روي من وجه آخر عن عائشة ولبس بحفظ) ثم اخرج من حديث ابي عوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة * قلت * بل هو محفوظ اخرج به ابن حبان في صحيحه كذلك وقال الطحاوي روي عن عائشة ما يوافق ابن عباس روي ذلك عنها من لا يطعن احد فيه ثم ذكر هذا السند ثم قال او كل هؤلاء ائمة يخرج برواياتهم او قال في مشكل الحديث لم يختلف في ذلك عن عائشة

ثم قال البيهقي (وروى عن مسدد عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قال ابو عبد الله قال ابو عوانة - لي الحافظ كلاهما خطأ والمحفوظ عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه جرير عن مغيرة) قلت * رواية ابي عوانة عن مغيرة مسند اولى من رواية جرير بن عبد الحميد عنه مرسل الوجهين * احدهما ان ابا عوانة اجل من جرير قال ابو حاتم ابو عوانة احب الي من جرير بن عبد الحميد * والثاني * ان ابا عوانة زاد الاسناد وزيادة الثقة مقبولة وقد جاء هذا الحديث من جهة ابي هريرة ايضا قال الطحاوي في كتاب مشكل الحديث ثنا سليمان بن شبيب الكيساني ثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني ثنا كامل ابو العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم قال الطحاوي وهذا مما لا نعلم ايضا عن ابي هريرة فيه خلافا انتهى كلامه والكيساني وثقه ابو سعيد السمعاني وخالد وثقه كذا في التهذيب للزى وكامل وثقه ابن معين والجلي وذكره ابن شاهين في الثقات وخرج له الحاكم في المستدرك وقال الطحاوي ايضا ثار روح بن الفرج ثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابي فديك حدثني عبد الله بن محمد بن ابي بكر ثنا انس بن مالك عن نكاح المحرم فقال وما بأس به هل هو الا كالبيع وروح وثقه الخطيب وخرج له صاحب المستدرك واجازة نكاح المحرم يروى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر وعن ابيه وعن جده وقال ابن حزم اجازة طائفة * صح ذلك عن ابن عباس وروى عن ابن مسعود ومعاذ وبه قال عطاء والقاسم ابن محمد وعكرمة والنخعي وابو حنيفة وسفيان *

* قال * باب ما يرد به النكاح من العيوب *

ذكر فيه عن جميل بن زيد عن ابن عمر حديث المرأة التي رأى عليه السلام بكشفها وضاعفها ثم ذكر عن ابن عدي (ان) جميل لا يقرده واضطربت روايته عنه) ثم ذكر البيهقي الاختلاف فيه ثم قال (قال البخاري لم يصح حديثه) * قلت * في هذا الحديث اشياء منها * ان جميلا قال فيه ابن معين ليس بثقة وقال ابن الجوزي كان يقول ما سمعت ابن عمر شيئا وقال ابن حبان دخل المدينة فجمع احاديث ابن عمر بعد موته ثم رجع الى البصرة فرواها وفي تاريخ البخاري قال احمد عن ابي بكر بن عياش عن جميل ما سمعت من ابن عمر شيئا انما قالوا اكتب احاديثه فقدمت المدينة فكتبتها * ومنها * انه مع ضعفه وسوء حاله اختلف عليه في كايته البيهقي هنا وفيما بعد في باب من اغلق بابا وارخى سترا * ومنها * انه على تقدير صحته ليس من هذا الباب فان البيهقي ذكر في ذلك الباب (انه عليه السلام قال لها الحقى باهلك * واكمل لها صداقها) وقد ذكر البيهقي هذه اللفظة في باب كنيات الطلاق وذكر (انه عليه السلام قال للمرأة التي استعاضت منه الحقى باهلك) جعلها تطليقة فدل انه عليه السلام لم يرد هابل طاقها ولفظة الرد ان صحت تحتل الفسخ وتحتمل

الطلاق فتعمل على الطلاق توفيقا بين الروايتين وفيه ايضا دليل على نقد بر صحته على ان الخلوة كالوطى
 فى تكميل الصداق ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب عن عمرو قال ايمار رجل تزوج امرأة وبها جنون او جذام
 او برص فمسيها فلما صدقها وذلك لزوجها غرم على وليها) * قلت * ذكر مالك ان ابن المسيب ولد لنحو
 ثلاث سنين مضت من خلافة عمر وانكر سماعه منه وقال ابن معين لم يثبت سماعه منه ثم ان الشافعية خالفوا هذا الاثر
 في مواضع منها * اوجب الصداق والصحيح المنصوص عندهم وجوب مهر المثل * ومنها * انه اوجب الرجوع على
 الولي والجديد الاظهر عندهم انه لا رجوع * ومنها * انه ساكت عما قبل المسيس وهم فسخوا قبله وبعده ثم ذكر البيهقي (عن
 جابر بن زيد اربع لا تجوز في نكاح ولا بيع الا ان يس فان مس فقد جاز) * قلت * هم لا يقولون بذلك ثم ذكر
 عن علي بطلان الرد بالدخول من رواية الشعبي عنه ثم قال (فكانه ابطال خياره بالدخول بها) * قلت * هم لا يبطلون
 خياره بالدخول على ان رواية الشعبي عن علي منقطة قال الحاكم في علوم الحديث رأى عليا ولم يسمع منه وقد جاء
 عن علي انه لا رد في شئ من العيوب قال ابن حزم وروينا من طريق وكيع عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال
 قال علي ايمار رجل تزوج مجنونة او جذماء او برصاء او بها قرن ففهي امرأته ان شاء طلق وان شاء امسك * وذكر
 مثل ذلك عن النخعي وعمر بن عبد العزيز وابي قلابة وذكر عن عطاء فبين تزوج فلما دخل بدأ لها منه برص او جذام
 قال عطاء لا تنزع عنه قال وهو قول ابي الزناد وابي حنيفة وابي يوسف والثوري وابن ابي ليلى وداود واصحابنا *
 * قال *

باب الامة تعتق وزوجها عبد

ذكر فيه حديث شعبة (عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة وكان زوجها حرا قال شعبة ثم سأله بعد فقال
 لا ادرى احر هو ام عبد قال قد رواه سماك بن حرب عن عبد الرحمن فاثبت كونه عبدا) * قلت * شعبة امام
 جليل حافظ وقد روي عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على ما هو معروف عند
 اهل هذا العلم وقد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في باب لا نكاح الا بولي ان مذهب اهل العلم بالحديث وجوب
 قبول خبر الصادق وان نسيه من اخبره عنه وكيف يعارض شعبة بسماك مع كونه متكلم فيه قال صاحب الكمال
 كان الثوري يضعفه بعض الضعف وقال ابن ابي خيثمة السند احاديث لا يسند ها غيره وقال احمد مضطرب
 الحديث وقال عبد الرحمن بن يوسف في حديثه لين وفي التهذيب المزني قال جزرة ضعيف وقال ابن الميارك ضعيف
 الحديث وكان شعبة يضعفه ثم ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم عن عائشة وفيه (ان شئت ان تقرى
 تحت هذا العبد) ثم قال (هذا بوء كدر رواية سماك) * قلت * اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عندهم * قال البيهقي

في باب الحوت والجراديموثان في الماء (عبد الرحمن وعبد الله واسامة بنوزيد بن اسلم كلهم ضعفاء) ومع ضعف اسامة قد اختلف فيه كما بينه البيهقي بعد فكيف يعارض بمثل هذا وبمثل رواية سماك رواية شعبة ثم اخرج البيهقي من رواية عروة (عن عائشة قالت كان زوجها عبد الخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حرام بخيرها) * قلت * ذكر ابن حزم انه روي عن عروة خلاف هذا فاخرج من طريق قاسم بن اصبغ ثنا احمد ابن يزيد ثنا موسى بن معاوية ثنا جرير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان زوج بريرة حراما قال ابن حزم ولو كان حراما لم يخيرها * بمجتمل انه من كلام من دون عائشة وقال الطحاوي ومجتمل ان يكون من كلام عروة وقد اخرج ابن حبان هذا الحديث في صحيحه فقال انا عبد الله بن محمد الازدي ثنا اسحق الخنظلي ثنا جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وفي آخره قال عروة ولو كان حراما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم * وكذلك اخرجه النسائي في سننه عن الخنظلي بهند المذكور * قال البيهقي (ورواه ابن اسحق عن ابان بن صالح عن مجاهد عن عائشة) * قلت * ابن اسحق متكلم فيه وابان هذا ليس بالقوي كذا قال ابن حزم في ابواب الحج من المحلى ومجاهد صار الى باب عائشة فحجب ولم يدخل عليها لانه كان حراما كذا ذكر البرديجي ثم اخرجه البيهقي من طريق عمرة عن عائشة * قلت * في سنده عثمان بن مقسم وموه بالكذب ثم ذكر حديث (ان اعتقيهما فابدئي بالرجل) ثم قال (يشبه ان يكون انما امر بالبداءة بالرجل كيلا يكون لها الخيار اذا اعتقت) * قلت * في سنده عبيد الله بن عبد المجيد عن عبيد الله ابن عبد الرحمن بن موهب تكلموا فيها قال ابن معين في الاول ليس بشئ وضعف الثاني ذكر ذلك ابن الجوزي في كتابه في الضعفاء وقال ابن حزم ولو صح الحديث لم يكن فيه حجة لانه ليس فيه انها كانا زوجين ولو صح انها كانا زوجين فليس فيه انه عليه السلام امر بذلك ليسقط خيار الزوجية ويمكن ان يكون امرها بان تبدأ بعق العبد لقوله تعالى وللرجال عليهن درجته ولقوله تعالى وليس الذكر كالأنثى * كما في الخبر ان الاجر في عتق الذكر مضاعف * ونحن نوقن بلا شك انه عليه السلام لا يتحمل في اسقاط حق اوجه ربه تعالى للمعتقة *

* قال * . * باب من زعم انه كان حراما *

ذكر فيه (عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ان زوج بريرة كان حراما) ثم قال (رواه البخاري) ثم قال (قول الاسود منقطع) ثم ذكره البيهقي عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ثم قال (جعله بعضهم من قول ابراهيم وبعضهم من قول الحكم) ثم قال (قال البخاري وقول الحكم مرسل) * قلت * اذ كان في السند الاول من قول الاسود وفي الثاني من قول ابراهيم او الحكم وقد ادرجاني الحديث فقول البخاري في الاول منقطع وفي الثاني مرسل

مخالف للاصطلاح اذا الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعا ولا مرسلًا وقد تابع منصور الاعمش فرواه
 كذلك عن ابراهيم هكذا اخرج ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح ثم ذكر (البهقي عن ابراهيم بن ابي طالب
 قال خالف الاسود الناس في زوج بريرة) قلت * قد تقدم انه لم يخالف الناس بل وافقه على ذلك القاسم وعروة
 في رواية وابن المسيب * روى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال كان زوج
 بريرة حرا واذا اختلفت الآثار في زوجها وجب حملها على وجه لا تضاد فيه والحرية يعقب الرق ولا يتعكس فثبت
 انه كان حرا عند ما خيرت عبد اقبله ومن اخبر بعبوديته لم يعلم بحريته قبل ذلك وقال ابن حزم ما ملخصه انه لا خلاف
 ان من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لان عنده زيادة علم ثم لو لم يختلف انه كان عبد اهل جاء في شيء من
 الاخبار انه عليه السلام انما خيرها لانها تحت عبد هذا لا يجدر به ابد افلا فرق بين من يدعي انه خيرها لانه كان
 عبدا وبين من يدعي انه خيرها لانه كان اسود واسمه مغيث فالتقى اذا انه انما خيرها لكونها اعتقت فوجب تخير
 كل معتقة ولانه روي في بعض الآثار انه عليه السلام قال لها ملكك نفسك فاخترى * كذا في التمهيد فكل من ملك
 نفسها يختار سواء كانت تحت حرا او عبدا الى هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي ذكر ذلك عبد الرزاق باسناد
 صحيحة واخرجه ابن ابي شيبة عن النخعي ومجاهد وحكمه الخطابي عن حماد والثوري واصحاب الرأي وفي التهذيب
 للطبري وبه قال مكحول وفي الاستذكار انه قول ابن المسيب ايضا *

* قال * باب اجل الغنين *

ذكر فيه اثر عن ابن المسيب عن عمر ثم قال (ورواه ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عمر مرسلًا) * قلت * تخصيص هذا
 انه مرسل هوهم ان الاول متصل وليس كذلك لان روايات ابن المسيب كلها منقطعة وقد ذكرنا ذلك غير
 مرة ثم ذكر اثر (عن هاني بن هاني عن علي) ثم حكى عن الشافعي (ان هانا لا يعرف وان اهل العلم لا يشبهون هذا
 الحديث لجهالتهم بهاني) ثم قال (وروى ابن اسحق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي قال يوجل سنة) الى اخره
 * قلت * هاني معروف قال فيه النسائي ليس به باس واخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره
 في الثقات من التابعين واخرج الترمذي من روايته قوله عليه السلام في عمار مريحا بالطيب * ثم قال حسن صحيح
 وقد ذكر ابن حزم اثره هذا من وجهين جيدين والاثرا الثاني عن علي ليس مكذبه بطائل ابن اسحق متكلم فيه
 وخالد لا يحتج به والضحاك هو ابن مزاحم متكلم فيه ولهذا قال ابن حزم لم يصح ذلك عن علي *

* قال * باب الزوجين يختلفان في الاصابة *

ذكر فيه حديث (حتى يذوق من عسيلتك) قلت * مقصوده انه عليه السلام جعل القول قوله فاقرها معه ولم يضرب له اجلا الا ان ذكر هذا الحديث في هذا الباب غفلة من البيهقي لانها امرأة رفاعة كما نص في هذا الحديث وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب نكاح المطلقة ثلاثا من طريق ابن وهب (عن مالك عن المسور بن رفاعة عن الزبير ابن عبد الرحمن عن ابيه ان رفاعة طلق امرأته) الحديث وفيه (فنكحها عبد الرحمن فاعترض عنها فطلقها ولم يمسهما) وذكر فيه ايضا من حديث عائشة (ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت زوجها فطلقها قبل ان يمسهما فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم التحل الاول فقال لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الاول) وعزاه البيهقي الى الصحيحين فكيف يضرب الاجل لمن طلق قبل ان يمسه وبهذا ايضا يظهروهم من استدلال به على انه لا يضرب للعنين اجل قال صاحب التمهيد قد شبه به على قوم منهم ابن عليه وداود لما فيه من قوله فاعترض عنها فظنوا انها اتت شاكية لزوجها فلم يسئل عن ذلك ولا ضرب له اجلا وخلاها معه قالوا فلا يضرب للعنين اجل ولا يفرق بينه وبين امرأته وهو كعرض من الامراض فخالفوا جمهور سلف المسلمين من الصحابة والتابعين في تاجيل العنين لما توهموه في هذا الحديث وليس فيه موضع شبهة لان مالكا وغيره قد ذكروا اطلاق ابن الزبير للمرأة فكيف يضرب اجل لمن قد فارق امرأته وطلقها قبل ان يمسهما *

* باب العزل *

* قال *

ذكر فيه حديث قزعة (عن الخدري ليست من نفس مخلوقة الا الله خالقها) ثم قال (رواه مسلم وقال البخاري وقال مجاهد) فذكره * قلت * لا ذكر لهذا الحديث في صحيح البخاري فيما علمت وعزاه ابن ظاهر والمزي في اطرافهما الى مسلم ولم يذكر البخاري اصلا *

* باب ما يجوز ان يكون مهر *

* قال *

ذكر فيه تزويج عبد الرحمن على وزن نواة من ذهب * قلت * ذكر الخطابي ان النواة اسم لقد ر معروف عندهم وفسروها بخمسة دراهم من ذهب وقال عياض كذا فسرھا اكثر العلماء وقال النووي هو الصحيح وفي الاستذكار اكثر اهل العلم يقولون وزنها خمسة دراهم فظاهر هذا انه تزويج باكثر من ثلاثة مثاقيل من الذهب ثم ذكر البيهقي (عن حجاج عن قتادة عن انس قال قومت يعني النواة بثلاثة دراهم وثلاث) قلت * حجاج هو ابن اربعة ضعيف وقاتادة مدلس وقد عنعن ولهذا قال ابو عمر هذا حديث لا تقوم به جمعة لضعف اسناده وعن احمد بن حنبل قال وزن النواة ثلاثة دراهم وثلاث فلي هذا كان الحديث ثابتا يحتمل ان يراد قطعة ذهب ثلثيها ثلاثة دراهم وثلاث وقال النووي

انكر القاضى عياض على من احتج به على اقل المهر قال لانه قال من ذهب وذلك يزيد على دينار بن وحنى الهروى .
عن ابى عبيدانه انكر على من يقول لم يكن ثم ذهب ثم ذكر البيهقى الحديث من وجه آخر ولفظه (وزن نواة من ذهب
قومت خمسة دراهم) قلت * فى سنده سعيد بن بشير قال يحيى ليس بشئ وضعف احمد امره وقال ابن نمير منكر الحديث
ليس بشئ يروى عن قتادة المنكرات وضعفه النسائى وقال ابن حبان ردى الحفظ فاخش الخطاء يروى عن قتادة
مالا يتابع عليه وعن عمرو بن دينار مالا يعرف من حديثه ثم على تقدير ثبوته فالمراد منه كما تقدم قطعة ذهب زنتها
خمسة دراهم فتلخص من هذا انه تزوج على قطعة ذهب زنتها عند الاكثرين خمسة دراهم وعند بعضهم ثلاثة دراهم
وثلاث وان من استدل بهذا الحديث على اقل المهر فقد وهم ثم ذكر البيهقى حديث جابر (كنانكح على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام) وفي سنده يعقوب بن عطاء (فقال غير محتج به) قلت * ضعفه احمد ويحيى
وذكره صاحب الميزان وذكره حديثين منكرين هذا احدهما ثم ذكر البيهقى حديث صالح بن رومان (عن ابى
الزبير عن جابر لو ان رجلا تزوج) الحديث ثم أخرجه من طريق موسى بن مسلم بن رومان عن ابى الزبير عن جابر
قلت * هذا الخبر منكر كذا فى الميزان وابو الزبير فيه كلام يسير وهو يدلس فى حديث جابر ولا يؤخذ من حديثه
عنه الا ما صرح فيه بالسماع او كان من رواية الليث بن سعد عنه كذا قال عبد الحق وغيره وصالح هو ابن مسلم
ابن رومان نسب الى جده وهو ضعيف قاله ابن معين وموسى المذكور ثانيا قال ابن القطان لا يعرف وضعفه
الازدي ولعله هو صالح المذكور اولا ولهذا قال الذهبي فى الكاشف موسى بن مسلم ويقال صالح ومع هذا قد
اضطرب هذا الحديث فى سنده ومنتبه فرواه ابن مهدي عن صالح عن ابى الزبير عن جابر موقوفا وقال الطحاوى
اهل الرواية يذكرون ان اصله موقوف على جابر وقال عبد الحق فى احكامه لا يعمل على من اسنده ورواه ابو عاصم
عن صالح عن ابى الزبير عن جابر كناعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نستمتع بالقبضة من الطعام * وهذا من
باب المتعة لا من باب الصداق وقد ذكر البيهقى قريبا وعزاه الى مسلم (ان ابن جريج روى الحديث عن ابى الزبير عن جابر
كرواية ابى عاصم) وهذا الاختلاف ذكره ابو داود فى سننه ثم ذكر البيهقى حديث يحيى بن عبد الرحمن بن ابى لبيبة
عن ابيه عن جده ثم قال (ورواه ابن ابى شيبه عن وكيع عن ابن ابى لبيبة عن جده) قلت * مع هذا الاختلاف اختلف فى
اسم ابن عبد الرحمن فقال البيهقى وغيره يحيى وقال ابن مندة فى معرفة الصحابة الحسن وكذا قال صاحب الاستيعاب وذكر
الطحاوى فى احكام القرآن هذا الحديث ثم قال هذا الاسناد لا يقطع به اهل الرواية ثم ذكر البيهقى (ان رجلا
تزوج امرأة على نعلين فاجاز عليه السلام نكاحه) وفى سنده عاصم بن عبيد الله فقال (نكلموفيه ومع ضعفه روى

عنه الا ثمة * قلت * انكر عليه هذا الحديث قال ابو حاتم الرازي منكر الحديث يقال ليس له حديث يعتمد عليه فقال له ابنه ما انكروا عليه فذكر ابو حاتم هذا الحديث قال وهو منكر ثم ذكر البيهقي ^{في} ثامن الحديث مستشهدا به هو ما اصطلح عليه اهلهم * وفي سنده ابو هارون العبدى فقال (غير محتج به) * قلت * لان القول به واهل هذا الشأن اغلظوا فيه فقال حماد بن زيد كذاب وقال السعدي كذاب مفتر وقال احمد ليس بشئ وقال هو والنسائي متروك وقال يحيى ضعيف عندهم لا يصدق في حديثه وقال شعبة لان اقدم فيضرب عنقي احب الي من ان احدث عنه وقال ابن حبان لا يحمل كتب حديثه الا على جهة التعجب ومثل هذا كيف يستشهد به ثم ذكر البيهقي (ان الثوري سئل عن حديث داود الا ودي عن الشعبي عن علي قال لا مهر اقل من عشرة دراهم * فقال داود ما زال هذا ينكر عليه فقال السائل ان شعبة روى عنه فضرب جبهته وقال داود) ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي انا الساجي سمعت ابن المثني يقول ما سمعت القطان ولا ابن مهدي حدثا عن سفیان عن داود بن يزيد شيئا) ثم قال البيهقي (و بمعناه قال عمرو بن علي) * قلت * ما حكاها عن الثوري لا اعرف حال سنده وكلام عمرو ابن علي ذكره ابن عدي في الكامل وفي آخره وكان شعبة وسفيان يحدثن عنه ورأيت في كتاب الصريفي بخطه وكان شعبة وسفيان يحدثن عنه ثم قال البيهقي (وقد روي عن علي بخلافه) ثم اخرجهم من طريق محمد بن علي عنه) * قلت * قد ذكر البيهقي في باب الاعواز من الهدي وفي غيره (ان روايته عنه منقطعة) وفي سنده ايضا ابو شيبة هو العباسي متروك وقال السعدي ساقط *

* قال * باب النكاح على تعليم القرآن *

ذكر فيه حديثا عن عسل عن عطاء عن ابي هريرة ثم قال (ورواه شعبة عن عسل فارسله) * قلت * وكذا لك رواه محمد بن فضيل عن حجاج بن ارطاة عن عطاء فارسله ذكره المزني في اطرافه وفيه علة اخرى وهي ان عسلا ضعفه ابن معين وقال الرازي منكر الحديث ثم ذكر في آخره حديثا في سنده عتبة بن السكن (فقال منسوب الى الوضع) ومضى عن الدارقطني (انه قال متروك الحديث) * قلت * طالعت كثيرا من كتب اهل هذا الشأن فاكثرهم لم يذكر عتبة هذا وبعض المتأخرين ذكره وفيه كلام الدارقطني خاصة وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطي ويخالف لم يزد على هذا فلا ادري من اين للبيهقي انه منسوب الى الوضع وفي التمهيد قال مالك وابو حنيفة واصحابها والله لا يكون القرآن ولا تعليمه مهرا وهو اول ما قبل به في هذا الباب لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم * ولذا ذكره تعالى في النكاح الطول وهو المال والقرآن ليس بمال ولان التعليم

من المعلم والمتعلم يختلف ولا يكاد يضبط فاشبهه المجهول ومعنى انكحتها بما معك من القرآن اى لكونه من اهل القرآن على جهة التعظيم للقرآن كما روى انس انه عليه السلام زوج ام سليم اباطلحة على اسلامه وسكت عن المهر لانه معلوم انه لا بد منه وجوز الشافعي واصحابه ان يكون تعليم القرآن وسورة منه مهرا فان طلق قبل الدخول يرجع بنصف اجر التعليم في رواية المزني وقال الربيع والبيوطي بنصف مهر مثلها لان تعليم النصف لا يوقف على حده فان وقف عليه جعل امرأة تعلمها واكثر اهل العلم لا يجيزون ما قال الشافعي ودعوى التعليم على الحديث دعوى باطل لا تصح *

* قال * * باب احد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها *

ثم حكى عن الشافعي (انه قال في قضية بروع لم احفظه بعد من وجه ثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض اشجع لا يسمى) ثم اخرجه البيهقي من وجوه ثم قال (هذا الاختلاف لا يوهنه فان جميع هذه الروايات اسانيدها صحاح وفي بعضها ما دل على ان جماعة من اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة سمي منهم واحدا وبعضهم سمي آخر وبعضهم سمي اثنين وبعضهم اطلق ولم يسم وبمثله لا يرد الحديث ولو لا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لفرح ابن مسعود في روايته معنى) قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وكذلك اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وحكى الحاكم في المستدرک عن شيخه ابي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعي اقممت على رؤس اصحابه وقلت وقد صح الحديث فقل به ثم قال الحاكم انما حكم شيخنا بصحته لان الثقة قد سمي فيه رجلا من الصحابة وهو معقل بن سنان الاشجعي ثم اخرج الحديث من طريق فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله ثم قال فصار الحديث صحيحا على شرط الشيخين *

* قال * * باب من قال لا صداق لها *

ذكر في آخره (عن ابي اسحق الكوفي عن مزينة بن جابر ان عليا قال لا يقبل قول اعرابي من اشجع على كتاباته) قلت * الكلام عليه من ثلاثة اوجه الاول * ان ابا اسحق هذا هو عبد الله بن ميسرة وهو ضعيف جدا قال يحيى ليس بشئ وقل مرة ليس بثقة وكذا قال النسائي وقال ابو زرعة واخي الحديث وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج بخبره والثاني * ان مزينة هذا قال فيه ابو زرعة ليس بشئ ذكره ابن ابي حاتم في كتابه * والثالث * ان البخاري ذكر في تاريخه انه يروي عن ابيه عن علي فظاهر هذا الكلام ان روايته عن علي منقطعة ولهذا الوجه او بعضها قال المنذري لم يصح هذا الاثر عن علي والعجب من البيهقي يصحح روايات حديث معقل ثم يعترض عليه بمثل هذا الاثر المنكر

و يسكت عنه ولا يبين ضعفه *

* قال * **باب الشروط في النكاح** *

ذكر فيه حديث (المسلمون عند شروطهم) من وجهين ثم قال (ويروى من وجه ثالث ضعيف) قلت * هذا يوم ان الوجهين الاولين ليسا بضعفين وليس كذلك بل في الوجه الاول كثير بن عبد الله واه وقال الشافعي ركن من ار كان الكذب وفي الثالث كثير بن زيد ضعفه النسائي وغيره ثم ذكر (ان رجلا تزوج امرأة وشرط ان لا يخرجها فابطله عمر وقال المرأة مع زوجها) ثم ذكر عنه خلاف ذلك ثم قال (الرواية الاولى اشبه بالكتاب والسنة وقول غيره من الصحابة) ثم استدل على ذلك بقول علي (شرط الله قبل شرطها) ثم ذكر (عن ابي الشعثاء قال هو بما يستحل من فرجها) قلت * فهم من كلام ابي الشعثاء انه موافق لكلام علي وان الشرط غير معتبر ولهذا اعقبه بقوله عليه السلام من شرط شرط ليس في كتاب الله تعالى فليس له ذلك * وانظروا من كلام ابي الشعثاء ان الشرط معتبر وان لها دارها كما قاله عمر ثانيا وهكذا فهم ابن ابي شيبة في المصنف فذكر كلام ابي الشعثاء في باب اعتبار الشرط مع كلام عمر الثاني ومع كلام عمرو بن العاص الذي يذكره البيهقي في هذا الباب قريبا وكذا فعل ابو عمر في الاستذكار وقال فيه ذكر وكيع عن شريك عن عاصم عن عيسى بن حطان عن مجاهد وسعيد بن جبيرة قال لا يخرجها فقال يحيى بن الجزار فبأي شيء يستحل فرجها فبأي كذا فبأي كذا فرجعا *

* قال * **باب المرأة ترضى بال دخول قبل ان يعطيها شيئا** *

ذكر فيه من وجهين (عن خزيمة ان رجلا تزوج امرأة على عهده عليه السلام فجهزها اليه قبل ان ينقدها شيئا) ثم اخرجه عن شريك عن منصور عن طلحة عن خزيمة عن عائشة ثم قال (وصله شريك وارسله غيره) قلت * ذكر ابن عدي ان هذا من مناكير شريك *

* قال * **باب من اغلق بابا** *

ذكر فيه (عن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته فارخيت عاينها الستور فقد وجب الصداق) ثم ذكر (عنه) في رجل يخلو بامرأته فيقول لم امسها ونقول قد مسني فالتقول قولها) * ثم قال (ظاهر الرواية عن زيد انه لا يوجب بنفس الخلوة ويجعل القول قولها في الاصابة) قلت * بل الظاهر المشهور عنه انه يجب كل الصداق بنفس الخلوة وهو المذكور في المؤطا وشروحه وذكره ابن المنذر في الاشراف وهذا الذي زعم البيهقي انه ظاهر الرواية عنه استند فيه الى رواية عبد الرحمن بن ابي الزناد وعبد الرحمن هذا ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء

وقال قال احمد مضطرب الحديث وقال النسائي ضعيف وقال يحيى والرازي لا يحتج به ثم ذكر البيهقي حديث (من كشف امرأة) باسناد فيه ارسال ثم قال (ورواه ابن لهيعة عن ابي الاسود عن ابن ثوبان وهو منقطع وبعض رواه غير محتج به) قلت * اخرجه ابوداود في مراسيله عن قتيبة عن الليث السند المذكور اولاهو سند على شرط الصحيح ليس فيه الا ارسال *

* قال * باب المستحب ان وجد سعة ان يولم بشاة *

ذكر فيه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف (اولم ولو بشاة) * قلت * ظاهر الامر الوجوب فهو غير مطابق للتبويب وقد اوجب اهل الظاهر وعبيد الله بن الحسن اجابة الدعوة اسند لا يهذ الحديث وبقوله عليه السلام في الصحيح اذا دعي احدكم الى الوليمة فليجب * وبقوله عليه السلام في الصحيح من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله * وقد ذكر البيهقي فيما بعد ولم يذكر لاي شيء ترك ظواهر هذه الاحاديث *

* قال * باب من لم يدع ثم جاء فاكل *

ذكر فيه حديث درست بن زياد (عن ابان بن طارق عن نافع عن ابن عمر من رخل على غير دعوة) الحديث ثم ذكره من وجهين مدارهما على مجهول ثم قال (وفي حديث ابن عمر كفاية) * قلت * كيف يكون فيه كفاية و درست قال فيه يحيى ليس بشيء وقال ابو زرعة واه وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج بروايته وقال الدارقطني ضعيف وابان ابن طارق قال ابو زرعة مجهول وقال ابن عدي له حديث منكر لا يعرف الا به وذكر هذا الحديث *

* قال * باب المدعو يرى صوراً منصوبة ذوات ارواح *

* قلت * الصواب ان يقال صور ذوات ارواح *

* قال * باب الرخصة في الرق في الثوب *

ذكر فيه من حديث مالك (عن ابي النضر عن عبيد الله بن عبد الله انه دخل على ابي طلحة يعود فوجد عنده سهل بن حنيف) * قلت * اخرجه النسائي من حديث الوليد عن الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله حدثنى ابو طلحة فذكر نحوه ثم اخرجه من حديث هقل عن الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ابي طلحة ثم قال هذا هو الصواب وحديث الوليد خطأ وذكر صاحب الاستذكار حديث مالك كما ذكره البيهقي ثم قال (الحديث منقطع لان عبيد الله لم يدرك سهلاً ولا اباطمة ولا حفظ له عنهما ولا عن احد هما سماع ولا له سن يدركهما به والصحيح ان بينهما وبينه ابن عباس كذا رواه الزهري *

* قال *

* باب غسل اليد قبل الطعام وبعده *

ذكر فيه حديث (بركة الطعام الوضوء قبله) وفي سنده قيس بن الربيع فقال (غير قوي) * قلت * كذا قال هنا وضعفه في باب من زرع ارض غيره بغير امره وضعفه ايضا ابن المديني والدارقطني وغيرها وقال النسائي متروك وقال ابن معين ليس بشئ وقال السعدي ساقط وذكر ابو الفتح الازدي ان ابا جعفر استعمله على المدائن فكان يعلق النساء بالثدائهن ويرسل عليهن الزنا بغير ثم قال البيهقي (ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث) * قلت * في كتاب الطهارة من سنن النسائي ان محمد بن عبيد ثابن المبارك عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ واذا اراد ان ياكل غسل يديه * ثم روى النسائي الحديث بمعناه عن سويد بن نصر عن ابن المبارك بسنده وسويد ثقة كذا في الكاشف لذهي ومحمد بن عبيد هو ابو جعفر البخاري قال النسائي لا باس به وباقي السند على شرط الصحيحين *

* قال *

* باب الاكل والشرب باليمين *

ذكر فيه (انه عليه السلام ابصر بشر بن راعي العير) وذكر (انه في رواية بعضهم بسر بضم الباء والسين غير معجمة) * ثم قال (والصحيح بشر بخفض الباء والسين معجمة كذا ذكره ابن مندة وغيره من الحفاظ) * قلت * ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة في باب بسر بضم الباء والسين المهملة فقال بسر بن راعي العير ويقال بشرو قال النووي في شرح مسلم بضم الباء والسين المهملة كذا ذكره ابن مندة وابو نعيم الاصبهاني وابن ماكولا وآخرون وابن نقطة ايضا ذكره في باب بسر بالباء المضمومة والسين المهملة *

* قال *

* باب الطعام الحار *

ذكر فيه (عن ابي هريرة اتي عليه السلام بطعام سخن) الحديث ثم قال (وهذان صحيح فيحتمل معنى الاول) * قلت * اخرجه ابن ماجه عن سويد بسنده وهذا السند على شرط مبطل *

* قال *

* باب تفتيش التمر عند الاكل *

ذكر في آخره (عن انس انه كان يكره ان يضع النوى مع التمر على الطبق) * قلت * هو غير مناسب للباب *

* قال *

* باب الاكل والشرب قائما *

ذكر النهي عن ذلك ثم قال (اما ان يكون نهى تنزيه او نهى تحريم ثم صار منسوخا) ثم ذكر احاديث في جواز ذلك * قلت * النسخ يحتاج الى التاريج ولم يبين ذلك قال النووي من ادعى النسخ فقد غلط غلطا فاحشا وكيف يصار الى

النسخ وانى له بذلك يعنى التاريخ *

* قال *

❖ باب الاكل متكثرا ❖

حكى فيه (عن الخطابي ان المنكى هو المعتمد على الوطأ) الى آخره * قلت * اقتصاره على كلام الخطابي دليل على رضاه به والمشهور ان المراد بالانكاء في الحديث هو الاعتماد على احد الجانبين وهذه الهيئة هي التي نقاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتجبرين والمتكبرين ويدل عليه قوله عليه السلام بعد ذلك * انا عبد آكل كما يأكل العبد * وقوله عليه السلام ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عصيا * وما قاله الخطابي فيه بعد كذا قال ابن الجوزي وما درى لاي معنى عدل عن المعنى الاول مع شهرته وصحة معناه *

* قال *

❖ باب الشرب بثلاثة انفاس ❖

ذكر في آخره حديث (اذا شرب احدكم فليص مصا) * قلت * هو غير مناسب للباب *

* قال *

❖ باب النثار في الفرح ❖

ذكر في آخره حديث (من شاء اقتطع) ثم قال (اسناده حسن الا انه يفارق النثار في المعنى) * قلت * بل هو مثله في المعنى لانه اباحة وكل احد لا يعلم مقدار ما ابيح له قال ابن المنذر قال الشافعي اذا نثر على الناس اكرهه لمن يأخذه ثم قال اعنى ابن المنذر لا يكره اخذه لانه مباح استدلالا بحديث عبد الله بن قريط وذكر الخطابي الحديث في المعالم ثم قال فيه دلالة على جواز اخذ النثار في عقد الاملاك وانه ليس من باب النهي وانما هو من باب الاباحة وقد كره ذلك بعض العلماء خوفا ان يدخل فيما نهى عنه من النهي *

* قال *

❖ باب بيان حقه عليها يعنى الزوج ❖

ذكر فيه حديث (ما انفقت من كسبه) ثم حمله على انفاقها مما اعطاها * قلت * تقدم الكلام على هذا الحديث في اواخر كتاب الزكوة *

* قال *

❖ باب كراهية كفرانها معروف وزوجها ❖

ذكر فيه (عن عمر بن ابراهيم عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو قال عليه السلام لا ينظر الله الى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغنى عنه) ثم قال (الصحيح انه قول عبد الله بن عمرو) * قلت * اخرجه النسائي من طريق شعبة عن قتادة موقوفا وخرجه ايضا اعني النسائي من وجه آخر عن عمرو بن منصور عن محمد بن محبوب عن سوار ابن محشر بن قبيصة ثقة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بسنده مرفوعا كذا ذكر المزي في اطرافه ورجال هذا

السند ثقات وابن أبي عروبة أحد الأعلام أخرج له الجماعة وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته والحكم له كيف وقد تابعه على ذلك عمر بن إبراهيم كما أخرجه البيهقي وعمر هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الصمد بن عبد الوارث ثقة وفوق الثقة ذكر صاحب الكمال *

* قال * باب لا تطيع زوجها في معصية *

ذكر فيه (ان امرأة زوجت ابنة لها فسقط شعرها فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان زوجها امرني ان اصل في شعرها فقال لا) الحديث * قلت * ذكر النووي في شرح مسلم انها ان وصلت بشعر طاهر من غير آدمي فان لم يكن لها زوج ولا سيد فحرام وان كان فتلته ففيه وجه اصحها عندهم ان فعلته باذن الزوج او السيد جاز والافرام وكذا الوازن في تحمير الوجنة والخضاب بالسواد وتطريف الاصابع جاز على الصحيح هذا تلخيص كلام اصحابنا *

* قال * باب قوله تعالى وان تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء *

ذكر فيه (عن الشافعي قال سمعت بعض اهل العلم يقول الى آخره) ثم قال الشافعي وما شبه ما قالوا عندي بما قالوا * قلت * حكى البيهقي هذا اللفظ عن الشافعي في مواضع وحكاه عن الربيع وغيره وفيه التعجب من شبه الشيء بنفسه ومراده وما شبه ما قالوا بالحق او نحوه *

* قال * باب الحال التي يختلف فيها النساء *

ذكر فيه الاقامة عند البكر والثيب مرفوعة عن انس * قلت * في الاستذكار لم يرفع حديث خالد الحذاء عن ابي قلابه عن انس في هذا غير ابي عاصم فيما زعموا او اخطأ فيه *

* قال * باب ما جاء في ضربها يعني المرأة *

ذكر فيه حديث اياس بن عبد الله بن ابي ذياب ثم ذكر (عن البخاري انه قال لا يعرف له صحبة) * قلت * ذكر ابن ابي حاتم في كتابه عن ابي حاتم وابي زرعة قال لا له صحبة وكذا قال ابو عمر في الاستيعاب ذكره ابن حبان والمزي وغيرهما في الصحابة *

* قال * باب المختلعة لا يلحقها الطلاق *

ذكره من قول ابن عباس وابن الزبير ثم ذكر (انه روي خلافة عن مجهول عن الضمك بن مزاحم عن ابن مسعود من قوله وهو منقطع ضعيف) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن ابي كثير قال كان عمران بن حصين وابن مسعود يقولان في التي تنكح من زوجها لطلاق ما كانت في عدتها ورجال هذا السند

على شرط الجماعة وفي الاستذكار هو قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي وابن المسيب وشریح وطاوس والزهري وظاهر الكتاب يشهد لهذا القول لانه تعالى قال الطلاق مرتان * ثم قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به * ثم قال فان طلقها فلا تحل له * وهذا يقتضي وقوع الطلاق بعد الخلع وان من طلق ثنتين فان اخذ فدا له ان يطلق الثالثة وعند الشافعي اذا اخذ فدا لا يطلق الثالثة *

* قال * ❖ باب الطلاق قبل النكاح ❖

ذكر فيه حديث (لا طلاق قبل النكاح) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان هذا الحديث روي من وجوه الا انها عند اهل الحديث معلولة وقال البخاري اصح ما في هذا الباب حديث عمرو بن شعيب وقال الترمذي هو احسن شيء روي في هذا الباب والكلام في عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده معروف وقد ذكر البيهقي (ان حماد بن سلمة رواه عن حبيب المعلم عن عمرو عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو) ثم ذكر البيهقي (ان بعضهم رواه كذلك) ولم يعين ذلك الغير لينظر فيه وحماد بن سلمة تكلم فيه اعني البيهقي في مواضع وقد ساق الدارقطني وغيره طرق هذا الحديث ولفظهم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ولم يذكر عبد الله بن عمرو وقد ذكر البيهقي في باب من قال يرث قاتل الخطأ حديثا من رواية عمرو عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ثم قال (قال الشافعي كالموقوف في روايات عمرو اذ لم ينضم اليها ما يؤكدها) وفي الاستذكار قيل لا بن شهاب اليس قد جاء لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل الملك * فقال انما ذلك اذا قال فلانة طالق ولا يقول ان تزوجتها واما ان قال ان تزوجتها فهي طالق فهو كما قال اذا وقع النكاح وقع الطلاق وبهذا قال مكحول وابو حنيفة واصحابه وعثمان البتي (١) وروي عن الاوزاعي والثوري وفي موظا مالك بلغه ان عمرو ابنه وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم ان ذلك لازم له اذا نكحها وقال صاحب الاستذكار لا اعلم انه روي عن عمر في الطلاق قبل النكاح شيء صحيح وانما روي عنه فممن ظاهر من امرأة ان تزوجها انه لا يقربها ان تزوجها حتى يكفروا جائز ان يقاس على هذا الطلاق وحكي ابو بكر الرازي هذا القول عن عمرو والنخعي والشعبي ومجاهد و عمرو بن عبد العزيز قال وافق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الفافله على ان اتصدق بمائة منها انه ناذر في ملك حيث اضافها اليه وان لم يكن مالكا في الحال ولو قال لامته ان ولدت ولد افهو حر فولدت عتق وان لم يكن مالكا حال القول لانه اضاف العتق الى الملك وان لم يكن مالكا في الحال وفي مشكل الحديث للطحاوي وقال عليه السلام لعمر حبس الاصل وسبل الثمرة * فدل على جواز العقود فيما لم يملكه وقت

العقد بل فيها يستأنف و اجمعوا على انه او صى بثلث ماله انه يعتبر وقت الموت لا وقت الوصية وقال الله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن * فهذا نظيران تزوجت فلانة فهي طالق وفي الاستذكار لم يختلف عن مالك انه ان عم لم يلزمه وان سعى امرأة او ارضا او قبيلة لزمه وبه قال ابن ابي ليلى والحسن بن صالح والنعلى والشعبي والاوزاعي والليث وروي عن الثوري وخرج وكيع عن الاسود انه طلق امرأة ان تزوجها فسأل ابن مسعود فقال اعلمها بالطلاق ثم تزوجها يعني انه كان قد تزوجها اذ سأل ابن مسعود فاجابه بهذا او يكون عنده على اثنين ان تزوجها وروي عنه فيمن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه كما قال وقال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن نمير وابو اسامة عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم وسالم وعمر بن عبد العزيز ون الطلاق جائزا عليه اذا عين قال وثنا ابو اسامة عن عمر بن حمزة انه سأل القاسم بن محمد وسالما و ابا بكر بن عبد الرحمن و ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق البتة فقالوا كلهم لا يتزوجها وقال ايضا ثنا حفص ابن غياث عن عبيد الله بن عمر قال سألت للقاسم عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق قال فهي طالق وقال ايضا ثنا اسمعيل بن علي بن عبد الله قلت لسالم بن عبد الله رجل قال وكل امرأة يتزوجها فهي طالق وكل جارية يشتريها فهي حرة فقال اما انا فلو كنت لم انكح ولم اشتر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه استدلى على عدم الوقوع بقوله تعالى اذا انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) * قلت * الآية دلت على انه اذا وجد النكاح ثم طلق قبل المسيس فلا عدة ولم تعرض الآية لصورة النزاع اصلا *

* قال * باب كراهية الطلاق *

ذكر فيه حديث (ابن فضال الى الله الطلاق) من طريق محمد بن خالد عن معرف عن محارب عن ابن عمر ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن ابي شيبة و ابي داود كلاهما عن احمد بن يونس عن معرف عن محارب مرسل ثم قال (وفي رواية ابن ابي شيبة عن ابن عمر موصولا ولا اراه حفظه) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک من طريق ابن ابي شيبة موصولا ثم قال صحيح الاسناد وقد ائده رواية محمد بن خالد الموصولة كما تقدم واخرجه ابن ماجه من طريق عبد الله بن الوليد الرصافي عن محارب موصولا وقد ذكره البيهقي بعده فهذا يقتضي ترجيح الوصل لانه زيادة وقد جاء من وجوه *

* قال * باب الاختيار ان لا يطلق الا واحدة *

(قال الشافعي ولا يحرم ان يطلق ثنتين او ثلاثا واستدل على ذلك بانه عليه السلام علم ابن عمر موضع الطلاق

ولو كان في عدة مباح او معذور علمه اياه) قلت بحديث ابن عمر انما سبق لي بيان موضع الطلاق كما ذكر الشافعي ولم يسبق لي بيان عدده على انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث انه عليه السلام قال مرة فليراجع ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ذكره البيهقي فيما مضى في باب طلاق السنة والبدعة وعزاه الى الصحيحين وذلك ليكون بين كل تطليقتين حيضة ففيه دليل على انه لا يقع اكثر من واحدة قال الخطابي فيه مستدل لمن ذهب الى ان السنة ان لا تطلق اكثر من واحدة لانه لما امره ان لا يطلق في الطهر الذي يلي الحيض علم انه ليس له ان يطلقها بعد الاولى حتى يستبرئها فخرج من هذا انه ليس له ان يقع تطليقتين في قرة واحدة ثم ان عمر راوي الحديث قد ذكر عنه في الصحيحين في اخر الحديث انه قال انت كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت فيما امرك من طلاق امرأتك وقد ذكر البيهقي في هذا الباب كلام ابن عمر هذا ثم اوله (بانه عصي حين طلقها في حال الحيض) فيكون راجعا الى اصل المسئلة وهذا تاويل بعيد جدا ومن نظري في كلام ابن عمر علم باول وهلة انه لم يرد هذا بل اراد انه عصي بايقاع الثلاث جملة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال من طلق امرأته ثلاثا طلق وعصى ربه وفيه ابضاع الثوري عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر مثله وقال ابن ابي شيبه ثنا اسباط بن محمد عن اشعث عن نافع قال قال ابن عمر من طلق امرأته ثلاثا فقد عصي ربه وبانت منه امرأته وذكر القاضي اسمعيل في احكام القرآن معنى ما ذكرنا ثم قال وقد ذكرنا ما روي عن غيره واحد من الصحابة نحو قول ابن عمر وهو الذي لم يزل عليه جماعة اهل العلم وظاهر كتاب الله عز وجل يدل عليه قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الى قوله لعل الله يحدث بعد ذلك امرا في تفسيرها المراجعة والمراجعة لا تكون لمن طلق ثلاثا ثم ذكر بسند صحيح عن عكرمة لعل الله يحدث بعد ذلك امرا في امر يحدث بعد الثلاث ثم ذكر باسانيد نحو ذلك عن الشعبي والضحاك وعطاء وقتادة ثم قال قال الله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن وهو الذي طلق ثلاثا ليس له من الامساك ولا من الفراق شئ وفي الاشراف لابن المنذر قال اكثر اهل العلم الطلاق الذي يكون مطلقة مصيبا للسنة ان يطلقها اذا كانت مدخولا بها طلاقا يملك فيه الرجعة واحتجوا بظاهر قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث به ذلك امرا واي امر يحدث بعد الثلاث ومن طلق ثلاثا فاجعل الله له مخرجا ولا من امره يسرا هو طلاق السنة الذي اجمع عليه اهل العلم وما لارجمة لمطلقه وليس للسنة ومن فعل ذلك فقد خالف ما امر الله به وما سنه عليه السلام وقد امر الله ان يطلق للعدة فمن طلق ثلاثا فاي عدة تحصى واي امر يحدث وقد روي عن عمرو بن علي وابن سعد وابن عباس وابن عمر ما يدل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في

ذلك الا ما قالوه لكن فيه كفاية وفي الاستذكار اكثر السلف على ان جمع الثلاث مكروه وليس بسنة و ذكر الكراهة عن عمرو وابنه وابن عباس وعمران بن حصين ثم قال لا اعلم لمولاه مما لقامن الصعابة الا ما قد مناذ كره عن ابن عباس وهو شئ لم يروه عنه الا طاووس وسائر اصحابه روى عنه خلافة يريد بذلك جعل الثلاث واحدا و سنتكم عليه قريبا ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي استدل ايضا بحديث عويمرو قال فقد طلق ثلاثا ولو كان محرما لنهاه عليه السلام عنه) قلت مذهبهم ان الفرقة تقع بنفس اللعان فطلق في غير موضع الطلاق فلم يصادف نفاذ او لا محلا مملوكا لانه طلقها وهي بائن منه والشافعي لا يلحق البائن بالبائن فلذلك استغنى عليه السلام عن الانكار عليه وحكى البيهقي في آخر باب سنة الله ان عن الشافعي (انه اوله بان طلقها ثلاثا جاها لابان اللعان فرقة فكان كمن طلق عليه بغير طلاقه) و ظاهر هذا الكلام انه عليه السلام لم يوقع الثلاث عليه وقال الخطابي اجمعوا على انها لا تحل له بعد زوج آخر وانها ليست في حكم المطلقات ثلاثا فدل على ان الفرقة وقعت بنفس اللعان ثم قال البيهقي (واخرج الشافعي ايضا بحديث فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة يعني واقعة اعلم ثلاثا فلم يبلغنا انه عليه السلام نهى عن ذلك) قلت قد جاء مصرحا انه طلقها ثلاثا ذكره البيهقي بعد فلا حاجة للشافعي الى الاستدلال بالبتة ونفسها بالثلاث فان ذلك دعوى ثم انه لم يرسل الثلاث جملة في الصحيح انه طلقها آخر ثلاث تطليقات وروي طلقها طلقة بقيت من طلاقها ذكره البيهقي فيما بعد في باب المبتوتة لانفقة لها وعزاه الى مسلم وجمع النووي بين هذه الروايات بانه طلقها قبل هذه طلقتين ثم طلقها هذه الثالثة فمن روى ثلاثا اراد تمام الثلاث ثم ان المطاق لم يكن حاضرا حتى ينهيه عليه السلام عن ذلك قلت ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال طلق ركانة امرأته البتة فساله عليه السلام عن نيتها ولم يعلم نهى ان يطلق البتة يريد بها ثلاثا) قلت هذا الحديث ضعيف كذا قال صاحب التمهيد وعلى تقدير صحته لانعلم ما اذا كان عليه السلام يريد ان يقول له لو قال اردت الثلاث ثم قال الشافعي وطلق عبد الرحمن امرأته ثلاثا ثم اخرج البيهقي بسند فيه محمد بن راشد وسكت عنه وضعفه فيما بعد في باب اللعان على الحمل وقال في باب الدية ارباع (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) وذكر صاحب المؤطا بسند جيد انه طلقها البتة ولم يذكر الثلاث وذكر ايضا عن ربيعة انه بلغه انها سالته ان يطلقها فطلقها البتة او تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها وذكر البيهقي فيما بعد في باب توريث المبتوتة في المرض تطليقة من طرق في بعضها البتة وفي بعضها فبت طلاقها وفي بعضها تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها ولم يذكر الثلاث الا من كلام الشافعي بغير اسناد كما فعل هنا وقال ابن حزم صح انه يعني عثمان ورث امرأة عبد الوحمن بن صوف الكلبيه وقد طلقها وهو مريض اخر ثلاث تطليقات واخرج ابن عساكر في تاريخه في ترجمة تماضر من حديث

ابي العباس السراج ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن طلحة بن عبيد الله ان عثمان ورت تماضر من عبد الرحمن بن عوف
وكان طلقها تطليقة وهي آخر تطليقاتها الثلاث في مرضه واخرج ايضا من حديث الاموراعى عن الزهرى عن طلحة
ان عثمان ورت تماضر وكان عبد الرحمن طلقها تطليقة وهي آخر طلاقها في مرضه واخرج ايضا بسنده الى ابن سعد
صاحب الطبقات انا يزيد بن هارون انا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال كان في تماضر سوء خلق وكانت على
تطليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله لان سألني الطلاق لا طلقنك فقالت والله لا سألنك
فقال اعلميني اذا حضت وطهرت فلما حضت وطهرت ارسلت اليه فاعلمته فطلقها واخرج ايضا بسنده عن ابن اخي
ابن شهاب عن عمه عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن امه ام كلثوم بنت عقبة قالت كان عبد الرحمن قد طلق تماضر
تطليقتين فكانت عنده على تطليقة فلما اشكى شكواه الذي توفي فيه نازعته يوما في بعض الامر فذكره وفيه انه
قال ان آذنتي بطهرتك لا طلقنك فقالت والله لا وذكنتك بطهرتي فلما طهرت ارسلت اليه جاريتها فاذنته بطهرها
فطلقها تطليقة هي آخر طلاقها ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي اخرج ايضا بما رواه عن ابن عباس وابي هريرة وعبد الله
ابن عمرو فبين طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها لا ينكحها حتى تنكح زوجا غيره وانهم لم يعتبروا عليه حين طلق
ثلاثا) قلت * ذكر ابن ابي شيبة بسند رجاله ثقات عن طاووس وعطاء وجابر بن زيد انهم قالوا اذا طلقها ثلاثا قبل
ان يدخل بها فهي واحدة وذكر البيهقي فيما بعد في باب طلاق التي لم يدخل بها عن ابن عباس مثل ذلك فيما ذكر عن
ابن عباس وابي هريرة وابن عمرو وسبق لبيان نفي القول بالواحدة وبيان انها تحرم عليه ولم يسق لبيان وصف
الثلاث اذا وقعت هل يقع بصفة الكراهة او بصفة الاباحة ثم ذكر البيهقي (ان رجلا طلق ثلاثا فقال له ابن عباس
عصبت ربك) الى آخره ثم ذكر من وجه آخر (انه طلق الفأ) ومن وجه آخر (مائة) ثم حكى (عن الشافعي انه قال فعاب
ابن عباس كلما زاد على الثلاث ولم يعب الثلاث) قلت * بل عاب الثلاث ايضا لصحة السند الاول الوارد بذلك
وقد اخرج القاضى اسمعيل في احكام القرآن عن سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب فذكره بسنده
واخرجه ابن ابي شيبة من وجه آخر صحيح ايضا فقال ثنا ابن نمير عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس اتاه
رجل فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا فقال ان عمك عصي الله فانه لم يجعل له مخرجا ورواه عبد الرزاق في مصنفه
عن الثوري ومعر عن الاعمش وذكره البيهقي من هذا الطريق فيما بدى في باب من جعل الثلاث واحدة وهذا
شاهد للمروى عن ابن عباس في الوجه الاول ثم ذكر البيهقي من طريق حميد (عن رافع ان عمران بن حصين سئل عن
رجل طلق ثلاثا في مجلس فقال اثم بربه) الى آخره قلت * وما رواه ايضا ابن ابي شيبة عن سهل بن يوسف عن حميد بسنده

وهو مخالف لرأي امامه فلا ادرى لاي شيء ذكره هنا وذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب (ان رجلا أتى
عمر فقال طلقت امرأتى البتة وهي حائض فقال عمر عصيت ربك وفارقت امرأتك فقال الرجل وان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر ابن عمر حين فارق امرأته ان يراجعها فقال عمر امره ان يراجع امرأته لطلاق بقى له وانه
لم يبق لك ما ترجع به امرأتك) وذكر هناك ايضا (ان عمر كان اذا أتى بمن طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل او جمعه) وقال
ابن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن شقيق بن أبي عبيد الله عن انس قال كان عمر اذا أتى برجل قد طلق امرأته ثلاثا
في مجلس واحد اوجعه ضربا و فرق بينهما وصح عن علي انه قال ما طلق رجل طلاق السنة فندم ومن طلق ثلاثا
ندم ولا يبقى له مخرج كما مر من كلام ابن عباس وقد ورد في هذا الباب حديث صحيح صريح فاخرج النساء في
باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ بسند صحيح عن محمود بن لبيد قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقيات جميعا فقام غضبان فقال اذهب بكتاب الله وانا بين اظهركم فقام رجل
فقال يا رسول الله الا اقتله *

* قال * * باب امضاء الثلاث وان كن مجموعات *

ذكر فيه (ان الشافعي اخرج بحديث العجلاني وفاطمة بنت قيس) * قلت * تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبل هذا *
* قال * * باب من جعل الثلاث واحدة *

ذكر فيه حديث طاووس عن ابن عباس ثم ذكره عن طاووس ان ابا الصهباء قال لابن عباس الحديث ثم قال (اخرجه
مسلم وتركه البخاري اظنه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس) * قلت * ذكر البيهقي في باب القراءة في العيد بن
حديث عبيد الله بن عبد الله (ان عمر سأل ابا واقد) ثم قال البيهقي (عبيد الله لم يدرك ايام عمرو مسأله اياه وبهذه العلة
ترك البخاري اخرج هذا الحديث) انتهى كلامه وعبيد الله ادرك ابا واقد ولكنه لما قال ان عمر جعل البيهقي ذلك
رواية عن عمرو ولما لم يدركه جعله بذلك منقطعا فمقتضى هذا ان قول طاووس ان ابا الصهباء دليل على ان ابا الصهباء
له مدخل في رواية هذا الحديث عند البيهقي و ابا الصهباء ممن روى عنهم مسلم دون البخاري وتكلموا فيه قال
الذهبي في الكاشف قال النسائي ضعيف فعلى هذا يحتمل ان البخاري ترك هذا الحديث لاجل ابي الصهباء وذكر
صاحب الاستذكار ان هذه الرواية وهم وغلط لم يعرج عليها احد من العلماء وقد قبل ابا الصهباء لا يعرف في موالى
ابن عباس وطاووس يقول ان ابا الصهباء مولا لاسأله عن ذلك ولا يصح ذلك عن ابن عباس لرواية الثقات عنه خلافة
ولو صح عنه ما كان قوله حجة على من هو من الصحابة اجل واعلم منه وهم ابن عمرو وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمرو

وغيرهم ثم ذكر البيهقي عن الساجي (انه اول حديث ابن عباس بان معناه اذا قال للبكر انت طالق انت طالق كانت واحدة فغلظ عليهم عمر فجعلها ثلاثا) ثم قال البيهقي (رواية ايوب السخيتاني تدل على صحة هذا التاويل) ثم اخرج الرواية المذكورة من حديث ايوب (عن غير واحد عن طاووس ان ابا الصهباء قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة) الى آخره * قلت * اراد الساجي بالبكر غير المدخول بها وتاويله هذا الذي استحسنه البيهقي صرح فيه بان الذي استقر عليه الحال في زمن عمر انه اذا قال للبكر المدخول بها ثلاث مرات انت طالق تطلق ثلاثا وليس ذلك مذهب الشافعي بل مذهب انتهائين بالاولى ولا حكم لما بعدهما وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه والنوري واحمد واسحق ذكره الخطابي ورواية ايوب ضعيفة فكيف يستدل بها البيهقي على صحة هذا التاويل الذي خالفه هو وامامه واكثر الفقهاء ثم ظاهر رواية ايوب انها جاءت في ارسال الثلاث جملة على غير المدخول بها قال الخطابي وقد ذهب الى هذا الرأي جماعة من اصحاب ابن عباس منهم سعيد بن جبير وطاووس وابو الشعثاء وعطاء وعمر وبن دينار وقالوا من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة وعامة اهل العلم على خلاف قولهم *

* قال * **باب ما جاء في موضع الطلقة الثالثة من كتاب الله تعالى ***

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (وروي عن قتادة عن انس وليس بشيء) * قلت * رواه الدارقطني في سننه فقال الحسين بن اسمعيل ثنا عبيد الله بن جرير بن جبلة ثنا عبيد الله بن عائشة ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن انس ان رجلا قال يا رسول الله اليس يقول الله الطلاق مرتان * الحديث قال ابن القطان صحيح عبيد الله بن محمد بن جعفر يعرف بابن عائشة ثقة احد الاجواد وعبيد الله بن جرير بن جبلة بن ابي رواد قال الخطيب كان ثقة *

* قال * **باب ما جاء في التخيير ***

ذكر فيه (عن حماد عن ابراهيم ان عمرو ابن مسعود كانا يقولان) الى آخره ثم ذكر (عن الشعبي عن علي اذ اخبر) الى آخره قال (وكان ابن مسعود يقول) الى آخره ثم ذكر (انه يقول بقول ابن مسعود لموافقة معنى السنة المشهورة عن ركائة) ثم قال (الصحيح عن ابن مسعود ما روينا) * قلت * الذي رواه عنه في سننه الاول حماد هو ابن ابي سليمان ضعفه البيهقي فيما مضى في باب الزنا لا يحرم الحلال والنخعي عن عمرو ابن مسعود منقطع وقال البيهقي في الباب المذكور (الشعبي عن ابن مسعود منقطع) وقال في باب من اشترى جارية فاصابها فوجد بها عيبا (لم يذكر عمر) واذا كان هذا حال السندين فكيف يصح ذلك عن ابن مسعود على انه قد جاء عنه خلاف ذلك اخرج ابن ابي شيبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذا خير الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فلا شيء * وقد تقدم ان

حد يث ركانة ضعفوه فكيف يسمى سنة مشهورة ثم ذكر البيهقي عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله إذا قال استغفرني أمرك أو أمرك لك أو وهبها لأهلها إلى آخره ثم قال (الصحيح أنه من قول مسروق) ثم استدل على ذلك بما أخرجه من طريق إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق أنه قال إلى آخره قلت *
الصحيح أنه من قول عبد الله لأن شعبة أجل من إسرائيل بلا شك وقد زاد في السند عبد الله فيجعل على أن مسروق رواه عن عبد الله مرة وأنه مرة أخرى أفتى بذلك ويؤيد ذلك أن عبد الرزاق روى عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إن قبلوها فهي واحدة بآلة * فوافق قيس شعبة في ذكر عبد الله وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال يعني في الموهوبة أن قبلوها فواحدة بآلة وإن لم قبلوها فليس بشيء * فوافق الشعبي في هذا الطريق يحيى بن وثاب على ذكر عبد الله في الموهوبة ثم قال البيهقي (وقد روي عن شريك عن أبي حصين مرفوعا إلى عبد الله في الهبة فقبلوها فهي تطليقة وهو أحق بها) * قلت * لم يذكر مسنده إلى شريك وقد قال ابن أبي شيبة ثنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب قال أصحابنا هو عن مسروق عن عبد الله إذا قال الرجل استغفرني بأمرك أو اختاري أو قد وهبتك لاهلك فهي تطليقة * وليس فيه وهو أحق بها وفي مسنده هذا الجهول وشريك متكلم فيه فلا تعارض هذه الرواية رواية شعبة لصحة سندها ولتأبعة رواية الشعبي لها *

باب ما جاء في التملك *

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي حكاية عن عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا خلع أو إيلاء * قلت * فيه أشياء * أولها * أن الشافعي لم يذكر مسنده * الثاني * أن ابن أبي ليلى متكلم فيه * الثالث * أن ابن أبي شيبة رواه عن وكيع وابن عيينة عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن عبد الله ولم يذكر علقمة وكذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى والثوري وكيع وابن عيينة أكا بر كل منهم أجل من عبيد الله * الرابع * أنه تقدم قريبا عن ابن مسعود بصحيح أنه جعل استغفرني بأمرك أو أمرك لك أو وهبها لأهلها تطليقة بآلة فهذا أشياء زائدة عن الخلع والإيلاء ثم ذكر البيهقي بسنده * عن عبد الله بن الوليد ثنا سفيان عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال إن قبلوها فواحدة وهو أحق بها (قلت * ابن الوليد هو العدني متكلم فيه يسيرا قال أحمد لا يحتج به ولم يعرفه ابن معين وعلى كل حال عبد الرزاق أجل منه وقد تقدم أنه رواه عن الثوري بالسند المذكور ونظله إن قبلوها فواحدة بآلة * ثم ذكر البيهقي عن الشافعي حكاية عن شريك عن أبي حصين إلى آخره

❖ قلت ❖ قد تكلمنا عليه في باب السابق ثم ذكر حديث كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة ثم قال (لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته وقول العامة بخلافه) ❖ قلت ❖ هو كثير بن أبي كثير معروف روى عنه أيوب وقتادة ومنصور وغيرهم وقال أحمد بن عبد الله بصري تابعي ثقة وروى له أصحاب السنن الأربعة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال وروى عنه قتادة والبصريون وخرج الحاكم في المستدرک حديثه وقال غريب صحيح وقد ذكرنا في النكاح جماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم حدثوا بالحدث ثم نسبوه ❖

❖ قال ❖ ❖ باب من قال لا مراأته أنت علي حرام ❖

قال فيه (وروينا فيما مضى على أنها ثلاث إذا نوى الإناهار واية ضعيفه) ❖ قلت ❖ اراد بذلك ما ذكره في باب من قال في الكنايات أنها ثلاث وذكر هنا كعن علي روايتين ❖ الأولى ❖ (أنه جعل الخلية والبرية والبتة والحرام ثلاثا) ❖ والثانية ❖ إذا نوى فهي بمنزلة الثلاث ثم قال (الرواية الأولى أصح اسنادا) وظاهر هذا يقتضي صحة الثانية وهو مخالف لقوله في هذا الباب الإناها ضعيفة وقال صاحب الاستذكار الصحيح عن علي أنها ثلاث وكذا مذهب زيد وذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه إذا قال لزوجته أو امته أنت علي حرام ونوى تحريم عينها تلزمه كفارة يمين بنفس للفظ ولا يكون يميناً وان قال ذلك لطعام أو شراب أو نحوهما فهو لغو ولا شيء عليه بتناوله وقال القاضي عياض اختلف في سبب نزول قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك ❖ فقالت عائشة في قصة العسل وعن زيد بن أسلم في تحريم مارية والصحيح أنه في العسل لا في قصة مارية التي لم تأت من طريق صحيح انتهى كلامه وظهر منه أن تحريم العسل يمين بظاهر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ❖ فإن صححت قصة مارية يحتمل أن الآية نزلت في الأمرين ففيها دليل على أن تحريم الأمة أيضاً يمين بخلاف ما قاله الشافعي وليس في النص إلا التحريم فقط فمن ادعى أنه عليه السلام حرم وحلف فقد زاد على النص وذكر البيهقي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة وغيرهم (قالوا الحرام يمين بكفرها) وهذا يرد قول الشافعي ولا يكون يميناً وإذا كان الحرام يميناً فاليمين لا يكفر إلا بعد الحنث وكلام هؤلاء مجهول على ما إذا أطلق التحريم ولم يكن له نية وكلام علي وغيره ممن جعله طلاقاً محمول على ما إذا نوى الطلاق ❖

❖ قال ❖ ❖ باب طلاق التي لم يدخل بها ❖

ذكر فيه في آخره حديث طلاق التي لم يدخل بها واحدة ثم قال (يحتمل أن صح أن يكون أراد أن طلاقها وطلاق المدخول بها واحد كما قال ابن مسعود) ❖ قلت ❖ لفظ ابن مسعود المطلقة ثلاثاً قبل أن يدخل بها بمنزلة التي قد دخل بها وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب امضاء الثلاث وهذا الحديث لا ذكر فيه للمدخول بها فتاويل البيهقي له ضعيف وفيه علتان وهو

ابعد ما يكون من الصحة فكان الوجه رده كما فعله اولاولا حاجة الى تاويله *

* باب طلاق المكره *

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي في قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان * (قال الاعظم اذ اسقط عن الناس سقط ما هو اصغر منه) قلت * الكفر يعتمد الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر بقلبه بكفر والاكره يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد ارسال اللفظ مع التكليف وهذا موجود في طلاق المكره ولهذا لو نوى الطلاق لم يقع ثم ذكر البيهقي حديث التجاوز عن الخطأ والنسيان والاكره من حديث ابي العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا بشر بن بكر ثنا الاوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ثم قال (ورواه الواهد بن مسلم عن الاوزاعي فلم يذكر عبيد بن عمير) قلت * وايضا اختلف فيه على الربيع قال صاحب المستدرک و ثنا ابو العباس غير مرة يعني محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا ايوب بن سويد ثنا الاوزاعي عن عطاء عن عبيد فذكره ثم ذكر البيهقي حديث (وضع الله عن امتي الخطأ) الى آخره * قلت * نفس الفعل ليس بموضوع فالمراد وضع الاثم والفظ البخاري في الحديث السابق يدل على ذلك * فان قالوا * المراد رفع الحكم * قلنا * حكم الخطأ ليس بموضوع بالاجماع بدليل وجوب الدية وضمان الاموال ثم ذكر البيهقي حديث الاطلاق و لا تناق في اغلاق) من حديث محمد بن اسحق عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية * قلت * اختلف فيه عن ثور فاخرجه ابن ماجه في سننه من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه علة اخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک وفي الاستذكار كان الشعبي والنخعي والزهرى وابن المسيب وابو قلابه وشرح في رواية يرون طلاق المكره جائزا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وكذا ذكرهم ابن المنذر في الاشراف الا انه ابدل شريحا بقتادة ويدل لهذا المذهب ما رواه ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة * صحيح الحاكم اسناذه وقال الترمذي حسن غريب والعمل عليه عند اهل العلم والصحابة وغيرهم وذكره البيهقي فيما مضى في باب صرائح الفاظ الطلاق واحتج الطحاوي بقوله عليه السلام لحذيفة ولا يبه حين حلفها المشركون نفى لهم بههم ونستعين الله عليهم * قال وكما ثبت حكم الوطى في الاكره فيحرم به على الواطى ابنة المرأة وامها فكذا لا يمنع الاكره وقوع ما حلف عليه *

* باب طلاق العبد بغير اذن سيده *

* قال *

ذكر فيه حد يثا عن ابي الحجاج المهري عن موسى بن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (خالقه ابن لهيعة فرواه عن موسى بن ايوب عن عكرمة مر سلا * قلت * اخرجه ابن ماجه في سننه من طريق ابن هبة موصولا كرواية المهري فقال ثنا محمد بن يحيى ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير ثنا ابن لهيعة عن موسى بن ايوب الغافقي عن عكرمة عن ابن عباس فذكره *

* قال * باب الاستثناء في الطلاق والعقاق والنذر *

ذكر فيه حديث ابن عمر (اذا حلف الرجل) الحديث ثم قال (وروي فيه حديث ضعيف عن معاذ) * قلت * ظاهر هذا الكلام مع قوله في آخر هذا الباب (وفي حديث ابن عمر كفاية) انه صحيح وقد اعاده البيهقي في كتاب الايمان وذكر فيه علقين * احدهما * ان ايوب كان يرفعه ثم تركه * والثانية * ان رواية الجماعة من اوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر من قوله غير مرفوع ثم ذكر البيهقي حديثا في سنده حميد بن مالك فقال (مجهول) * قلت * روى عنه ابنه الربيع واسماعيل بن عياش ومعاوية بن حفص والمسيب بن شريك كذا ذكر ابن عدي فليس هو بمجهول لكنه ضعيف *

* قال * باب توريث المبتوتة في المرض *

ذكر فيه (عن عبدالله بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف طلق تماضر فبتهائم مات وهي في عدتها فورثها عثمان) ثم ذكر عن (ابن شهاب عن طلحة بن عبدالله بن عوف وابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عثمان ورثها بعد انقضاء عدتها) ثم قال (قال الشافعي حديث ابن الزبير متصل وحديث ابن شهاب مقطوع * قلت * الظاهر ان حديث ابن شهاب ايضا متصل ويدل عليه ما حكاه البيهقي بعد عن الشافعي انه قال في الاملاء ورثها عثمان بعد انقضاء العدة وهو فيما يخيل الى اثبت الحديثين ثم قال البيهقي (والذي يؤكده رواية ابن شهاب عن طلحة وابي سلمة ما نا ابا الحسين) فذكر بسنده (عن يونس عن ابن شهاب قال سمعت معاوية بن عبدالله بن جعفر يقول هذا السائب بن يزيد يشهد على قضاء عثمان في تماضر ورثها من عبد الرحمن بعد ما حلت) الى آخره ثم قال البيهقي (وتابعه ابن اخي ابن شهاب عن عمه) وفي الاستذكار اخلف عن عثمان هل ورث زوجة عبد الرحمن في العدة او بعدها واصح الروايات انه ورثها بعد انقضاء العدة ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي حكى عن بعضهم انها ترث ما لم تنقض العدة) قال (ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله) ثم ذكر البيهقي (عن ابراهيم عن عمر) ثم قال (منقطع) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال اتاني عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلثا في مؤخره انها ترثه مادامت في العدة ولا يرثها * قال ابن حزم وانما يصح من هذا الطريق وقال ابن ابي شيبة ثنا يزيد بن هارون اناسعيد بن ابي عروبة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال في المطلقة ثلاثا وهو

مريض ترثه مادامت في العدة * وقال ايضا ثنا عباد بن العوام عن اشعث عن الشعبي ان ام البنين ابنة عيينة بن حصين كانت تحت عثمان بن عفان فلما حصر طلقها وقد كان ارسل اليها يشتري منها ثمنها فابت فلما قتل اتت عليا فذكرت ذلك له فقال تركها حتى اذا اشرف على الموت طلقها فورثها * وهذا السند رجاله على شرط مسلم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال لا ترث قال الربيع وهو قول ابن الزبير وعبد الرحمن طلقها على انها لا ترثه) * قلت * وقد روي عن ابن الزبير ما ظاهره انه وافق الجماعة على التوريث فذكر ابن حزم بسنده عن الحجاج بن ارطاة عن ابن ابي مليكة عن ابن الزبير انه قال لو لا ان عثمان ورثها لم ار لمطلقة ميراثا * وروي ايضا عن عبد الرحمن بن عوف ما يدل ظاهره على موافقته لعثمان في ذلك وهو ان ابن عساكر اخرج في تاريخه من حديث هشام بن عروة عن عبد الرحمن انه طلق امرأته في مرضه فقال له عثمان اما انك ان مت ورثتها فقال له عبد الرحمن اما اني لا اجعل ذلك ولكني كنت علي يمين فمات فورثها منه عثمان * قال ابن حزم وروى بن من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال له عثمان لئن مت لا ورثتها منك فقال قد علمت فمات في عدتها فورثها عثمان * وفي الاستذكار روي عن عمرو بن علي في المطلق ثلاثا وهو مريض انها ترثه ان مات في مرضه ذلك * وروي مثله عن عائشة و لا اعلم لهم مخالفا من الصحابة وجمهور علماء المسلمين وافقوا الصحابة الا طائفة قائلهم وافقوا ابن الزبير في ان لا ترث مبتوتة بحال وعند ابن حنبل ترثه بعد العدة مالم يتزوج وعن مالك ترثه بعد العدة ولو تزوجت ازواج *

* باب الشك في الطلاق *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس في رجل له أربع نسوة فطلق احداهن ولم يد رايهن) الى آخره * قلت * الطلاق لا شك فيه بل في المطلقة فهو غير مناسب للباب *

* باب ما يهدم الزوج من الطلاق *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عمرو بن عباس انها تكون على طلاق مستقبل) * قلت * وبه قال عطاء وشريح و ابراهيم وميمون ابن مهران و ابو حنيفة و ابو يوسف كذا في الاستذكار ثم ذكر البيهقي اثره عن عبد الاعلى عن ابن الحنفية عن علي ثم قال (روايات عبد الاعلى عن ابن الحنفية ضعيفة عند اهل الحديث) * قلت * هذا يوم ان رواياته عن غير ابن الحنفية ليست بضعيفة وعند الاعلى هذا ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال ضعفه احمد و ابو زرعة وقال البيهقي في باب اخراج زكاة الفطر (هو غير قوي) *

باب عدد طلاق العبد

قال *

ذكر فيه حديث القاسم عن عائشة ثم ذكر كلاماً عن القاسم وفي سنده هشام بن سعد قلت * مستكم على هذا الحديث في كتاب العدة ان شاء الله تعالى وهشام هذا ضعفه النسائي وغيره وقال يحيى ليس بشيء ثم ذكر البيهقي (عن علي الطلاق اراه قال بالرجال والعدة بالنساء) قلت * هذا لا يصح بل صحح ابن حزم عن علي انه قال السنة بالنساء يعني الطلاق والعدة وفي الاستذكار قال الكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن حي الطلاق والعدة بالنساء وهو قول علي وابن مسعود وابن عباس في رواية وبه قال ابراهيم والحسن وابن سيرين ومجملهم ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس في مملوك تحته مملوكة فطلقها ثنتين ثم اعتقاله ان يخطبها * وفي سنده عمر بن معتب عن ابي الحسن فذكر عن ابن المبارك انه قال من ابوالحسن هذا القدر تحمل صخرة عظيمة يريد به انكار ما جاء به من هذا الحديث ثم ذكر (عن ابن المديني ان عمر بن معتب مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن ابي كثير) قلت * ذكر ابن ابي حاتم في كتابه عن ابي عبد الله بن ابي عمر الطالقاني قال سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال قال لنا احمد بن حنبل اما ابوالحسن فعندي معروف وابن معتب ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وذكر صاحب الكمال عن ابن حنبل انه روى عنه محمد بن ابي يحيى ايضاً ثم ذكر البيهقي ان عامة الفقهاء على خلافه يعني حديث ابن عباس وانه روي عن ابن مسعود وجابر من قولهما بخلافه) ثم ذكر اثر ابن مسعود في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم اعتقت (قال لا يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره) وذكر (عن جابر قال اذا اعتقت في عدتها فانه يتزوجها وتكون عنده على واحدة) قلت * ليس في اثر ابن مسعود انه اعتق واذا كان رقه باقيا وقلنا العبرة بحاله فانه لا يتزوجها في حديث ابن عباس الرجل ايضاً اعتق فلا يلزم من منع ابن مسعود النكاح في اعتاقها خاصة ان يمنع في اعتاقها فلم يتحقق مخالفته لحديث ابن عباس وكلام جابر ايضاً لم يتعرض لاعتاقه فيحمل على ان مراده اذا اعتق هو ايضاً فكلامه حينئذ موافق لحديث ابن عباس لا مخالف ولا يحمل على ما اذا اعتقت هي خاصة وهو مملوك لانه لا يجوز ان يتزوجها اذا كان العبرة بحاله ولئن جوز جابر النكاح في هذه الصورة فانه يجوز فيما اذا اعتقا بالطريق الاولى فثبت انه ايضاً على كل حال غير مخالف لحديث ابن عباس *

قال *

باب الرجعية محرومة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها

ذكر فيه (ان ابن عمر طلق امرأته فكان يسلك الطريق الاخر كراهية ان يستاذن عليها) وذكر عن عطاء وعمر بن دينار قال لا يحل له منها شيء) قلت * رجع امام الحرمين ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك واستدل على ذلك

النوى في الروضة بوقوع الطلاق وعدم الحد وصحة الايلاء والظهار واللعان وثبوت الارث وصحة الخلع وعدم
 الاشهاد على الاظهر فيهما واشتهر لفظ الشافعي ان الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى و اراد
 الآيات المشتبهة على هذه الاحكام وقال ابن حزم واذني زوجته جازان ينظر منها الى ما كان يشتر قبل ان يطلقها
 وان بطاها اذ لم يات نص يمنع من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بعلا فقال وبعولتهن احق بردهن * وروينا
 عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب ان الوطى رجعة وصح هذا عن النخعي وطاوس والحسن والزهرى وعطاء وروينا
 عن الشعبي وروى عن ابن سيرين وهو قول الاوزاعي وابن ابي ليلى وقال مالك وابن راهويه ان نوى بالنكاح الرجعة
 فهو رجعة انتهى كلامه وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان الجماع في العدة رجعة الا الشافعي قال ليست
 رجعة وروى الطحاوي بسنده عن ابراهيم النخعي والشعبي قال اذا جامع ولم يشهد فهي رجعة وعن النخعي غشيانها في العدة
 مراجعة وعن الحكم وعطاء مثله * قال الطحاوي ولا نعلم لمخالف هذا القول اما ما كاحد من هؤلاء وحكي صاحب
 الاستذكار عن الشافعي انه ان جامعها فليس برجعة ولها عليه مهر المثل قال ولا اعلم احد اوجب عليه مهر المثل غيره وليس
 قوله بالقوي لانها في حكم الزوجات وترثه ويرثها فكيف يجب مهر بوطئه امرأة في حكم الزوجة وروى عن علي
 انه قال لتتشف له وكان جماعة من فقهاء التابعين يأمررون الرجعية ان تزين وتعرض لزوجها انتهى كلامه ولم يكن
 لابن عمر مقصود في الاستيذان عليها ولو اراده لجازله فكلاما يلزم من تركه الاستيذان امتناعه فكذا لا يلزم
 امتناع الوطى لو اراده وقد روى عبدالرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر طلق امرأته تطليقة
 فكان يستأذن عليها اذا اراد ان يرمي * وروى ابن ابي شيبة عن عتبة عن عبيد الله نحوه وذكره البيهقي بعد هذا
 قريبا وقد ترك هو وامامه ما دل عليه ظاهر القرآن من بقاء الملك استدلالا بما تقدم مع ان الصحيح الجديد عندهم
 عدم الاحتجاج بآثار الصحابة فكيف من دونهم *

* باب الاشهاد على الرجعة *

* قال *

ذكر فية (عن عمران بن حصين انه سئل عن رجل طلق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال طلق في غير عدة
 وراجع في غير سنة فليشهد الآن) * قلت * ظاهره ان الاشهاد ليس بواجب لانه جعله مراجعا وان ترك السنة
 قال الطحاوي ولا نعلم له مخالف من الصحابة وروى بسنده عن ابراهيم والشعبي قالا اذا جامع ولم يشهد فهي رجعة
 ومعنى قوله تعالى فامسكوهن * اي راجعوهن * بمعروف او فارقوهن * اي خلوا عنهن حتى بين منكم * بمعروف * فينكحن
 من بداهن ثم قال تعالى واشهدوا * اي على هذين الفعلين قال ابن عباس اراد الرجعة والطلاق ذكره ابن عطية

في تفسيره والأشهاد على الطلاق ليس بواجب فكذا الرجعة والأمر بالأشهاد للندب كقوله تعالى واشهدوا
إذا تبايعتم * فإذا أدمتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم *

* قال * * باب نكاح المطلقة ثلاثا *

ذكر فيه حديث سفيان عن علقمة عن رزين عن ابن عمر ثم ذكر (عن شعبة أنه خالف سفيان) ثم قال (ورواية سفيان
اصح) واستدل عليه (بان قيس بن الربيع رواه عن علقمة كذلك) * قلت * قد رواه عن علقمة كرواية سفيان غيلان بن
جامع كذا ذكر المزي في أطرافه وغيلان خرج له في الصحيح فهذا هو المرجح لرواية سفيان لا لرواية قيس فإنه ضعيف
عند أهل العلم بالحدوث كذا ذكره البيهقي في باب من زرع أرض غيره بغير إذنه *

* قال * * باب من قال بوقف المولى *

ذكره عن جماعة وذكر الأثر عن هشيم عن الشيباني عن بكير إلى آخره ثم قال (إسناد صحيح موصول) * قلت * سند ذكر
في الباب التالي لهذا الباب عن جماعة ممن ذكرهم في هذا الباب بخلاف ذلك وهشيم مدلس وقد عرف أن
عنقة المدلس قاذرة في الصحة *

* قال * * باب من قال عزم الطلاق انقضاء الأشهر *

ذكر فيه (عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله) إلى آخره ثم قال (قال الشافعي إماماً رويت فيه عن ابن
مسعود فمرسل وحديث ابن بذيمة لم يسنده غيره يعني لم يوصله ولو ثبت لكان قول بضعة عشر من الصحابة أولى
من قول واحد أو اثنين) * قلت * رواية ابن بذيمة سندها جيد لأنه ثقة عندهم وثقة ابن معين وأبو زرعة
وابن سعد والعجلي والنسائي وغيرهم وأخرج له الجماعة وقد روي معنى هذا عن ابن مسعود بسندين آخرين
صحيحين قال ابن أبي شيبة ثنا ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال آلى ابن أنس من امرأته فلبثت
سنة أشهر فبينما هو جالس في المجلس إذ ذكر فأتى ابن مسعود فقال أعلمها أنها قد ملكت أمرها إلى آخره وقال أيضاً
ثنا ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة أن النعمان بن بشير آلى من امرأته فقال ابن مسعود إذا مضت أربعة أشهر
فاعترفت بتطليقه وقد روي أيضاً عنه من وجهين مرسلين * أحدهما * رواه أبو حنيفة في مسنده عن عمرو بن مرة
عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال إذ آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر بانت بتطليقه وكان خاتماً
في العدة لا يخطبها في العدة غيره * والثاني * رواه ابن أبي شيبة عن جرير عن المغيرة عن النخعي وقد ذكر البيهقي في هذا
الكتاب عن ابن معين أن مراسلات النخعي صحيحة الأحاديث ليس هذا منها وقد بسطنا الكلام على صحة مراسلات النخعي

في باب نقعة المبتوتة وظهر بهذا كله ان ابن مسعود يرى وقوع الطلاق بمضي المدة ولهذا قال صاحب الاستذكار
هو مذهب المحفوظ عنه وقال ابن ابي شيبة ثنا حفص ويزيد بن هارون عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي
قال اذ امضت اربعة اشهر فهي تطليقة بائنة وقال ابن حزم روي عن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن
عمر وان عليا قال اذ امضت الاربعة الا شهر فقد بانت عنه ولا يخطبها غيره وقال الطحاوي في أحكام القرآن
ثنا ابراهيم بن مرزوق ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن سماك بن حرب عن عطية بن جبير عن ابيه عن علي انها تطلق
بمضي المدة وعطية هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن الاعمش عن حبيب هو ابن ابي
ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمرو وابن عباس قال اذا آلى فلم يفي حتى يمضي الاربعة الا شهر فهي تطليقة
بائنة وقال ايضا ثنا ابن فضيل عن الاعمش فذكر بسنده بمعنى ما تقدم وقال ايضا ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن
مقسم عن ابن عباس قال عزيمة الطلاق انقضاء الاربعة الا شهر والقي الجماع وهذه الاسانيد الثلاثة صحيحة فظهر بهذا
ان هذا القول قد صح عن اكثر من واحد واثنين من الصحابة وفي الاشراف لابن المنذر كذا قال ابن عباس وابن مسعود
وروي ذلك عن عثمان بن عفان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمرو وقال صاحب الاستذكار هو قول ابن عباس وابن
مسعود وزيد بن ثابت ورواية عن عثمان وابن عمرو وهو قول ابي بكر بن عبد الرحمن وهو الصحيح عن ابن المسيب
ولم يختلف فيه عن ابن مسعود وقاله الاوزاعي ومكحول والكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن
ابن صالح وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومحمد بن الحنفية وابن سيرين وعكرمة وسروق وقيصة بن ذؤيب
والحسن والتخفي وذكره مالك عن مروان بن الحكم واخرج ابن ابي شيبة عن ابي سلمة وسالم اذ امضت المدة فهي
تطليقة ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال في احتجاجهم بقول ابن عباس انت تخالفه في الابلاء ثم ذكر الشافعي
بسنده ان ابن عباس قال المولي الذي يحلف لا يقرب امرأته ابدا) قلت ان اراد ابن عباس ان هذه صورة
من صور الابلاء فابو حنيفة واصحابه لا يخالفونه بل يقولون بهذا اللفظ بصير موليا وبصير بغيره ايضا وان اراد ابن عباس
الحصر وان من لا يحلف على الابد لا يكون موليا فالحنفية لم يخالفوه وحمد بن بل الشافعي وعامة العلماء خالفوه
ولم يقصروا الابلاء على الحلف على الابد فلا يلزم من مخالفة ابن عباس في هذا ان يخالف في غيره وقد
ذكر البيهقي بعد هذا في باب الرجل يحلف لا يبطأ امرأته اقل من اربعة اشهر (عن ابن عباس انه قال وقت الله اربعة
اشهر فان كان اقل من اربعة اشهر فليس بابلء) وهذا ظاهره مخالف لما ذكره ههنا عن ابن عباس *

❖ قلت ❖ في احكام القرآن لابي بكر الرازي قال مالك والشافعي اذ احلف على اربعة اشهر فليس بمول حتى يحلف على اكثر ❖ قال الرازي هذا قول يدفعه ظاهر قوله تعالى تربص اربعة اشهر ❖ فجعل هذه المدة تربصا للفي فيها ولم يجعل تربصا اكثر منها فمن حلف على هذه المدة السنة ذلك حكم الابل ولا فرق بين الاربعة وبين اكثر منها اذ ليس له تربص اكثر منها وكر البيهقي في هذا الباب (عن ابن عباس قال كل يمين منعت جماعا فهي ايلة) ❖ قلت ❖ هذا عام يشمل اربعة اشهر واقل واكثر فهو غير مطابق للباب ❖

❖ قال ❖ ❖ باب المظاهر الذي تلزمه الكفارة ❖

ذكر فيه (عن الشافعي قال والذي حفظت في يعودون لما قالوا ❖ ان المظاهر اذا اتت عليه مدة بعد الظهار ولم يجرمها بالطلاق ولا بغيره فقد وجب الكفارة كما نهم يذهبون الى انه اذا امسك ما حرم على نفسه فقد عاد لما قال بخالفه فاحل ما حرم ولا اعلم له معنى اولى به من هذا ولا اعلم مخالفا ان عليه الكفارة وان لم يعد بظاهرا آخر فلم يجز ان يقال ما لم اعلم مخالفا في انه ليس بمعنى الآية) ❖ قلت ❖ قد خالف في ذلك بعضهم فزعم انه لا كفارة حتى يكرر لفظ الظهار مرة ثانية قال ابن حزم روي ذلك عن بكير بن الاشج وبيحي بن زباد الفراء وروي نحوه عن عطاء انتهى كلامه ثم في تفسير العود اقوال اخر غير ذلك مذكورة في بعضها فليل هو الوطى والمشهور عن مالك انه العزم على الوطى وهو مذهب ابي حنيفة واحمد وذكر النووي ان ابا حاتم الفزويني حكاه قولا عن القديم للشافعي وقال القاضي اسمعيل اذ قصد الوطى فقد قصد ابطال ما كان منه من التحريم فقد عاد في ذلك القول كما يقال عاد في هبته اى رجع عنها وما ذهب اليه الشافعي من تفسيره بالا مساك استضعفه اسمعيل وغيره وردوه باشياء ❖ منها ❖ ان المظاهر لم يفارق زوجته وامساكه لها موجود حال الظهار وقبله وبعده وانما فارق المسيس فهو يريد ان يعود ❖ ومنها ❖ ان الامساك وترك الطلاق متصل بالظهار وقوله ثم يعودون ❖ يقتضى تراخي العود ❖ ومنها ❖ ان العود يقتضى احدث معنى يكون به عامدا والا مساك بقاء على الحالة الاولى وبقاء الانسان على حاله لا يسمى عودا اليها فيقال للشافعي قد علم ان ❖ ثم مخالفا يقول بان العود هو التكرير ثم لو لم يقل بذلك احد ففي تفسير العود اقوال اخر فلم يمتنع ان الامساك كما اخترته انت مع ما فيه وحكي الطحاوي في احكام القرآن عن الشافعي قال لو اتبع الظهار طلاقا يجرمها عليه ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة نكحها لان مراجعتها اياها اكثر من حبسها بعد الظهار ثم قال قال المزني هذا خلاف لاصله وهو ان كل نكاح جديد لا يعمل فيه طلاق ولا ظهار الا جديدا ثم ان البيهقي اقتصر في هذا الباب على حديث مرسل لابي العالية الرياحي وقد قال الشافعي حديث الرباحي رياح وحكي البيهقي في باب ترك الوضوء

من الفقهية في الصلوة عن ابن سيرين انه كان لا يبالي عن اخذ حديثه وفي سنده ايضا علي بن عاصم قال ابن معين ليس بشي وقال النسائي متروك وقال يزيد بن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب وفيه ايضا من يحتاج الى النظر في حاله فان كان اقتصار البيهقي على هذا الحديث من اجل ان الرجل صرح فيه بلفظ الظهار فقال للمرأة انت علي كظهر امي فالبهقي عنه مندوحة فان هذا اللفظ قد ورد في حديث مرفوع وسنده اجود من سند هذا الحديث بلا شك اخرجه ابو داود وسكت عنه من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام من خويلد بنت ثعلبة وذكره البيهقي بعد في من باب له الكفارة بالصيام *

* قال * باب عتق المومنة في الظهار *

ذكر فيه (ان الشافعي شرط في هذه الكفارة الاسلام قياسا على كفارة القتل) * قلت * الزمه صاحب المحلى فقال فقيسوها عليها في تعويض الاطعام منها وقال غيره قيد الله تعالى الصيام في الظهار والقتل بالتابع ولم يقس عليه يعني الشافعي قوله تعالى في كفارة الاذى * فقدية من صيام * وقوله تعالى في كفارة الصيد * او عدل ذلك * صياما وقوله تعالى في التمتع * فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم * فلم يشترط التابع في هذه المواضع واشباهها وقال ابن المنذر في الاشراف اجازت طائفة اعتناق اليهودي او النصراني عن الظهار على ظاهر الكتاب هذا قول عطاء والنخعي والثوري وابي ثور واصحاب الرأي وبه اقول لانهم لم يخطوا حكم امهات النساء حكم الربائب وقالوا الكل آية حكمهما من منع ان يقاس اصل على اصل ثم ذكر البيهقي حديثا (عن مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم اثم قال) كذا رواه جماعة عن مالك ورواه يحيى بن يحيى عن مالك مجود افعال معاوية بن الحكم اثم ذكره بسنده عن يحيى بن عمار عن مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء بن معاوية * قلت * الذي في موطأ يحيى بن يحيى بهذا السند عمر بن الحكم لا معاوية وهكذا اورد ابو عمر في التمهيد ثم قال هكذا قال مالك في هذا الحديث عن هلال بن عطاء عن عمر بن الحكم لم يختلف الرواة عنه في ذلك وهو وهم عند جميع اهل العلم بالحديث *

* قال * باب اعتناق الجارية اذا اشارت بالابان *

ذكر فيه حديث (اعتقها فانها مومنة) * قلت * ذكر صاحب المحلى انها لم تكن كفارة يمين ولا ظهار ولا وطى في رمضان وهم يميزون الكافرة في الرقبة المذكورة فقد خالفوا هذا الخبر وايضا فنحن لانكر عتق المومنة وليس في الخبر انه لا يجوز الكافرة *

باب وصف الاسلام

قال

ذكر في آخره حديث الشريد (قلت يا رسول الله ان امي اوصت ان اعتق صهارقبة) وفي آخره (اعتقها فانها مؤمنة) قلت ذكر صاحب المحلى انه عليهم لاله لانهم يجيزون في رقة الوصية كافرة.

قال

باب لا يجزيه ان يطعم اقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا

ذكر فيه (انه عليه السلام اعطى سلمة بن صخر عرقا فيه خمسة عشر اوستة عشر صاعا) الى آخره ثم ذكره من حديث سليمان بن يسار عن سلمة وفيه (انطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطم منها وسقاسين مسكينا واستغن بسائرهما عيالك) الى آخره قلت صحيح صاحب المستدرک هذا الحديث وقال على شرط مسلم واخرجه ابو داود وقال الخطابي فيه حجة لابي حنيفة في ان خمسة عشر صاعا لا يجزيه عن كفارة الظهار ثم ذكر ان الشافعي قدرها بخمسة عشر صاعا وان الثوري واصحاب الرأي ذهبوا الى حديث سلمة وهو احوط الامرين وقد يحتمل ان يكون الواجب ستين صاعا ثم توقي بخمسة عشر فيقول تصدق بها ولا يدل على انها يجزيه عن الجميع ولكن يتصدق بها في الوقت والباقي دين عليه كما يكون للرجل على صاحبه ثمنون صاعا او درهم فيجزي بخمسة عشر فانه ياخذها منه ويطالبه بخمسة واربعين انتهى كلامه ويؤيده ما اخرجه الدارقطني عن انس ان اوسا قال ما وجد الا ان تعينني منك بعون وصلة فاعانه صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر صاعا قال وكانوا يرون ان عنده مثلها وذلك لستين مسكينا واستدل الطحاوي على هذا بما اخرجه بسند جيد من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة انه عليه السلام اعان زوجها حين ظاهر منها بعرق من تمر واعانه هي بعرق آخر وذلك ستون صاعا وهذا الحديث ذكره البيهقي في هذا الباب وفي باب من له الكفارة بالصيام بلفظ آخر واستدل الطحاوي ايضا بما في الصحيحين انه عليه السلام قال لكعب بن عجرة في فدية الاذن او اطعم مائة ساكين كل مسكين نصف صاع وانهم اجمعوا على العمل بذلك ثم ذكر البيهقي حديث سلمة من وجه آخر ولفظه (فليدفع اليك وسقا من تمر فاطم ستين مسكينا وكل بقية) ثم اوله (بانه يعطى من الوسق ستين مسكينا ثم يأكل بقية الوسق) قلت يحمل على ان كل بقية التمر اى بقية ما عند صاحب الصدقة من التمر وهذا يتفق هذه الرواية مع الرواية الاولى ثم ذكر البيهقي حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة ولفظه (فاني بعرق من تمر قلت وانا اعينه بعرق آخر قال والعرق ستون صاعا) ثم ذكره من طريق ابي داود نحوه ولفظه (قال والعرق مكبل تسع ثلاثين صاعا ثم قال ابو داود هذا اصح) قلت فالعرقان اذا ستون صاعا من التمر فهو حجة عليهم لابي حنيفة لان عنده يكفي من البر ثلاثون صاعا لكل مسكين نصف صاع ومن التمر ستون صاعا لكل مسكين صاع

* قال * **باب الزوج يقذف امرأته فيخرج من موجب قذفه بان يأتي باربعة يشهدون عليها بالزنا او يلتعن ***
 * قلت * عطف قوله او يلتعن على قوله فيخرج من موجب قذفه بان يأتي باربعة دليل على انه اذا اتى بالشهود
 لا يلتعن وقد قال صاحب التمهيد قال مالك والشافعي بلا عن كان له شهود او لم يكن لان الشهود ليس لهم عمل في غير
 درء الحد واما رفع الفراش ونفي الولد فلا بد فيه من اللعان وقال ابو حنيفة واصحابه انما جعل اللعان للزوج اذا لم يكن
 له شهداء غير نفسه زاد في الاستدكار وهو قول داود *

* قال * **باب من يلاعن من الازواج ***

(قال الشافعي لما ذكر ان اللعان على الازواج كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض) الى آخره * قلت * قوله
 تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم * استثناء للزوج من الشهداء فدل انه منهم لان
 المستثنى من جنس المستثنى منه والكافر والعبد ليسا من اهل الشهادة فلم يتناولهما الآية وقال الله تعالى والخامسة ان
 لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والكافر لا يشترط في استحقاقه اللعنة كذبه في القذف وانما يختص هذا بالمسلم
 فثبت ان الآية لم تتناول الكافر ثم قال البيهقي (قال الشافعي * قالوا * روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع لالعان يتهن الحديث * قلنا * روى هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمرو
 ابن شعيب عن عبد الله بن عمرو منقطع) ثم ذكر البيهقي للحديث طرقا وضعفها ثم قال (لعله نقل الى الشافعي كما حكاه
 عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو وذلك منقطع ولكن من رواه مرفوعا او موقوفا انما رواه عن عمرو عن ابيه
 عن جده وذلك موصول عند اهل الحديث فقد سمي بعضهم جده فقال عبد الله بن عمرو وسماع شعيب صحيح
 من عبد الله لكن لم تصح اسانيد الحديث الى عمرو) * قلت * لم يسم الشافعي المجهول ولا الذي غلط ولا ينهما البيهقي
 وقد روى هذا الحديث عبد الباقي بن قانع وعيسى بن ابان من حديث حماد بن خالد الخياط عن معاوية بن صالح عن
 صدقة الجري توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عنه عليه السلام وحماد ومعاوية من رجال مسلم وصدقة
 ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال روى عنه معاوية بن صالح وذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال روى عنه
 ابو الوليد وعبيد الله بن موسى وهذا يخرج عن جهالة العين والحال وقول الشافعي ورجل غلط اظنه اراد به
 عمرو بن شعيب وقد ذكرنا في باب من قال المعدل ركاز انه ثقة وقد عمل العلماء باحاديثه وعمل بها الشافعي في مواضع
 وعمل بها ايضا خصومه فلا نسلم انه غلط ثم من جملة طرق البيهقي لهذا الحديث انه اخرجه من حديث عثمان بن
 عطاء الخراساني عن ابيه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم حكى (عن الدارقطني انه ضعف عثمان) ثم قال البيهقي

(وعطاوا ايضا غير قوي) انتهى كلامه وعطاء وثقه ابن معين وابو حاتم وغيرهما واحتج به مسلم في صحيحه وابنه عثمان ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال سألت عنه ابي فقال يكتب حديثه ثم ذكر عن ابيه قال سألت دحيما عنه فقال لا بأس به فقلت ان اصحابنا يضعفونه فقال واى شئ حدث عثمان من الحديث واستحسن حديثه فلي هذا اقل الاحوال ان يكون روايته هذه متبعة لرواية صدقة والبيهقي قد خالف الشافعي في قوله ان الحديث منقطع واثبت اتصاله واعتذر عن الشافعي وقد تبين بما قلنا ان سند هذا الحديث جيد فلا نسلم قول البيهقي (لم تصح اسانيده الى عمرو)

* قال * باب اللعان على الحمل *

ذكر فيه حديثان سهل وحدثنا عن ابن مسعود * قلت * كان اللعان فيها بالقذف لا بنقي الحمل ثم ذكر حديث ابن مسعود (لا عن عليه السلام بالحمل) * قلت * اصله حديثه المتقدم وكان اللعان فيه بالقذف كما تقدم ثم ذكر من حديث سليمان ابن بلال (عن يحيى بن سعيد اخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس) الحديث وفيه (فوضعت شيئا بالذي ذكر زوجها انه وجدته عند ما فلا عن عليه السلام بينهما) ثم قال البيهقي (هذه الرواية توهم انه لا عن بينهما بعد الوضع) * قلت * ليست بموهمة لذلك بل هي صريحة فيه وقد وافق سليمان على هذا الحديث بهذا اللفظ الليث فاخرجه البخاري ومسلم من حديثه عن يحيى بن سعيد بسنده فان كان اللعان فيه بالقذف فلا خلاف فيه وان كان بالحمل فبعد ان وضع وبانت حقيقة فلا حجة فيه وقال الطحاوي مذهب ابي حنيفة انه اذا نفي حملها لا يلاعن لانه يجوز ان لا يكون حاملا ولهذا لو كانت امه حاملا فقال لعبدته ان كانت امي حاملا فانت حر فمات ابو العبد قبل ان تضع لا يرثه العبد في قول جميعهم فقد لا يكون حاملا فلا يستحق العتق وانما نفي النبي عليه السلام الولد لانه علم بالوحي وجوده ولهذا قال ان جاءت به كذا فهو لفلان الحديث * فان قيل * اوجب الله تعالى النفقة للمطلقة الحامل بقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يرضن من حملن * فكما ينفق عليها ما يقتضى به ولدها قبل وضعه فكذا اللعان * قلنا * النفقة عليها بسبب العدة اذ لو كانت للعمل لسقطت اذا كان للحمل مال بارث او غيره ولو اوصى للحمل بمال لا ينفق على المطلقة من ذلك المال ولو كانت المطلقة آتية من الحمل يجب النفقة وقوله تعالى حتى يرضن حملن * غايته لو جوب النفقة به يقتضي وجوبها عليه وبعد الوضع يعلم حقيقة انها كانت حاملا وذكر ابن رشد في القواعد وجها آخر وهو ان الله ان اذامضى لا يمكن رده والنفقة يمكن ردها وعن مالك لا نفقة للمطلقة الحامل حتى تضع فيقضى لها بنفقة ماضية وهو قياس القول بان اللعان لا يكون الا بعد وضعه الا انه مخالف لظاهر قوله تعالى وان كن اولات حمل الآية * فان قيل * قضاؤه عليه السلام في دية شبه العمدة بالخلفات

التي في بطونها اولادها دليل على ان الحمل يدرك * قلنا * من حوامل بغلبة الظن ظاهر الاتحقيق فان تبين ذلك الظاهر
بوضع من مضى الامر والاردن وطالب بالحوامل ولا يمكن ذلك في اللعان اذا مضى وقال ابو بكر الرازي وانما
ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء هي حبلي لان الرد بالعيب ثبت مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا يسقطها
الشبهة والحد لا يجوز اثباته بالشبهة *

* قال * **باب ما يكون بعد اللعان الزوج من الفرقة**

ذكر فيه حديث ابن عمر (ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما) * قلت * لاعن
فاعل والمفاعلة من الطرفين والفاء في قوله ففرق يقتضي التعقيب فظاهر هذا الحديث ان التفريق وقع بعد اللعانها
ولو وقعت الفرقة بلعان الزوج لا استحالة قول عويمر كذبت عليها ان امسكتها لانه في تلك الحال غير ممسك لها
فدل ذلك على ان الفرقة لم تقع بعد وقرره عليه السلام على ذلك وقال تعالى والله بن يرمون ازواجهم * فوجب
تعالى اللعان بين الزوجين ثم قال تعالى ويدرأ عنها العذاب * يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج للاعت
وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية وعلى هذا الوجه فهاثم طلقها ثلاثا فاكثرت الحنفية انه لا يلا عن وقال الشافعي
يلا عن * قال الطحاوي اوجب تعالى اللعان بين الزوجين فاذا زالت الزوجية سقط اللعان كما لو شهدوا بالزنا فحكم
القاضي بشهادتهم ثم رجعوا كان ذلك شبهة في سقوط الحد كذلك الفرقة مسقط للعان اذ في غير النكاح لا لعان بمال
وفي نواذر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان الزوج اذا لاعن لم يقع الفرقة الا الشافعي فانه قال يقع الفرقة
بلعانه وقال الطحاوي لم نجد هذا القول عن احد تقدمه من اهل العلم وفي تطبيق عويمر لها دل على ان النكاح عنده
قائم الى الآن ولم ينكر النبي عليه السلام ذلك عليه ولم يفل له طلاقك لا يقع عليها وقال ابو بكر الرازي لو كانت الفرقة
وقعت قبل ذلك لاستحال قوله لها بحضرة عليه السلام كذبت عليها ان امسكتها * وهو غير ممسك لها وليس في الاحاديث
التي ذكرها البيهقي في هذا الباب دلالة على مدعاه *

* قال * **باب لا لعان ولا حد في التعريض**

ذكر فيه حديث (لعنه نزع عرق) * قلت * سباني الكلام على هذا في الحدود ان شاء الله تعالى *

* قال * **باب الولد للفراش يملك اليمين والنكاح**

ذكر فيه حديث ابن امة زمة * قلت * هذا حديث مشكل خارج عن الاصول المجمع عليها لان الامة مجمعة على
ان احد الا يدعي عن احد دعوى الابن وكيل من المدعي ولم يذكروا توكيل عتبة لاخته سعد باكثر من دعواه وهو

غير مقبول عند الجميع ولان عبد بن زمعة لم يات بينة بشهد على اقرار ابيه ولا خلاف ان دعواه لا يقبل على ابيه ولا دعوى احد على غيره قال الله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها * وعند مالك رحمه الله لا يستلحق احد غير الاب والمشهور من مذهب الشافعي ان الاخ لا يستلحق ولا يثبت بقوله نسب ولا يلزم المقر باخ ان يعطيه ميراثا وقال في غير موضع من كتبه لو قبل استلحاق غير الاب كان فيه حقوق على الاب من غير اقراره ولا بينة عليه واختلف في قوله هو لك يا عبد * قال بعضهم معناه هو اخوك قضاء منه عليه السلام بعلمه لا باستلحاق عبد له لان زمعة كان صهره عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن انه عليه السلام علم ان زمعة كان يمساها وقال ابن جرير الطبري معناه هو لك يا عبد ملكا لانه ابن وليدة ابيك وكل امة تلد من غير سيد لها فولدها عبد ولم يقر زمعة ولا شهد عليه والاصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا انه عبد لبعاله امه * وقال الطحاوي لا يجوز ان يجعله عليه السلام ابنا لزمعة ثم يامر اخته ان تحتجب منه هذا محال لا يجوز ان يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدكار عند الكوفيين ولد الامة لا يلحق الا بدعوى السيد سواء اقر بوطيها ام لا * سلفهم في ذلك ابن عباس وزيد بن ثابت * روى شعبة عن عمار بن ابي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية له فحملت فقال ليس مني اني اتيتها اتبانا لا اريد به مال له يعني العزل وروى سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كان يعزل عن جارية فارسية فجاءت بحمل فانكره وقال اني لم اكن اريد ولدك * وروى شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال ولدت جارية لزيد بن ثابت فقال انه ليس مني واني كنت اعزل عنها *

* قال * باب من قال الاقراء الحيض *

ذكر فيه من حديث ابن علية (عن ايوب عن سليمان بن يسار ان فاطمة بنت ابي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تدع الصلوة ايام اقراءها) ثم قال (وكذا رواه عبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب الا انها ذكر ان ام سلمة استفتت لما وزع ابراهيم بن اسمعيل بن علية ان ابن عيينة رواه عن ايوب هكذا قال الشافعي ما حدث سفيان بهذا قط واما قال عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة انه عليه السلام قال تدع الصلوة عدد الايام والليالي التي كانت تحيض * او قال ايام اقراءها * الشك من ايوب ونافع احفظ عن سليمان بن يسار عن ايوب وهو يقول مثل احد معني ايوب) قال البيهقي (الاحاديث التي فيها هذا اللفظ مختلف فيها فبعض الرواة يقول ايام اقراءها وبعضهم ايام حبضها وكل ذلك من الرواة كل بمبر ما يقع له والاحاديث الصحيحة متفقة على العبارة بايام الحيض دون الاقراء) قلت * ان وقع في رواية ابن عيينة عن ايوب شك فروا به ابن علية وعبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب لاشك فيها فمما

كفاية وحدث نافع اختلف عليه في اسناده فرواه مالك وغيره عنه عن سليمان عن ام سلمة واخرجه ابو داود من طريق عبيد الله بن عمر بن عثمان عن رجل من الانصار ان امرأة كانت تهراق الدماء فاستفتت لها ام سلمة * ومن طريق الليث عنه عن سليمان عن رجل اخبره عن ام سلمة واختلف على نافع في لفظه ايضا فروى عنه كما تقدم وروي عنه بلفظ الاقراء قال ابن ابي شبة في مسنده ثنا يزيد بن هارون انا حجاج عن نافع عن سليمان بن يسار ان امرأة انت ام سلمة تسأل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تدع الصلوة باقراءها * وقد وقع لفظ الاقراء في رواية اخرى لابن عيينة بسند جيد قال النسائي انا محمد بن المثني ثنا سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة كانت تستحاض فسألت النبي عليه السلام فامرها ان تترك الصلوة قدر اقراءتها وحيضها وهذا من باب العطف اذا تعاضرت الالفاظ كقوله هو النبي قولها كذا وبومينا واخرج النسائي ايضا بسند رجاله ثقات عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة استحيضت فذكرت شأنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر قدر قرئتها التي كانت تحيض لها الحديث ووقع ايضا لفظ الاقراء من غير وجه من رواية عروة عن عائشة واخرج ايضا النسائي وابوداود بسند رجاله ثقات ان فاطمة بنت ابي حبيش شكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال ان اناك قروك فلا تصلي فاذا امر قروك فتطهري ثم صلى ما بين القرء الى القرء * فظهر بهذا ان الاحاديث الصحيحة وقعت بلفظ الاقراء ايضا وفي بعضها تصريح بانها من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن حزم ثبت انه عليه السلام قال للمستحاضة اذا اناك قروك فلا تصلي وانه امرها ان تترك الصلوة قدر اقراءتها وحيضها انتهى كلامه واذا ثبت اطلاقه عليه السلام القرء على الحيض يعني حمل الآية على ذلك * قال *

باب الحيض على الحمل *

ذكر في آخره (عن عطاء في الحامل ترى الدم فانها تتوضأ وتصلى ولا تغسل) * قلت * الى هذا ذهب عامة اهل العلم ان الحامل لا تحيض وبه قال عطاء وابن المسيب والحسن وعكرمة وجابر بن زيد ومكحول ومحمد بن المنكدر وسليمان بن يسار والزهري والشعبي والنخعي والثوري والاوزاعي والحكم وحماد وابو حنيفة واصحابه واحمد وداود وابو ثور وابو عبيد وابن المنذر واحتجوا بحديث لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحبضة * وسند كره في الباب الذي يلي هذا الباب وبما اخرجه احمد بن حنبل من حديث رويفع بن ثابت قال عليه السلام لا يحمل لاحد ان يسقى ماءه زرع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض او تبين حملها * فجعل عليه السلام وجود الحيض علما على تعرف براءة الرحم من الحمل في الحسد يثني فلو جاز اجتماعها لم يكن دليلا على انتفائه ولو احتمل الحمل بعد الاستبراء بحبضة لم يحمل وطبها للاحتياط في امر الابضاع وعن علي قال ان الله رفع الحيض عن الحبل

وجعل الدم بما تنقبض الارحام وعن ابن عباس قال ان الله رفع الدم عن الحبل وجعله رزقا للولد ورواه ابن شاهين وقد
اجمعوا على ان طلاق الحامل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره فلو كانت تحيض لكان طلاقها فيه بدعة

* قال * **باب عدة الامة**

ذكر في آخره حديثا فيه مظاهر فقال (مجهول والصحيح عن القاسم انه سئل عن عدة الامة فقال الناس يقولون حيضتان)
قلت * مظاهر معروف روى عنه ابن جريج والثوري وابو عاصم النبيل وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين
وقال الحاكم في المستدر لك لم يذكره احد من مقندي مشائخنا يجرح فالحديث اذا صحيح وروى ابن ماجة بسند جيد
عن عائشة قالت امرت بريرة ان تمتد بثلاث حيض * وذكر الطحاوي في احكام القرآن عمر جعل عدة الامة حيضتين
وذلك بحضرة الصحابة رضى الله عنهم وفي المحلى مذهب جمهور السلف من الصحابة والتابعين ان عدة الامة حيضتان
ومع عن عمرو وابنه وزيد ثم لا منافاة بين حديث القاسم هذا وبين قوله الناس يقولون حيضتان وقد ورد عنه
انه قال مضى الناس الى هذا ذكره ابن حزم وغيره وذكره البيهقي فيما مضى في باب عدد طلاق العبد عن زيد بن اسلم
قال سئل القاسم عن الامة كم تطلق قال طلاقها اثنان وعدتها حيضتان فقل له بلغك عن النبي صلى الله عليه وسلم
في هذا قال لا * ومذهب الشافعي واصحابه ان عدة الامة طهران وانها اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة خرجت
من عدتها فخافوا السلف والخلف وما في هذا الباب من الحديث والآثار فرغم ان عدتها طهران ولم يسئروا الحيضتين
مع النص عليهما واذا ثبت ان عدة الامة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض وثبت ان الاقراء هي الحيض مع ما يرد من
حديث المستحاضة تدع الصلوة ابام اقرائها وقوله عليه السلام في سبايا او طاس (لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير
ذات حمل حتى تحيض حيضة) ما أخرجه البيهقي فيما بعد في باب استبراء من ملك الامة من حديث يثايب داود السجستاني
وقال ابو بكر الرازي معلوم ان اصل المدة موضوع للاستبراء ومعرفة براءة الرحم من الحبل وقال تعالى واللائي
يشئن من الحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن فاقام تعالى الاشهر مقام الحيض فدل على ان
الحيض هي الاصل ولانه تعالى حصر الاقراء في ثلاثة فوجب استيفاء ما من فسرهابا لا طهارا لا يستوفيها لان طلاق
السنة ان يقع في طهر لم يحامها فيه فلا بد ان يعاد ف طهر امض بمضه ثم تعد بعده بطهرين فصارت طهرين وبعض
طهر وايس هذا كقوله تعالى الحج اشهر معلومات * لانه لم يحصر بعدد وهاهنا اثنتان الثلاث فلا بد من استيفائها ولهذا
كان الاكابر من الصحابة يقولون الاقراء هي الحيض وفي الاستذكار قال الا وزاعي الجماعة من اهل العلم على ان
الاقراء هي الحيض * حكى الطحاوي وابو عمر انه مذهب عمرو وعلي وابن مسعود وابي موسى وابي الدرداء ومعاذ

و زاد الطحاوي زيد بن ثابت وابن عمر وزاد ابو عمر عبادة وابن عباس قال وهو مذهب الثوري والاوزاعي
وابي حنيفة واصحابه وابن ابي ليلى وابن شبرمة والحسن بن صالح واسحاق وابي عبيد وسائر الكوفيين واكثر
المراقيين وحكام الاثرم عن احمد بن حنبل وذكر الحربي انه الذي استقر عليه *

باب عدة الحامل *

قال *

ذكر فيه (عن ابي عطية مالك بن الحارث عن عبد الله يعني ابن مسعود انه قال انزلت سورة النساء القصرى بمسند
الطولي) قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال سليمان بن حرب وابو النعمان) فذكره * قلت * الكلام عليه
من وجهين * احدهما ان البخاري اخرجه في الصحيح من تفسير سورة البقرة متصلا فقال حدثنى حبان ثنا عبد الله انا
عبد الله بن عون فاغفل البيهقي هذا وجعله من تعليقات البخاري والثاني ان النسائي اخرج هذا الحديث وسمى
ابا عطية مالك بن عامر وكنى افعل البخاري في تفسير سورة النساء واخرجه في تفسير سورة البقرة وقال مالك
ابن عامر او مالك بن عوف على الشك وذكره ابن حبان في بقات التابعين وقال مالك بن عامر وقيل مالك بن زيد
وذكره ابن ابي حاتم في كتابه فقال مالك بن عامر ويقال مالك بن زيد ولم يقل احدا فيما علمت ابن الحارث كما قال البيهقي *

باب قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة مبينة *

قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان الفاحشة المبينة ان يفحش المرأة على اهل الرجل ونوذهم) ثم ذكر (عن الشافعي ان سنته
عليه السلام في حديث فاطمة تدل على ان الآية كما تأول ابن عباس) * قلت * حديث فاطمة منهم من رده
كما ذكر البيهقي في هذا الباب وكما سنذكره في باب المبتوتة لانفقة لها ان شاء الله تعالى وفي بعض طرقه الصحيحة
فقال عليه السلام لانفقة لك ولا سكني * وقال صاحب التمهيد ومنهم من زعم ان المبتوتة لا سكني لها ولا نفقة وقالوا
لو كان لها السكني لما امرها عليه السلام ان تخرج من بيت زوجها وبه قال ابن حنبل وابن راهويه وابو ثور وداود
وروي عن علي وابن عباس وجابر ثم ذكر التاويلين في خروجها * احدهما ما ذكره الشافعي وغيره وهو البذاء والاستطالة
بلسانها * والثاني * الخوف عليها ثم قال (ولكن من طريق الحجة وما يلزم عنها قول ابن حنبل ومن تابعه اصح واجم لانه
لو وجب السكني عليها وكانت عبادة تعبدها الله بها لالزمها عليه السلام ولم يخرجها من بيت زوجها) وقد اجمعوا على ان المرأة
التي تبذو على احبابها بلسانها تؤدب وتقتصر على السكني في المنزل الذي طلقت فيه وتمنع من اذى الناس فدل ذلك
على ان من اعتل بمثل هذه العلة في انتقالها اعتل بغير صحيح ولا متفق عليه من الخبر وفي شرح العمدة من قال لها السكني يحتاج
الى الاعتذار عن حديث فاطمة فقيل انها كانت استطالت وقبل خافت في ذلك المنزل وسياق الحديث على خلاف

هذه التاويلات فانه يقتضى ان سبب اختلاف فهمهم الوكيل بسبب سخطها الشعير وانه ذكر لا نفقة لها فسألت النبي عليه السلام فالتعليل هو الاختلاف في النفقة لا هذه الامور فان قام دليل اقوى من هذا الظاهر عمل به *

* قال * **باب الاحداد** *

ذكر في آخره حديثا (عن محمد بن طلحة عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن اسماء) ثم قال لم يثبت سماع عبد الله من اسماء وقد قيل ان اسماء فهو مرسل ومحمد بن طلحة ليس بالقوى * قلت * ابن شداد لم يذكر من المدلسين والعنعنة من غير المدلس محمولة على الاتصال اذ اثبت اللقاء او امكن على الاختلاف المعروف بين البخارى ومسلم ولا يشترط ثبوت السماع وحكى ابن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان عن وان سواء قال واجمعوا على ان قول الصحابي عن رسول الله او ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال او سمعت سواء ومحمد بن طلحة هو ابن مصرف اتفق الشيخان عليه وقد جاء لحديثه هذا متابعة وشاهد اخرجه قاسم من طريق شعبة ثنا الحكم عن عبد الله بن شداد انه عليه السلام قال لامرأة جعفر اذا كان ثلاثة ايام او من بعد ثلاثة البسي ماشئت * وروي ايضا من طريق الحجاج بن ارطاة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد ان اسماء استاذنت النبي عليه السلام ان يبكي على جعفر فاذا ن لها ثلاثة ايام ثم بعث اليها ان تطهرى واكتحلى * ذكر ذلك صاحب المحلى وذكر رواية الحسن بن سعد بن مندة ايضا في معرفة الصحابة *

* قال * **باب اقل الحمل** *

ذكر فيه (ان عليا انكر على عمر حين هم برجم امرأة ولدت لسته اشهر) ثم ذكره من وجه آخر (انه انكر ذلك على عثمان) * قلت * ذكره ابو عمر في الاستذكار من وجهين آخرين * احدهما ان ابن عباس هو الذى انكره على عمر * والثاني ان ابن عباس انكره على عثمان *

* قال * **باب استبراء ام الولد** *

ذكر فيه (عن يزيد بن زريع عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة ومطر عن رجاء عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن الدارقطني قال لم يسمع قبيصة من عمرو) * قلت * قد قد مرار ان هذا على مذهب من يشترط ثبوت السماع وان مسلما انكر ذلك انكارا شديدا وزعم ان المتفق عليه انه يكفى للاتصال امكان اللقاء وقبيصة ولد عام الفتح وسمع عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابا الدرداء فلا شك في امكان سماعه من عمرو وقال صاحب التمهيد ادرك ابا بكر الصديق وله سنن لا ينكر معها سماعه منه وقد اخرج صاحب المستدرک هذا الحديث وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه ابن حبان في

صحيحه عن ابي يعلى عن ابي بكر بن ابي شيبة عن عبد الاعلى عن سعيد عن مطر فذكره ثم قال سمع ابن ابي عروبة من فتادة ومطر مرة يحدث عن هذا واخرى عن ذلك ثم ذكر البيهقي آخر الباب اثره عن خلاص عن علي ثم ضعف روايته قلت * وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن المبارك عن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن علي قال عدة السرية ثلاث حيض وقال الطحاوي في اختلاف العلماء لا يختلفون انها لا يجوز لها التزوج بمدة الحيض فدل على انها عدة لاستبراء لان الاستبراء لا يمنع التزوج كالامة المستبرأة واذا ثبت انها عدة ولم تجد في العدد حيضة واحدة وجب ان تكون ثلاث حيض *

* باب استبراء من ملك الامة *

* قال *

ذكر فيه حديثان طريق ابي داود ثم ذكره من وجه آخر من طريقه قال ثاسع بن منصور ثنا ابو معاوية عن ابن اسحاق بهذا الحديث قال حتى يستبرأها بحيضة قال ابو داود الحيضة ليست بحفوفة قال البيهقي (يعني في حديث روي عن) قلت * الذي في سنن ابي داود رواه ابن داسة انه ذكر حديث ابي معاوية ثم قال زاد فيه بحيضة وهو وهم من ابي معاوية وهو صحيح من حديث ابي سعيد وهذا بين لا يحتاج الى تفسير البيهقي بقوله (يعني في حديث روي عن) ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء كيف (تورثه كيف تسرقه) ثم قال (وهذا لانه قد يرى ان بها حملا وليس بحمل فيأتيها فتحمل منه فيراه مملوكا وليس بمملوك) قلت * هذا التاويل يدفعه قوله كيف تورثه وانما معنى الحديث انه قد يتاخر ولادتها فيشتبه هل اولد من الاول ام من الثاني فبتقدير انه من الثاني يكون ولده ويتوارثان وبتقدير كونه من الاول لا يتوارث مع الثاني بل يستخدمه لانه مملوك فمعنى الحديث انه قد يستلحقه مع انه لا يحل لتورثته ومزاحمة بقية الورثة وقد يستخدمه ويملكه مع انه لا يحل له لاحتمال انه منه ذكره النووي بمعناه في شرح مسلم ثم ذكر البيهقي من حديث ابن عياش عن الحجاج بن ارطاة عن الزهري عن انس استبرا عليه السلام صفية بحيضة ثم قال (في اسناده ضعف) قلت * ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن ابراهيم بن محمد بن سنان بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس فيقوي الحديث بهذه المتابعة *

* باب من قال لا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات *

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (ثم انسفن بخمس معلومات فتوفي عليه السلام وهي فيما تقرأ من القرآن) قلت * قد ثبت ان هذا ليس من القرآن الثابت ولا تحل القراءة به ولا اثباته في المصنف ومثل هذا عند الشافعي ليس بقرآن ولا خبر وقد ذكرنا ذلك غير مرة فيما مضى وفي مؤطا مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله حدثه ان عائشة ارسلت به الى اخنها ام كلثوم بنت ابي بكر فقالت ارضعيه عشر رضعات حتى يدخل علي فارضعتني ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث

مرات فلم اكن ادخل على عائشة من اجل ان ام كلثوم لم تتم لي عشر رضعات * و ذكره البيهقي في آخر هذا الباب و ذكره
ايضا صاحب التمهيد ثم قال فلاجل هذا الحديث قال اصحابنا انها تركت حديثها و فعلها هذا يدل على و هن ذلك القول
لانه يستحيل ان تدع الناسخ و تاخذ بالنسوخ و اسند ابن حزم عن ابراهيم بن عقبة سألت عروة عن الرضاع فقال
كانت عائشة لا ترى شيئا دون عشر رضعات فصاعدا ثم ذكر عنها قالت انما تحرم من الرضاع سبع رضعات *
قال ابن حزم الاول عنها اصح و هذا كله يدل على ان مذهبها مخالف لهذا الخبر و انها لا تعتبر في التحريم
خمس رضعات ثم ذكر البيهقي حديث ابن الزبير (لا تحرم المصاة ولا المصتان) ثم قال انما اخذه ابن الزبير من عائشة
* قلت * رده محمد بن جرير الطبري في تهذيب الآثار بانه حديث مضطرب روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
و عنه عن ابيه مرفوعا و عنه عن عائشة مرفوعا و موقوف فاورده ايضا ابن عبد البر وغيره ان مدار هذا الحديث على
عروة و قد صح عنه انه يحرم بقليل الرضاع و كثيره كذا ذكر ابن حزم عنه و في موطن مالك عن ابراهيم بن عقبة انه سأل
سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال كل ما كان في الحولين و ان كانت قطرة واحدة فهو محرم و ما كان بعد الحولين فانما
هو طعام يا كله قال ابراهيم ثم سألت عروة فقال مثل ما قال سعيد * قال الطحاوي فلم يخالف عروة ما رواه في ذلك الا لثبوت
نسخه عنده ثم ذكر البيهقي حديث ام الفضل (لا يحرم الا ملاجة و لا الا ملاجتان) * قلت * رد صاحب التمهيد حديث
عائشة باضطرابه كما تقدم ثم قال (و حديث ام الفضل في ذلك اضعف) و قال ابن جرير حديث ام الفضل مضطرب الاسناد
رواه ابن ابي عروة عن قتادة عن صالح ابي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن مسيكة عن عائشة موقوفا عليها ثم هذا الحديث
و حديث ابن الزبير غير مطابقين للباب اذ لا يلزم من عدم تحريم المصاة و المصتين التحديد بخمس اذ بينهما واسطة
قال ابو عمر و قال ابو ثور و ابو عبيدة و داود لا يحرم الا ثلاث رضعات و احتجوا بحديث المصاة و المصتين و الا ملاجة
و الا ملاجتين قالوا فقل زيادة على الرضعتين تحرم وهي الثلاث و ذكر في الاستذكار انه مذهب احمد و اسحق ايضا ثم ذكر
البيهقي امر النبي عليه السلام امرأة ابي حذيفة ان ترضع سالما * قلت * هو خاص بسالم كما بينه البيهقي بعد في باب رضاع
الكبير و ايضا فان راويه و هو عروة خالفه كما تقدم على انه حديث مضطرب الاسناد و المتن كما بين صاحب التمهيد
و قد ورد انه عليه السلام قال لها ارضعيه عشر رضعات ثم ايدخل عليك * قال ابن حزم اسناده صحيح ثم ذكر
البيهقي (عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لا تحرم دون خمس رضعات) * قلت * قد اضطرب مذهبها في ذلك
كما تقدم و قال ابن جرير الرواية عنها في ذلك مضطربة فروي انها كانت لا تحرم الا بعشروين بخمس و المعروف عنها بنقل
الثقات انها كانت لا تحرم الا بسبع مع اختلاف في ذلك عنها انتهى كلامه ثم ان عروة خالف عائشة في ذلك كما تقدم و كذا

الزهري قال مالك عن ابن شهاب انه كان يقول الرضاعة قلبها وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم ثم ذكر البيهقي حديث
 (فانما الرضاعة من المجاعة) قلت * لاجحة فيه لانه لم يذكر عددا او الجوعة تسد باقل من الخمس ثم ذكر البيهقي عن ابي هريرة
 موقوفا ومرفوعا (لا تحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء) قلت * قال في الخلافات الصحيح عن ابي هريرة موقوف وذكر
 ابو عمر انه لا يصح مرفوعا انه لاجحة فيه ايضا قال المازري هذا لم يسلمه اصحابنا وزعموا ان المصصة الواحدة
 قسطا في فتق الامعاء ونشر العظم ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن يحيى (ثنا اسمعيل بن ابي خالد عن قيس عن المغيرة
 قال عليه السلام لا تحرم العيفة قلنا وما العيفة قال المرأة تلد فتحصر اللبن في ثديها فترضع لها جارها المرة
 والمرتين) قلت * رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن اسمعيل بسنده موقوفا على المغيرة وكذا رواه ابن
 جرير الطبري في تهذيب الآثار عن نعيم بن المنتصر عن يزيد بن هارون عن اسمعيل بن نعيم هذا وثقه النسائي
 وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له في صحيحه وسعيد بن يحيى يعرف بسعدان قال فيه الله ارقطى ليس
 بذلك ولا شك ان كلاما من وكيع ويزيد بن هارون اجل منه وقلل ابن جرير العيفة من قولهم عاف الشيء اذا كرهه
 واحسب ان المغيرة ذهب في ذلك الى ان الصبي اذا عاق ثدي امه فلم يقبله فارضته اخرى المصصة فلم يصل
 ذلك الى جوفه لم يحرمها ذلك عليه وكان بعضهم يقول لا تعرف العيفة في الرضاع وانما هي العفة وهي البقية من
 اللبن في ثدي المرأة ثم ذكر البيهقي ارسال عائشة سالما الى ام كلثوم ثم حكى (عن الشافعي قال ولم يتم له خمس
 فلم يدخل عليها) قلت * هذا تاويل بعيد مخالف لقول سالم فلم يكن ادخل على عائشة من اجل ان ام كلثوم لم تكمل
 الى عشر رضعات لان ظاهر هذا الكلام انها ولو ارضعته خمسا لم يدخل عليها حتى تكمل عشر ابل قد جاء ذلك
 مصرحافروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ان عائشة امرت ام كلثوم ان ترضع سالما فارضته خمس
 رضعات ثم مرضت فلم يكن يدخل سالم على عائشة * ثم ذكر البيهقي (عن حفصة انها ارسلت بعاصم الى اختها فاطمة
 ترضعه بعشر رضعات) قلت * هذا غير مطابق لمده *.

* قال * **باب من قال يحرم قليل الرضاع وكثيره**

* قلت * ذكر صاحب الاستذكار انه قول علي وابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وطاوس ومكحول والزهري وقادة والحكم وحامد وابي حنيفة ومالك واصحابهم والثوري
 والليث والاوزاعي والطبري وقال الليث اجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المدة * قال ابو عمر
 لم يقف الليث على الخلاف في ذلك وذكر البيهقي في هذا الباب (عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس كان يقول

قليل الرضاع وكثيره يحرم ثم ذكر (عن ابراهيم بن عقبة عن عروة ان عائشة كانت لا تحرم الا عشر افصاع اقال فانبت ابن المسيب فسأله فقال لا اقول كما قال ابن الزبير وابن عباس كانا بقولان لا يحرم المصاة ولا المصتان ولا يحرم دون عشر رضعات فصاعدا) قال البيهقي (ورواية الزهري عن عروة اصح في مذهب عائشة ورواية عروة عن ابن عباس في مذهبه اصح) قلت * ردفت رواية الزهري عن عروة مذهب عائشة بان كلامها خالفها في ذلك كما تقدم وقد ذكرنا عن الطبري انه قال المعروف عنها ينقل الثقات انها كانت لا تحرم الا سبع وذكروا ايضا عن ابن حزم ان رواية العشر اصح من رواية السبع ولم يذكر البيهقي في هذا الباب ولا الذي قبله رواية عروة عن ابن عباس في مذهبه فانه تجوز ذلك عما ذكره من رواية عروة عن ابن المسيب عن ابن عباس فالمشهور عن ابن عباس خلاف ذلك فقد ذكر مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان كانت مصاة واحدة فهي تحرم وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن حجاج عن جيب عن طاووس قال سألت ابن عباس فقال المرة الواحدة تحرم وقال الطبراني روى المسور بن مخرمة عن ابن عباس في المصاة والمصتين فقال قال الله تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وقد تقدمت رواية البيهقي عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس كان يقول الى آخره فهو لا جماعة وروا عن ابن عباس بخلاف رواية عروة التي ذكرها البيهقي فروايتهم اصح وذكروا البيهقي في كتاب المعرفة ان الدر اوردى عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ان قليل الرضاعة وكثيرها يحرم في المهد وروي عن ابن عباس بخلاف ذلك في القليل قال والاول اصح وهذا الذي قاله في كتاب المعرفة مخالف لما ذكره هنا *

* باب رضاع الكبير *

* قال *

ذكر فيه حديث (انما الرضاعة من الجماعة) * قلت * في الاسند لال به نظر لان للكبير من طرد الجماعة نحو ما للصغير فهو عموم لكل رضاع *

* باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولين *

* قال *

ذكر فيه من حديث سعيد بن منصور (ثنا سفیان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لا رضاع الا ما كان في الحولين) ثم قال (هذا هو الصحيح موقوف) ثم ذكر من حديث الهيثم بن جميل ثنا سفیان فذكره بسنده عن ابن عباس مر فوجا * قلت * الهيثم هذا وثقه ابن حنبل وغيره وقال الله ارقطني حافظ فعلی هذا الحكم له على ما هو الاصح عندهم لانه ثقة وقد زاد الرفع *

* باب وجوب النفقة للزوجة *

* قال *

(قال تعالى ذلك ادنى ان لاتعملوا قال الشافعي لا تكثروا من تعولوا) قلت * قد انكرنا ذلك على الشافعي وقالوا لو كان كذلك لقال ان لا تعولوا لانه يقال في كثرة العيال اعال الرجل والذي ذكره المفسرون ان معناه ان لا تجوروا ولا تعيلوا قال الزجاج فاما من قال ان لاتعملوا ان لا يكثروا بالكم فزعم جميع اهل اللغة ان هذا خطأ انتهى كلامه وفيه نظر فان ذلك محكي عن الكسائي وغيره وقد امتد الزمخشري للشافعي باعتذار حسن مذكور في الكشف وقال ابن حبان في صحيحه ذكر الخبر المدحض قول من زعم ان قوله تعالى ذلك ادنى ان لاتعملوا اراد به كثرة العيال ثم ذكر بسنده عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ذلك ادنى ان لاتعملوا قال ان لا تجوروا * وقال الطحاوي ما ملخصه سياق الآية يدل على هذا لانه تعالى اباح ان يعال فان خفتم ان لاتعدوا فواحدة * اي لا ثمانية معها بذلك بأثم الميل او ما ملكت ايماكم * اذ لا قسم لمن فله ان يفضل بعضهم فذلك ابعد من الجور وليس المراد النفقة اذ الاماء ايضا يجب نفقتهن وقول الشافعي لم يقله غيره ولا نعلم له اصلا من المتقدمين انتهى كلامه ولو كان الاختصار على واحدة لكرهه كثرة العيال لما اباح تعالى السري باكثر من واحدة وكيف يظن ذلك بانه تعالى وهو يقول ان الله هو الرزاق * وما انفقتم من شئ فهو يخلفه * وعنه عليه السلام تاسلوا فاني مكاثربكم الامم يوم القيامة *

* باب لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله *

* قال *

(قال الشافعي في نفقة المقترا انها مد بده صلى الله عليه وسلم) قلت * الآية تدل على عدم التقدير لقوله فلينفق مما آتاه الله * فهو مخالف لدعي الشافعي وكذا قوله عليه السلام لامرأة ابي سفيان خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف * قال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث فوائد منها * ان النفقة مقدرة بالكفاية لا بالامداد وهو مذهب اصحابنا ان نفقة القريب مقدرة بالكفاية كما هو ظاهر هذا الحديث ونفقة الزوجة مقدرة بالامداد على الموسر كل يوم مدان وعلى المعسر مد ونصف وهذا الحديث يرد على اصحابنا انتهى كلامه وايضا فقد انفقوا على ان الكسوة خير مقدرة *

* باب الرجل لا يجدر نفقة امرأته *

* قال *

ذكر فيه (ان عمر كتب الى امراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم فامرهم ان تاخذوا فان ينفقوا او يطلقوا) قلت * ذكر ابن حزم انه لا حجة لهم فيه لانه لم يخاطب بذلك الا غيباء فادرين على النفقة وليس فيه ذكر حكم المعسر بل قد صح عن عمر اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا اعسر بها الزوج ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد سألت ابن المسيب عن

الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال قلت سنة فقال سعيد سنة * قلت * ذكره ابن حزم ثم قال
روينا من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى الانصاري عن ابن المسيب قال اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته
اجبر على طلاقها * ثم قال لم نجد لاهل هذه المقالة حجة اصلا الا نعلقهم بقول ابن المسيب انه سنة وقد صح عنه قولان
* احدهما * يجبر على مفارقتها ولا يفرق بينهما وهما مختلفان ولم يقل انه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو قال ذلك كان مرسلًا ولعله اراد سنة عمر كما روينا من فعله ثم قال روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن
جريح سألت عطاء عن من لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة قال ليس لها الا ما وجدت ليس لها ان يطلقها * ومن طريق حماد
ابن سلمة عن غير واحد عن الحسن في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال تواسيه وتثق بالله عز وجل وتصبر وينفق عليها
ما استطاع * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال
تستأني به ولا يفرق بينهما وتلا لا يكلف الله نفسا الا وسعها * سيجعل الله بعد عسر يسرا * قال معمر وبلغني عن عمر بن
عبد العزيز مثل قول الزهري سواء * ومن طريق عبد الرزاق عن الثوري في المرأة يعسر زوجها النفقة قال هي امرأة
ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من يفرق بينهما وهو قول ابن شبرمة وابي حنيفة وابي سليمان واصحابهما ويؤيد
قولنا قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الى قوله بعد عسر يسرا * وذكر ايضا حديث مسلم عن جابر ان ابا بكر قال
يا رسول الله لو رأيت ابنة خاتمة سألني النفقة فقمت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
هن حولي كما ترى سألني النفقة فقام ابو بكر الي عائشة بجأ عنقها وقام عمر الى حفصة بجأ عنقها كلاهما يقول تسألان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده الحديث ومن الحال المتيقن ان يضرا طالبة حتى انتهى كلام ابن حزم وجعله صاحب
الاستدكار قول الشعبي ايضا ثم ذكر البيهقي من طريق الدارقطني (عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال وثناح ابن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * ذكر الدارقطني في سننه من طريق شيان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابي صالح
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها الحديث ثم ذكر عن شيان ان حماد احد ثمهم بكلام
ابن المسيب ثم ذكر الدارقطني سنده بذلك الى حماد ثم ذكر بسنده الى حماد عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فقوله بمثله راجع الى حديث ابي هريرة الذي ذكره الدارقطني اولا ثم ذكر بعده كلام
ابن المسيب ثم انعطف على الحديث الاول فذكره من وجه آخر عن حماد بسنده الاول والبيهقي لم يذكر الحديث الاول
بل ذكر كلام ابن المسيب من طريق الدارقطني ثم ذكر السند الذي بعده واخره عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ففهم

عن الدار قطنى ان المراد بقوله مثله كلام ابن المسيب وان ذلك من هذا الوجه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وصرح البيهقى بذلك فى الخلافات فذكر كلام ابن المسيب ثم قال وروى عن ابي هريرة مرفوعا فى الرجل
 لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما وليس الامر كما فهم البيهقى ولا يعرف هذا مرفوعا فى شيء من كتب
 الحديث بل قوله مثله راجع الى الحديث الاول كما ذكرنا والسند من حماد الى آخره سند واحد وايضا يبعد فى العادة
 ان يذكر كلام تابعي ثم يستشهد عليه بحديث مرفوع ثم ذكر البيهقى حديث ابي هريرة وفيه (امرأتك تقول اطعمني
 والا فارقتي) ثم ذكر البيهقى من وجه آخر وقد جعل آخره وهو هذا الكلام من قول ابي هريرة * قلت * على تقدير
 تسليم انه مرفوع فليس فيه الامطالبتها بالفراق ولانه فيمن لا ينفق ومعه النفقة ولا خلاف ان الفرقه هنا غير مسحقة
 * قال * باب المبتوتة لانفقة لها الا ان تكون حاملا *

(قال الله تعالى وان كن اوليات حمل فانفقوا عليهن فجعل لمن نفقة نصفه) * قلت * قوله تعالى فى اول السورة
 اذا طلقتم النساء * يشمل المبتوتة وغيرها فكذا اما عطف عليه وهو قوله تعالى وان كن اوليات حمل * فوجب على
 قول البيهقى واصحابه ان غير المبتوتة ايضا لا تستحق النفقة الا اذا كانت حاملا وهم لا يقولون ذلك فلما لم يكن
 الحمل شرطى استحقاقها فى غير المبتوتة فكذا المبتوتة وكل منهما يستحقها لكونها معتدة من طلاق وخصم البيهقى
 لا يقول بالمفهوم فالتخصيص بشرط الحمل لا يدل عنده على ان غير الحامل لا يستحقها * فان قلت * فما فائدة هذا
 الشرط حينئذ * قلنا * ذكر وافية فائدتين * احدهما * ان مدة الحمل تطول فى الغالب فربما ظن ظان ان النفقة تسقط
 اذا مضى مقدار مدة ثلاث حيض فازال الله تعالى ذلك وافاد ان نفقة الحامل مستحقة على الزوج مع بقاء العدة
 وان طالت المدة ذكر ذلك ابوبكر الرازى والزمخشري * والثانية * ان الحمل قد يكون له مال فيشبه عليها النفقة
 فى ماله او على الزوج فافادنا الله تعالى انها على الزوج لافى مال الحمل * فان قلت * قوله تعالى اذا طلقتم النساء * اريد
 به الرجعى * قد ليل قوله تعالى بعد ذلك فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف الآية * قلنا * هذا ذكر لبعض ما انتظمه
 الكلام او لا كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء * فذلك يشمل الرجعى والبائن ثم
 قوله بعد ذلك وبعولتهن احق بردهن * خاص فى الرجعى ولو كان قوله تعالى اذا طلقتم النساء * للرجعى ثم
 باقى الكلام معطوف عليه لكان المراد بقوله تعالى وان كن اوليات حمل * الرجعى فيبطل حينئذ استدلال البيهقى به على
 المبتوتة ثم ذكر البيهقى حديث فاطمة بنت قيس من طريق زهير (ثنا هشيم ثنا سيار وحصين ومغيرة واشعث
 ومجالد وداود واسماعيل كلهم عن الشعبي) الحديث وفى رواية مجالد (انما السكني والنفقة على من كانت له) الرجعة

قلت * قال الدارقطني ثنا ابن صاعد ثنا يعقوب بن ابراهيم ثنا هشيم فذكره بسنده المذكور وجعل قوله انما السكني والنفقة من رواية هؤلاء الجماعة كلهم عن الشعبي ثم ذكر البيهقي الزيادة المذكورة من رواية فراس ايضا عن الشعبي ثم ذكر الاختلاف في الحديث في نفقة دون السكني او تفيهما ثم قال (والاشبه بشأن الحديث انه عليه السلام نفى النفقة واذن في الانتقال لعله لعلها استحييت من ذكرها وقد ذكرها غير ها ولم يرد نفى السكني اصلا واما قوله انما السكني والنفقة لمن كانت عليه رجعة فليس بمعروف ولم يرو من وجه يثبت مثله واما انكار من انكر على فاطمة فانما هو لكتمانها السبب في نقلها) قلت * ذكر مسلم وغيره من طرق عديدة زيادة نفى السكني على نفى النفقة وهي زيادة ثقة فوجب قبولها ولهذا روي عن علي وجابر وابن عباس رضي الله عنهم انه لانفقة لها ولا سكني واليه ذهب ابن حنبل وابن راهويه وابو ثور وداود وغيرهم وقال ابو عمر هذا القول من طريق الحجة اصح واجم لانه لو وجب السكني عليها وكانت عبادة تعبد الله بها لالزمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرجها عن بيت زوجها الى بيت ام شريك ولا الى بيت ابن ام مكتوم وقد اجمعوا ان المرأة التي تبتدو على اختانها بلسانها تؤدب وتقتصر على السكني في المنزل الذي طلقت فيه وتمنع من اذى الناس فدل ذلك على ان من اعتل بمثل هذه العلة في انتقالها اعتل بنير صحيح ولا متفق عليه من الخبر واذ اثبت قوله عليه السلام لا سكني لك ولا نفقة واما السكني والنفقة لمن عليها الرجعة * فاي شيء يعارض به هذا هل يعارض الابطال ولا شيء عنه عليه السلام يدفع ذلك انتهى كلامه وفي دعواه الاجماع على ذلك نظروني صحيح ابن حبان من حديث سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة قال عليه السلام المطلقة ثلاثا ليس لها سكني ولا نفقة وقوله عليه السلام انما السكني والنفقة زيادة في الحديث من ثقة وقد ذكرها البيهقي فيما تقدم من رواية اثنين عن الشعبي واخرجها الدارقطني من رواية اولئك الجماعة كلهم كما تقدم واخرجها النسائي من وجه آخر بسند لا بأس به من حديث سعيد بن يزيد الاحمسي عن الشعبي فوجب ان يكون معروفا تابوا من نظري الحديث وتامله عرف انهم انما اذكروا عليها امر السكني وخالفوها في ذلك *

باب من قال لها النفقة

قال *

ذكر فيه قول عمر (لاندع كتاب ربنا) ثم قال (ورواه اشعث عن الحكم وحماد عن ابراهيم عن الاسود عن عمر قال فيه وسنة نبينا) ثم ذكره من حديث ابي احمد الزبيري (ثنا عمر بن زريق عن ابي اسحق كنت مع الاسود فذكر عن الشعبي انه حدث بحديث فاطمة فاخذ الاسود كفها من حمص فخصبه ثم قال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر رضي الله عنه لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة الى آخره ثم قال (رواه يحيى بن آدم عن عمار ولم يقل فيه وسنة نبينا) ثم حكى عن الدارقطني (ان يحيى

ابن آدم احفظ من الزيري واثبت منه) ثم قال (قال الشافعي ما نعلم في كتاب الله ذكر نفقة انما في كتاب الله ذكر السكنى)
 * قلت * قوله تعالى ولا تفسدوا عليهم * ايجاب للنفقة لانها اذا حبست لحقه ولم ينفق عليها فقد ضارها وضيق
 عليها * فان قيل * المراد به ايجاب السكنى اذا التضييق انما هو في المكان قلنا * هذا حمل للكلام على التكرار اذا السكنى مذکور
 او لا بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سکنتم * وفيما قلنا اثبات فائدة اخرى ولان منع النفقة تضيق ومنع السكنى ليس
 بتضييق اذ الواجب ان يقيم في مكان واحد فاذا منعها منه تقيم حيث شاءت وذلك توسعة ذكر ذلك القدوري في التجريد
 ولا تعارض بين رواية الزيري ورواية يحيى حتى يرجح يحيى عليه لان الزيري ما خالفه بل وافقه وزاد عليه قوله سنة نبينا
 وهو امام حافظ قال محمد بن بشار ما رايت رجلا احفظ من الزيري فهذه زيادة من ثقة فوجب ان يقبل وقال مسلم عقب
 حديث الزيري ثنا احمد بن عبد الله بن حنبل ابو داود ثنا سليمان بن معاذ عن ابي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث ابي احمد عن عمار بن زريق
 بقصته فهذا شاهد لحديث الزيري ورواية اشعث يشهد له ايضا وهو يصلح للتابعة لان العجلي وثقه ووثقه ابن معين في رواية
 وروى له مسلم في المتابعات وخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه ويشهد له ايضا ثلاثة اوجه * وجهان *
 اخرجهما ابن ابي شيبة فقال ثنا وكيع ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا
 لقول امرأة * وقال ايضا ثاجرير عن مغيرة ذكرت لابراهيم حديث فاطمة فقال قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة رسوله
 لقول امرأة لا ندري حفظت او نسيت وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة * والوجه الثالث * في مصنف عبد الرزاق
 عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فمجت النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فذكرت ذلك لابراهيم فقال قال عمر بن الخطاب لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا
 لها النفقة والسكنى * وفي صحيح ابن حبان انا ابو خليفة ثنا محمد بن كثير العبدى انا الثوري فذكره واذا ثبت
 هذه الزيادة وهي قوله وسنة نبينا وهي حديث مرفوع عندهم فالظاهر انه اراد بسنة نبينا النفقة واراد بالكتاب السكنى
 وقوله اخرها النفقة والسكنى اي في الكتاب والسنة كما بينا وايد ذلك ما اخرجه القاضي اسمعيل فقال ثنا حجاج
 ابن منهال ثنا حماد بن سلمة عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها اطلاقا بائنا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا نفقة لك ولا سكنى قال فاخبرت بذلك النخعي فقال ان عمر اخبر بقوله لما قال لسنا بتاركي آية من كتاب الله
 وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعلها واهمت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى
 والنفقة * وذكره ابن حزم ايضا الا انه ادخل بين حماد بن سلمة والشعبي حماد بن ابي سليمان وكذا اخرجه الطحاوي
 ايضا والنخعي وان كان لم يدرك عمر الا ان مراسله صحيحة الاحد يثبت كذا قال ابن معين وليس هذا الحديث

منهما وقال صاحب التمهيد في اوائله مراسيل النخعي صحيحة ثم ذكر بسنده عن الاعمش قلت للنخعي اذا حدثني
 حديثا فاسنده فقال اذا قلت عن عبد الله فاعلم انه عن غير واحد واذا سميت لك احدا فهو الذي سميت
 قال ابو عمر في هذا ما يدل على ان مراسيله اقوى من اسانيدده وقال في موضع آخر مراسيله عن ابن مسعود
 وعمر صحاح كلها وما رسل منها اقوى من الذي اسند حكاه يحيى القطان وغيره وفي سنن ابي داود ان عائشة عابت
 على فاطمة اشد العيب وروى الطحاوي وغيره ان فاطمة كانت اذا ذكرت شيئا من ذلك رماها اسامة بن زيد بما
 كان في يده وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس وقال الطحاوي لم يلفنا عن احد من الصحابة غير المنكرين
 لحديثها قبله ولا عمل به غير شي يروى عن ابن عباس ومدايره على الحجاج بن اوطاة ومذهبه فيما لم يذكر سماعه
 فيه لا خفاء وحكى الطحاوي عن الشافعي قال قوله لانفقة لك اي لانك غير حامل ثم قال الطحاوي هذا تاويل
 لم نجد منصوصا وقد تأوله غيره بانها منعت النفقة لبدائها الذي اخرجت به فالخروج اللازم لها بفعل صدر منها
 لنشوز فخرمت لاجله النفقة واخرج الدارقطني من حديث حرب بن ابي العالية عن ابي الزبير عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة فان قيل حرب ضعفه ابن معين قلنا اختلف قوله فيه كذا
 ذكر المزي وغيره فيرجع فيه الى غيره وقد وثقه عبيد الله بن عمر القواريري ولقيه ان مسلما اخرج له في صحيحه
 واخرج له ايضا الحاكم في المستدرک وذكر صاحب التمهيد عن عمرو بن مسعود قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة
 وروى ذلك الطحاوي بسنده ايضا وروى بسنده ايضا عن ابن المسيب مثله وما ذكره البيهقي في الباب السابق وعزاه
 الى مسلم من قول مروان سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ليل على ان العمل كان عندهم على خلاف حديث
 فاطمة وقال القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث فاطمة فكيف يجعل اصلا

* قال * باب النفقة على الاولاد *

(قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الى قوله بالمعروف وقال فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن) قلت
 لا ذكر للنفقة على الاولاد في الآية الثانية وكذا الاولى والضمير في قوله رزقهن وكسوتهن يعود على الوالدات

* قال * باب قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك *

ذكر فيه (عن الشعبي عن ابن عباس اي لا يضار) قلت في سنده اشعث هو ابن سوار فسكت عنه وضعفه قريبا في باب
 من قال لها النفقة اي للبتوتة وقد فسر الشعبي قوله تعالى مثل ذلك بانه رضاء الرضع ذكره القاضي اسمعيل بسند جيد
 وذكره ابن ابي شيبة ايضا ثم ذكر البيهقي (عن مجاهد وعلى الوارث مثل ذلك قال يعني الولي من كان) قلت في سنده

عبد الرحمن بن الحسن القاضي نسب الى الكذب ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء على ان مجاهد لم يتعرض لقوله تعالى
 مثل ذلك * هل المراد به نفى المضارة كما مضى عن ابن عباس او وجوب الرضاع كما تقدم عن الشعبي وقد جاء عن مجاهد
 مصرح ان المراد المعنى الثاني قال ابن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال على الوارث مثل
 ما على ابيه ان يسترضع له وهذا سند صحيح واخرجه القاضي اسمعيل عن علي بن المدني عن ابن عيينة ثم ذكر البيهقي (عن ابن
 المسيب عن عمر جبر عصبه صبي) الى آخره وذكر (عن الزهري ان عمر اغرم ثلاثة) الى آخره وذكر (ان كلامه منقطع)
 * قلت * مرسل ابن المسيب قد ارسل من رواية الزهري ايضا كما ذكره البيهقي وارسل ايضا من وجه ثالث قال ابن ابي
 شيبة ثنا حفص هو ابن غياث عن اسمعيل يعني ابن ابي خالد عن الحسن ان عمر جبر رجلا على نفقة ابن اخيه والحاج يحتاج
 بمثل هذا المرسل كما عرف وذكر ابن ابي شيبة بسنده عن زيد بن ثابت قال اذا كان عم وام فعلى الام تقدير ميراثها وعلى
 العم تقدير ميراثه * وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن جماعة من التابعين وغيرهم ان المراد بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
 وجوب النفقة والرضاع وذكر عبد الرزاق وعبد بن حميد والقاضي اسمعيل وغيرهم باسانيدهم عن جماعة من السلف
 مثل ذلك حكى ذلك عنهم ابن حزم ثم قال فهو لاء عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة
 ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود وقيصة بن ذؤيب والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح وابراهيم
 النخعي واصحاب ابن مسعود وقتادة والشعبي ومجاهد وشرح وزيد بن اسلم وهو قول الضحاك بن مزاحم وسفيان
 الثوري وعبد الرزاق انتهى كلامه ونفي المضارة مع قلة من قال به وضعف سنده لا يفتن بالوارث فلا فائدة
 حينئذ في تخصيصه به فظهر ان تفسير الآية بوجوب النفقة والرضاع اولى منه لصحة معناه وكثرة القائلين به ويمكن حمل
 الآية على الامرين جميعا وليس التفسير بنفي المضارة منافيا للتفسير الآخر بل هو موافق له في المعنى اذ لا مضارة فوق
 موت مورثه جوعا وعطشا وبردا وهو غني فلا يرثه *

* باب نفقة الابوين *

* قال *

ذكر فيه حديث محمد بن المنكدر (ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا منقطع وقد روي موصولا
 من اوجه لا يثبت مثلها) * قلت * قد روي موصولا من وجه صحيح قال ابو بكر البزار ومن صحيح هذا الباب
 حديث ذكره بقي بن مخلد فقال ثنا هشام بن عمار ثنا عيسى بن يونس ثنا يوسف بن اسحق بن ابي اسحق عن محمد بن
 المنكدر عن جابر بن رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان ابي يريد ان يجتاح مالي قال انت ومالك لا يملك
 واخرجه ايضا ابن ماجه في سننه عن هشام بن عمار بسنده المذكور والطحاوي من حديث عبد الله بن يوسف ثنا عيسى

ابن يونس فذكره بسنده *

* قال *

* باب من احق منها بحسن الصحبة *

ذكر فيه حديث (اي الناس احق بحسن الصحبة) من رواية عبد الله بن شبرمة عن ابي زرعة عن ابي هريرة ثم قال (اخرجاه في الصحيح من حديث ابن شبرمة) * قلت * اراد به عبد الله المذكور اولا وهو لم يخرج به البخاري وانما اخرج الحديث من جهة عمارة بن القعقاع عن ابي زرعة عن ابي هريرة ثم قال عتيبه وقال ابن شبرمة يعني عبد الله ويحيى بن ايوب ثنا ابو زرعة فالصواب ان يقال اخرجاه من حديث عمارة بن القعقاع * فان قلت * فلعله مراد البيهقي فان جده شبرمة فيجوز ان يقال له ابن شبرمة نسبا الى جده * قلنا * لم يتقدم لعمارة ذكر في السند فان اراده مع انه في غاية البعد فقد خالف الاصطلاح و احوال الطالب على علم الغيب *

* قال * باب الابوين اذا افترا قواهما في قرية فالام احق بولد ساما لم تتزوج فاذا بلغ سبع سنين او ثمان سنين خير * ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن رافع بن سنان ثم قال (رافع جد عبد الحميد) * قلت * هو جد جده لانه عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع كذا ساق نسبه ابن عبد البر وصاحب الكمال وغيرهما واخرج الدارقطني هذا الحديث ولفظه عن عبد الحميد حدثني ابي عن جد ابيه رافع وفي هذا الحديث اشياء * اولها * ان عبد الحميد متكلم فيه كان يحيى القطان يضعفه وكان الثوري يحمل عليه ويضعفه كذا في الضعفاء لابن الجوزي * ثانيها * انه مضطرب الاسناد والمتن قال ابن القطان ورويت القصة من طريق عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جده ان ابويه اختصما فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم احدهما مسلم والاخر كافر فخيره فتوجه الى الكافر فقال اللهم اهدني فتوجه الى المؤمن فقضى له به * هكذا ذكره ابو بكر بن ابي شيبة عن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن علي بن عثمان البتي وكذا رواه يعقوب الدورقي عن اسمعيل ايضا رواه يزيد بن زريع عن عثمان البتي فقال فيه عبد الحميد بن يزيد بن سلمة ان جده اسلم وابت امرأته ان تسلم وبينهما ولد صغير فذكر مثله رواه عن يزيد بن زريع يحيى بن عبد الحميد الحماني من رواية ابن ابي خيثمة عنه نقلت جميعها من كتاب قاسم بن الاصبع الا ان هذه القصة هكذا يجعل المخير غلاما وجد عبد الحميد بن يزيد بن سلمة وعبد الحميد وابوه وجداه لا يعرفون انتهى كلامه وفي مصنف عبد الرزاق انا الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن ابيه عن جده ان جده اسلم وابت امرأته ان تسلم فجاء بابن له صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهدني فذهب الى ابيه وكذا في مسند احمد وسنن النسائي انه جاء بابن صغير وذكر ابن الجوزي في جامع المسانيد ان رواية من روى انه كان غلاما اصبح وذكر الطحاوي هذا الحديث

من وجه آخر وفيه انه عليه السلام وقال لهاهل لكان تخيرا فقلنا نعم ففيه ان التخيير كان باختيارهما * ثالثهما ان الشافعي وغيره من العلماء لم يقولوا بظاهر هذا الحديث فان الفطيم لا يطلق على من بلغ سبعا لانهم كانوا يقطعون لغيره حولين فلا حجة في الحديث في محل النزاع وايضا لا يصح اثبات التخيير بهذا الحديث على مذهب الشافعي لان التخيير انما يكون بين شخصين من اهل الحضاة والام ليست من اهل الحضاة عنده لانها كافر والاب مسلم فكيف يعجز البيهقي بحديث لا يقول امامه بوجهه *

* قال * * باب ما ورد في الشد بد في ضرب المالك *

ذكر فيه من طريق ابي داود حدثنا عن عباس الحجري عن ابن عمر ثم قال (وقال اصنع عن ابن وهب باسناده سمع عبدالله بن عمرو بن العاص وابن عمر اصح) * قلت * ذكره الحافظ المزي في اطرافه في مسند عبدالله بن عمرو وعزاه الى ابي داود وفي تاريخ البخاري عباس الحجري يحد في المصريين سمع عبدالله بن عمرو بن العاص قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم كم اعفو عن الخادم الحديث *

* قال * * باب طلب الماشية *

ذكر فيه (دع داعي اللبن عن جماعة عن الاعمش عن يعقوب بن بحير عن ضرار) ثم قال (وخالفهم ابو معاوية فرواه عن الاعمش عن عبدالله بن سنان عن يعقوب بن ضرار) * قلت * ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة ان الثوري رواه عن الاعمش عن عبدالله بن سنان عن ضرار ولم يدخل بينهما يعقوب وكذا ذكر صاحب الميزان عن ابي حاتم وكذا اخرجه الطحاوي والحاكم في مستدركه *

* قال * * باب التغليظ على من قتل نفسه *

ذكر في آخره حديث جرير (عن الحسن عن جندب قال عليه السلام كان فيمن قبلكم رجل) الحديث ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال حجاج بن منهال عن جرير) * قلت * اخرجه البخاري في ذكر بني اسرائيل متصلا عن محمد بن حجاج بسنده *

* قال * * باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدين *

(قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص الى قوله فمن عفي له من اخيه شيء) * قلت * هذه الآية حجة لخصمه لان عموم القتل يشمل المؤمن والكافر خو طيب المؤمنون بوجوب القصاص في عموم القتلى وكذا قوله الحرب بالحر يشملها بعمومه والمراد بقوله تعالى فمن عفي له من اخيه * الاخوة في الجنسية كقوله تعالى كذبت عاد المرسلين اذ قال لهم اخوهم

هود * لم يرد الاخوة في الدين ولو سلمنا ان المراد بالآية الاولى الاخوة في الدين نقول يجوز ان يتقدم لفظ عام ثم يعطف عليه خاص كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه * يعم الوالدان المسلمين والكافرين ثم قوله تعالى وان جاهدك لتشرك بي * خاص في الكافرين وقد تقدم مثل هذا البحث قريبا في باب لا نفقة للمبتوتة *

* قال * باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر *

ذكر فيه حديث ربيعة عن ابن البيلماني مرسل ثم ذكر (عن ابي عبيد قال بلغني عن ابن ابي يحيى انه قال اتاحد ثمة ربيعة به فانما دار على ابن ابي يحيى عن ابن البيلماني) * قلت * خرجه ابوداؤد في كتاب المراسيل بسند رحاله ثقات عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني حدثه انه عاياه السلام الحديث فقد صرح في هذه الرواية بان ابن البيلماني حدث ربيعة وخرج ابن ابي يحيى من الوسط ولم يدر الحديث عليه وما ذكره ابو عبيد بلاغ لم يذكروا من بلغه لينظر في امره وقد روي الحديث مرسل من وجه آخر خرجه ابوداؤد في المراسيل بسنده عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين مسلما بكافرا وخرجه الطحاوي من وجه آخر مرسل من حديث محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حزم ولم يعبه بغير الارسال ثم ذكر البيهقي (ان رجلا من بكر قتل رجلا من اهل الحيرة فكتب عمر ان يدفع الى اولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا عفوا فدفع الى رجل يقال له حنين فقتله فكتب عمر بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فراوا ان عمر اراد ان يرضيهم من الدية فقال الشافعي الذي رجع اليه ولي ولعله اراد ان يخيفه بالقتل ولا يقتله) * قلت * ارضاءهم من الدية لا ينافي وجوب القتل اذ مع وجوبه للولاء ان يعفووا ياخذ الدية كما حكى البيهقي فيما تقدم في باب ايجاب القصاص في العمد عن ابي العالية في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم * يقول حين اطعمتم الذين ولم تحمل لاهل التوراة انما هو قصاص او عفوا وكان اهل الانجيل انما هو عفوا ليس غيره فجعل لهذه الامة القود والدية والعفو واذ افهموا من قول عمر لا تقتلوه لهم برضون بالدية لم يكن ذلك رجوعا منه عن وجوب القتل وكيف يظن بعمر انه يخبرهم في قتله او العفو ثم لا يريد القتل بل التخويف ومن ابن يفهم الاولياء هذا المراد من قول عمر فان شاؤوا قتلوا بل الذي يفهمونه اباحة القتل ولهذا قيل وكيف يحل له ارادة التخويف فيتلفظ بلفظ يفهم منه القتل لا التخويف به هذا لا يظن به ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي قيل له ثبت عندكم عن عمر من هذا شيء فقال ولا حرف وهذه الاحاديث منقطعات او ضعاف او يجمع الانقطاع والضعف) * قلت * المنقطع اذا روي من وجه آخر منقطع كان حجة عند الشافعي وقد روي عن النزال بن سبرة ان رجلا مسلما قتل رجلا من اهل الجزيرة فكتب عمر بان يقاربه ثم كتب كتابا بعده ان لا تقتلوه ولكن اعقلوه ذكره

ابن أبي شيبة وصححه ابن حزم ثم ذكر البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر إلى آخره
ثم قال (موصول) قلت * ذكره عبد الرزاق في مصنفه وزاد في آخره قال الزهري وقتل خالد بن المهاجر هو ابن
خالد بن الوليد رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الديّة الف دينار * ثم ذكره عن ابن جريج أخبرني
ابن شهاب عن عثمان ومعاوية مثله قال ابن حزم هذا في غاية الصحة عن عثمان ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد
من الصحابة إلا ما ذكرنا عن عمر من طريق النزال ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي أنا محمد بن الحسن أنا محمد بن يزيد
الأسفاني عن حسين عن الزهري أن ابن ساس قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان) إلى آخره ثم قال
(قال الشافعي هذا حديث من يجهل) * قلت * ابن يزيد هو الكلاعي الواسطي وثقه ابن مقين وأبو داود وقال ابن
حنبل كان ثباتا في الحديث فلا أدري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه أن يرده الشافعي بالأناقصة بين
الزهري وعثمان وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب دية أهل الذمة اثر ابن عثمان ثم قال (وقد روي عن عثمان خلاف
هذا باسنادين) * أحدهما * غير محفوظ * والآخر * منقطع وقد ذكرناهما في باب لا يقتل مؤمن بكافر انتهى كلامه
وكانه يشير بالمنقطع إلى هذا الاثر الذي رواه الزهري ثم ذكر البيهقي اثرا عن علي فضعف سنده * قلت *
روي عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب وابن مسعود قالا من قتل يهوديا أو نصرانيا قتل به * قال ابن حزم هو مرسل
وصح عن عمر بن عبد العزيز كما روي بنان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن ميمون قال شهدت كتاب عمر
ابن عبد العزيز إلى بعض أمراءه في مسلم قتل ذميا فأمره أن يدفعه إلى وليه فإن شاء قتله وإن شاء عفا عنه قال عمرو
فدفع إليه فضرب عنقه وأنا أنظر وصح أيضا عن إبراهيم النخعي قال يقتل المسلم الحرباء اليهودي والنصراني وروي
عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان البتي انتهى كلامه وروي ابن أبي شيبة بسند صحيح أن رجلا من النبط
عدا عليه رجل من أهل المدينة فقتله قتل غيلة فأتى به أبان بن عثمان وهو إذ ذاك على المدينة فأمر بالمسلم الذي قتل
الذمي أن يقتل * وأبان معدود من فقهاء المدينة قال عمرو بن شعيب ما رأيت أحدا أعلم بحديث ولا فقه منه *

* باب لا يقتل حرب عبدا *

* قال *

ذكر فيه حديث علي (من السنة أن لا يقتل حرب عبدا) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة أن جابر الجعفي تفرد به
وفي باب النهي عن الإمامة جالس في هذا الكتاب (عن الدارقطني أنه متروك) وفي الاستذكار اتفاق أبو حنيفة وأصحابه
والثوري وابن أبي ليلى وداود على أن الحر يقتل بالعبد وروي ذلك عن علي وابن مسعود به قال ابن المسيب
والنخعي وقتادة والحكم *

* قال * ❖ باب ما روي فمين قتل عبده ❖

ذكر فيه حديثا عن الحسن بن سمرة ثم قال (ذهب بعضهم الى انه لم يسمع منه غير حديث العقيقة) قلت * وذكر في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان (ان اكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن بن سمرة في غير حديث العقيقة) وفي الاستذكار قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال كان ابن المديني يقول به وانا اذهب اليه وسماع الحسن بن سمرة عندي صحيح ثم ذكر البيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من وجوه ثم قال (اسانيد هذه الاحاديث ضعيفة) قلت * قد جاء حديث عمرو بن وجه جده ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن جريح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو وان زبعا وجد غلاما له مع جاريتة فقطع ذكره وجدع انفه فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على ما فعلت قال فعل كذا وكذا فقال صلى الله عليه وسلم اذهب فانت حر قال عبد الرزاق وسمعت ابا محمد بن عبيد الله العرزمي يحدث به عن عمرو بن شعيب *

* قال * ❖ باب العبد يقتل فيه قيمته ❖

ذكر فيه اثرا عن عمرو بن علي ثم قال (اسناد صحيح) قلت * في سنده هشيم وهو مدلس وقد قال عن سعيد بن ابي عروبة وسعيد قد اختلط آخر *

* قال * ❖ باب القود بين الرجال والنساء ❖

(قال البخاري في الترجمة يذكر عن عمر يقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فمادونها وبه قال عمر بن عبد العزيز) ثم قال البيهقي (اما الرواية في ذلك عن العمرين فقد مضت عن عبد العزيز بن عمران في كتاب لعمر بن عبد العزيز ان عمر قال يقاد المملوك من المملوك في كل عمد يبلغ نفسه فمادون ذلك) قلت * هما امران مختلفان الذي حكاه البخاري عن عمر في القود بين الرجل والمرأة والذي ذكره عمر بن عبد العزيز في القود بين العبيد فكيف يقول البيهقي اما الرواية في ذلك عن العمرين ثم ذكر البيهقي حديث انس في كسر الشية من رواية ثابت عن انس ثم قال (خالفه حميد عن انس) ثم قال (وثابت احفظ ويحتمل انها قصتان وهو الاظهر) قلت * كونهما قصتين في غاية البعد والصواب الترجيح ومقصود البيهقي بتوابعه (وثابت احفظ) ترجيح روايته على رواية حميد وكيف يترجح روايته والراوى عنه حماد هو ابن سلمة ولم يجمع به البخاري وتكملوا فيه قال البيهقي في باب من مربائط انسان (ليس بالقوى) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة مختلف في عدالته) وقال في ابواب زكاة الابل (ساء حفظه في آخر عمره فال حفاظ لا يحتجون بما

يخالف فيه) فظهر من هذا ان رواية حميدار جمع من رواية ثابت ولهذا اخرجها البخاري دون رواية ثابت وفي شرح مسلم للنووي قال العلماء المعروف في الروايات رواية البخاري ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد عن الفقهاء السبعة انهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل) الى آخره ثم قال البيهقي (ورويناه عن الزهري وغيره) * قلت * قد جاء عن الزهري خلاف ذلك قال لا يقص للمرأة من زوجها ذكره ابن ابي شيبة بسند صحيح وفي موطأ مالك سمع ابن شهاب يقول مضت السنة ان الرجل اذا اصاب امرأته يجرح ان عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه والمراد بذلك ما دون النفس اذ لو قتلها قتل اجماعا حكاه غير واحد من العلماء ولا بن ابي شيبة بسند صحيح عن الحسن في رجل لعلم امرأته فابت بطلب القصاص فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بينهما القصاص فانزل الله تعالى ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحيه ونزلت الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض * وله ايضا بسند صحيح عن محمد بن زياد هو الالهاني قال كانت جدي ام ولد عثمان بن مظعون فلما مات جرحها ابن له فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر اعطها ارشاً بما صنعت بها * وذكر البيهقي هذا الاثر بعيد في باب عتق امهات الاولاد *

* باب عمد القتل بالحجر *

* قال *

ذكر فيه حديث حمل من طريق ابن عباس (ان عمر سأل الناس) الى آخره ثم قال (اسناد صحيح) ثم قال (الا ان فيه زيادة لم اجد هافي شيء من طرق هذا الحديث وهي قتل المرأة بالمرأة وفي حديث عكرمة عن ابن عباس موصولا وحديث ابن طاووس عن ابيه مرسل وحديث جابر وابي هريرة موصولا ثانيا انه قضى بديتها على العاقلة) * قلت * لهذا الحديث سند صحيح ذكره البيهقي فيما بعد في باب دية الجنين واما السند المذكور في هذا الباب ففي صحته نظر لان فيه عبد الملك ابو قلابة الرقاشي متكلم فيه قال الدارقطني كثير الخطأ في الاسانيد والمتون كان يحدث من حفظه فكثرت الاوهام منه انتهى كلامه ولهذا لم يخرج له في الصحيحين شيء واذا كان الصواب في هذه القضية القضاء بالدية لا القود كما هو المفهوم من كلام البيهقي وقد قتلها بحجر او عمود فسطاط كما ثبت في الصحيح والظاهر ان مثل هذا القتل انما يكون بألة قائمة دلت هذا الحديث على ان القتل بما يقتل غالباً ولا يقاس منه شبه عمد لا عمد فهو حجة على البيهقي وامامه ومخالف لمقصود البيهقي *

* باب شبه العمد *

* قال *

ذكر فيه حديث علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر ثم ذكر (ان المزني احتج به فقال عراقي يمتنع بابن جدعان فقال محمد بن اسحق بن خزيمة قد روي هذا الحديث غيره وهو ايوب السختياني وخالد الحذاء) * قلت *

ظاهر كلامه انها رويها من الوجه الذي رواه ابن جده عافه وليس كذلك لانه رواه عن القاسم عن ابن عمر وايوب رواه عنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وخاله رواه ثارة عنه عن عقبة بن اوس عن رجل من الصحابة وثارة رواه عنه عن عقبة بن اوس عن عبد الله بن عمرو كما بينه البيهقي بعد في هذا الباب ثم ذكر البيهقي حديث (من ضرب بسوط ظلما اقتص منه يوم القيامة) قلت * هذا الحديث غير مناسب للباب وايضا فان احكام الدنيا لا تؤخذ من احوال الآخرة *

* قال * باب الحال التي اذ قتل الرجل اقيده منه *

ذكر فيه حديث مقتل عمر رضي الله عنه * قلت * في هذا الحديث ان ابا لؤلؤة نحر نفسه وليس فيه انه اقيده منه فلا ادري ما مناسبته للتبويب *

* قال * باب الرجل يجبس الرجل للآخر فيقتله *

ذكر فيه حديثا عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر ثم قال (غير محفوظ) ثم ذكره عن اسمعيل مرسل او ذكر (انه الصواب) * قلت * صحيح ابن القطان رفعه وقال اسمعيل من الثقات فلا بعد رفعه مرة وارسله اخرى اضطرابا اذ يجوز للمافظ ان يرسل الحديث عند المذاكرة فاذا اراد التحميل اسند *

* قال * باب الخيار في القصاص *

ذكر فيه عن جماعة في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم * (انه رخص لامة محمد صلى الله عليه وسلم ان شاء قتل وان شاء اخذ الدية وان شاء عفا) ثم ذكر حديث ابي شريح (فهو بالخباريين ان يقتص او يعفو او ياخذ القتل) ثم ذكر قوله عليه السلام لولي المقتول (اتعفو قال لا قال فتاخذ الدية قال لا) * قلت * في هذا كله ان العفو قسم لا ياخذ الدية فدل على انهم اذا صفوا لا ياخذون الدية الا بالاشتراط وحكي الطحاوي في احكام القرآن عن الشافعي قال بالعفو يستحق اخذ الدية اشترط ذلك في عفو ام لا *

* قال * باب من قال موجب العمد القود *

ذكر فيه حديث ابن عباس (من قتل في عمية) * قلت * قد ذكر البيهقي فيما مضى في باب شبه العمد (ان هذا الحديث ارسله بعضهم ووصله بعضهم) فكان الوجه الاستدلال بما في الصحيحين من قوله عليه السلام في قصة الربيع كتاب الله القصاص * قال صاحب الاستذكار واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن شبرمة والحسن بن حي وهو الاظهر من مذهب مالك *

* قال *

* باب الترغيب في العفو *

ذكر في آخره حديثا (عن أبي السفر قال أبو الدرداء) الحديث ثم ذكر حديثا (عن الشعبي قال عبادة بن الصامت سمعت عليه السلام يقول من أصيب بجسده بقدر نصف دينه فعفا) الحديث ثم قال (كلاهما منقطع) قلت * عبادة توفي سنة أربع وثلاثين والشعبي ولد سنة تسع عشرة فلما واه لعبادة ممكن وقد أخرج للنسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فتحمل عنقته على الاتصال على رأي مسلم وغيره *

* قال *

* باب من قال يقتص الكبار قبل بلوغ الصغار *

ذكر فيه قتل الحسن بن علي لابن ملجم قال (قال بعض أصحابنا إنما استبد بقتله قبل بلوغ الصغار من ولد علي لأنه قتله حدا لكفره لا قصاصا) قلت * ذكر البيهقي فيما بعد في باب الرجل يقتل واحدا من المسلمين على التأويل (عن الشافعي قال إذا أبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال في ابن ملجم بعد ما ضرب به أطمعوه واسقوه واحسنوا أساره فإن عشت فانا ولي دمي أعفوا إن شئت وإن شئت استقدت وإن مت فقتلتموه فلا تمثلوا) وقال القدوري في التجريد لو كان مرئدا لجازت المثلثة به وأيضا ما كان علي يقف بقتله على شرط الموت ولو قتل لسعيه في الأرض بالفساد لم يجز العفو عنه وقال محمد بن جرير الطبري في التهذيب أهل السير لا تدافع عنهم إن عليا أمر بقتل قتاله قصاصا ونهى أن يمثل به ولا خلاف بين أحد من الأمة أن ابن ملجم قتل عليا متأولا ولا مجتهدا مقدرا على أنه على صواب وفي ذلك يقول عمر ابن

ابن حطان *

* شعر *

يا ضربة من نعي ما أرا ديهالا • • • يبلغ من ذي العرش رضوانا

اني لا فكر فيه ثم احسبه • • • اوفى البرية عند الله ميزانا

وذكر صاحب الاستيعاب أن ابن ملجم قال للشيب الاشجعي هل لك أن تساعدني على قتل علي فقال وبل لك أنه ذو سابقة في الاسلام فقال ابن ملجم أنه حكم الرجال في دين الله وقتل اخواننا الصالحين وأنه ضربه على راسه وقال الحكم لله يا علي لالك ولا لأصحابك انتهى كلامه وهذا أيضا يدل على أنه كان مسلما متأولا وذكر ابن قتيبة في كتاب السياسة أن ابن ملجم دخل المسجد في فروع الفجر الأول فدخل في الصلوة تطوعا ثم افتتح القراءة فجعل يكرر هذه الآية ومن الناس يشرى نفسه ابتغاء • فاقبل علي ويده محصر بوقف الناس للصلوة فمر بابن ملجم وهو يردد الآية فظن أنه تعي فيها ففتح له والله رؤف بالعباد • ثم انصرف علي فتبعه فضربه على قرنه فقال علي احبسوه ثلاثا وأطعموه واسقوه فان أعشأرى فيه رأيي وإن امت فاقتلوه ولا تمثلوا به فمات وأخذه عبد الله بن جعفر فقطع يده ورجليه فلم يجزع

وارادوا قطع لسانه فجزع فقيل له ما هذا الجزع على لسانك وحده قال اني اكره ان يمر بي ساعة من نهار
لا اذكر الله فيها ثم قطعوا لسانه وضربوا عنقه *

* قال * باب عفوبعض الاولياء *

ذكر فيه حديث (على المقتلين ان ينحجزوا الاول فالاول وان كانت امرأة) ثم ذكر (عن ابي عبيد قال وذلك ان
يقتل القتل وله ورثة رجال ونساء فايهم عفا عن دمه من رجل وامرأة فعفوه جائز لان قوله ينحجزوا يعني
يكفوا عن القود) قلت * ذكر الطحاوي انه سأل عن تفسير هذا الخبر احمد بن ابي عمران والمزني فقال ابن ابي عمران
هذا يخرج منه جواز عفوا النساء عن الدم وقال المزني معناه القتال في غير الحق ورد ابن حزم قول ابن ابي
عمران وقال لا يفهم احد من هذا انه يجوز عفوا النساء عن الدم او لا وقال كلام المزني صحيح لا يجوز لاحد ان
يقول غيره وهو مقتضى الخبر ومفهومه وهو انه يجب على المقتلين ان ينحجز بعضهم عن بعض فلا يقتلون وان
يبدأ بالانحجاز الاول فالاول لان الاولين يتصادمون قبل من خلفهم فالانحجاز فرض على الاول فالاول
ولو انه امرأة لحرمة القتال *

* قال * باب ما روي في ان لا قود الا بجد يدة *

ذكر فيه حديث قيس (عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير عنه عليه السلام قال لا قود الا بجد يدة) ثم قال
(كذا اتى به قيس بن الربيع ورواه الثوري عن جابر على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمدة) ثم ذكره من وجوه
ثم قال في آخر الباب (لم يثبت له اسناد وجابر بن يزيد الجعفي مطعون) قلت * الجعفي وان طعن فيه قال وكيع معهما
شككتكم في شيء فلا تشكوا في ان جابرا ثقة وقال شعبة هو صدوق في الحديث وقال الثوري لشعبة لئن تكلمت في
جابر لا تكلمن فيك وفي الكاشف للذهبي ان ابن حبان اخرج له في صحيحه وبقى في السند قيس بن الربيع مكنت عنه
البيهقي هنا وقال في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) انتهى كلامه وفيه نظر
فقد قال عفان كان قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة وقال شعبة سمعت ابا حصين يثنى عليه وقال ابوداود سمعت
شعبة يقول عليك به وقال ابوداود الطيالسي هو ثقة حسن الحديث وقال معاذ العنبري قال لي عبد الله بن
عثمان حيث لقيت قيسا لا تبال ان لا تلقى سفيان وقال سفيان بن عيينة ما ادركت بالكوفة احسن حديثا منه وقال
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا باس به وقد اخرج ابن ماجه في سننه عن ابراهيم
ابن المستمير عن ابي عاصم النبيل عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير عنه عليه السلام

قال لا قودالا بالسيف فقد تابع الثوري قيس بن الربيع على رواية هذا الحديث وقول البيهقي ورواه الثوري عن جابر على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمد فيه نظر من وجهين * احدهما ان هذا اللفظ لم يذكره البيهقي في باب شبه العمد وانما ذكره قبله بباين فقال (جماع ابواب صفة قتل العمد وشبه العمد باب عمد القتل بالسيف) ثم ذكر الرواية المذكورة * الثاني ان لفظها كل شيء خطأ الا السيف وكل خطأ ارش * وهذا اللفظ مخالف لحديث هذا الباب في اللفظ والمعنى فكيف يقول البيهقي (ورواه الثوري) ولو ذكر اللفظ الذي ذكره ابن ماجه من رواية الثوري عن جابر لكان هو الوجه وقال ابن ماجه ايضا ثنا ابراهيم بن المستر ثنا الحر بن مالك العبدي ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن عن ابي بكرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قودالا بالسيف * وهذا شاهد لحديث النعمان وسنده جيد ابن المستر صدوق كذا قال النسائي والحر قال ابن ابي حاتم في كتابه سألت ابي عنه فقال صدوق لا بأس والمبارك وان اكلم فيه فقد اخرج له البخاري في المناقب في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله عباده بالكسوف واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وثقة وقال عفان كان ثقة وكان وثقه ابن معين مرة وضعفه اخرى وكان يحمي القطان بحسن الثناء عليه فهذا الحديث قد روي من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض قائل احواله ان يكون حسنا وبه قال النخعي والشعبي والحسن وابو حنيفة واصحابه *

* قال * ﴿باب القصاص فيما دون النفس﴾

ذكر في آخره حديث كسر الشبهة قلت * بعض الكلام عليه في باب القود بين الرجال والنساء *

* قال * ﴿باب ما لا قصاص فيه﴾

ذكر فيه من حديث ابي يعلى بن ابي كريب ثنا رشدين بن سعد عن معاذ بن محمد الى آخره * قلت * ذكر ابو يعلى الموصلي هذا الحديث في مسنده وادخل بين رشدين ومعاذ معاوية وكذا اخرج ابن ماجه في سننه ومحمد بن جرير الطبري في التهذيب الا انهما قالوا معاوية بن صالح ثم ذكر حدیثان من رواية ابي بكر بن عياش عن دهم بن ثعلبة عن ابن جارية عن ابيه الى آخره * قلت * اخرج ابن ماجه في سننه عن عمار بن خالد الواسطي عن ابي عياش بسنده وعمار قال ابن ابي حاتم كتبت عنه مع ابي بواسط وكان ثقة صدوق وهما متكلم فيه وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي نمران وثق *

* قال * ﴿باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص﴾

ذكر فيه حديثا عن ابي بكر وعثمان بن ابي شيبة عن ابن عليه عن ايوب عن عمرو عن جابر ثم ذكر (عن الله ارطاني الله

قال اخطأ ابنا ابي شيبه فيه وخالفهما احمد وغيره فرووه عن ابن عليه مرسلان من حديث عمرو) قلت ابنا ابي شيبه امامان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله علي ما عرف قال عمرو بن علي ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبه وكذا قال ابو زرعة وقال ابن عدي سمعت ابن عرفة يقول سمعت ابن خراش يقول سمعت ابا زرعة الرازي يقول ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبه فقلت يا ابا زرعة فاصحابنا البغداديون فقال اصحابك اصحاب بخاري ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبه وقال ابن معين ابنا ابي شيبه ليس فيهما شك ولهذا صحح ابن حزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير تسليم ان الحديث مرسل فقد روي مرسلًا ومُسندًا من وجوه قال الحازمي قد روي هذا الحديث عن جابر من غير وجه واذا اجتمعت هذه الطرق قوي الاحتجاج بها ثم ذكر البيهقي الحديث من جهة محمد بن حمران عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (وكذلك رواه مسلم بن خالد عن ابن جريج) قلت * محمد بن حمران لا بأس به كذا قال ابن عدي ومسلم بن خالد وان تكلموا فيه فقد وثقه ابن معين وغيره واخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكر الحازمي حديث ابن ركانة الذي ذكره البيهقي في هذا الباب ثم قال في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ما يدل على ان هذا الحكم منسوخ وانما أفاد النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القضية حسب ولم يقدر بعد ذلك ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب المذكور ثم قال روي عن ابن جريج من غير وجه فان صح سماع ابن جريج من عمرو بن شعيب فهو حديث حسن يقوى الاحتجاج به لمن يرى الحكم الاول منسوخًا واخرج الطحاوي بسند جيد عن الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن حميد الاعرج ان رجلاً وجأ رجلاً بقرن في فخذه فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يطلب اليه ان يقبده فقال صلى الله عليه وسلم حتى يبرأ فابي الا ان يقيد فاقاد فشلت رجله بعد فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما ترى لك شيئا قد اخذت حقك * وفي الاستذكار روي الثوري عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب عن ابن عمر بن عبد العزيز كتب الى طريف بن ربيعة وكان قاضياً بالشام ان صفوان بن المعطل ضرب حسان بالسيف فجاءت الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود فقال تنتظرون فان يبرأ صاحبكم تقتصوا وان يميت فعمري حسان فقال الانصار قد علمتم ان هو النبي صلى الله عليه وسلم في العفو فعفوا * فهذا امر قد روي من عدة طرق بشد بعضها بعضها قال الطحاوي من خالف هذا الحديث فقد خالف كل من تقدم من العلماء وفي الاستذكار اكثر اهل العلم مالك وابو حنيفة واصحابهما وسائر الكوفيين والمدينة على انه لا يقتص من جرح ولا يؤدي حتى يبرأ *

* باب وجوب الدية في شبه العمد على العاقلة *

* قال *

ذكر فيه حديث المرأة التي رمت أخرى بحجر * قلت * وفي الصحيح أيضاً أنها رمتها بعمود فسطاط والظاهر أن مثل هذا القتل إنما يكون بآلة قاتلة لا يعاش من مثلها ومثل هذا عند البيهقي عمداً شبه عمداً على ما تقدم في باب عمداً القتل بالحجر وغيره مما لا غلب أنه لا يعاش من مثله وتقدم البحث معه هناك *

* قال * باب تليظ الدية في الخطأ في الشهر الحرام والبلد الحرام وذى الرحم *

* قلت * في الاستذكار قال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما وابن أبي ليلى القتل في الحل والحرم والشهر الحرام وغيره سواء وهو قول ابن المسيب وعروة وسليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة وعبيد الله بن عبد الله لأنه عليه السلام لم يوقت في الديات شيئاً من ذلك واجمعوا أن الكفارة على من قتل في الشهر الحرام وغيره سواء فالقيا من أن تكون الدية كذلك *

* قال * باب من قال في الخماس *

* قال *

ذكر فيه من طريق أبي داود حديث خشف ثم قال (قال أبو داود وهو قول عبد الله) ثم قال البيهقي (يعني الماروي من قول عبد الله موقوفاً غير مرفوع) * قلت * لا يفهم هذا من كلام أبي داود بل المفهوم من كلامه أنه أخرج الحديث وسكت عنه ثم أفاد أنه قول عبد الله أيضاً وفي الاستذكار هو قول أبي حنيفة وأصحابه وابن حنبل وفي أحكام القرآن للرازي لم يرو عن أحد من الصحابة ممن قال بالآخماس خلافة وقول الشافعي لم يرو عن أحد من الصحابة ثم حكى البيهقي (عن الدارقطني أنه قال خشف مجهول) * قلت * وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من التابعين *

* قال * باب اعواز الابل *

* قال *

ذكر في آخره (عن الشافعي قال الدية لا تقوم الا بالذنان والدرهم كما لا تقوم غيرها الا بهما) قال البيهقي (ويحتمل أن عمر قومه بغير الدرهم والذنان بغير الدرهم والذنان بغير الدرهم) وعلى هذا حمل البيهقي قضاء عليه السلام على اهل الابل مائة وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة * قلت * وذكر البيهقي في الخلافيات أن القول الجديد للشافعي أن الأصل في الدية الابل وحدها ولا يجوز العدول عنها مع وجودها إلى غيرها وفي الاستذكار قال الشافعي بمصر لا يؤخذ من الذهب والورق الا قيمة الابل بالغاما بلغت وقال مالك وأبو حنيفة والليث لا يؤخذ في الدية الا الابل او الذهب او الورق وهو قول الشافعي بالعراق وقال أبو يوسف ومحمد يؤخذ أيضاً البقر والشاة والحمل *

* قال * **باب تقدير البدل باثني عشر الف درهم او الف دينار**

ذكر فيه حديث محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس * قلت * محمد هو الطائفي ضعفه ابن حنبل وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة عنه عليه السلام لم يذكر ابن عباس كذا قال ابو داود وقال ابن معين ابن عيينة اثبت من الطائفي في عمرو بن دينار واثق منه ولهذا قال عبد الحق المرسل احق من المسند ثم ذكره البيهقي من طريق محمد بن ميمون عن ابن عيينة بسنده المذكور بذكر ابن عباس ثم ذكر (انه قال كذلك مرة واحدة واكثر ذلك كان يقول عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * اخرجه النسائي عن ابن ميمون بسنده عن عكرمة سمعناه مرة يقول عن ابن عباس انه عليه السلام قضى باثني عشر الف يعني في الدية ثم قال النسائي ابن ميمون ليس بالقوي والصواب مرسل وقال ابن حزم قوله يعني في الدية ليس من كلامه عليه السلام ولا في الخبرين انه من قول ابن عباس وقد يقضى عليه السلام بذلك في دين اودية بالتراضي ورواه مشاهير اصحاب ابن عيينة لم يذكروا فيه ابن عباس كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة فذكره عن عكرمة مرسل اخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة بسنده ولم يذكر ابن عباس ثم قال لا نعلم احدا يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم ثم ذكر البيهقي كتابه عليه السلام في الديات * قلت * قد تكلمنا عليه في الزكاة ثم ذكر حد يثافي سنده موسى بن خلف * قلت * ذكره ابن حبان فقال كثرت روايته للمناكير فاستحق الترك *

* قال * **باب ما روي فيه عن عمرو وعثمان سوى ماضى**

ذكر فيه اختلاف عن عمر ثم قال (الرواية فيه عن عمر منقطعة) * قلت * روى وكيع عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع عمر بن الخطاب على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم وفي المحلى وروينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وقال ابن المنذر هو قول ابي حنيفة واصحابه والثوري وابي ثور وفي التجريد للقنبري لا خلاف في ان الدية الف دينار وكل دينار عشرة دراهم ولهذا جعل نصاب الذهب عشرين دينارا ونصاب الورق مائتي درهم *

* قال * **باب ما دون الموضحة**

ذكر فيه اثر عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ثم ذكر (ان عبد الرزاق قال لما لك حدثني به فابي وقال العمل عند نا على غيره ورجله عند نا ليس هناك يعني ابن قسيط) * قلت * في كونه هو المراد نظروا ذكر الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي ان المراد غيره فاخرج في الكتاب المذكور عن النسائي قال فرى على الحارث بن مسكين وانا اسمع

عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الرحمن بن اشرس عن مالك عن رجل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط فذكره ثم قال الطحاوي ما ملخصه فقلنا بذلك ان مالك لم يسمع من ابن قسيط وان مبلغه عنه الذي لم يسميه ليس هناك اي ليس موضوعا لقبول روايته لانه اراد بقوله ليس هناك ابن قسيط انتهى كلامه وهذا اولى لان ابن قسيط من الثقات الذين اخرج لهم الشيخان وغيرهما وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وقال صاحب التمهيد كان من سكان المدينة ومعدودا في علمائها وثقاتها وفقهائها زاد في الاستدكار من لقي ابن عمرو واباهريرة وبارافع وروى عنهم وما كان مالك يقول فيه ما ظن عبد الرزاق لانه قد احتج به في مواضع من كتابه وانما قال مالك ذلك في الرجل الذي كتم اسمه الذي حدثه به عن ابن قسيط ثم ذكر البيهقي اثرافيه محمد بن راشد فقال فيه (وان كنا نروي حديثه لرواية الكبار عنه فليس ممن يقوم الحجة بما ينفرده) قلت * الان القول فيه جدا كما ترى واطلق عليه الضعف في باب الحيض على الحمل وقال فيما مضى قريبا في باب الدية ارباع (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) *

* قال * * باب دية اشفار العين *

* قلت * الاشفار حروف الاجفان التي ينبت عليها الشعر واراها البيهقي نفس الاجفان وكذا فعل الشافعي في الام وقال العيني تذهب العامة في اشفا العين انها الشعر وذلك غلط وقال المطرزي في المغرب لم يذكر احد من الثقات ان الاشفار الا هدا ب *

* قال * * باب دية الاصابع *

ذكر فيه حديث ابن عليه عن غالب عن مسروق بن اوس ثم ذكره من حديث سعيد بن ابي عروبة عن غالب عن حميد بن هلال عن مسروق ثم قال (وكذلك رواه محمد بن جعفر عن ابن ابي عروبة) ثم قال (ورواه شعبة عن غالب فذكر سماع غالب من مسروق) * قلت * خالفه ابو داود فاخرجه من طريق شعبة عن غالب عن مسروق ثم قال رواه محمد بن جعفر عن شعبة عن غالب قال سمعت مسروقا *

* قال * * باب الصعيح يصيب عين الاعور *

ذكر فيه (عن ابي مجلز سألت ابن عمر عن الاعور فقال عبد الله بن صفوان قضى عمره بالدية فقلت انما اسأل ابن عمر فقال اولى بكم عن عمر) ثم قال البيهقي (ظاهره ان ابن عمر كان لا يقول فيها بوجوب جميع الدية) * قلت * ظاهره انه وافق عمر في ذلك اذ لو تخالفه لما سكت هذا هو الظاهر من دية وورعه ويقوى هذا ان ذلك جاء عنه مصرحا قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله عن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا فقيت عين

الاعور ففیهادیة كاملة *

* قال *

* باب ماجاء في دية المرأة *

ذكر فيه حديثان عن عبادة بن نسي عن ابن غنم عن معاذ ثم قال (وروي ذلك من وجه آخر عن عبادة بن نسي وفيه ضعف) قلت * ظاهره ان قوله وفيه ضعف يعود الى الوجه الاخير وقال في الباب الذي يلي هذا الباب (وروي عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد لا يثبت مثله) وظاهر هذا يشمل الحديث بوجهيه *

* قال *

* باب ماجاء في جراح المرأة *

ذكر فيه (عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال كان فيما جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر) الى آخره * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال اتاني عروة البارقي من عند عمران جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموضحة وما فوق ذلك فلان المرأة على النصف من دية الرجل *

* قال *

* باب دية اهل الذمة *

ذكر فيه حديث (في النفس المؤمنة مائة من الابل) * قلت * خصمه لا يقول بالمفهوم ومن قاعدته حمل المطلق على اطلاقه فيجري ما ورد في نفيه الروايات من قوله عليه السلام في النفس مائة من الابل ونحوه على اطلاقه وحديث في النفس المؤمنة على تقييده ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب ان عمر قضى) الى آخره * قلت * ذكر مالك وابن معين ان ابن المسيب لم يسمع من عمرو وقد ذكرنا ذلك غير مرة وقد جاء عن عمر خلاف هذا قال عبد الرزاق في مصنفه ثنا رباح بن عبيد الله اخبرني حميد الطويل انه سمع انس بن مالك يحدث ان يهوديا قتل غيلة فقضى فيه عمر بن الخطاب باثني عشر الف درهم * قال الطحاوي ثنا ابراهيم بن منقذ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن ابي ايوب حدثني يزيد بن ابي حبيب ان جعفر بن عبد الله بن الحكم اخبره ان رفاعة بن السمؤل اليهودي قتل بالشام فجعل دية عمر الف دينار * وهذا السند رجاله على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة اخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه ثم ذكر البيهقي (عن صدقة بن يسار قال ارسلنا الى ابن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان باربعة آلاف قلنا فمن قتله فحصبنا قال الشافعي هم الذين سألوه آخره) * قلت * وفي الخلافات للبيهقي انما عني الشافعي بقوله هذا انه روي عنه بخلافه وهذا آخر ما قضى به فالأخذ به اولى وقال في كتاب المعرفة ولما اراد الله اعلم ان ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع الى هذا * قلت * السياق يدل على ان مراد الشافعي بالمستول هو ابن المسيب كما فهمه البيهقي في كتاب المعرفة وكلامه في الخلافات

ظاهر يدل على انه فهم من كلام الشافعي ان مراده بالسئول هو عثمان لانه قال وهذا آخر ما قضى به وابن المسيب فيما علمنا ما كان متوليا و عثمان لم يسئل في تلك القضية بل السئول هو ابن المسيب فظهر ان كلام البيهقي في الخلافات ليس بجيد ثم انه كيف ما اراد الشافعي فكلامه دعوى وليس في القضية ما يدل على ان ذلك كان آخر او سببا عن عثمان ايضا خلاف هذا و ذكر ابو عمر في التمهيد عن جماعة منهم ابن المسيب انهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم و روى الطحاوي بسنده عنه قال دية كل معاهد في عهد الف دينار ثم ذكر البيهقي (انه روى عن عثمان بخلاف هذا) بسندين احدهما منقطع والاخر غير محفوظ و انه ذكرهما في باب لا يقتل مؤمن بكافر) قلت: كانه يشير بالسند الذي هو غير محفوظ الى رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر وقد ذكرنا في ذلك الباب ان عبد الرزاق اخرجه عن الزهري من وجهين وان ابن حزم قال هو في غاية الصحة عن عثمان فلا ادري ما معنى قول البيهقي (غير محفوظ) و كما ذكره البيهقي في آخر هذا الباب عن الزهري (كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي صلى الله عليه وسلم و ابي بكر و عمر و عثمان مثل دية المسلم) يقوي ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الاثر عن عثمان مرويا من ثلاثة اوجه واحداه متصل صحيح والاخران منقطعان و المنقطع عند الشافعي يقوى بمنقطع مثله فكيف بهذين ثم ذكر البيهقي حديث دية المجوسي ثمانمائة درهم وسكت عنه قلت: فقال الطحاوي لا يعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية المجوسي غير هذا الحديث الذي لا يشبه اهل الحديث لاجل ابن لهيعة ولا سيما من رواية عبد الله بن صالح عنه ثم ذكر البيهقي حديث (جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية العامريين دية الحر المسلم) وفي سنده ابو سعيد البقال فتكلم فيه ثم قال (ثم ظاهره بوجوب ان يكون حديث عمرو بن شعيب) قلت: حديث عمرو وعقل الكافر نصف عقل المؤمن فكان البيهقي يجعل الدية في قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامريين فيحصل لكل واحد النصف و رواية الحسن بن عمار تنفي هذا التاويل و توضح بان دية كل واحد منهما دية مسلم الا ان البيهقي تكلم في الحسن و قد اخرج الترمذي وابن جرير الطبري هذا الحديث من رواية يحيى بن آدم عن ابي بكر بن عياش و لفظهما و دي العامريين بدية وهذا يقوي رواية الحسن و ينفى تاويل البيهقي ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج (عن الزهري كانت دية اليهودي والنصراني) الحديث ثم ذكر (ان الشافعي رده بكونه مرسلا وان الزهري في صحيح المرسلة و قد روينا عن عمرو و عثمان ما هو اصح منه) قلت: ذكر عبد الرزاق هذا الحديث في مصنفه عن معمر عن الزهري و زاد في آخره قال الزهري و لم يقض لي ان اذكر عمر بن عبد العزيز فاخبره ان قد كانت الدية تامة لاهل الذمة قلت للزهري بلغني ان ابن المسيب قال دية اربعة آلاف قال ان خير الامور ما عرض على كتاب الله قال الله تعالى قد دية مسلمة الى اهله و ذكر ابو داود

في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن قال كان عقل الذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن ابي بكر وزمن عمرو وزمن عثمان حتى كان صدر امن خلافة معاوية فقال معاوية ان كان اهل اصبهان قد اصاب به بيت مال المسلمين فاجعلوا البيت مال المسلمين النصف ولا اهل النصف خماسة دينار ثم قتل رجل آخر من اهل الذمة فقال معاوية لو انا نظرنا الى هذا الذي يدخل بيت المال فجعلنا وضياعنا المسلمين وعوننا لم قال لمن هناك وضع عقلم الى خماسة قال ابوداود رواه ابن اسحق ومعر عن الزهري نحو هذا وحديث ابن اسحق اتم واخرج ايضا في مراسيله بسند رجاله ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وقد تأيد هذا المرسل بمسيلين صحيحين وبعده احاديث مسندة وان كان فيها كلام وبمذاهب جماعة كثيرة من الصحابة ومن بعدهم فوجب ان يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه وفي التمهيد روى ابن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قضية بني قريظة والنضير انه عليه السلام جعل ديتهم سواء دية كاملة وعمر وعثمان قد اختلفت عنهما وقد تقدم عن عثمان على موافقة هذه الاحاديث من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة كما قد مناع ابن حزم وهو الذي دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لانه تعالى قال ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله ثم قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة والظاهر ان هذه الدية هي الدية الاولى وكذا فهم جماعة من السلف قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن اشعث هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وحماد عن ابراهيم قال دية اليهودي والنصراني والحربي المعاهد مثل دية المسلم ونسأولهم على النصف من دية الرجال وكان عامر بن لو هذه الآية وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله واشعث وان تكلموا فيه يسيرا فقد تقدم ان مسيار وى له متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن ابي شيبة ايضاً ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول دية المعاهد دية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كانت مذهب عمرو وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الادلة لقولها فكيف وقد اختلف عنهما ثم ذكر البيهقي (عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من كان له عهد او ذمة فديته دية المسلم) ثم قال (منقطع موقوف) قلت هذا هو مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعاً وقد اخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد مثل دية المسلم وقال ذلك علي ايضاً وهو ايضاً منقطع الا ان كلا منهما يعضد الآخر ويقويه وذكر عبد الرزاق عن ابي حنيفة عن الحكم بن عتيبة ان علياً قال دية اليهودي والنصراني وكل ذي مثل دية المسلم وذكر ايضاً بسند بن صحيحين عن

التخعي والمشعي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم وذكر ايضا عن ابن جريج عن يعقوب بن عتبة واسماعيل بن محمد وصالح قالوا عقتل كل معاهد من اهل الكفر وسعاهده كقتل المسلمين ذكر انهم وانا لهم جرت بذلك الستة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعلقمة والتخعي ذكره عنهم ابن ابي شيبة باسانيده وفي التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان الكفارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقبة فكذلك الدية مورد على من اوجب مالا شك فيه وهو الاقل وذلك اربعة آلاف لليهودي وثمان مائة للمجوسي فقال هذه علة غير صحيحة والحنك بالاقل على غير اصل من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله وفي الاستذكار وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري وعثمان البتي والحسن بن حي دية المسلم والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين وروى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان ابو بكر وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذين مثل المسلم *

* قال * **باب من في الديوان ومن ليس فيه العاقلة سواء**

ذكر فيه حديث (على كل بطن عقوله) قلت * الشافعي يعتبر في العاقلة الاقرب فالاقرب وظاهر الحديث الوجوب على البطن من غير اعتبار الاقرب وكذا حديث فضى بالدية على العاقلة وكذا ما ذكره البيهقي في آخر الباب السابق ان عمر جنى جناية فقال لعلي عزمت عليك لما قسمت الدية على بني ابيك قال فقسما على قريش وذكر الطحاوي ان سلمة بن نعيم قتل يوم اليمامة مسلما خطأ فقال له عمر عليك وعلى قومك الدية *

* قال * **باب ما تحمل العاقلة**

ذكر فيه (ان الشافعي ذهب الى انها تحمل كل ما كثروا قل لانه عليه السلام لما حملها الاكثر دلت على تحملها الايسر) قلت * القياس ان لا يلزمها جناية كما اذا جنى على حال وعموم قوله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى * ينفي اللزوم عليها وكذا قوله عليه السلام لا يجني عليك ولا تجني عليه * فاذا حملها النبي عليه السلام سا كان ذلك ثابتا على خلاف القياس فيقتصر عليه ولا يقاس ومذهب مالك واصحابه ان العاقلة لا تحمل من دية الخطأ الا الثلث فصاعدا وهو قول الفقهاء السبعة وعبد العزيز بن ابي سلمة وابن ابي ذئب وقال ابو حنيفة واصحابه لا تحمل الا نصف عشر الدية فصاعدا وهو قول الثوري وابن شبرمة *

* قال * **باب تيجيم الدية على العاقلة**

ذكر فيه (عن الشافعي قال وجدنا عاما في اهل العلم انه عابه السلام قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ بمائة

الابل على عاقلة الجاني واما ما فهم انها في معنى الثلاث متبن في كل سنة ثلثها قلت * ذكر ابن الرضا في شرح الوسيط ان الشافعي قال في المختصر لا اعلم بخالفاته عليه السلام فنفى بالدقة على العاقلة ولا اختلاف بين احد علمه في انه عليه السلام قضى بها في ثلاث سنين ثم ذكر عن ابن المنذر قال ما ذكره الشافعي لا يعرف له اصل من كتاب ولا سنة وان ابن خنبل مثل عنه فقال لا اعرف فيه شيئا فقبل له ان ابا عبد الله رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سمعه من ذلك المدني فانه كان حسن الظن فيه يعني ابن ابي يحيى قال ابن داود الشافعي في شرح المختصر كان الشافعي يروي هذا الحديث ويقول حدثني من هو ثقة في الحديث غير ثقة في دينه *

* قال * باب ما ورد في البيرواجبار *

ذكر فيه (عن سمالك عن خدش عن علي في الذين سقطوا في الزبية ثم تكلم عليه) ثم قال (اصحابنا يقولون ينبغي ان يكون في الاول ثلثا الدية) الى قوله (فان صح الحديث ترك له القياس) قلت * اخرج احمد هذا الحديث في مسنده من طريق اسرئيل عن سمالك ولفظه فيينا هم يتدافعون اذ سقط رجل فتطأ باخر الى آخره وبمناه اخرج ابن ابي شيبة عن ابي الاحوص عن سمالك ولفظه فاصبح الناس يتدافعون على راس البيرواخرجه الطحاوي ايضا من حديث ابي الاحوص ثم وجهه بما لم يخصه ان اهل الزبية جانون على الساقطين فيها جدد افهم ويحمل امرهم على اهم كانوا متشابكين فالساقط الاول يجر الذي يليه جارا لا آخرين لتشابكهم فموت من دفع اهل الزبية ومن سقط الباقين عليه مجرءا يام على نفسه فوجب الربع وسقط ثلاثة الارباع اذ هو سبب سقوط الثلاثة عليه وموت الساقط الثاني من الدفعة المجهول فاعطاه من جرء الآخرين فله الثلث بالدفعة وما بقي هدر اذ هو سببها وموت الساقط الثالث من الدفعة ومن جر التابع فله النصف والنصف هدر اذ جنى على نفسه وموت الرابع من الدفعة خاصة فله الجميع وانما اخذت منهم وان لم يمتدافعون لانهم في حكم نفر اقتتلوا فاحلوا عن قتل لم يدرفا له فموتهم جميعا وجرح الاسد هدر اذ شبهه الدفع كن دفع رجلا على سكين او حجر فمات انتهى كلامه وثبت بهذا ان الحديث موافق للقياس غير مخالف له كما ادعى البيهقي ثم في القياس المفهوم من كلامه نظرو كيف يجب للاول على الثاني والثالث وهو الذي جرهما ولحق وجب له عليهما شي وجب ان يجب له على الرابع ايضا لانه مات من فعله ايضا وهذا الكلام بعينه يقال في الثاني والثالث *

* قال * باب جنين الامة *

(فيه عشرين امة لا فرق بين ان يكون ذكرا او انثى رواه الشافعي عن ابن المسيب والحسن والنسفي قال الشافعي لما لم يسئل عليه السلام عن الجنين في الحرة اذ ذكر هو وانثى فكذا جنين الامة) قلت * كان ينبغي ان يقول باب جنين الامة

من غير سبدها لان العلماء على ان جنينها من سبدها حكمه حكم جنين الحرة ذكره صاحب الاستذكار ويقال للشافعي
ولم يسئل عليه السلام اجنين حرة ام جنين امة فوجب استواءهما في وجوب الفرة وقد اختلف في ذلك عن ابن المسيب
والنخعي فروى ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريح قال معمر عن الزهري وقال ابن جريح عن
اسماعيل بن امية كلاهما عن سعيد بن المسيب قال في جنين الامة عشرة دنانير ومن طريق قاسم بن اصبح ثنا محمد بن المثني
ثنا عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان كلاهما عن الثوري عن المغيرة بن قاسم عن ابراهيم النخعي قال في جنين الامة
نصف عشر ثمان امة *

* قال * باب اصل القسامة *

ذكر فيه (عن الشافعي عن مالك عن ابن ابي ليلى عن سهل انه اخبره هو ورجال من كبراء قومه) وذكره من طريق ابن
بكير عن مالك ولفظه (انه اخبره رجل من كبراء قومه) ثم ذكر (ان ابن وهب قاله عن مالك كرواية الشافعي) قلت *
ذكره يحيى بن يحيى عن مالك كرواية ابن بكير ولفظه انه اخبره رجال من كبراء قومه * وذكر صاحب التمهيد
ان ابن وهب تابع يحيى على ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب ثم ذكر البيهقي حديث سهل من طرق وفيها
البداءة بايمان المدعيين ثم قال (ورواه ابن عيينة عن يحيى فخالف الجماعة في لفظه) ثم اسنده من رواية الحميدي عن
ابن عيينة وفيه البداءة بايمان المدعي عليهم وهم اليهود) قلت * رويناه في مسند الحميدي عن ابن عيينة فبدأ
بايمان المدعين موافقا للجماعة وكذا اخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن
عبيد عن بشير بن يسار عن سهل وفيه (انه عليه السلام قال لم نأتون بالبينة على من قتل قالوا ما لنا بينة قال فيحلفون
لكم) الحديث ثم قال (رواه البخاري واخرجه مسلم دون سياق متنه) ثم ذكر (عن مسلم ان يحيى بن سعيد احفظ من سعيد
ابن عبيد) ثم قال البيهقي (وان صححت رواية سعيد فهي لا تخالف رواية يحيى لانه قد يريد بالبينة الايمان مع الاوثان)
الى آخر ما ناو له به قلت * لا وجه لشكك البيهقي بقوله وان صححت رواية سعيد مع بقيته واخراج البخاري حديثه
هذا واخرجه مسلم ايضا ولم يشك في صحته وانما رجح يحيى على سعيد وقد جاءت احاديث تعضد رواية سعيد وتقويها
* منها * ما سبذ كره البيهقي * ومنها * ما اخرجه ابوداود بسند حسن عن رافع بن خديج قال اصبح رجل من الانصار مقتولا
بخيبر فانطلقنا اولياؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال انكم شاهدان يشهدان على قاتل صاحبكم
قالوا يا رسول الله لم يكن به احد من المسلمين وانما هم يهود وقد يجترؤون على اعظم من هذا قال فاخترنا منهم
خمسین فاستخلفهم فابوا فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده * وقد ذكر البيهقي هذا الحديث بعد في باب

الشهادة على الجناية وروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم بن عبد الرحمن المذلي الكوفي قال انطلق رجلان من
اهل الكوفة الى عمر بن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ان ابن عم لنا قتل ونحن اليه شرع سواء في الدم وهو
ساكت عنها فقال شاهد ان ذوا عدل يثبان به على من قتله فتعبدكم منه يور هذا هو الذي تشهد له الاصول الشرعية
من ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه فكان الوجه ترجيح هذه الادلة على ما يارضها وتاويل البيهقي لرواية
سعيد قسوف ومخالفة لظاهره وحين قالوا اما لنا بينة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيحلفون لكم فكيف يقول البيهقي
وقد يطالبهم بالبينة ثم يعرض عليهم الايمان ثم يرد ما على المدعى عليهم ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن يعقوب وانكاره
على سهل ثم حكى عن الشافعي انه قال لا اعلم ابن يعقوب سمع النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن سمع منه فهو مرسل ولنا
ولا اياك تثبت المرسل وسهل صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه فاخذت بحديثه * قال ابن يعقوب ادرك
النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن سبان وغيره في الصحابة وقال العسكري اثبت له صحبة وصح الترمذي من
روايته حديث رد المسائل ولرب ظلف محرق * وقد تقدم غير مرة ان سلما انكر في اشتراط الاتصال ثبوت
اللقاء والسامع واكتفى بامكان اللقاء فلي هذا الا يكون الحديث مرسل وان لم يثبت سماعه وقول الشافعي ولنا
ولا اياك صحابه ان يقال ولا انت ثم الظاهر ان كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخفجة ان مذهبه ومذهب
اصحابه قبول المرسل وكذا مذهب مالك وقد حكى ابن جرير الطبري ان ذلك مذهب السلف وان رد المرسل لم يحدث
الا بعد المائتين وسهل وان سمع من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسل لانه كان صغيرا في ذلك الوقت
وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة غير كانت سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر صلحا
لانه ورد في بعض طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم
اما ان يدوا صاحبكم واما ان يذروا يجرى وهذا اللفظ لا يقال الا ان كان في صلح وامن وقد صرح سهل في رواية
مالك انه اخبره رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك انه اخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهد هاتين ان روايته
لهذا الحديث مرسل ثم ان حديثه مضطرب اسنادا او متناسا الا اسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله
اخبره رجال من كبراء قومه او هو ورجال كما تقدم واما المتن فمن جهة اختلاف رواية يحيى ورواية سعيد
ومخالفة ابن عيينة كما مر ومع ارساله واضطرابه خالف الاصول الشرعية وحديث ابن يعقوب سلم من ذلك كله
وروي معناه من وجوه تقدم بعضها وسببها البعض وهو الاولي برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يامر احدا
بالحلف على ما لا علم له وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن انحلفون وتستحقون

دم صاحبكم وعند الشافعي اليقين يجب على عبد الرحمن وحده لانه اخبر المقتول وحوارة ومحبصة عناه ولا يمين
عليهما ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي قيل له ما منعك ان تاخذ بحديث ابن شهاب فقال مرسل والقتيل انصاري والانصار يرون
بالنسيان اولي بالعلم به من غيرهم) قال البيهقي (كانه عني حديث الزهري عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من
الانصار انه عليه السلام قال لليهود بدأ بهم الحديث قال * (وهو يخالف الحديث المتصل في البداءة بالتسامة
وفي اعطاء الدية والثابت انه عليه السلام رداه من عنده وخالفه ابن جريج وغيره في لفظه) * قلت * في مصنف
عبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من
الانصار انه عليه السلام قال لليهود بدأ بهم يحلفون منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار اتحلفون فقالوا لا نخلف
على النبي فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم دابة على اليهود لانه وجد بين اظهريهم * هذه حجة قاطعة للشورى
وابي حنيفة وسائر اهل الكوفة كذا في الاستذكار وقال في التمهيد هو حديث ثابت وقد قدسنا في باب النبي عن
فضل الحديث من كلام البيهقي وغيره انت هذا الحديث واشبهه مسند متصل ولو سلمنا انه مرسل فقد تقدم
ان حديث سهل ايضا غير متصل وقرئ الشافعي والانصار يرون اولي بالعلم به * قلنا * ابن مجيد ايضا منهم وحديث
ابن شهاب اخرجه ابو داود وهو ايضا عنهم وهو وان خالف حديث سهل في البداءة بالتسامة فقد تأيد بعدة احاديث
تقدم بمقتضى سياقي بعضها وتأيد ايضا بدلالة الاصول ولان رواة ائمة فقهاء حفاظ لا يعدل بهم غيرهم وما فيه
من جعل الالة عليهم يؤيده ما في حديث ابن مجيد انه عليه السلام كتب اليهم انه قد وجد فيكم قتيل بين اثنائكم
فدوه * وهو ما في الصحيحين من قوله عليه السلام اما ان يدوا صاحبكم واما ان يؤذوا فحرب من الله ورسوله * وجه التوفيق
بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام او جبهاء عليهم ثم تبرع بها عنهم قال النووي في شرح
مسلم المختار قال جمهور اصحابنا وغيرهم ان معناه انه عليه السلام اشتراها من اهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها
تبرعا الى اهل القتل انتهى كلامه وهذا يزول الاختلاف وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب وجوب الكفارة (ان
قومنا استعضمو ابا السجود فقتلهم المسلمون فقال عليه السلام اعطوهم نصف العقل) ثم ذكر (عن الشافعي انه كان تطوعا
ثم ذكره من وجه آخر وفيه (فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الالة) ثم قال البيهقي (قوله فوداهم اظهر
في انه اعطاهم تطوعا) واخرج النسائي بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان ابن محبصة الاصغر وجد قتيل
على ابواب خيبر الحديث وفي آخره فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دية عليهم واعانهم بنصفها * وحديث معمر عن الزهري
مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل فيرد الى المفسر ولا يكون بينهما اختلاف ثم ان لفظ حديث ابن جريج انه

عليه السلام اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية فقتل بها بين اناس من الانصار في قتيل ادعوه على اليهود فصرح في هذا الحديث الصحيح انه قضى بها في قتيل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري (عن ابن عباس ان ابا طالب بدأ بايمان المدعي عليهم) فدل ذلك على انه عليه السلام بدأ ايضا في قتيل الانصار بالمدعي عليهم وذكر ايضا فيما بعد في باب ترك القود بالقسامة حد يثاغراه الى البخاري وفيه ايضا (انه عليه السلام بدأ بايمان اليهود وان عمر فعل ذلك) ثم ان لفظ مسلم عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة * واخرجه عبد الرزاق في مصنفه ولفظه عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان الجميع حديث واحد فلا نسلم ان الحديث مرسل كما زعم الشافعي ولو كان مرسل لما اخرجه مسلم في صحيحه وقد قد مناع صاحب التمهيد انه حديث ثابت ثم ذكر البيهقي حديث الزنجي (عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام قال البيعة على المدعي واليمين على من انكر الا في القسامة) * قلت * في اسناده لين كذا في التمهيد وذلك ان الزنجي ضعيف كذا قال البيهقي في باب من زعم ان التراويج بالجماعة افضل وقال ابن المديني ليس بشي وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وابن جريج لم يسمع من عمرو وحكاه البيهقي في باب وجوب الفطرة على اهل البادية عن البخاري والكلام في عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده معروف ومع ضعف الزنجي خالفه عبد الرزاق وحجاج وقتادة فرووه عن ابن جريج عن عمرو ومرسلا كذا ذكره الدارقطني في سننه واختلف فيه ايضا علي الزنجي وقال صاحب الميزان عثمان بن محمد بن عثمان الرازي ثنا مسلم الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من انكر الا في القسامة * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي ان عمر كتب في قتيل وجد بين خيوان ووادة) الى آخره ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بما يخالفون عمر في هذه القضية من الاحكام) * قلت * انما خالفوه في تلك الاحكام لانه قامت عندهم فيها دلة اقوى من قول عمر رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن ابان في كتاب الحج ان مخالفة قال قد تركتم من حديث عمر اشياء لانه كتب الى عامله باليمن ابث بهم الى تبكة وانتم تقولون تدفع الى اقرب القضاة وفيه انه استخلفهم في الحجر وانتم تكرون ان يستخلف الا في مجلس الحكم حيث كان وفيه انه قال لعامله ابث الي بخمسين رجلا وعندكم الخبار المدعي وفيه حقنتم بايمانكم دماءكم وعندكم ان لم يحلفوا لم يقتلوا ثم اجاب ابن ابان عن ذلك بما ملخصه انه اراد ان يتولى الحكم وان عامله لا يقوم فيه مقامه لينتشر في البلاد ويعمل به من بعده ولهذا فعله في اشهر المواضع وهو الحجر ليراه اهل الموسم وينقلوه الى الآفاق ولا شك ان نوابه كانوا يقضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل احد اليه لم يكتب

الى ابي موسى وغيره في الاحكام ولهذا لم يستخلف عمرو الائمة بعده احدا في الحبر وانما كتب عمر
ان لا يقتل نفس دونها احتياطا واستعظاما للدم ولم يقل ابث الى بخمسين تخبرهم انت ولم يكن بولي جاهلا
فانما كتب الى من يعلم ان الخيار للمدين لانه لهم يستخلف فكيف يستخلف من لا يريدونه وانما قال حقنتم بآيمانكم
دماءكم لانهم لو لم يحلفوا حبسوا حتى يقرؤا فيقتلوا او يحلفوا فآيمانهم حققت دماءهم اذ تخلصوا بها من القتل او الحبس
كقوله تعالى ويدرونها العذاب ان تشهدوا فلو لم تلعن حبست حتى تلعن فتبجوا وتقرقروا ثم ذكر البيهقي
(ان الشافعي قبل له اثابت هو عندك اي قضية عمر فقال لا انما رواه الشعبي عن الحارث الاعور والحارث مجهول
ونحن نروي بالاسناد الثابت انه بدأ بالمدين فلم يحلفوا قال فتبرئكم يهود بخمسين يمينا واذ قال فتبرئكم فلا يكون
عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار بآيمانهم ودا عليه السلام ولم يجعل على يهود شيئا) فأتى بذكر احد فيما علمنا
ان الشعبي رواه عن الحارث الاعور غير الشافعي ولم يذكر سنده في ذلك وقد رواه الطحاوي بسنده عن الشعبي
عن الحارث الوادي هو ابن الازمع وسباني ان مجالد رواه عن الشعبي كذلك ورواية ابي اسحق لهذا الاثر عن
الحارث هذا عن عمر اماراة على انه هو الواسطة لا الحارث الاعور كما زعم الشافعي ورواه ايضا عبد الرزاق عن
الثوري عن منصور عن الحكم عن الحارث بن الازمع والحارث هذا ذكره ابو عمرو وغيره في الصحابة وذكره
ابن حبان في الثقات من التابعين ثم ان الحارث الاعور وان تكلموا فيه فليس بمجهول كما زعم الشافعي بل هو معروف
روى عنه الضحاك والشعبي والسيبي وغيرهم وهذا الاثر وان كان منقطعاً فقد عضده ما تقدم من الاحاديث وفي
التمهيد روى مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب بدأ المدعي عليهم
بالايمان في القسامة والبيهقي ايضا ذكر هذا في آخر هذا الباب وسباني ان شاء الله تعالى في باب النكول ورد اليمين
من رواية الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان عمر بدأ بآيمان المدعي عليهم وقال ابن ابي شيبة
ثنا شيابة وابو معاوية عن ابن ابي ذئب عن الزهري انه عليه السلام قضى في القسامة ان اليمين على المدعي عليهم*
وقال ايضا ثنا ابو معاوية عن بطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس انه قضى بالقسامة على المدعي عليهم* وثنا
ابو معاوية ومعمربن عيسى عن ابن ابي ذئب عن الزهري عن مهدي بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعي عليهم
واخرج ايضا بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ بالمدعي عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد جمع في هذا بين اليمين
والقسامة وكذا فعل عمرو دل عليه ما في الحديث الصحيح اما ان يدوا صاحبكم الى آخره فالزمهم احدا الامرين
اما ان يدفعوها واما ان يمتنعوا فينقض عهدهم ويصبروا حربا ولم ينص في حديث سهل انهم يبرؤنهم من القسامة

فيحتمل ان يراد بركم عن دعوى القتل او عن الحبس والقود ان اقر او قول الشافعي لم يجعل على يهود شيئا
قد تقدم خلافه وانه عليه السلام جعلها على يهود لانه وجد بين اظهرهم وتقدم ايضا ما يؤيد به ثم قال البيهقي (وروي
عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عمرو ومجالد غير محتج به) قلت * اخرج له مسلم في صحيحه ثم قال البيهقي (قال
الشافعي ويروي عن عمر انه بدأ بالمدعى عليهم ثم رد الايمان على المدعين) ثم اسند البيهقي ولفظه ان رجلا من
بنى سعد اجري فرسا فوطى على اصبع رجل من جهينة فبرئ منها فمات فقال عمر للذين ادعى عليهم اتحلفون
بالله خمسين يمينا ما مات منها فابوا فقال للآخرين احلفوا انتم فابوا فقضى عمر بشرط الدية على السعديين * قلت * هذا
الاثر عرف فيه الجاني لكن لم يد رعات من جنائنه او من غيرها فامكن ان يجعل في حال قتيلا فتجب الدية وفي حال غير
قتيل فقضى بالنصف وليس هذا الحديث سهل لانه ورد في قتيل وجد في محله ولم يد ر من قتله ومذهب الشافعي انه
لو ابى المدعى عليه والمدعى ان يحلفا لا يقضى بالنصف الحق ولا يقضى بشئ حتى يحلف المدعى فترك هذا الاثر في نكول
الفريقين فلم يقض بالنصف بل ابطال الحق كله وانما ترك خصم الشافعي هذا الاثر في رد اليمين لانه جاء مخالفا
للاحكام الظاهرة والسنن القائمة كحديث البيهقي على المدعى واليمين على من انكره فكما يقضى للمدعى اذا اقام
البيهقي فكذا يقضى على المدعى عليه اذا ابى اليمين ولا ترد على المدعى ولا يكلف بالمدعى عليه السلام وقد قضى
عثمان بن عفان وابو موسى الاشعري وغيرهما من الصحابة باباء اليمين فان احتج الشافعي في رد هاجد القسامة
يقال انت تزعم ان القسامة مخالفة لغيرها وقد رد عليه السلام فيها من المدعين الى المدعى عليهم وعندك في غيرها
لا يحلف المدعى الا اذا ابى المدعى عليه فكيف احتججت بها فيما لا يشبهها بزعمك وكما لا يجوز ان يقضى للمدعى بلا بيه
اذا حلف خمسين يمينا فيلسا على القسامة فكذا في رد اليمين وهذا المنص مق كلام عيسى بن ابان في كتاب الحجج *

* مثال * باب ما جاء في قسامة الجاهلية *

ذكر فيه (انه عليه السلام اقر القسامة على ما كانت عليه ثم قال لما اراد به في عدد الايمان) قلت * هذا دعوى
وتخصيص من خبر دليل بل اراد في العدد وفي البداءة بالمدعى عليه كما سبق تقريره *

* قال * باب الكفارة في قتل العمد *

(قال الشافعي اذا وجب الكفارة في قتل المؤمن في دار الحرب وفي الخطأ الذي وضع الله عز وجل فيه الاثم كان
العمد اولى وقاسه على قتل الصيد) قلت * ينص الله تعالى على ان حكم العمد القود لا الكفارة كما نص على ان حكم
الخطأ الدية والكفارة والمنصوص عليه لا يقاس على غيره ثم هذا القياس ينتقض بسجود السهو فان العمد فيه

لا يقاس على السهو والخطأ في قتل الصيد غير منصوص على حكمه بخازان يحمل على السهو وعن الزهري نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ ذكره الزمخشري فلي هذا لقياس وقال ابن المنذر في الاشراف كان مالك والشافعي يريان على قاتل العمدة الكفارة وقال الثوري وابو ثور واصحاب الرأي لا تجب الكفارة الا حيث الوجهها الله جل ذكره قال ابن المنذر وكذلك نقول لان الكفارات عبادات فلا يجوز التمثيل عليها وليس لاحد ان يلزم عباد الله الا بكتاب او سنة او اجماع وليس مع من فرض على القاتل عمدة اكفارة حجة من حيث حجة ذكرت ثم ذكر البيهقي حديث ضمرة (عن ابن ابي عتبة عن العريف عن واثة ابن اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد اوجب فقال اعنقوا عنه) الحديث قلت في هذا الحديث الحضيض على المتق ليحصل له ثوابه ولم يكن ذلك من كفارة القتل وقد ذكر ابو داود والنسائي هذا الحديث في باب ثواب المتق ويدل على ذلك انه عليه السلام اطلق ولم يقيد بالايان ولو كان عن كفارة القتل لقيد بذلك وايضا فلم يسألهم اميت هو ام حي فيكون هو المأمور بذلك ولم يستلهم ايضا هل اعتق عن نفسه ام لا وهل عفوا عنه ام لا ولو كانوا لم يعفوا عنه واعتق عن نفسه او اعتقوا عنه لم يكن ذلك مجزيا ولا مكفرا حتى يسلم اليهم نفسه ليقتلوه او يعفوا عنه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر عن ضمرة نحوه الا انه قال (قد اوجب النار بالقتل) قال (ورواه ابن المبارك عن ابن ابي عتبة) قلت هذا اللفظ يوهن ان ابن المبارك رواه مقيد بالقتل وليس كذلك بل لفظه قد اوجبه ولم يقل بالقتل كذلك اخرج ابن ابي شيبة في مسنده من طريقه وكذلك اخرج النسائي والطحاوي

باب العاقبة والطيرة

قال

ذكر فيه حديثا عن عبد الله بن شداد ان امرأة من الانصار قالت يا رسول الله الحديث ثم قال (مرسل) قلت هذه المرأة صحابية وابن شداد سمع جماعة من قدماء الصحابة كعمر بن الخطاب ومعاذ بن ابي سفيان عنهم وقولهم ان قلنا قال كذا كالتعبئة عند جماهير اهل الحديث فالحديث اذا مرفوع

باب المقتول من اهل البغي يغسل ويصلى عليه

قال

ذكر فيه حديث مكحول قال سكت عنه هنا وذكر في كتاب الجنائز في باب الصلوة على من قتل نفسه وذكر فيه عن الدارقطني (ان مكحولا لم يسمع من ابي هريرة) وتقدم البحث معه هناك

باب المقتول من اهل العدل بسيف اهل البغي

قال

قال فيه (وقد روينا في كتاب الجنائز عن الشعبي ان عليا صلى على عمار وهاشم بن عتبة) قلت ذكره هناك في باب

ماورد في المقتول بسيف اهل البغي قد تكلمنا عليه هناك *

* قال *

* باب العادل يقتل الباغي او الباغي يقتل العادل لم ير ثمة *

* قلت * في اختلاف العلماء للطحاوي لانعلم خلافا ان القاتل بقود يجب له يرث المقتول وكذا المروجوم للزنا يرثه من رجمه لانه قتله بحق فكذا عادل قتل الباغي واذا ثبت هذا فيرث باغ قتل عادلا لانه في حكم قتل مستحق اذ لا قود فيه ولا دية فكانه قتله بحق *

* قال *

* باب من قتل من ارتد عن الاسلام رجلا او امرأة *

ذكر فيه حديث ابن المنكدر (عن جابر ارتدت امرأة) الى آخره ثم قال (في هذا الاسناد بعض من يجهل) * قلت * هذا يوم انه ليس في الاسناد الا هذا وفيه مع من يجهل آخر متكلم فيه وهو عبد الله بن عطار بن اذينة نسب الى جده قال ابن عدي منكر الحديث وساق له احاديث منكرة منها هذا الحديث ثم ذكر البيهقي (عن الحماني عن ابي حنيفة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس لا يقتل النساء اذا ارتدن) ثم حكى (عن الثوري انه سئل عنه فقال اما من ثقة فلا) وعن الشافعي (انه سئل جماعة من اهل العلم عنه فقالوا خطأ والذي رواه ليس ممن ثبت اهل الحديث حديثه) * قلت * ابورزين صحابي وعاصم وان تكلم فيه بعضهم قال الدارقطني في حنظله شيء وقال ابن سعد ثقة الا انه كثير الخطأ في حديثه فان ضعفوا هذا الاثر لاجله فالامر فيه قريب فقد وثقه جماعة خرج له في الصحيحين مقرونا بغيره وخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وان ضعف لاجل ابي حنيفة فهو وان تكلم فيه بعضهم فقد وثقه كثيرون واخرج له ابن حبان في صحيحه واستشهد به الحاكم في المستدرک ومثله في دينه وورعه وعلمه لا يقدح فيه كلام اولئك وقد ذكر جماعة من السلف انه كان محسودا حكى ابو عمر في كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء عن حاتم بن داود قال قلت للفضل بن موسى البنانى ما تقول في هؤلاء الذين يقولون في حق ابي حنيفة فقال ان ابا حنيفة جاءهم بما يعقلونه من العلم ومالا يعقلونه ولم يترك لهم شيئا فحسدوه وذكر ابو عمر في التمهيد ان ابا حنيفة والثوري رويا هذا الاثر عن عاصم وكذا اخرج الدارقطني في سننه بسند جيد عنهما عن عاصم واخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عنه فقد تابع الثوري ابا حنيفة وان ضعف لاجل الرواي عن ابي حنيفة فقد رواه عنه الثوري ووکیع ومحمد بن الحسن وغيرهم وفي التمهيد وروى قتادة عن خلاص عن علي بن ابي طالب وهو قول الحسن وعطاء ومن حجتهم انه عليه الصلوة والسلام نهى عن قتل النساء والولدان * وحكى الترمذی وابن عبد البر وغيرهما ان مذهب الثوري ان المرأة تحبس ولا تقتل فيبعد ان يكون هذا مذهبه ثم يقول

اما من ثقة فلا ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لمخالفة قدر ي بعضهم ان ابا بكر قتل نسوة ارتد عن الاسلام فكيف لم تصبر اليه) ثم ذكر البيهقي ذلك ثم حكى (عن الشافعي انه قال فما كان لنا ان نحتج اذ كان ضعيفا عند اهل الحديث) قلت * فلذلك لم يصرا اليه مخالفة وايضا فقد خالف ما هو المشهور في كتب السير ان ابا بكر قتل اهل الردة ومسي نساء هم ولم يقتل *.

قال * باب من قال يستتاب *

ذكر فيه حديث (من بدل دينه فاقتلوه) ثم قوله عليه السلام في الاربعة (اقتلوه وان وجدتموه متعلقين باستار الكعبة) قلت * ليس فيها للاستتابة ذكر وقال صاحب الاستذكار لا اعلم بين الصحابة خلافا في استتابة المرتد فكانهم فهموا من قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه * اي بعد ان يستتاب *.

قال * باب من قال يحبس ثلاثة ايام *

ذكر فيه اثر (عن مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن ابيه قال قدم على عمرو بن لحي (ان الشافعي قال من لم يتان به زعم ان الذي روي عن عمر ليس بثابت لانه لا يعلمه متصلا) * قلت * اخرج هذا الاثر عبد الرزاق عن معمر واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عينة كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن ابيه فلي هذا هو متصل لان عبد الرحمن بن عبد سمع عمر *.

قال * باب مال المرئد *

ذكر فيه حديث الذي نكح امرأة ابيه * قلت * قد تكلمنا عليه فيما مضى في باب الخمس في النسيئة والتي *.

قال * باب من قال من اشرك بالله فليس بمحصن *

ذكر فيه الحديث عن ابن عمر من وجهين وحكى في الاول عن الدارقطني (قال لم يرفعه غير اسحق الحنظلي ويقال انه رجع عنهم) * قلت * موقوف وحكى في الثاني عن الدارقطني ايضا (قال وهم فيه عفيف بن سالم والصواب موقوف) * قلت * اسحق حجة حافظ وعفيف ثقة قاله ابن معين وابو حاتم ذكره ابن القطان وقال صاحب الميزان محدث مشهور صالح الحديث وقال محمد بن عبد الله بن عمار كان احفظهم من المعاني بن عمران وفي الخلافيات للبيهقي ان المعاني تابعه اعني عفيفا فرواه عن الثوري كذلك واذا رفع الثقة حد يثالا يضره وقف من وقفه فظهر ان الصواب في الحديثين الرفع *.

قال * باب من اعتبر حضور الامام والشهود *

ذكر فيه (ان عليا جلد شرا حية ورجعها) ثم قال (اذا كان اعتراف فالامام اول من يرجع وان نماها الشهود فالشهود

اول من يرمي) ثم قال البيهقي (قد ذكرنا ان جلد الثيب صار منسوخا وان الامر صار الى الرجم فقط) * قلت * اذ نسخ هذا لا يلزم نسخ ما فيه من اعتبار بداية الامام او الشهود *

* قال * **باب ما جاء في حد الاوطي** *

ذكر في آخره حديث ابي موسى (اذا اتى الرجل الرجل الى آخره وفي سنده محمد بن عبد الرحمن عن خالد الحذاء فقال (لا اعرفه اي محمد) * قلت * هو معروف يقال له المقدسي القشيري روى عن جعفر بن حميد وحميد الطويل وخالد الحذاء وعبيد الله بن عمرو وفطر بن خليفة روى عنه ابو ضمرة وبقية وابو بدر وسليمان بن شرحبيل ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال ذكره البخاري قال وسألت ابي عنه فقال متروك الحديث كان يكذب ويفعل الحديث *

* قال * **باب نفي البكر** *

* قلت * ما ورد في هذا الباب من النفي محمول على انه كان تاديبا لرفع الفساد لاحدا كما يني الامام اهل الدعارة وكنته عليه السلام وقد ذكر البيهقي في باب من قتل عبده (انه عليه السلام نفي الذي قتل عبده سنة) وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر غر ب ربيعة بن امية في الحمر الى خير فلحق بهر قل فلما بلغ ذلك عمر قال والله لا اغرب بعدها ابدا وروى ايضا عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قال عبد الله في البكر يزني بالبكر يجلد ان مائة وينفيان سنة قال وقال علي حسيهما من الفتنة ان ينفياه ولما لم يكن في حد القذف والحمر تعريب دل على انه تاديب له لدعارة *

* قال * **باب من قال لا يقام الحد حتى يعترف اربع مرات** *

ذكر فيه حديث ما عزم ثم قال (قال الشافعي انما كان ذلك في اول الاسلام لجهالة الناس بما عليهم الا ترى انه عليه السلام يقول في المعترف اسكر ابيه جنة الا ترى ان احدا استراه عليه بقر بذنبه الا وهو يجهل حده اولا ترى انه عليه السلام قال اغديا اذيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولم يذكر عددا لاعتراف) * قلت * لو وجب الحد بالاقرار مرة لما اخرج عليه السلام الواجب الى الرابعة وفي قول الراوي فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه النبي عليه السلام الى آخره اشعار بان الشهادة اربعة في الحكم وقد اخرج ابو داود حديث ما عزم من طريق نعيم بن هزال وفي آخره انه عليه السلام قال له انك قلتها اربع مرات فبمن ويدل على انه عليه السلام انما اقرأه الحد الى تمام الاربع لانه لا يجب قبل ذلك لا لما ذكره الشافعي ما اخرجه احمد في مسنده والطحاوي بسند صحيح عن بريدة كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل يقال له ما عزم الحديث وفي آخره قال بريدة وكنا نتحدث اصحاب نبي الله صلى الله عليه وسلم

وسلم ان ماعز بن مالك لو جالس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرات لم يطلبه وانما رجمه عند الرابعة واخرجه
 ابو داود ولفظه كنا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نتحدث ان الغامدية و ماعز بن مالك لو رجمنا الحديث ولفظ
 النسائي لو لم يجبا في الرابعة لم يطلبهما النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابو عمر في التمهيد بسنده عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس رد ماعز احتى شهد او اقرار ربع مرات ثم امر برجمه وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع وقال احمد ثنا
 اسود بن عامر كلاهما عن اسرائيل عن جابر عن ثامر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابي بكر رضى الله عنه قال كنت عند النبي
 صلى الله عليه وسلم فجاء ماعز بن مالك فاستترف عنده مرة فردته ثم جاء فاعترف الثانية فردته ثم جاء فاعترف الثالثة فردته فقلت
 له ان اعترفت الرابعة رجمك فاعترف الرابعة فحبسه ثم سأل عنه فقالوا ما له الاخير اقام برجمه وهذا لفظ ابن ابي شيبة
 وجابر هو الجمع في تكلموا فيه واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال صاحب التمهيد اجمعه واعلى انه يكتب حديثه واختلفوا
 في الاحتجاج به وشهد له بالصدق والحفظ الثوري وشعبة ووكيع وزهير بن معاوية وقال وكيع مهاشككم في
 شئ فلا تشكروا في ان جابر الجمع في ثقة زاد في الاستذكار كان شعبة والثوري يشهدان له بالحفظ والاتقان وكان وكيع
 وزهير بن معاوية يوثقانه ويثنيان عليه والاحاديث الصحيحة تدل على انه عليه السلام ما سأل عنه الا بعد الرابعة ثم حديث
 ماعز ان تاخر عن قوله عليه السلام فان اعترفت فهو ناسخ وان تقدمه تقوله عليه السلام فان اعترفت محمول عليه كانه
 عليه السلام بقول فان اعترفت الاعتراف المعروف في حديث ماعز وغيره ثم من اصل الشافعي حمل المطلق على المقيد
 في قضيتين وقوله فان اعترفت مطلق وقضية ماعز مقيدة بالاربع فوجب تقييد ذلك المطلق بها والقضية واحدة
 وفي الاستذكار قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن ابي ليلى والحسن بن حي والحكم بن عتيبة واحمد واسحق لا يحد حتى
 يقرار ربع مرات ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال قوله فلعلك دليل على انه لم يكن فسر اقراره فيما مضى بما لا يجتمل
 غير الزنا) قلت قول ابي بكر ان اعترفت الرابعة وقول الراوي يشهد على نفسه اربع شهادات وقوله عليه
 السلام انك قلتم اربع مرات دليل على ان الاقرارات الماضية معتبرة مفسرة بالزنا وانما قال عليه السلام
 فلعلك تلقيناه ليرجع *

باب الضرير في خلقته لامن مرض يصيب الحد *

* قال *

ذكر فيه (عن يحيى بن سعيد وابي الزناد عن ابي امامة بن رجلا قال احدهما اخبر وقال الآخر مقعد اصاب امه) الحديث ثم
 ذكر (انه روي عن ابي امامة من وجوه) قلت واختلف فيه على ابي امامة من وجه آخر ذكره البيهقي في كتاب الايمان في
 باب من حلف ليضر بن عبده مائة سوط من طريق ابي داود من حديث ابي امامة (عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم من الانصار انه اشكى رجل منهم حتى اضنى فماد جلده على عظم الى آخره ثم ان الاخير من به استسقاء وذلك من المرض وكذلك المقعد والذي اشكى حتى اضنى فظهر انه كان ضريرا من مرض فالحدث غير مطابق للباب *

* قال *

* باب من اتى بهيمة *

ذكر فيه حديث عكرمة (عن ابن عباس اقلوه واقتلوا البهيمة) ثم ذكر (عراي رزين عن ابن عباس لاحد عليه) ثم قال عكرمة عند اكثر الائمة من الثقات الاثبات) * قلت * ابو رزين ثقة لا نعلم احدا تكلم فيه واما عكرمة فقد تكلموا فيه قال ابن عمر لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس وكذلك قال سعيد بن المسيب لمولاه وكذبه مجاهد وابن سيرين ويحيى بن سعيد ومالك وعن ابن ابي ذئب انه قال كان غير ثقة وقد ذكر الترمذي حديث عكرمة ثم حدث ابي رزين ثم قال وهذا صحيح من الحديث الاول والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول احمد واسحق وذكر ابو داود ايضا الحديثين ثم قال وحدث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابي عمرو * قال الخطابي يريد ان ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه وقال ابن معين عمرو بن ابي عمرو ليس به باس وليس بالقوى وقال محمد بن اسمعيل صدوق ولكن روى عن عكرمة فاكثروا لم يذكروا في شيء من حديثه انه سمع عكرمة وقد عارض هذا الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان الا لما كلة ثم ذكر الخطابي الاختلاف في هذا الفعل ثم قال واكثر الفقهاء يعزروا كذا قال عطاء والنخعي وبه قال مالك والثوري واحمد واصحاب الرأي وهو احد قولي الشافعي وفي الاحكام لعبد الحق عمرو بن ابي عمرو ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال اقتلوا الفاعل والمفعول به *

* قال * * باب من وقع على ذات محرم له او ذات زوج او معتدة بنكاح او بغيره مع العلم بالتحريم *

ذكر فيه حديث البراء (ان ركبا معهم لواء اتوا الى آخره ثم اخرجوه عن البراء عن خاله) قلت * هذا حديث مضطرب كما ترى وفي سنده ومتنه اضطراب غير ذلك ذكرناه في باب الخمس في النسيئة والفي و على تقدير صحته لم يسئل النبي صلى الله عليه وسلم هل هو محصن ام لا و لو كان محصنا فحده الرجم فلما لم يامر عليه السلام بذلك بل بالقتل ثبت انه ليس بمجد الزنا بل لانه استحل ذلك فصار مرئدا ويدل عليه ان البيهقي ذكر هذا الحديث في ما مضى في كتاب الفرائض في باب ميراث المرتد وذكره ايضا في ما مضى قريبا في باب مال المرتد اذا مات او قتل على الزدة ولفظه (فضرب عنقه وخمس ماله) وقال في ذلك الباب (قال اصحابنا ضرب الرقبة وتخمس المال لا يكون الا على المرتد فكانه استحل مع علمه بتحريمه) انتهى كلامه وعقد اللواء يدل على المحاربة اذ لا تعقد الا لمن امر بها والمبعوث لاقامة حد الزنا لا يومر بها

وقال الطحاوي ونخمس ماله بدل على انه صار معاربا اذ اجمعوا على ان المرتد الذي لم يحارب لا يخمس ماله فمنهم من يقول ماله في لا خمس فيه لانه لم يوجف عليه بجبل ولا ركاب وابو حنيفة واصحابه يجعلونه لورثته المسلمين واسم التزويج يسقط الحد وان لم يثبت بخلاف من رمى بمهرمه وقد اخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن المسيب ان رجلا تزوج امرأة في عدتها ثم رفع الى عمر فضر بهما دون الحد وجعل لها الصداق وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن هشام عن قتادة عن ابن المسيب ان امرأة تزوجت في عدتها فضر بها عمر ثم راد دون الحد ولم يكونا جاهلين بالتحريم لانه كان اعرف بالله من ان يعاقب عليها الحجة ثبت انهما كانا عالين بالتحريم ولم يبق عليهما الحد وذلك بحضرة الصحابة ولم يخالفوه فدل على ان عقد النكاح وان لم يثبت له حكم النكاح في وجوب المهر بالدخول وفي العدة وثبوت النسب ونحوها لا يوجب الحد لان الذي يوجب الحد هو الزنا والزنا لا يوجب شيئا من ذلك فان قلت ان لم يكن زنا فهو اعظم منه قلنا الحد امر توقيفي يجب في الزنا لا في ما هو اعظم منه الا ترى انه لا يجب في الكفر الذي هو اعظم من الزنا ثم ذكر البيهقي (عن ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس حديث من وقع على ذات محرم فاقتلوه) ثم قال (وقد روينا من حديث عباد بن منصور عن عكرمة) قلت ابن ابي حبيبة متكلم فيه وروى عن ابن معين ليس بشي وقال الدارقطني متروك حكاها الذهبي وداود بن الحصين ايضا متكلم فيه قال ابن المديني ما روى عن عكرمة منكروا قال ابو حاتم ليس بالقوي وقال ابن عينة كنا نتفي حديثه وقال ابن عدي اذ روى عنه ثقة فصالح الا ان يروى عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حبيبة وابن ابي يحيى وعباد بن منصور ايضا ضعفه جماعة قال ابن معين ليس بشي وقال ابن الجنييد متروك

باب ما جاء في حد الذميين

قال

ذكر فيه اثرا عن سماك عن قابوس بن مخارق قلت كذا في غير نسخة من هذا الكتاب وكذا في المعرفة للبيهقي والذي رأيت في كتب تاريخ الحديث كنار تاريخ البخاري والثقات لابن عسبان والكمال لعبد الغني والميزان والكاشف للذهبي قابوس بن ابي المخارق ثم ذكر البيهقي (انه غير صحيح به) قلت ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وفي الميزان للذهبي قال النسائي لا بأس به وذكر البيهقي (ان الشافعي عورض بحديث بجالة وقال كنت كاتباً لحر بن معاوية فانانا كتاب عمر قبل موته بسنة فقال الشافعي بجالة مجهول ولا نعرف ابن حرا كان كاتباً لعمر قال البيهقي كذا قال الشافعي في كتاب الحدود وقال في كتاب الجزية حديث بجالة متصل ثابت لانه ادرك عمر وكان رجلا في زمانه كاتباً لعماله وكان الشافعي لم يقف على حاله حين صنف كتاب الحدود ثم وقف عليه حين صنف كتاب

الجزية ان كان صنفه وحدث بجالة اخرجه البخاري دون مسلم قلت ثبت بهذا ان بجالة معروف وقد روى عنه عمرو بن دينار و يسير بن عمرو وغيرهما وثقه ابو زرعة وغيره وذكر البيهقي (عن الشافعي قال وسماك بن حرب عن علي ما يوافق قولنا) قلت كذا في غير نسخة من هذا الكتاب وسماك لم يروه عن علي بل عن قابوس ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي يسأله الى آخره كما ذكره البيهقي في هذا الباب وفي الاستذكار عن الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه قال كتب محمد بن ابي بكر الى علي فذكره *

قال * باب من قال لاحد الا في القذف الصريح *

ذكر فيه قوله عليه السلام للاعرابي (فامل ابنك نزع عرق) قلت زوجة الاعرابي لم تطلب وقد ذكر صاحب الاستذكار حديث عويمر ثم قال زعم بعض المتأخرين من اصحاب الشافعي ان في هذا الحديث دليلا على ان الحد لا يجب بالعرض في القذف لقول عويمر اريت رجلا وجد مع امرأته رجلا ولا حجة فيه لان المرض به غير معين ولا جاء طالبا وانما يجب الحد على من عرض بقذف رجل بشيء اياه او بسببه في مشاقة او منازعة فطلب المرض به حده اذا علم انه قصد به القذف *

قال * باب ما يجب فيه القطع *

ذكر فيه (عن الزهري عن عمرة عن عائشة قال عليه السلام تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا) ثم اخرجه من طرق جملة في بعضها من لفظ عائشة (قالت لم تقطع يد سارق في عهد علي عليه السلام في اقل من ثمن من حبة اوترس وكلاهما ذو ثمن) ثم نزاه الى الصحيحين وفي بعضها عن عروة وسرا لا ان يد السارق لم تقطع في عهد علي عليه السلام الى آخره قلت اخرجه النسائي من حديث ابن المبارك عن ميمون عن الزهري عن عمرة عن عائشة موقوفا عليها واخرج ايضا عن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم حدثني مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عمرة قالت عائشة انقطع في ربع دينار فصاعدا وروى في مسند الحميدي ثنائيان وحدثناه اربعة عن عمرة عن عائشة لم يرفعوه عبد الله بن ابي بكر وزريق ابن حكيم الا بلى ويحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد ورواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة موقوفا فقد اتفق ابن عيينة ومالك على روايته عن يحيى بن سعيد موقوفا وقال الطحاوي حدثني خير واحد من اصحابنا من اهل العلم عن احمد بن شيبان الرمي ثمامة بن اسلم الرمي عن حماد بن زيد عن ايوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن عمرة عن عائشة قالت تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا قال ايوب وحدث يحيى عن عمرة عن عائشة ورفعه فقال له عبد الرحمن انها كانت لا ترفعه فترك يحيى رفعه واخرجه النسائي من حديث القاسم بن مبرور عن يونس قال ابن شهاب اخبرني عروة عن عائشة انه

عليه السلام قال لا تقطع اليد الا في ثمن المجن ثلث دينار ونصف دينار فصاعداً فظهر بهذا كله ان هذا الحديث اضطرب في متنه واضطرب ايضاً في مسنده مسند او مرسل او موقوف •

• قال • باب اختلاف الناقلين في ثمن المجن •

ذكر فيه حديثا (عن ايوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن المجن في عهده عليه السلام تقوم بمشقة درهم) ثم قال (خالقه الحكم فرواه عن عطاء ومجاهد عن ائمن الحبشي) ثم اسنده (عن ائمن قال كان يقال لا يقطع السارق الا في ثمن المجن واكثر وكان ثمن المجن يومئذ ديناراً) ثم حكى البيهقي (عن البخاري قال ائمن الحبشي من اهل مكة مولى ابن ابي عمرة المكي سمع عائشة روى عنه ابنه عبد الواحد) ثم قال البيهقي (روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة) قلت • هذا ان حديثان رواهما عطاء احدهما عن ابن عباس والآخر عن ائمن فلا يطل احداهما بالآخر ولهذا اخرج الحاكم في المستدرک حديث ابن عباس وقال صحيح على شرط مسلم وشاهده حديث ائمن ثم اخرجه من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد عن ائمن الحديث وذكر عبد الرزاق عن ابراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال ثمن المجن الذي يقطع فيه دينار قال واخبرني داود بن الحصين عن ابن المسيب مثله وابراهيم هو ابن ابي يحيى والشافعي حسن الظن فيه وقال صاحب التمهيد ثنا عبد الوارث ثنا قاسم ثنا محمد ثنا يوسف ثنا ابن ادريس ثنا محمد بن اسحق عن عطاء عن ابن عباس قال قوم المجن الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه وسلم عشر دراهم وقال النسائي ثنا عبيد الله بن سعد انا عمي ثابتي عن ابن اسحق حدثني عمرو بن شعيب عن عطاء بن ابي رباح حدثه ان عبد الله بن عباس كان يقول ثمنه عشرة دراهم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي قال ائمن الذي رواه عنه عطاء رجل حدث لعله اصغر من عطاء روى عنه عطاء حديثان نبيع عن كعب فوبذا منقطع فقال خصمه روى شريك عن مجاهد عن ائمن بن ام ائمن فقال له الشافعي اخواسامة قتل يوم حنين قبل ان يولد مجاهد ولم يبق بعده عليه السلام فيحدث عنه) ثم ذكر البيهقي حديث عطاء عن ائمن مولى ابن الزبير عن نبيع عن كعب ثم قال وقد اشار اليه البخاري في التاريخ واستدل هو وغيره بذلك على ان حديثه في المجن منقطع قلت • كلام الشافعي يعطى ان ائمن الذي روى عنه عطاء غير ائمن اخي اسامة وانهار جلان وقد حكاها صاحب المستدرک عن الشافعي باصرح من هذا فذكر ما حكى عنه من حديث الحكم عن مجاهد عن ائمن ثم قال سمعت ابا العباس يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول ائمن هذا هو ابن امرأة كعب وليس بابن ام ائمن ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الحاكم والدليل على صحة قول الشافعي ما حدثناه ابو بكر بن اسحق ثنا اسمعيل بن قتيبة ثنا يحيى بن يحيى انا جرير عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ائمن قال وكان ائمن رجلاً يذكر منه خير قال لا يقطع يد السارق

في اقل من ثمن المجن وكانت ثمن المجن يومئذ دينار افاين بن ام ايمن الصحابي اخو اسامة لأمه اجل
وانبل من ان ينسب الى الجباله فيقال كان رجلا يذكر منه خبر انما يقال مثل هذه اللفظة لجهول لا يعرف
بالصحبة انتهى كلامه وظاهر كلام الهيثمي انهما رجل واحد وقد صرح بذلك جماعة فقال ابو حاتم بن حبان في الثقات
ايمن بن عبيد الحبشي هو الذي يقال له ايمن بن ام ايمن مولى النبي صلى الله عليه وسلم نسب الى امه وكان اخا لاسامة
لامه ومن زعم ان له صحبة فقد وهم وحديثه في القطع مرسل وفي معرفة الصحابة لابي عبد الله بن مندة ايمن بن ام
ايمن وهو ابن عبيد بن عمرو واخو اسامة لأمه ام ايمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر ابن مندة عن ابن
اسحق قال ومن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ من اهل بيته ايمن بن عبيد وكانت امه ام ايمن مولاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اخا لاسامة لأمه وفي كتاب ابن ابي حاتم ايمن الحبشي مولى ابن عمرو وروى
عن عائشة وجابر ونبيع روى عنه مجاهد وابنه به بالواحد قال (خ) روى منصور عن مجاهد وعطاء عن ايمن بن
ام ايمن قال (خ) وايمن رجل من التابعين لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ابن ابي حاتم في ترجمة واحدة
فهو تصريح بانهما واحد وفي الاستيعاب لابي عمرو بن عبد البر ايمن بن عبيد الحبشي وهو ايمن بن ام ايمن مولاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم واخو اسامة لأمه كان ممن بقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ولم ينهزم وذكره ابن
اسحق فيمن استشهد يوم حنين وذكر الطحاوي انه صحابي معروف بالصحبة وقال في احكام القران ولد في عهده عليه السلام
وعاش بعد وفاته صلى الله عليه وسلم واذا ثبت انهما واحد وان ايمن ابن ام ايمن من الصحابة كما عده جماعة منهم
وانه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر الطحاوي تحمل رواية مجاهد عنه على الاتصال وان قتل بحنين
كما زعم الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسله وان كان من التابعين كما زعم البخاري وغيره فروايته مرسله والقائل
بهذا المذهب يحتاج بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صححه صاحب المستدرک واخرجه عبد الرزاق
من وجه ثان وصاحب التمهيد من وجه ثالث والنسائي من وجه رابع وتأيد ايضا بما ساقى من حديث عبد الله
ابن عمرو وابن المسيب ثم ذكر البيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان ثمن المجن على عهد عليه السلام
عشرة دراهم ثم حكى عن الثاقبي انه قال هذا رأي من عبد الله بن عمرو قلت ما ذكر الصحابي شيئا وانما انه الى زعمه
صلى الله عليه وسلم كانت مرفوعة عندهم فليس هذا برأي بل هو خبر اخبر به وهو معمول عندهم على انه سمعه
وقد اخرج الدارقطني من حديث الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وفي كتاب الحجج اميس بن ابان ثاموسي بن داود ثنا ابن لهيعة

عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار او عشرة دراهم ومضت السنة بان قيمة المجر دينار او عشرة دراهم وفي الصحيح ايضا ثلث علي بن عاصم عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قلل كان يقول لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وذكر الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال كان قول عطاء على قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وفي كتاب الصحيح عن مصعب بن سلام ويعل بن عبيد قال ثلثا عبد الملك عن عطاء انه مثل ما يقطع فيه السارق قال ثمن المجر وكان في زمانهم يقوم دينار او عشرة دراهم وقال النسائي انا حميد بن مسعدة عن سفيان عن العرزمي عن عطاء قال ادنى ما يقطع فيه ثمن المجر وثن المجر عشرة دراهم ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لخصمه انت نزع ان عمرو بن شعيب ليس ممن يقبل روايته) قلت * الخفية يعملون برؤايتهم ولا يردون ثبثا منها اذ لم يمارضه ما هو اقوى منه وقد قال البيهقي في باب من قال يرد قاتل الخطاء (الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذ لم ينضم اليها ما يؤكدها) *

باب ما جاء عن الصحابة فيما يجب به القطع *

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي) قال بعض الناس روي بناقوننا عن علي قلت رواية الزعافري عن الشعبي عن علي قال البيهقي رواية داود الاودي الزعافري لم اقف عليها وقد روي من وجه آخر مظلم) ثم ذكره ثم قال (اسناد تجمع مجهولين وضعفاء) قلت * قد جاء من وجه آخر ضعيف الا انه اجود من الرواية التي ذكرها البيهقي بلا شك فروى عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن علي قال لا يقطع الكف في اقل من دينار او عشرة دراهم * فدل البيهقي عن هذه الرواية الى تلك لزيادة التشنيع ثم قال (قال الشافعي فقال يعني خصمه قد رويانا عن ابن مسعود قال لا يقطع الا في عشرة دراهم قلنا روي الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود انه عليه السلام قطع سارقا في خمسة دراهم وهذا اقرب ان يكون صحيحا عن عبد الله من حديث المسعودي عن القاسم عن عبد الله) قال البيهقي (حديث ابن مسعود منقطع يعني حديث المسعودي قال وروي عن ابي حنيفة عن القاسم عن ابيه عن ابن مسعود ورواه المسعودي مرسل والذي في معارضته ليس باضعف منه يعني حديث ابن ابي عزة) قلت * حديث المسعودي رواه عنه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والمسعودي ثقة روى له اصحاب السنن الاربعة واستشهد به البخاري وهو وان اختلف فقد ذكر ابن حنبل ان سماع وكيع منه قد سمع وان من سمع

منه بالكوفة والبصرة فسماه جيد ذكره صاحب الكمال فان حكما كرواية ابي حنيفة باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الاثر والافلاحة فيه الا الانقطاع وحديث ابن ابي عزة فيه ثلاث علل في التور يمدلس وقد عمن * وابن ابي عزة ضعفه القطان * ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء * والشعبي عن ابن مسعود منقطع * ذكره البيهقي في باب الزنا لا يحرم الحلال وسكت عنه هنا وظهر بهذا ان هذا السند اضعف من سند روايته للمسعودي خلافا لقول البيهقي (والذي روي في معارضته ليس باضعف منه) وان سند رواية المسعودي اقرب ان يكون صحيحا خلافا لما قاله الشافعي *

• قال • **باب القطع في كل ماله ثمن اذا سرق من حرز وبلغت قيمته ربع دينار**

ذكر فيه حديث (لا قطع في ثمر ولا كثر) ثم قال (قال الشافعي وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلق لانه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب) ثم ذكر البيهقي حديث عمرو عن ابيه عن جده ولفظه (لا يقطع يعني اليد في ثمر معلق فاذا اواه الجربن قطعت) • قلت • ذكر الطحاوي ان الحديث الاول نلقت العلماء منته بالقبول واحتجوا به بالحديث الثاني لا يحتجون به ويطعنون في استاده ولا سيما ما فيه مما يدفعه الاجماع من غرم المثليين وقد ذكر البيهقي الحديث بما فيه من زيادة غرم المثليين فيما بعد في باب تضعيف الغرامة وذكر فيما مضى في باب من قال يرث قاتل الخطأ (ان الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذ لم يضم اليها ما يوكدها) فكيف خصص بمحدثه عموم حديث لا قطع في ثمر ولا كثر ثم ذكر البيهقي (عن عثمان لا قطع في طبر وعن ابي الدرداء ليس على سارق الحمام قطع) ثم قال (اراد الطبر والحمام المرسل في غير حرز) • قلت • فيه امران • احدهما اراد الحمام بالتشديد قال ابن ابي شيبة في مصنفه الرجل يدخل الحمام فيسرق ثيابا • ثانيا يد بن حباب حدثني معاوية بن صالح حدثني ابو الزاهرية عن جبير بن نفير عن ابي الدرداء سئل عن سارق الحمام فقال لا قطع عليه وقال الطحاوي السارق من الحمام المأذون في دخوله لا قطع عليه اذا كان غير حرز ثانيا الربيع الجيزي ثنا عبد الله بن يوسف ثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن بلال بن سعدان ابا الدرداء اني سارق سرق من الحمام فلم يقطعه واخرجه ابن حزم في السرق من الحمام من حديث وكيع عن سعيد التنوخي ثم قال لا يعرف لابي الدرداء مخالف من الصحابة والثاني • انه اخرج اثر ابي الدرداء من طريق فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر عن ابي الدرداء وقد ضعف هو اعني البيهقي فرج بن فضالة في غير موضع وهذا الاثر قد اخرج ابن ابي شيبة والطحاوي وابن حزم بسندين جيدين ليس فيها فرج بن فضالة كما تقدم •

• قال • **باب ما يكون حرزا**

ذكر فيه عن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله ان صفوان بن امية الى آخره ثم اخرج من طريق ابن عيينة

عن عمرو بن طاووس مرسلًا ثم قال (روي عن ابن كاسب عن ابن عيينة باسناد موصولا بذكر ابن عباس فيه وليس بصحيح) * قلت ذكر صاحب التمهيد ان البزار اخرجه من حديث زكريا بن اسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس عنه عليه السلام و ذكر المزي في اطرافه ان النسائي اخرجه عن محمد بن داود عن المولى بن اسد عن وهيب عن عبد الله بن طاووس عن ابيه عن صفوان بن امية قلت يارسول الله ان هذا سرق خبيصة لي الحديث ثم ذكر البيهقي في آخر الباب حديث ابن ابي حسين (قال عليه السلام لا قطع في ثمر معلق) الى آخره (وقد روينا هذا موصولا من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه) * قلت ذكره فيما بعد في باب تضعيف الغرامة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو *

* قال * **باب السارق توهب له السرقة**

ذكر فيه حديث سرقة رداء صفوان وقوله (انا اهبه له) وقوله عليه السلام (فهل اقبل ان تاتيني به) * قلت * مذهب الشافعي انه لو وهبه له قبل الرفع الى الامام يقطع وهذا الحديث حجة عليه لانه يدل على انه لو وهب السارق رداء قيل ان ياتيه به لمسا قطعه وقال ابو يوسف لا قطع عليه محتجا بهذا الحديث ذكره صاحب التمهيد واختاره في الاستدكار وعزاه الى ابي حنيفة وصاحبيه وفي المصنف للفطاني احتج به من رأى انه لا يقطع اذا ملكه قبل ان يرفع الى الامام لانه يدل على انه لو وهبه منه او ابرأه قبل ان يرفعه الى الامام سقط عنه القطع *

* قال * **باب من سرق عبد اصغرا**

قال فيه (روي عن عمر انه لم يرفع عليه القطع قال هو لا مخلصون) ثم قال قال (اصحابنا معنا ما اذا كان العبد ما قلا فقد روي عن عمر انه قطع رجلا في غلام سرقة) * قلت * الاول * اخرجه ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن ابي ايوب عن معروف بن سويده ان قوما كانوا يسترقون رقيق الناس بافريقية فقال علي بن رباح ليس عليهم قطع قد كان هذا على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يرفع عليهم قطعا وقال هو لا مخلصون وهذا السند درجته ثقات * والثاني * رواه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه ابن ابي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال اخبرت ان عمر بن الخطاب قطع رجلا في غلام سرقة وهو منقطع كما ترى *

* قال * **باب النباش يقطع اذا اخرج الكفن من القبر**

(قال الشافعي لان هذا حرز مثله) * قلت * القبر ليس بحرز لاتفاق الجميع على انه لو دفن فيه دراهم فسرقها لم يقطع فكذا الكفن وهذا لان القبر انما حفر لدفن الميت فيه لا لاحتراز الكفن لانه للبي والملاك ولانه لا مالك له فصار كالسرقة

من بيت المال وكألاخذ الاشياء المباحة وهذا لانه من جميع المال ومقدم على الدين فلا يملكه الورثة كما لا يملكون ما يصرف
 ويستحيل ان يملكه الميت فثبت انه ليس في ملك احد ومطالبة الورثة بالكفن لا يدل على انه ملكهم كما يطالب بما سرق من
 بيت المال وان لم يملكه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن هونس عن معمر عن الزهري قال اتى مروان بن الحكم
 بقوم يحتفرون القبور يعني ينشئون فضربهم وتقام واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وهذا
 سند صحيح وفيه ايضا ان انا حفص عن اشعث عن الزهري قال اخذ نباح في زمن معاوية وكان مروان على المدينة
 فسأل من كان بمحضرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والفقهاء فلم يجدوا احدا قطعه فاجمع
 رايهم على ان يضربه ويطاف به وفي الاستذكار كان الثوري وابو حنيفة واصحابه لا يرون عليه قطعا وروي ذلك عن
 يزيد بن ثابت ومروان بن الحكم وافتي به الزهري ثم ذكر البيهقي حديث ابي ذر (يكون البيت بالوصيف يعني القبر)
 قلت لو سلمنا ان تسمية القبر بيتا هو على سبيل الحقيقة فلا يقطع بالسرق من البيت الا اذا كان حرزا او قد تقدم ان القبر
 ليس بحرزا الا ترى ان المساجد تسمى بيوتا قال الله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيه اسمه وسبح لعل
 اذالم يكن ثم حافظ وقال صاحب الاستذكار اجمع من قطعه بقوله تعالى الم نجعل الارض كفا تاحياء وامواتا فانه
 عليه السلام ساء بيتا وليس في هذا كلة ما يوجب التسليم له ثم ذكر البيهقي حديث لعن المتنفين عن مالك عن ابي الرجال
 عن عمرة مرسل ثم رواه من حديث يحيى بن صالح وابي قتيبة عن مالك عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة موصولا
 ثم قال (الصحيح مرسل) قلت فيه امران احدهما ان يحيى بن صالح ثقة اخرج له الشيخان وغيرهما وابو قتيبة سلم بن
 قتيبة اخرج له البخاري في صحيحه فهذا الثقلان زاد الوصل فيقبل منهما وتابعهما عبد الله بن عبد الوهاب فرواه عن مالك
 كذلك كذا اخرجه صاحب التمهيد من حديثه فظهر بهذا ان الصحيح في هذا الحديث انه موصول الامر الثاني انه لا يلزم
 من لعن المتنفين انه يقطع كالغاصب والظالم فلا دلالة فيه على مدعاه

باب السارق يعود فيسرق

قال

ذكر فيه حديث مصعب بن ثابت عن ابن المنكر عن جابر قلت في الاستذكار قال النسائي مصعب ليس بالقوي
 وان كان القطان روى عنه وهذا الحديث ليس بصحيح ولا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا عنه عليه السلام وفي حديث
 مصعب قتل السارق في الخامسة ولا اعلم احدا من اهل العلم قال به الا ما ذكره ابو مصعب صاحب مالك في
 مختصره عن اهل المدينة مالك وغيره قال فان سرق الخامسة قتل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان وعمر
 ابن عبد العزيز قال وكان مالك يقول لا يقتل قال ابو عمر حديث القتل منكر لا اصل له وقد ثبت عنه عليه السلام

لا يحمل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث الحد يث ولم يذكرونها السارق وقال عليه السلام في السرقة فاحشة وفيها عقوبة ولم يذكروها قتلا وعلى هذا جمهور اهل العلم في آفاق المسلمين ثم ذكر البيهقي حد يثا عن عبد الله بن ابي امية عن عبد الله بن الحارث ثم قال (مرسل حسن باسناد صحيح) قلت اضطرب في اسناده وفي اسم ابن ابي امية فقبل عبد الله وفي مراسيل ابي داود عبد ربه وكذا ذكره غيره واختلف ايضا في عبد الله بن الحارث فقبل هكذا وقيل الحارث ابن عبد الله وقد ذكر البيهقي الاختلاف فيها فيما بعد ومع هذا الاضطراب لم اقف على حال ابن ابي امية بعد الكشف ولهذا قال عبد الحق في الاحكام هذا الحديث لا يصح للارسال وضعف الاسناد ثم ذكر البيهقي من حد يث القاسم وصفية ان رجلا قطع اليد والرجل سرق عند ابي بكر فقطع يده اليسرى قلت كلاهما لم يسمعا ابا بكر وقد روي عنه وعن غيره من الصحابة خلاف هذا قال صاحب الاستذكار اختلف في هذا الحديث فروي انه انما قطع رجليه وكان مقطوع اليد اليمنى فقط ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم وغيره قال انما قطع ابو بكر رجل الاقطع وكان مقطوع اليد اليمنى فقط وقال الزهري ولم يبلغنا في السنة في القطع اليد والرجل لا يزداد على ذلك قال وانا معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال انما قطع ابو بكر رجل الذي قطعه يعلى بن امية كان مقطوع اليد قبل ذلك وذكر عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رجل اسود ياتي ابا بكر فيدنيه ويقرئه القرآن حتى يبعث ساعيا فقال ارسلني معه فارسله معه واستوصى به خيرا فلم يعبر منه الا قليلا حتى جاء قد قطعت يده فلما رآه ابو بكر فاضت عيناه قال ما شانك قال ما زدت على انه كان يوليني شيئا من عمله فخنثته فربضة واحدة فقطع يدي فقال ابو بكر يجدون الذي قطع هذا بخون عشرين فربضة ان كنت صادقا لا فتدينك منه ثم ادناه فكان الرجل يقوم الليل فيقروا فاذا سمع ابو بكر صوته قال تالله لرجل قطع هذا القدا اجتراً على الله فلم يعبر الا قليلا حتى فقد آل ابي بكر حلياهم ومتاع افقاهم الاقطع فاستقبل القبله ورفع يده الصعيحة والاخرى التي قطعت فقال اللهم اظهر على من سرقهم وكان معمر بما قال اللهم اظهر على من سرق اهل هذا البيت الصالحين فما انتصف النهار حتى عثروا على المتاع عنده فقال ابو بكر ويا لك انك لقليل العلم بالله فامر به فقطعت رجليه وقال ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن الزهري قال انتهى ابو بكر في قطع السارق الى اليد والرجل ثم ذكر البيهقي (عن عمر القطع في الثالثة والرابعة) قلت قد جاء عنه خلاف ذلك قال ابن ابي شيبة ثنا ايواسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول ان عمر قال اذا سرق السارق فاقطعوا يده ثم اذا عاد فاقضوا رجليه ولا تقطعوا ايده الاخرى وذروها ياكل بها الطعام ويستنجي بها من الفائط ولكن احبسوه عن المسلمين ثم ذكر البيهقي

عن علي عدم القطع في الثالثة والرابعة من وجهين * قلت * وقد جاء ذلك عنه من وجهين آخرين قال ابن ابي شيبة ثنا جريو عن منصور عن ابي النخعي وعن مغيرة عن الشعبي قال كان علي يقول اذا سرق السارق مرارا قطعت يده ورجله ثم ان عاد استودعته السجن * وقال ايضا ثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر عن ابيه قال كان علي لا يزيد علي ان يقطع لسارق يد او رجلا فاذا اتى به بعد ذلك قال لي لا تسجي ان لا يظهر لصلوته ولكن امسكوا كفه عن المسلمين واتفقوا عليه من بيت المال * وقال ايضا ثنا ابو خالد عن الحجاج عن عمرو بن دينار ان نجدة كتبت الى ابن عباس يسأله عن السارق فكتب اليه بمثل قول علي قال وثنا ابو خالد عن حجاج عن سمالك عن بعض اصحابه ان عمر استشارهم في سارق فاجمعوا على مثل قول علي وبه قال الثوري وابو حنيفة وصاحبا انه لا قطع بعد الثانية وانما فيه القرم وهو قول الزهري والنخعي والشعبي والاوزاعي وحماد واحمد وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم *

* قال *

* باب غرم السارق *

ذكر فيه حد يثا عن سعد بن ابراهيم عن اخيه المسور عن عبد الرحمن بن عوف ثم قال (ان كان سعد هذا ابن ابراهيم ابن عبد الرحمن فلا تعرف في التواريخ له اخا معروفا يقال له المسور) الى آخره * قلت * في كتاب ابن ابي حاتم مسور بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف اخو سعد وخال ابني ابراهيم روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسل * روى عنه اخوه سعد بن ابراهيم * سمعت ابي يقول ذلك وذكر ذلك صاحب الكمال وزاد مات سنة سبع ومائتين روى له النسائي فظهر بهذا ان سعد هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وانه لا وجه لترديد البيهقي وان له اخا يقال له المسور فان لم يثبت للمسور سماع من عبد الرحمن والحديث مرسل فالقائلون به يحتجون بالمرسل على ان ابن جوير الطبري اخرج هذا الحديث في تهذيب الآثار موصولا فقال ثنا احمد بن الحسن الترمذي ثنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا المفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن سعد بن ابراهيم حدثني اخي المسور بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قيم الحد على السارق فلا غرم عليه واخرجه ابو عمر بن عبد البر عن طريق ابن جرير وهذا السند ما خلا المسور واباه على شرط البخاري وابوه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ثم قال ابن جرير ما ملخصه فيه البيان عن صحة قول من لم يضمن السارق بعد الحد وفساد قول من ضمنه ثم حكى عدم التضمنين عن ابن سيرين والشعبي والنخعي وعطاء والحسن وقتادة قال وعلمتهم مع الاثر القياس على اجماعهم على ان اهل العدل اذا ظهر واعلى الجوارح لم يغرموا ما استهلكوه وكذا افضال الطريق ولو كان السارق في التضمنين كالباصب لتعديه لوجب الضمان على هؤلاء لتعديهم وظلمهم وكذا لو استهلك جري ما لا لمسلم غلب عليه ثم اسلم لم يجمع به اجماعا قال وهذا

هو الصواب لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا فلم يامر بالتغريم ولو كان لازماً لعرفهم به كما عرفهم بالقطع ثم قال البيهقي (وابراهيم بن عبد الرحمن لم يثبت له سماع من عمر الى قوله ولا تعرف اخاه) قلت * كذا في نسخة من هذا الكتاب ولا تعلق لهذا الكلام بما قبله ثم ذكر البيهقي بسنده (عن هشيم ثنا بعض اصحابنا عن الحسن كان يقول هو ضامن للسرقة مع القطع) قلت * في سنده هذا المجهول وقد جاء عن الحسن بخلاف هذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني اسمعيل بن مسلم عن الحسن قال حسبته القطع ثم ذكر البيهقي (عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يقول يضمن السرقة استهلكها ولم يستهلكها وعليه القطع) قلت * قد تقدم عنه وعن غيره عدم التضمن وحكاية ابن المنذر في الاشراف عن مكحول والثوري وقال ابن عبد البر هو قول مالك الكوفيين وروى ابن ابي شيبة بسنده عن الشعبي قال ان وجدت السرقة بعينها عنده اخذت منه وقطعت يده وان كان قد استهلكها قطعت يده ولا ضمان عليه ثم قال ثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم واشعث عن ابن سيرين مثله وروى بسنده عن عطاء نحو ذلك وروى بسنده عن سعيد بن جبير مثل عن الرجل يسرق فيقطع يده ايغرم السرقة قال كني بالقطع غرماً *

قال * باب ما جاء في تضعيف الفرامة *

ذكر في آخره (عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب اصاب غلمان لحاطب ناقلة لرجل) الى آخره قلت * في الاستدكار ما ملخصه ان العلماء تركوه للقرآن والسنة اما القرآن فقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولم يقل بمثليه واما السنة فانه عليه السلام قضى على من اعتق شقصاً من عبد بقيمة حصه شرية وضمن الصفة التي كسرهابعض اهله بصحفة مثلها ولانه خبر يدفعه الاصول فقد اجمع العلماء على ان من استهلك شيئاً لا يغرم الا مثله او قيمته وانه لا يعطى احد بدعواه لقوله عليه السلام لو اعطي قوم بدعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم ولكن البينة على المدعى وفي هذا الحديث تصديق الزنى فيما ذكر من ثبوت باقيه وفيه ايضاً انه غرمه باعتراف عبده وقد اجمعوا على ان اقرار العبد على سيده في ماله لا يلزمه وايضاً فان يحيى بن عبد الرحمن لم يلق عمرو ولا سمع منه فهذه اربعة اوجه على هذا الحديث وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب عن الشافعي ما ملخصه انه استدل على ترك تضعيف الفرامة بوجهين من هذه الاربعة وذكر ابن وهب في موطاه الحديث بمناه من طريقين من رواية يحيى بن عبد الرحمن عن ابيه وابوه عبد الرحمن سمع عمرو وروى عنه وليس عند جمهور رواة الموطأ عن ابيه قال ابو عمر اظن ابن وهب وهم فيه وذكر ايضاً ان القصة كانت بعد موت حاطب وهو غلط لان حاطب مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان *

* باب لا قطع على مختلس *

* قال *

ذكر فيه حديثا عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر ثم ذكر (ان ابا داود قال لم يسمعه ابن جريج من ابي الزبير وبلغني عن ابن حنبل قال انما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات) * قلت * اخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال قال لي ابو الزبير قال جابر الحد يث وهذا صريح في انه سمعه منه وكذلك اخرجه النسائي فقال انا محمد بن حاتم انا سويد هو ابن نصر انا عبد الله هو ابن المبارك عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير فذكره وهذا سند صحيح وبهذا اللفظ ايضا اخرجه الطحاوي فقال ثابتي بن عثمان ثنا نعيم هو ابن حماد ثنا ابن المبارك فذكره ويحيى اخرجه له الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه ونعيم اخرجه له البخاري في صحيحه فهو ايضا سند صحيح وقد صرح فيه ايضا بالسماع فيحمل على انه سمعه منه مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ياسين ويدل على ذلك ان الترمذي اخرجه من حديث ابن جريج عن ابي الزبير ثم قال حسن صحيح ثم ذكر البيهقي حديث التي كانت تستعير ثم رجح رواية السرقه * قلت * الروايتان صحيحتان فالعمل بهما كما روي عن ابن حنبل وغيره اولى من ترجيح احدهما *

* باب ما جاء في تفسير الخمر *

* قال *

ذكر فيه قول عمر (نزل تحريمها يوم نزل وهي خمسة من العنب والنمر والبر والشعير والعسل والخمر ما خامر العقل) وفي آخره (قلت ما ترى في السادسة تصنع بالسند قال لم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان لنهي عنه الا ترى انه قد عم الاشارة كلها فقال الخمر ما خامر العقل قال ابو بكر يعني الاسم على فيه دلالة على ان قوله والخمر ما خامر العقل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في الصحيح عن احمد بن ابي رجاء الا انه لم يذكر ولو كان لنهي عنه فانه مما قيل للشعبي وهو الذي اجاب به) * قلت * هذا الكلام يقتضي انه في البخاري كما ساقه الى قوله ولو كان لنهي عنه وليس هو كذلك في صحيح البخاري لالفاظ ولا معنى بل لفظه فقلت يا ابا عمرو فشيء يصنع بالسند من الرز قال ذاك لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم او قال على عهد عمر كذا ذكره بالشك وكيف يسوق الشعبي هذا اللفظ من كلام عمر ثم يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى انه قد عم الاشارة كلها فقال الخمر ما خامر العقل هذا لا يستقيم وقد صرح البيهقي في آخر الباب الذي يلي هذا الباب (ان هذا قول عمر) ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيئا) * قلت * قد كان بالمدينة سائر الانبذة غير الخمر لانها كانت تجلب اليها فلما نفي اسم الخمر عن بقية الانبذة دل على ان هذا الاسم عنده حقيقة لشراب العنب النبي المشتد وان ما سواها غير مسمى بهذا الاسم وان سمي به كان مجازا ولهذا نفي اسم الخمر

عنه مع وجوده عندهم بالمدينة وهذا علامة المجاز فثبت ان تسميته باسم الخمر على جهة التشبيه بها عند وجود السكر فوجب ان يحمل حديث الخمر من خمسة اشياء ونحوه على الحال التي يتولد منها للسكر لانها حينئذ تعمل عمله في توليد السكر واستحقاق الحد وعليه يحمل قول عمر الخمر ما خمر العقل * لان المخمرة النغطية والقليل من الانبذة لا يخامر العقل وقد نقل ابو الاسود اسم الخمر عن الطلاء بقوله *

دع الخمر تشربها الفواة فانتى * رأيت اخاها مغنيا لمكانها

فان لا يكنها او تكنه فانه * اخوها غذته امه بلبانها

جعل الطلاء اخا للخمر واخو الشيء غيره اراد انها معا من الكرم *

* قال * باب الدليل على ان الطبخ لا يخرج هذه الاشربة من دخولها في الاسم والتحريم *

ثم ذكر فيه (عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كل مسكر خمر) الى آخره ثم قال (كذا رواه سائر اصحاب مالك عن مالك موقوف غير روح فانه رفعه) * قلت * ذكر ابو عمر هذا الحديث في التمهيد ثم قال موقوف في الموطأ لم يختلف فيه الرواة عن مالك الا عبد الملك بن الماجشون فانه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام فرفعه وذكر المزني في اطرافه ان النسائي رواه في الاشربة عن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك مرفوعا كذلك ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه سئل عن الطلاء فقال ان النار لا تحل منها شيئا ولا تحرمه) * قلت * استدل البيهقي بهذا الاثر على التحريم وابن ابي شيبة ذكره في مصنفه في باب جواز شرب الطلاء اثناء آثارة على الاباحة فقال ثنا ابن فضيل عن الاعمش فذكره وفي لفظه ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه لان اوله كان حلالا *

* قال * باب من رخص فيما لم يسكر *

ذكر فيه قول ابن عباس (والسكر من كل شراب) * قلت * خرج قاسم بن اصبغ ثنا احمد بن زهير ثنا ابو نعيم الفضل ابن دكين عن مسعر عن ابي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب * قال ابن حزم صحيح وتابعه ابانعيم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك وتابع مسعرا الثوري فرواه عن ابي عون كذلك وفي التهذيب للطبري ثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا عبد الله بن عيسى ثنا داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب * وروى ابو حنيفة في مسنده عن عون بن ابي جحيفة قال قال ابن عباس حرمت الخمر بعينها قليلا وكثيرا والسكر من كل شراب *

• قال •

• باب ما جاء في صفة نبيذ •

ذكر فيه (عن أبي خيثمة يعني زهيراً عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون قال أنا لشرب من النبيذ نبيذاً يقطع لحوم الابل) • قلت •
 اخرج الطحاوي هذا الاثر عن روح بن الفرج عن عمرو بن خالد عن زهير وفي آخره قال وشربت من نبيذه فكان كاشد
 النبيذ وروح وثقه الخطيب وعمرو بن خالد ثقة ثبت كذا قال احمد بن عبد الله واخرجه الدارقطني من حديث شريك
 عن أبي اسحق ولفظه اني شربت هذا النبيذ الشديد يقطع ما في بطوننا من لحوم الابل وقال ابن أبي شيبة ثنا
 الاحوص عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون قال قال عمر أنا لشرب هذا الشراب الشديد لنقطع به لحوم الابل في
 بطوننا ان تؤذيها من رايه من شرابه شيء فليمزجه بالماء • وقال ايضاً ثنا وكيع ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن
 أبي حازم حدثني عتبة بن فرقد قال قدمت على عمر فدعا بعس من نبيذ قد كان يصير خلا فقال اشرب فاخذه
 فشر به فما كدت ان اسيغه ثم اخذه فشر به ثم قال يا عتبة أنا لشرب هذا النبيذ الشديد لنقطع به لحوم الابل في
 بطوننا ان تؤذيها بنا • ثم قال البيهقي (واما الصفة ففيما أنا ابوبكر) فذكر قول الحبشية (كنت انبذه في سقاء من الليل
 فاذا أصبح شرب منه) ثم ذكر بمعنى ذلك من وجوه ثم قال (وعلى مثل هذه الصفة كان نبيذ عمرو وغيره من الصحابة
 الا ترى ان عمر إنما حل الطلاء حين ذهب سكره وشره وحط شيطانه وذلك فيما أنا ابوزكريا) فذكر بسنده (ان عمر لما قدم
 الشام شكوا له وباء الارض الى ان قالوا اهل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه
 الثلثان وبقي الثلث الى ان قال فامرهم عمر ان يشربوه) ثم ذكر (ان عمر كتب ان اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان
 منه فان للشيطان اثنين ولكم واحد) • قلت • قد ورد مثل هذا عن عمرو وغيره من السلف قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر
 عن ايوب عن ابن سيرين قال كتب انوح من كل شيء زوجان وفيه ان الملك قال له وتطبخه حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث •
 قال ابن سيرين فوافق ذلك كتاب عمر بن الخطاب وعن معمر عن عاصم عن الشعبي قال كتب عمر الى عمار ما بعد فانه جاء
 بنا شرابة من الشام كانها طلاء الابل قد طبخ حتى ذهب ثلثاه الذي فيه نخب الشيطان وزيح جنونه وبقي ثلثه فاصطنعه وأسر
 من قبلك ان يصطنعوه • ومن ابن التيمي عن منصور عن ابراهيم عن سويد بن غفلة قال كتب عمر الى عمار ان يرزقوا
 الناس الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه • وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن داود بن أبي هند سألت
 سعيد بن المسيب عن الشراب الذي كان عمر اجازه للناس قال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه •
 ثنا علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن انس ان ابا عبيدة ومعاذ بن جبل واباطمة كانوا يشربون من
 الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه • ثنا وكيع عن الامش عن ميمون هو ابن مهران عن ام الدرداء قال كنت اطبخ

لأبي الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لشربه وعن علي أنه كان يرزق الناس من الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم ثابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزقنا الطلاء فقلت له ما هيئته قال أسود ياخذ واحدنا بأصبعه ثنا وكيع عن سعد بن أوس عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فامر لي أن أطبخ له طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام ثم ثابن سمعيل عن مغيرة عن شريح أن خالد بن الوليد كان يشرب الطلاء بالشام وقد تقدم في آخر باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الاشربة من دخولها في الاسم والتحريم ما أخرجه ابن أبي شيبة من قول ابن عباس أن النار لا تحل شيئاً إلى آخره وهذا كله يقتضي جواز شرب هذا المطبوخ وقد قال صاحب الاستذكار لا أعلم خلافاً بين الفقهاء في جواز شرب العصير إذا طبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه وقد تقدم من كلام البيهقي خلاف هذا فقال باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الاشربة إلى آخره وذكر هناك قول أبي عبيد (قد جاء في الاشربة آثار كثيرة بأسماء مختلفة) فذكر الخمر والسكر والبتع والجمعة والمزر والسكركة والفضيخ والخليطين والمنصف وهو أن يطبخ عصير العنب قبل أن يغلي حتى يذهب نصفه وان طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو الطلاء سمي بذلك لأنه يشبه بطلاء الابل في نجسته وسواده ثم قال (وهذه الاشربة كلها كناية عن اسم الخمر ولا أحسبها الإداخلة في قوله عليه السلام أن ناساً من امتي يشربون الخمر باسم يسمونها به) ومما بينه قول عمر الخمر ما خامر العقل) وقال في الخلافيات ما أسكر كثيره فقليله حرام من أي الجنس كان من مطبوخ وني *

* باب ما جاء في الكسر بالماء *

* قال *

ذكر فيه حد يثا عن أحد الوفد الذين وفدوا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس ثم قال (الروايات الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الإسناد من يجهل حاله) قلت * رواه أبو داود في سننه بأسناد رجاله ثقات معروفون ليس فيهم مجهول إلا هذا الصحابي الذي هو من جملة وفد عبد القيس والصحابة عندهم عدول لا تضرم الجملالة وكذا قال البيهقي في غير موضع وإذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهي مقبولة ثم ذكر البيهقي هذا الحديث من جهة أبي هريرة وفي آخره (فإن خشي شربه فليصب عليه الماء) ثم قال (رواه جماعة لم يذكروافيه هذه اللفظة فيشبه أن تكون من قول بعض الرواة) قلت * هذا دعوى والراوي إذا كان ثقة قبلت زيادته كما تقدم ثم ذكر حد يثا عن إسرائيل هو ابن يونس عن علي بن بزيمة عن قيس بن جبير عن ابن عباس * قلت * هذا سند جيد وأخرجه أبو داود بسند جيد أيضاً عن سفیان هو

الثوري عن ابن بذيمة بسنده والرفع زيادة من ثقة فوجب قبوله ثم ذكر حد يثا عن عائشة في سنده ثمانية بن كلاب فقال (مجهول) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين ثم ذكر رواية وفيها عكرمة بن عمار * قلت * تقدم الكلام عليه في باب مس الفرج بظهر الكف ثم ذكر حد يثافي سنده عبد الملك بن نافع فقال (مجهول) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين ثم ذكر اثر اعرن عمر في كسر الشراب المشد بالماء ثم قال (انما كان اشتداده بالحموضة او بالحلاوة) * قلت * في مصنف عبد الرزاق ثنا ابن جريح اخبرني اسمعيل ان رجلا لعب في شراب نبذ لعمر بطريق المدينة فسكر فتركه عمر حتى افاق فحده ثم اوجعه عمر بالماء فشرب منه قال ونبذ نافع بن عبد الحارث لعمر ابن الخطاب في المزاد وهو عامل له فاستاخر عمر حتى عدا الشراب طوره فدعا به عمر فوجده شديدا فاجعه بالماء ثم شرب وسقى الناس * فقوله فسكر يضعف تاويل البيهقي *

* قال * باب الرخصة في الاوعية بعد النهي *

* قلت * في الاستدكار كان الشافعي يكره الانتباز في هذه الاوعية وقال ابن القاسم كره مالك الانتباز في الدباء والمزفت قال ابو عمر اظنهم احتاطوا فبقوا على اصل النهي ولم يقبلوا الرخصة النسخ *

* قال * باب من اقيم عليه الحد اربعا ثم عاد *

ذكر فيه حديث رفع القتل في الرابعة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عنه عليه السلام * قلت * سكت عن الحديث وهو مرسل وقبيصة معدود من التابعين وفيه علة اخرى وهي ان الزهري لم يسمعه من قبيصة ذكرها الطحاوي في الرد على الكرايسي وقال مستدلا على ذلك ثنا يونس هو ابن عبيد ثنا بشر بن بكر ثنا الازاعي عن ابن شهاب انه بلغه عن قبيصة بن ذؤيب فذكر الحديث وسنده على شرط مسلم *

* قال * باب من وجد منه ريح شراب *

ذكر فيه حديث يثافي سنده محمد بن علي بن ركانة فذكر بسنده (عن ابن المدني قال مجهول) * قلت * هو معروف وهو ابن علي بن يزيد بن ركانة روى عنه ابن جريح وابن اسحق وخرج له ابو داود في سننه وثقه ابن حبان *

* قال * باب ما جاء في اقامة الحد حال السكر او حتى يذهب *

ذكر فيه (ان مطيع بن الاسود ضرب شاربا ضربا شديدا فقال عمر كم ضربته فقال ستين فقال قتله اقص عنه بمشر بن قال ابو عبيد يقول اجعل شدة الضرب قصا صا بالمشرين التي بقيت) قال البيهقي فيه (ان الزيادة على الاربعين تعزير وليس بجحد) * قلت * بل هي حد لما في الصحيح ان النبي عليه السلام واما بكر اجلد في الخمر اربعين وجلد عمر

ثانين ذكره البيهقي قبل هذا الباب وبعده.

قال * باب ما جاء في عدد حد الخمر *

ذكر في آخره (عن علي انه جلد في الخمر اربعين جلدة بسوط له طرفان) ثم قال (وكانه اراد صار اربعين بالطرفين فقد روي في الحديث الموصول انه امره بجلدة اربعين) قلت * اذ جلد بسوط له طرفان اربعين صار الكل ثمانين وتاويل البيهقي بعيد جدا يخالف مقتضى اللفظ وقال القاضي عياض المعروف من مذهب علي الجلد في الخمر ثمانين ومنه قوله في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة * وروي عنه انه جلد المعروف بالنجاشي ثمانين والمشهور انه هو الذي اشار على عمر باقامة الحد ثمانين وروي انه جلد اربعين بسوط له راسان فتكون جملتها ثمانين وذهب الطبري في التهذيب الى ان حد الخمر ثمانون واول ضربه عليه السلام اربعين بان المضروب كان عبد الوانه ضربه كذلك بسوطين واسند لعل ذلك بحديث انس انه عليه السلام ضربه بجريدتين نحو من اربعين *

قال * باب السلطان يكره على الاختنان وما ورد في الختان *

ذكر فيه حديث الفطرة * قلت * مذهبه ان الختان واجب ومقصوده من هذا الحديث الاستدلال على ذلك ودلالته على انه سنة اظهر قال الخطابي ذهب اكثر العلماء الى ان الفطرة هي السنة قال النووي وكذا ذكره جماعة غير الخطابي قالوا ومعناه انها من سنن الانبياء عليهم السلام ثم ان معظم هذه الخصال سنة وليست بواجبة عند العلماء وفي بعضها خلاف في وجوبه انتهى كلامه والاستدلال بهذا الحديث على سنية الختان من وجهين * احدهما ان الفطرة هي السنة كما تقدم والسنة تذكروا في مقابلة الواجب * والثاني ان الاشياء التي ذكرت في الحديث مع الختان ليست بواجبة وفي شرح العمدة الاستدلال بالقران في هذا المكان قوي لان لفظ الفطرة لفظة واحدة استعملت في هذه الاشياء الخمسة فلو فرقت في الحكم اعني ان يستعمل في بعض هذه الاشياء لافادة الوجوب وفي بعضها لافادة الندب لزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وفيه ما عرفت في علم الاصول وانما يضعف دلالة الاقتران اذا استعملت الجمل في الكلام ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين كما جاء في الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يتسل فيه من الجنابة * فاستدل به بعض الفقهاء على استحسان الغسل في الماء يفسد لكونه مقرونا بالنهي عن البول فيه ثم ذكر البيهقي حديث عيشم بن كليب (عن ابيه عن جده قال قال عليه السلام له التمسوا شجر الكفر واختن) قلت * هو عيشم بن كثير بن كليب ومع ضعف الوسطة بين ابن جريج وعيشم يحمل الحديث على الاستحباب بقربنة انه ذكر معه القاء شعر الكفر وليس بواجب

ثم ذكر عن ابن عباس حديث (الختان سنة للرجال مكرمة للنساء) ثم قال (اسناد ضعيف والصحيح موقوف) ثم ذكر عن رجل عن ابن عباس كره ذبيحة الارغل وقال لا يقبل الموت ولا يجوز شهادته) قلت فيه هذا المجهول ثم ذكر عنه (قال لا يقبل صلوة رجل لم يختن) قلت في سنده ابن ابي يحيى وساله معروف ثم قال (وهذا يدل على انه كان يوجهه وان قوله سنة للرجال اراد به سنة النبي عليه السلام الموجهة) قلت كيف يستدل بهذا وهو من طريقه ضعيف ثم ذكر حديث (اختن ابراهيم عليه السلام) وقال (قال الله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وذكر (ان هذا احسن ما يستدل به) قلت النبي عليه السلام مأمور باتباعه في التوحيد بقريظة قوله بعد ذلك حنيفا وما كان من المشركين * ولوسلما انه امر باتباعه في الختان لسنا نعلم ان ابراهيم عليه السلام امر بالختان وجوبا او كانت مستحبا في حقه وفي الاستدكار من ملة ابراهيم سنة وفريضة وكل يتبع على وجهه ثم ذكر الكلمات التي ابتلي بها ابراهيم (وانها عشر ومنها الختان) ثم قال (قال اصحابنا الابتلاء انما يقع في الغالب بما يكون واجبا) قلت لو كان كذلك لكانت هذه الاشياء كلها واجبة لان ابراهيم عليه السلام ابتلي بها والنبي عليه السلام امر باتباعه على ما قرره البيهقي وليس الامر كذلك بل الاشياء التي قوت بالختان في هذا الاثر ليست بواجبة والنزاع في الختان وقال ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه ولا سنة يتبع والاشياء على الاباحة *

قال * باب الحدود كفارات *

ذكر فيه الحديث ثم ذكر حديث (لا ادري الحدود كفارة) من وجهين مرفوعا ومن وجه واحد مرسلا ثم قال (ان صحيح يمتثل الى آخره) قلت * صحيح بلا شك لانه لوروي من وجه مرسلا ومن وجه مرفوعا رجع الرفع لانه زيادة فكيف وقد روي مرفوعا من وجهين وقد رواه ابو داود بسند صحيح من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عنه عليه السلام وكذلك رواه الحاكم ثم قال صحيح على شرط الشيخين *

قال * باب السر على اهل الحدود *

ذكر فيه حديث ثعالب عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر عن ابن هزال عن ابيه ثم قال (كذا رواه جماعة عن شعبة) ثم ذكره (عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (هذا الصحيح مما قبله) قلت * الاول رواه عن شعبة جماعة كما ذكر البيهقي وشعبة اجل من ابن بلال فروايتهم اصح من روايته وقد رواه النسائي عن عباس العبدي عن ابي داود عن شعبة كذلك *

* قال *

* باب الضمان على البهائم *

ذكر فيه حديث ناقة البراء من عدة طرق ثم ذكره من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه * قلت * اضطرب اسناد هذا الحديث اضطرابا شديدا واختلف فيه على الزهري فروي عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان ثم قال ولا اجد زيادة على هذا ولكن هذا المنسوخ وذكر عبد الحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده عن ابي داود قال لم يتابع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو عمر انكروا عليه قوله فيه عن ابيه وقال بن حزم هو مرسل ورواه الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل ابن حنيف ان ناقة للبراء * ولم يسمع سعد بن محبصة من ابيه ولا ابو امامة من البراء انتهى كلامه ثم ان الشافعي وغيره تركوا العمل بعموم هذا الحديث قال الطحاوي وجدنا اهل العلم جميعا لا يختلفون انه لا يجب على اهلها ما اصاب بالليل من بني آدم وظاهر الحديث يخالف ذلك ثم ذكر البيهقي عن جماعة قصة نفس الغنم * قلت * على تقدير ان يكون شريعته شريعة لنا فالشافعية وغيرهم يخالفون هذه القصة ولا يحكمون بها وهي منسوخة بمجديت العجماء جبار *

* قال *

* باب الدابة تنفع برجلها *

ذكر فيه حديث (الرجل جبار) * من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة ثم حكى (عن الشافعي انه غلط) وعن الدارقطني (انه وهم) وانه لم يتابع سفيان على قوله الرجل جبار احد * ثم ذكره من حديث آدم عن شعبة عن محمد ابن زياد عن ابي هريرة ثم قال (لم يتابعه احد عن شعبة) ثم ذكره من سلام بن حديث ابي قيس الاودي عن هزيل ثم قال (لا تقوم به حجة) ثم قال (ورواه قيس بن الربيع موصولا يذكر ابن مسعود وقيس لا يحتج به) * قلت * ابو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس وهو وان تكلموا فيه فقد وثقه ابو الوليد الطيالسي وعفان وقال معاذ قال لي شعبة لا ترى الى يحيى بن سعيد بقع في قيس بن الربيع لا والله ماله الى ذلك سبيل وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا باس به وتأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة بمسند سفيان بن حسين وهو وان تكلم فيه فقد وثقه ابن معين وغيره واخرج له مسلم وابن حبان في صحيحيهما والخابكم في المستدرک واخرج حديثه هذا ابو داود والنسائي ورواه ايضا زباد بن عبد الله البكائي عن الاعمش عن ابي قيس عن هزيل عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله وامسده وكذا ذكر صاحب التمهيد والبكائي وان تكلم فيه يسيرا فقد وثقه جماعة واخرج له الشيخان في صحيحيهما والشافعي يحتج بالمرسل اذا

روي من وجه آخر مر سلا او مسندا وهذا المرسل روي من وجوه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بان الرجل جبار *

* قال * **باب علة الحديث الذي فيه النار جبار ***

ذكره من حديث عبد الرزاق عن معمر ثم ذكر (عن معمر قال لا اراه الا وهما) ثم ذكر (عن ابن حنبل انه قال ليس بشئ لم يكن في الكتب) ثم ذكر عنه ما معناه ان النار تمال فتكتب بالياء كما تكتب البير * قلت * اخرج ابن ماجة واخرجه ابو داود من حديث عبد الملك الصنعاني وقال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب الحديث يقولون خطأ فيه عبد الرزاق انما هو البير حتي وجدته لابي داود عن عبد الملك عن معمر فدل انه لم ينفر د به عبد الرزاق وقال ابن حزم هو خبر صحيح تقوم به الحجة وحكي صاحب التمهيد عن ابن معين انه قال اصله البير جبار ولكنه صحفه معمر قال ابو عمر في قوله نظر ولا نسلم له حتي يتضح وقال في الاستذكار لم يات ابن معين على ذلك بدليل وليس هذا يرد احاديث الثقات انتهى كلامه ثم انه ان كان ثم تصحيف فنسبته الى عبد الرزاق اظهر من نسبته الى معمر لان معمر قال لا اراه الا وهما *

* قال * **باب الرخصة في الاقامة بدرا الشراك لمن لا يخاف الفتنة ***

ذكر فيه حديث ابن شهاب عن عمرو بن عبد الرحمن بن امية عن ابيه عن يعلى ثم قال (ورواه عمرو بن الحارث عن ابن شهاب فقال عمرو بن عبد الرحمن بن امية ابن اخي يعلى) * قلت * كذا في غير نسخة من نسخ هذا الكتاب عمرو واخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن الحارث عن ابن شهاب ان عمرو بن عبد الرحمن ابن اخي يعلى واخرجه النسائي كذلك ولفظه عمرو بن عبد الرحمن بن امية ابن اخي يعلى *

* قال * **باب المسلم يتوقى في الحرب قتل ابيه ***

ذكر فيه حديث اسمعيل بن سميع (عن مالك بن عتيق جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (مرسل جيد) * قلت * ابن سميع تركه جريروا ابن عيينة وزائدة لمذهبه ومالك حاله مجهول كذا قال ابن القطان *

* قال * **باب شهود من لا فرض عليه ***

ذكر فيه حديث ثافي سنده يزيد بن عياض فقال (لا يجمع به) * قلت * هذا جرح يسير ولم ارا احدا ذكر فيه مثل هذا بل اغلظوا الكلام فيه فقال ابن معين ليس بشئ ولا يكتب حديثه وقال مرة ليس بثقة وضعفه ابن المديني والد ارقطني وسئل عنه مالك فقال الكذب الكذب وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وقال السعدي ذهب حديثه وقال النسائي واحمد بن صالح والازدي متروك الحديث جد اذكر ذلك ابن الجوزي *

قال * **باب قوله تعالى وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا ابايكم الي التهلكة** *

ذكر فيه (عن قيس بن ابي حازم عن مدرك بن عوف انه كان جالساً عند عمر) الى آخره ثم ذكره من وجه آخر وفيه مالك بن عوف ثم قال (قال يعقوب يعني ابن سفيان وهو واحد الرواة مالكاً شبهه) قلت * ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وابن حبان في الثقات وابو عمر في الاستيعاب فقال مدرك بن عوف ولم يقل احد منهم مالك *

قال * **باب النفير وما يستدل به على ان الجهاد فرض على الكفاية** *

ذكر فيه حديث ابي قتادة (انه عليه السلام لم يفضل على الجهاد شيئاً الا المكتوبة) ثم قال (هذا يدل على انه فرض على الكفاية حيث فضل عليه المكتوبة بعينها) قلت * وفروض الاعيان متفاوتة في نفسها بعضها افضل من بعض فلا يلزم من تفضل الصلوة على الجهاد ان يكون فرض كفاية ثم ذكر في آخر هذا الباب (عن علي بن عيسى عن الجماعة اذ امروا ان يسلم احد هم) الى آخره * قلت * هذا غير مناسب للباب وكانه اراد شبه الجهاد بالسلام ورده فقصر في العبارة ويدل على انه اراد هذا قوله في كتاب المعرفة وجعله يعني الشافعي شبيهاً بالصلوة على الجنائز ورد بالسلام وغير ذلك من فروض الكفايات *

قال * **باب سهمان الخيل** *

قلت * ما ذكره البيهقي في هذا الباب قد ذكره فيما تقدم في باب سهم الرجل والفارس من كتاب قسم الغنيمة والنفى وقد تكلمنا معه هناك *

قال * **باب قسم الغنيمة في دار الحرب** *

ذكر فيه قسمته عليه السلام غنائم بني المصطلق ثم ذكر (عن ابي يوسف انه اجاب بان بلادهم صارت دار سلام وبعث الوليد بن عقبة باخذ صدقاتهم) ثم ذكر (عن الشافعي انه اجابه بانها كانت سنة خمس وانهم اسلموا بعدها بزمان وانما بعث اليهم الوليد مقصد فاستعشروا) ثم ذكر (ان الوليد كان زمن الفتح صبياً ذلك سنة ثمان ولا يبعثه مقصد قال لا بعد ان يصير رجلاً) ثم استدل على ذلك بحديث ابي موسى الهمداني (عن الوليد بن عقبة انه جئ به الى النبي صلى الله عليه وسلم حين فتح مكة وقد خلق بالخلق فلم يسه) ثم قال (قال ابن حنبل وروى انه سلخ يومئذ فتذره رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره * قلت * في التمهيد في ترجمة الوليد قال ابو موسى هذا مجهول والحديث منكرو مضطرب لا يصح وفي كتاب ابن ابي حاتم عن البخاري لا يصح حديثه قال ابو عمر ولا يمكن ان يكون من بعث مقصد قافي زمن النبي صلى الله عليه وسلم صبياً يوم الفتح ويدل ايضا على فساد حديثه ان الزبير وغيره من اهل العلم بالسيرة ذكروا ان الوليد

وعماره ابني عقبة خرجا ليرد الاختهماام كلثوم من الهجرة وكانت هجرتا في المدينة بين النبي عليه السلام وبين اهل مكة ومن كان غلاما مخلقا يوم الفتح ليس يحيى منه مثل هذا اود لك واضح وقد ذكر البيهقي خروج الوليد واخيه ليردا اختهما فيما بعد في باب نقض الصلح لا يجوز وذكروا في الاستيعاب نحو هذا وزادانه لاختلاف بين اهل العلم بتاويل القرآن فيما علمت ان قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فاسق بنزل في الوليد وذلك انه عليه السلام بعثه الى بني المصطلق مصداقا الى آخره قال ومن حديث الحكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال نزل في علي والوليد في قصة ذكرها قوله تعالى ان كان مؤمنا من كان فاسقا وذكروا الحاكم في المستدرک بسنده عن مصعب بن عبد الله الزبيري قال كان الوليد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا *

قال * باب المنع من صبر الكافر بعد الاسارى بان يتخذ غرضا *

ذكر فيه حديث عدي بن ثابت (عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال عليه السلام لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا) ثم قال (اخرجه مسلم وذكره البخاري) قلت * هذا اللفظ يحتمل انه ذكره محتجابه او غير محتج به والبخاري ذكر الحديث الذي ذكره البيهقي بعد هذا من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عمر ثم قال وقال عدي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي عليه السلام *

قال * باب جريان الرق على الاسير وان اسلم اذا كان اسلامه بعد الاسر *

ذكر فيه حديث الرجل الذي اسر من بني عقيل قلت * وذكروا في كتاب المعرفة عن الشافعي انه قال فيه دلالة على ان لا باس ان يعطي المسلمون المشركين كل من يجرى عليه الرق وان اسلم اذا كان لا يسترق وهذا العقلي لا يسترق لموضعه فيهم انتهى ما ذكره وهو مشكل وفي تجويزه مخالفة الاجماع على ما ذكره الطحاوي فانه قال اجمعوا على ان ذلك منسوخ وانه ليس للامام ان يفدي من اسر من المسلمين بمن في يده من اسرى اهل الحرب الذين قد اسلموا وذكر ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ثم قال ترك عليه السلام قبوله منه لانه علم باعلام الله اياه انه كاذب في قوله فلم يقبل ذلك منه في اسره كما كان يقبل مثله من مثله اذا لم يكن اسيرا فاما اليوم فقد انقطع الوحي فاذا قال الحربى انى مسلم قبل منه ورفع عنه السيف سواء كان اسيرا او محاربا وفي شرح مسلم للقرطبي قوله انى مسلم ظاهره انه صار مسلما بدخوله في دين الاسلام وظاهر قوله عليه السلام انه لم يقبل ذلك منه لما اجابه بقوله لو قلتها وانت تملك امرك افلحت وحينئذ يلزم منه اشكال عظيم فان ظاهره انه لم يقبل اسلامه لانه اسير مغلوب عليه لا يملك نفسه وعلى هذا فلا يصح اسلام الاسير في حال كونه اسيرا وصحة اسلامه معلوم من الشريعة لا يختلف فيه غير ان اسلامه لا يزيل ملكه مالكة بوجه وهو ايضا

معلوم من الشرع ولما ظهر هذا الاشكال اختلفوا في الاتصال عنه فقال بعض العلماء ممكن ان يكون علم النبي صلى الله عليه وسلم من حاله انه لا يصدق في ذلك بالوحي وكذلك لما سألته في المرة الثانية فقال اني جائع فاطمئني وظمآن فاسقني قال هذه حاجته وقال بعضهم بل اسلامه صحيح وليس فيه ما يدل على انه رد اسلامه فاما قوله لو قلت وانت تملك امرك افلمت اي لو قلت كلمة الاسلام قبل ان تؤسر لبقيت حرا من احرار المسلمين لك ما لم من الجزية في الدين وثواب الجنة في الآخرة واذا قلتها وانت اسير فان حكم الرق لا يزول عنك باسلامك فان قيل * فلو كان مسلما فكيف يفادي به من الكفار رجلا من المسلمين * فالجواب * انه ليس في الحديث نص على انه رجع الى بلاده بلاد الكفر فيمكن ان يقال انما فدي بالرجلين من الرق واعتق منه بسبب ذلك وبقي مع المسلمين حرا ومن احرار وفي شرح مسلم للمازري ومما يستل عنه من هذا الحديث ان يقال كيف قال له اني مسلم ثم فادي به ومن اظهر الاسلام قبل منه من غير بحث عن باطنه وقد وقع في احاديث كثيرة الاخذ بانظواهر في هذا والبيئة على انه لم يورث ان يبحث عن مافي قلوب الناس قبل اما الشافعي فانه اباح في احد قوله المفاداة بالاسير اذا اسلم وراى انه لما كان للامام قبل اسلامه الخيار في المفاداة به لم يسقط هذا الخيار في ذلك بعد اسلامه ويحتج بهذا الحديث واما اصحابنا القائلون ان حكم الاسير اذا اسلم ان يسترق فانهم قد يعتذرون عن المفاداة بهذا بان يقولوا يمكن ان يكون هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ومع هذا الرجل اوحى اليه انه غير مؤمن وانه مستباح الا ترى قوله صلى الله عليه وسلم بعد هذا لما سألته ان يطعمه ويسقيه هذه حاجتك *

* قال *

* باب قتل النساء والصبيان *

ذكر فيه قوله عليه السلام في حديث الصعب (هم منهم) ثم ذكر بعثه عليه السلام الى ابن ابي الحقيق وفيه نهيه عليه السلام عن قتلهم ثم ذكر (عن سفیان بن عیینة والزهری ان حدیث ابن ابي الحقيق ناسخ لحديث الصعب) ثم ذكر (ان الشافعي اعترض علي ذلك بان حديث الصعب بعد حديث ابن ابي الحقيق قال ولم نعلمه رخص في قتل النساء والولد ان ثم نهى عنه) * قلت * قد صح انه عليه السلام نهى عن ذلك بعد الترخيص وان لم يثبت ذلك بحديث ابن ابي الحقيق فقد بين بغيره وذلك ان ابن حبان ذكر في صحيحه حديث ابن عمر انه عليه السلام في بعض اسفاره رأى امرأة مقتولة فنهى عن قتل النساء والصبيان ثم ذكر حديث الصعب ثم قال * باب البيان بان خبر الصعب منسوخ نسخته حديث ابن عمر الذي ذكرناه قبل * ثم ذكر في هذا الباب عن الصعب كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة احاديث قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اولاد المشركين ان يقتلهم معهم قال نعم فانهم منهم ثم نهى عنهم يوم

حينئذ ذكر الحديثين الآخرين وقال في موضع آخر ذكر الخير المصريح بان نبيه صلى الله عليه وسلم عن قتل الذراري من المشركين كان بعد قوله صلى الله عليه وسلم منهم * ثم ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ثم ذكر ايضا في صحيحه قوله عليه السلام ادرك خالد او قل له لا يقتل ذرية ولا عسيفا * من حديث المرقع بن صيفي عن جده رباح وعن حنظلة الكاتب كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال سمعه المرقع من حنظلة وسمعه من جده رباح وهما محفوظان وذكر صاحب المستدرک حديث المرقع عن رباح وقال صحيح على شرط الشيخين وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب المرأة تقاتل ولفظه (لا تقتل امرأة ولا عسيفا) واسلام خالد قبل الفتح بعد المعرتين وذكر البيهقي في الدلائل (انه اسلم في صفر سنة ثمان من الهجرة) وذكر ابن حبان ايضا ان اسلامه كان سنة ثمان فحدثه ناسخ لما في حديث الصعب من الاباحة بل النسخ بين في نفس حديث الصعب كما تقدم ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام كان لا يغير حتى يصبح) ثم ذكر (عن الشافعي ان ذلك ليس بتحريم الاغارة ولكنه على ان يصبر من معه كيف يغيرون احباطا من ان يؤثروا من كمين او من حيث لا يشعرون وقد يختلط الحرث اذا اغاروا اليلاء فيقتل بعض المسلمين بعضا قد اصابهم ذلك في قتال ابن عتيك فقطعوا رجل احدهم) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي اراد في قتال ابن عتيك خروجه في قتل ابن ابي الحقيق لان في تلك القصة ابن عتيك سقط فوثت رجله ويحتمل انه اراد في قتل كعب بن الاشرف فلفظ الكاتب *

* قال * **باب من اختار الكف عن القطع والتخريق** *

ذكر فيه اثر ابي بكر من حديث ابن شهاب عن ابن المسيب ثم ذكر (عن احمد انه قال حديث منكر) * قلت * ذكر في كتاب المعرفة انه لم يقف على المعنى الذي لاجله انكره وكان ابنه عبد الله يزعم انه كان ينكر ان يكون ذلك من حديث الزهري *

* قال * **باب تحريم قتل ماله روح الابان بدمج فيوكل** *

ذكر فيه (عن مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا بكر بعث جيو شالي الشام) فذكره الى ان قال (ولا نقرن شاة ولا بعير الا لما كلة) * قلت * اذ اجاز الذبح للاكل فلضرر الكمار ونفعه اكثر اولى بالجواز ولهذا عقر الدابة حان القتال كما يذكره البيهقي في الباب الذي بثلوه وقد ذكر تلك وصية ابي بكر بطولها وذكرها البيهقي في الباب السابق بمعناه وفيها (ولا يقطعن شجرا مثمرا ولا يحرقن نخلا ولا يفرقنه) * مع ان قطع الشجر يجوز عند الحاجة بالاتفاق وقد ذكر البيهقي جوازه فيما مضى من قريب *

• قال • . باب من رأى قتل من لا قتال فيه •

ذكر فيه قتل دريد وكان شيخا و قتل الزبير بن باطا يوم قريظة وكان اعشى • قلت • دريد كان ذارأى وضرب مثله
 اشد من ضرر المقاتل وسيأتي من كلام البيهقي ايضا (انه كان ذارأى) واما الحرم الذي لا يقتل وليس له رأى فهو
 ملحق بالاطفال واما الزبير وغيره من بني قريظة فانما استحل عليه التلادم دماءهم لمظاهر تهم الاحزاب عليه وكانوا
 في عهد فرأى ذلك نقض العهد ثم كذا قال ابو عبيد و ذكر البيهقي ذلك فيما بعد في باب نقض العهد من ابواب الجزية
 و ذكر البيهقي فيما تقدم في باب ما يفعل بالبالعين (ان الزبير سأل ثابت بن قيس ان يقتله فذكر ذلك للنبي صلى الله
 عليه وسلم فلم يره يقتله) ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن سمرة اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم) • قلت •
 فيه امران • احدهما ان في سنده الججاج بن ارطاة ضعفه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في باب الدية
 ارباع (مشهور بالتدليس وانه محدث عن من لم يلقه ولم يسمع منه قاله الدارقطني) والثاني • ان اكثر الحفاظ لا يثبتون
 سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقبة كذا قال البيهقي في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ثم على تقدير صحة الحديث
 لم يرد بالشيوخ المرميين وقد ذكر البيهقي الحديث في كتاب المعرفة وفي آخره يعني الصغار ثم قال البيهقي (فاذا كان المراد
 بالشرح الصغار فالمراد بالشيوخ في مقابلتهم الرجال والشيوخ المسنان) • ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال ولو جاز
 ان يعاب قتل من عد الرهبان لمعنى انهم لا يقاتلون لم يقتل الاسير ولا الجريح الى ان قال ولا اعلم يثبت عن ابي بكر
 خلاف هذا) ثم قال البيهقي (وانما قال هذا لان الروايات التي ذكرناها عن ابي بكر كلها مراسيل الا انهار ويت من اوجه
 ورواها ابن المنهوب وهو حسن المرسل) • قلت • قد كفانا مؤنة البحث مع امامه فان الشافعي يمنع بالمرسل في
 مواضع منها • ان يروى من وجه آخر مرسل او يكون من مراسيل ابن المنهوب على ما ذكره ابن الصلاح وغيره
 وقد وجد هذا الامر ان هنا وروي ايضا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه ذكرها
 البيهقي في الباب السابق وذكر فيه حديث علي وقال في آخره (وهو بشواهد مع ما فيه من الآثار
 يقوى) وماروي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يذكره البيهقي ما اخرجه الطحاوي
 في شرح الآثار فقال ثنا ابن ابي داود يعني ابراهيم ثنا اصبع بن الفرج ثنا علي بن عابس عن ابان بن ثعلب عن علقمة
 ابن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ بعث سرية قال لا تقتلوا شيئا كبيرا
 وهذا السند رجاله ثقات ما خلا ابن عابس فانه منكلم فيه واخرج له الحاكم في المستدرک وابن بريدة ثقة سواء
 كان سليمان او عبد الله واصل الحديث في صحيح مسلم وفي غيره من حديث سليمان وحكى البيهقي في كتاب المعرفة

عن الشافعي انه قال وبترك قتل الرهبان اتباعا لابي بكر رضي الله عنه ونص في هذا الكتاب على قتل من لا قتال فيه سوى الرهبان ونص على انه انما قتله في الرهبان اتباعا لاقبائنا ثم ذكر البيهقي في الكتاب المذکور اثر ابي بكر من وجوه ثم قال وفي كل هذه الروايات ذكر الشيخ الكبير فان كان يتبع ابا بكر في الرهبان فليتبعه في الكبير ويشبه ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لم يتكر قتله يعني دريد لما كان فيه من رأي الحرب وتدير القتال ثم ذكر في هذا الكتاب اعني السنن (عن الشافعي انه ضعف حديث المرقع بانه ليس بالمعروف) قلت بل هو معروف اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وروى عنه ابو الزناد ويونس بن ابي اسحق وموسى بن عقبة وغيرهم وقال الذهبي في الكاشف ثقة وحديثه هذا اخرجه ابن حبان في صحيحه كما تقدم واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة وقال اسناد لا بأس به *

* قال *

* باب امان العبد *

ذكر فيه حديث (المسلمون تتكافؤ دماءهم يد على من سواهم ويسمى بدمتهم اذ ناهم) قلت * العبد لم يدخل في الحديث لان دمه لا يكافى دم الحر ولا دية دية * فان قيل * المرأة يدخل وان لم تكافى دية بتهاديه الرجل * قلنا * دمه لا يكافى دمه ودية التكايف دية النساء ودية العبد لا تكافى دية غيره من العبيد لاختلاف قيمهم وبدل على ان العبد لم يدخل في الحديث قوله وهم يد على من سواهم * اذ العبد لا بد له على غيره وانما العبد للاحرار فاذا المراد بالاحرار من الموالى ومن لا عشيرة له بردا على الجاهلية لانهم كانوا لا يعتدون باجازه من لا عشيرة له *

* قال *

* باب الغلول حرام *

ذكر في آخره من حديث ابي الوليد (ثنا ابو عوانة عن قتادة عن سالم بن ابي الجعد عن معدان عن ثوبان قال عليه السلام من مات وهو يرى من ثلاث الحارث * قلت * اخرجه الترمذي عن قتيبة عن ابي عوانة بسنده الا انه لم يذكر معدان ثم اخرجه من طريق سعيد عن ابي عوانة عن قتادة وذكره معدان ثم قال الترمذي ورواية سعيد اصح *

* قال *

* باب لا يقطع من غل ولا يحرق متاعه *

ذكر فيه من حديث زهير بن محمد (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام و ابا بكر وعمر احرقوا متاع الغال) الى آخره ثم قال (يقال ان زهير هذا مجهول وليس بالمكي) قلت * ذكر الحاكم هذا الحديث في مستدركه وقال غريب صحيح وذكره ابو داود في سننه وسكت عنه وقال الحافظ المزي في اطرافه زهير بن محمد التميمي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ثم ذكر هذا الحديث وقال ابن ابي حاتم في كتابه زهير بن محمد

التمهي كان يكون بالمدينة ومكة انتهى كلامه وظهور به ذلك ان زهير المذكور في هذا الحديث هو المكي وليس بجوهول *
 * قال * * باب من زعم لا بقاء الحدود في ارض الحرب حتى يرجع منه *

ذكر فيه (عن الشافعي قال قال ابو يوسف ثابعت اشيا خناثور بن يزيد عن حكيم بن عمير ان عمر كتب الى عمير بن سعد الى آخره) ثم قال الشافعي ما روي عن عمر مسنكر * قلت * اخرجه ابن ابي شيعة في المصنف فقال ثنا ابن مبارك عن ابي بكر بن ابي مريم عن حكيم بن عمير قال كتب عمر بن الخطاب الا لا يجلدون امير جيش ولا سرية احد الحد حتى يطلع على الدرب اثلا يحمله حمية الشيطان ان يلحق بالكفار وبالا سناد الى ابن ابي مريم عن حميد بن فلان بن رومان ان ابا الدرداء نهى ان يقام على احد حد في ارض العدو واحتج به ابو يوسف في كتاب الخراج لهذه المسئلة فقال ثنا الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال غزو نابارض الروم وبعنا حذيفة وعلينا رجل من قریش فشرب الخمر فاردنا ان نحده فقال حذيفة تحدون اميركم وقد دونتم من عدوكم فيطمعون فيكم * وذكر ابن ابي شيعة هذا الاثر عن عيسى بن يونس عن الاعمش وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال اصاب امير الجيش وهو الوليد بن عقبة شرابا فسكر فقال الناس لا بي مسعود وحذيفة بن اليمان اقيما عليه الحد فلا لا نفعل نحن بازاء العدو ونكره ان يعلموا فيكون جراءة منهم علينا وضعفائنا وفي المعالم قال الاوزاعي لا يقطع امير العسكر حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع *

* قال * * باب بيع الدرهم بالدرهمين في ارض الحرب *

ذكر فيه قوله عليه السلام (اول ربا اضعه ربا العباس) قلت * مذهب البيهقي واصحابه ان البيع المذكور لا يجوز وان الربا ثابت بين المسلم والحربي وهذا الحديث يدل على خلاف ذلك وانه لا ربا بينهما وذلك انه عليه السلام قال ذلك في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع في السنة التاسعة وكان اسلام العباس قبل ذلك قال صاحب التمهيد اسلم قبل فتح خيبر وكان يكتنم اسلامه وذلك في حديث الحجاج بن علاط انه كان مسلما فسره ما يفتح الله على المسلمين ثم اظهر اسلامه يوم فتح مكة وشهد حنين والطائف وتبوك ويقال ان اسلامه قبل بدرو كان يجب ان يقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مقامك بمكة خير فلذلك قال عليه السلام يوم بدر من لقي منكم العباس فلا يقتله فانه انما اخرج مكرها وفي الصحيح انه عليه السلام اتي وهو بخير بفلاة الحدوث وفي آخره قال عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن ثبت ان الربا كان محرما وان العباس بمكة يعامل بالربا الى الفتح * قال الطحاوي فدل وضع النبي عليه السلام ربا الى ان الربا بين المسلمين والمشركين

في دار الحرب جائز على ما يقوله ابو حنيفة والثوري والنخعي قبلهما لان قوله عليه السلام ورب الجاهلية موضوع *
 دليل على انه كان قائما الى ان ذهبت الجاهلية بفتح مكة ووضع ربا العباس دليل على بانه كان قائما الى ذلك الوقت
 لانه لا يضع الا ما كان قائما قال الفقيه ابو الوليد بن رشد وهذا استدلال صحيح لانه لو لم يكن الربا بين المسلمين
 والمشركين حلالا في دار الحرب لكان ربا العباس موضوعا يوم اسلم وما قبض منه بعد ذلك مردودا
 لقوله تعالى وان تبتم فلکم رؤس اموالکم الآية *

* قال * **باب حمل السلاح الى ارض العدو ***

ذكر فيه من طريق ابي داود حديث ابي اسحق عن ذي الجوشن الى آخره * قلت * ذو الجوشن ذكره صاحب
 الاستيعاب وغيره في الصحابة وليس في القدر الذي ذكره البيهقي من حديث حمل السلاح الى ارض العدو
 وقد ذكر ابن ابي شيبة في مسنده هذا الحديث كما ذكره البيهقي وزاد فيه ثم قال لي يا ذا الجوشن الاتسلم فتكون
 من اول هذا الامر قال قلت لا قال لم قلت اني رأيت قومك ولعوا بك قال كيف بلغك عن مصارعهم
 قال قلت قد بلغني قال فاني نهدي بك قلت ان تغلب على الكعبة ولقطنها قال لعلك ان عشت ان ترى ذلك
 قال يا بلال خذ حقيبة الرحل فزدوه من العجوة فلما دبرت قال اما انه خير فرسان بني عامر قال فوالله اني باهلي
 اذ اقبل راكب فقلت من اين قال من مكة قلت ما فعل الناس قال قد والله غلب عليها محمد وقتلها قلت هبطني امي
 لو اسلم يومئذ ثم اسأله الجيزة لا قطعنها * وروى ابن مندة في معرفة الصحابة الحديث بهذه الزيادة وقال كان ابن
 ذي الجوشن جارا لابي اسحق فلا اراه سمعه الا من ابن ذي الجوشن انتهى كلامه وبهذه الزيادة يتم المقصود
 ويظهر وجه الاستدلال على ما قصد به البيهقي من عقد الباب *

* قال * **باب ما حرزه المشركون على المشركين ***

ذكر فيه خروج المرأة بناقة النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين ثم اخرجته من وجه ثالث فقال اثنا ابوزكريا وابو سعيد
 قالوا ثنا ابو العباس انا الرايع انا الشافعي ثنا سفيان وعبد الوهاب عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
 الحديث وفي آخره (قالا معا واحد هما في الحديث واخذ النبي صلى الله عليه وسلم بناقة) * قلت * هذا الحديث اخرجته مسلم
 وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه من حصر جماعة عن ايوب وليس في حديث احد منهم هذه الزيادة
 وقد شك الشافعي هل قالها او قالها احد هما وهو عبد الوهاب وان خرج له في الصحيح ففيه ضعف
 كذا قال ابن سعد واختلط ايضا واذا دارت هذه الزيادة بينه وبين ابن عيينة ضعفت على ان النسائي والترمذي

وابن ماجة اخر جوا الحديث من طريق ابن عيينة بدون الزيادة واخرجها الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء من جهة عبد الوهاب فدل ذلك على انه هو الذي قاله دون ابن عيينة مع ان عبد الوهاب اختلف عليه فرواه مسلم عن ابي اسحق بن ابراهيم عنه بدون الزيادة وليس الضمير في قوله قالوا او احدهما رجعا الى ابي زكريا وابي سعيد شيخي البيهقي لانه روى الحديث في كتاب المعرفة عن ابي عبد الله وابي زكريا وابي سعيد وفي آخره قالوا فتعين عود الضمير الى سفيان وعبد الوهاب واخرج البيهقي في كتاب المعرفة الزيادة من وجه آخر وفيه يحيى ابن ابي طالب عن علي بن عاصم وابن ابي طالب وثقه الدارقطني وغيره وقال موسى بن هارون اشهد انه يكذب عني في كلامه ولم يعن في الحديث فانه اعلم وقال ابو عبيد الآجري خط ابو داود على حديثه ذكره صاحب الميزان وابن عاصم قال يزيد بن هارون ما زلت نعرفه بالكذب وكان احمد يسيء الرأي فيه وقال يحيى ليس بشئ وقال النسائي متروك وقال ابن عدي الضعيف على حديثه بين *

* قال * باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده *

ذكر فيه حد يثا عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس * قلت * ذكر عبد الحق في الاحكام عن ابن عدي انه قال وقد روي عن مسعر عن عبد الملك قال وقد روي عن مسلمة بن علي واسماعيل بن عياش وفي الاستذكار ذكر الطحاوي ان علي بن المديني روى عن يحيى بن سعيد انه سأل مسعرا عن هذا الحديث فقال هو من حديث عبد الملك بن ميسرة ثم ذكر البيهقي التفريق المذكور عن عمر مرسل من ثلاثة اوجه احدها من رواية قبيصة عنه ثم قال (منقطع قبيصة لم يدرك عمر) * قلت * قد تقدم في باب استبراء ام الولدان سماعه ممكن وذكر عبد الرزاق من طريق مكحول وذكره ابن ابي شيبة من طريق زهرة بن يزيد المرادي كلاهما عن عمر فهذه من خمسة اوجه عن عمر يشد بعضها بعضا وروي عن علي ايضا من ثلاثة اوجه اخرجه البيهقي وغيره عن قتادة عنه وقال ابن ابي شيبة ثنا معتمر بن سليمان عن ابيه ان عليا كان يقول فيما احرز العدو من اموال المسلمين انه بمنزلة اموالهم وقال ايضا ثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص عن علي قال ما احرز العدو فهو جائز وفي المحلى رواية خلاص عن علي صحيحة وقال ايضا اعني ابي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن ابي اسحق عن سليمان بن ربيعة فيما احرز العدو قال صاحبه احق به مالم يقسم وروي عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال سمعنا ان ما احرز العدو فهو للمسلمين يقتسمونه وفي المحلى ان الرد الى صاحبه قبل القسمة لا بعد هاصح عن عطاء وشريح والحسن وابراهيم وهو قول الليث وابن حنبل قال وذكره ابن ابي الزناد

عن ابيه عن المقاسم بن محمد وعروة وخارجة وعبيد الله بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار في مشيخة من نظرائهم وحكام الخطابي في المعالم عن الثوري والاوزاعي وفي شرح الآثار للطحاوي روي عن ابي عبيدة ابن الجراح وزيد بن ثابت وابن عمرو وعلي بن ابي طالب ومجاهد وشريح وابراهيم وعاصم وقتادة وذكر صاحب الاستذكار انه قول جماعة منهم مالك والحسن بن حي وفي موطأ مالك بلغه ان عبد الابن عمر ابق وان فرسالة عارفا صاحبهما المشركون ثم غنمهما المسلمون فردا على ابن عمرو ذلك قبل ان يصيبهما المقاسم *

* قال * باب فتح مكة *

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفيه (هرون او باش قريش واتباعهم ثم قال بيديه احدهما على الاخرى وفي رواية اخصد وهم حصدها فاطلقنا فاشاء احدا منا ان يقتل احدا لا قتله وما احد يوجه اليه شيئا فقال ابو سفيان ايحيت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم وفي رواية فقال عليه السلام مردخل داره فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن) * قالت * مذهب الشافعي انها فتحت صلحا وهذا الحديث في الحقيقة حجة عليه اخرج ابن حبان في صحيحه وقال فيه بيان واضح ان فتح مكة عنوة لا صلحا وقال النووي في شرح مسلم هذا الحديث قال مالك وابو حنيفة واحمد وجاهير العلماء واهل السير فتح عنوة واحتجوا بقوله احصد وهم حصده او بقوله ايحيت خضراء قريش قالوا وقال عليه السلام من فعل كذا فهو آمن فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتاج الى هذا وكيف يدخلها صلحا ويخفى ذلك على علي حتى يريد قتل الرجلين الذين دخلوا في الامان وكيف يحتاج الى امان ام هاني بعد الصلح انتهى كلامه وقوله عليه السلام ما ترون اني صانع بكم يدل على انه مخير فيهم وانه لم يكن امان سابق اذ لو كان امان لقالوا او ما تقدر ان تصنع وقد انعقد بيننا وبينك امان مع علمهم انه كان اوفى الخلق ذمة واصدقهم عهد او ظاهر بهذا ان قوله عليه السلام اذ هو افا نتم الطلقاء انشاء للذين عليهم والاطلاق وتسمية هذه الغزوة غزوة الفتح يدل على ذلك ايضا وكذا قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا وقوله تعالى اذ اجاء نصر الله والفتح المراد بها عند الجمهور فتح مكة وهذا اللفظ لا يستعمل في الصلح انما يستعمل في الغلبة والفتح وايضا فان اهل السير عدوا الفتح من جملة الغزوات التي قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم وعد هانئ سمع منها الفتح ثم قال هذا الذي اجتمع لنا عليه وادعى المازري ان الشافعي انفرد بقوله فتحت صلحا قال رقاويلهم انه عليه السلام انما امر بقتل من لم يقتل امان وان المعاقدة على ذلك كانت دعوى واصله الى الحديث ما ليس فيه وكيف يتفق المعاقدة على مثل هذا ولما راى الشافعي انه عليه السلام لم يستج اموالها ولا قسمها بين الغافقين اعتقد وانه صلح وهذا لا تعلق له فيه لان الغنيمة لا يملكها الغافقون بنفس القتال على قول كثير من اصحابنا ولل امام

ان يخرجها عنهم وبين على الاسرى بانفسهم وحرهم واموالهم وكانه صلى الله عليه وسلم رأى من المصلحة بعد اخانهم
والاستيلاء عليهم ان يقيمهم لحرمة المشيرة وحرمة البلد ومارجامن اسلامهم وتكثر عدد المسلمين بهم فلا يرد
ماقد مناه من الادلة الواضحة بمثل هذا المحتمل وفي التجريد للقدرى لم يكن ابوسفيان رسولاً لاهل مكة حتى يعقد
لهم الصلح وانما خرج متجسسا ولم يعلم انه عليه السلام قصدهم ولو كان ثم امان سابق لم يلتجوا الى دخول الكعبة ولم يقاتلوا
ولم يستثن عليه السلام بعد ذلك الجماعة الذين استثناهم فدل ذلك انه عليه السلام دخلها بلا امان وانشا الامان بمكة ولهذا
قال عبدالله بن رواحة اليوم نصر بكم على تاويله وذكر شارح العمدة حديث ابي شريح الخزاعي فلا يحل لاحد يومن بالله واليوم
الآخر ان يسفك بهاد ما ولا يعصدها بشجرة فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن
لرسوله ولم ياذن لكم وانما اذن لرسوله ساعة من نهار الحديث قال فيه دليل على ان مكة فتحت عنوة وهو مذهب
الاكثرين وقال الشافعي وغيره فتحت صلحا وقبل في تاويل الحديث ان القتال كان جائز الرسول الله صلى الله عليه
وسلم في مكة ولو احتاج اليه فعله ولكن ما احتاج اليه وهذا التاويل يضعفه قوله عليه السلام فان احد ترخص
بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يقتضى وجود قتال منه صلى الله عليه وسلم ظاهرا وباطنا السير التي
دلت على وقوع القتال وقوله عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن الى غيره من الامان المطلق على اشياء
بخصوصها بعد هذا التاويل *

* قال * باب من قال لا يفرق بين الاخوين *

ذكر فيه حديث ابن ابي ليلي عن علي ثم ذكره من حديث الحجاج عن الحكم عن ميمون بن ابي شبيب عن علي ثم قال
(الحجاج لا يحتج به وحديث ابن ابي خالد الانى عن الحكم اولى ان يكون محفوظا لكثرة شواهد) قلت * اخرج
الحاكم في المستدرک حديث ابن ابي ليلي ثم قال غريب صحيح على شرط الشيخين وقبل عن الحكم عن ميمون عن علي
وهو صحيح ايضا ثم اخرج حديث الانى ثم قال هذا متن آخر باسناد صحيح وكذا فعل المزي في اطرافه فجعلهما
متمتين وعزا حديث الحجاج الى الترمذى وحديث الانى الى ابي داود *

* قال * باب الاسير يستعين بالمشركون على قتال المشركين *

(قال الشافعي قيل يقاتلهم قاتل الزبير واصحابه ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ولو قيل يمتنع عن قتالهم لمعان ذكرها
ان كان مذهبنا ولا نعم خبر الزبير ثبت) قلت * ذكر البيهقي خبر الزبير هنا بصنده وسكت عنه ونص في كتاب
المعرفة على انه حديث حسن ثم بعد ثبوته في الاستدلال به نظر لان الزبير لم يقاتل معهم وانما حضر لينظر على

من يكون الوقعة ثم اخبر اصحابه بان الله اظهر النجاشي *

* قال *

* باب ما يستحب من الجيوش والسرايا *

ذكر فيه حديثا ثم حكى (عن ابي داود انه قال اسنده جرير بن حازم وهو خطأ) * قلت * هذا ممنوع لان جريرا ثقة وقد زاد الاسناد فيقبل قوله كيف وقد تابعه عليه غيره قال الترمذي وقد رواه حبان بن علي العنزي عن نفيل عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر المزي في اطرافه ان الترمذي قال بعد ذكر هذا الحديث وزوي حبان عن يونس عن الزهري نحوه *

* قال *

* باب من يوحذ منه الجزية من اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى *

(قال الشافعي قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية) * قلت * وفي الخلافات للبيهقي لا يقبل الجزية من اهل الاوثان قال الله تعالى اقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم * ثم استثنى اهل الكتاب بقوله حتى يعطوا الجزية * انتهى كلامه وعند الحنفية تخصيص اهل الكتاب باداء الجزية لا ينفي الحكم عن غيرهم والوثني العجمي لا يتحتم قتله بل يجوز استرقاقه فلم يتناوله قوله تعالى اقاتلوا المشركين * بل هو مختص بالوثني العربي الذي يسقط قتله بعة واحدة وهي الاسلام بخلاف العجمي لانه يسقط قتله بعة اخرى وهي الاسترقاق وذكر البيهقي في هذا الباب حديث بريدة (اذ القيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدي ثلاث خصال وفيه فانهم ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية) * قلت * التبويب خاص ولفظ المشركين عام فهو غير مطابق لمدهاه قال النووي في شرح مسلم هذا مما يستدل به مالك والاوزاعي وموافقهما في جواز اخذ الجزية من كل كافر عرييا كان او عجميا كتابيا او مجوسيا وغيرهما وذكر الخطابي هذا الحديث في المعالم ثم قال ظاهره موجب قبول الجزية من كل مشرك كتابي او غير كتابي من عبدة الشمس والنيران والاوثان انتهى كلامه ويؤيد هذا المذهب قوله عليه السلام في حديث ابن عباس ويؤدي اليهم العجم الجزية اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وذكر البيهقي بعد في باب من زعم انما يوحذ الجزية من العجم وقوله عليه السلام في المجوس سنوابهم سنة اهل الكتاب * نص في انهم ليسوا من اهل الكتاب ويدل على ان الجزية يوحذ من غير اهل الكتاب لكونهم في معانهم *

* قال *

* باب من لحق باهل الكتاب قبل نزول الفرقان *

* قلت * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعم اجمع العلماء ان ذبيحة الكتابي مطلقا حلال للمسلم الا الشافعي فانه لم يجز الا ذبيحة من دان هو او احد من آبائه بذلك الدين قبل نزول الفرقان واما بعد نزوله فان ذبيحته لا تحل للمسلم وفي

احكام القرآن للطحاوي قال الشافعي من دان بدين النصرانية او اليهودية بعد نزول الفرقان فليس من اهلها ولا يقر عليها ولا تؤكل ذبيحته ولا يحل نكاحه ولم يفرق في سبب نزول لا اكرام في الدين * بين من دان منهم باليهودية قبل نزول الفرقان وبعده فدل على استواء الحكم وقد روي عن ابن عباس قال كلوا من ذبائح بني تغلب وتزوجوا من نسائهم فانه تعالى يقول ومن يتولهم منهم فانه منهم * ولم يفرق ايضا بين من تولاهم قبل نزوله او بعده ولما قال عدي بن حاتم ان لي دينا سكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال له الست ركو سيا * فنسبه الى صنف من النصرانية ولم يسأله هل دان بذلك قبل النزول او بعده *

* قال * **باب من اخذت منهم عربا كانوا او عجماء**

* قلت * قد ورد انها لا تؤخذ من العرب قال عبد الرزاق انا معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح عبدة الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب * والقائلون بهذا المذهب يحتجون بالمرسل قال ابو عمر فاستثنى العرب وان كانوا عبدة اوثان من بين سائر عبدة الاوثان وبه يقول ابن وهب *

* قال * **باب المجوس اهل كتاب والجزية تؤخذ منهم**

ذكر فيه حديثا من طريق سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم عن علي ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال وهم ابن عيينه رواه عن ابي سعد البقال يعني ابن المرزبان عن نصر بن عاصم وانما هو عيسى بن عاصم الاسدي) ثم ذكر البيهقي حديث بجمالة ثم حكى (عن الشافعي قال حديث بجمالة متصل ثابت لانه ادرك عمرو كان رجلا في زمانه كاتب العمالة وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل وبه ناخذ) * قلت * اخالف كلام الشافعي في بجمالة فاثبت حديثه هنا وهو ثناء عليه وقد مضى في باب حد الذميين انه قال (بجمالة مجهول وليس بالمشهور) وقد تقدم ان نصر بن عاصم وهم وانما هو عيسى بن عاصم والظاهر ان رواية عيسى هذا عن علي مرسل لانهم نصوا على ان روايته عن ابن عمرو وابن عباس مرسل فما الذي ينفعه اتصال رواية نصر بن عاصم على ان العقيلي قال عن نصر هذا لا يتابع على حديثه كذا في الميزان والبقال متكلم فيه قال ابن معين ليس بشي وقال الفلاس متروك وقال ابو زرعة مدلس وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف وسكت عنه البيهقي هنا وقال فيما مضى في باب اخذ السلاح في الحرب (غير قوي) وقال في باب دية اهل الذمة (لا يحتج به) وقال صاحب التمهيد في قوله عليه السلام في المجوس سنوا بهم سنة اهل الكتاب * يعني في الجزية دليل على انهم ليسوا اهل كتاب وعلى ذلك جمهور الفقهاء وقد روي عن الشافعي انهم كانوا اهل كتاب فبدلوا واظنه ذهب في ذلك الى شئ روي عن علي من وجه فيه ضعف

يدور على أبي سعد البقال ثم ذكر هذا الاثر ثم قال واكثر اهل العلم يابون ذلك ولا يصحون هذا الاثر والحجة لهم قوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا * يعني اليهود والنصارى وقوله تعالى يا اهل الكتاب لم تحاجون في ابراهيم وما انزلت التوراة والانجيل الا من بعده * وقال تعالى يا اهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل * فدل على ان اهل الكتاب هم اهل التوراة والا نجيل اليهود والنصارى لا غير وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء المجوس اهل كتاب قال لا وقال ايضا انا معمر قال سمعت الزهري سئل اتوخذ الجزية ممن ليس من اهل الكتاب قال نعم اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل البحرين وعمر من اهل السواد وعثمان من بربر * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال وقد روي من حديث الحجاز حديثان متقطعان باخذ الجزية من المجوس) ثم ذكرهما البيهقي من حديث مالك (عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر الى آخره ومن حديث مالك (عن ابن شهاب بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين) الى آخره ثم قال البيهقي (وابن شهاب انما اخذ حديثه هذا من ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل كيف وقد انضم اليه ما تقدم) * قلت * قدر روي ذلك في حديث مسند متصل صحيح وهو حديث عمرو بن عوف الذي اخرجه الشيخان كما ذكره البيهقي بعد في هذا الباب وحديث ابن شهاب روي مسندا فاخرجه الدارقطني من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس البحرين وبهذا يعلم ان ابن المسيب لم يتعين لكون ابن شهاب اخذ حديثه عنه كما زعم البيهقي *

* قال * * باب الفرق بين نكاح نساء من يؤخذ منه الجزية وذبا عنهم *

ثم ذكر (انه عليه السلام عرض الاسلام على مجوس هجر من اسلم قبل منه ومن ابى ضربت عليه الجزية على ان لا توكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة) * قالت * عبارته في النبوي تعطى ان من تؤخذ منه الجزية بين نكاح نسائهم وبين اكل ذبا عنهم فرق وليس ذلك مراده بل مراده ان من تؤخذ منه الجزية مفترقون فبعضهم توكل ذبا عنهم وتنكح نساؤهم والبعض لا كالمجوس *

* قال * * باب كم الجزية *

ذكر فيه حديث الاعمش عن ابي وائل عن مسروق عن معاذ ثم ذكر حديث الاعمش عن ابراهيم عن مسروق عن معاذ ثم ذكر (عن ابي داود انه قال حديث منكر بلغني عن احمد انه كان ينكر هذا الحديث انكارا شديدا) ثم زعم البيهقي (ان المنكر الراوية الثانية وان الاولى محفوظة) * قلت * ذكر ابن حزم ان مسروق لم يسمع من معاذ ولم يلقه وكذا ذكر عبد الحق عن ابن عبد البر *

* قال *

* باب الذي يسلم فترفع عنه الجزية *

* قلت * ذكر صاحب الاستذكار عن الشافعي قال اذا اسلم في بعض السنة اخذت منه بحسابه وحكي عن مالك وابي حنيفة واصحابه وابن حنبل انه يسقط ماضى قال وهو الصواب لعموم قوله عليه السلام ليس على المسلم جزية * وقول عمر ضعوا الجزية عن من اسلم * ولا يوضع الا ماضى والحديث ذكره البيهقي في هذا الباب وذكر فيه (ان رجلا اسلم فكتب عمر ان لا تؤخذ منه الجزية) *

* قال *

* باب الحربي اذا الجأ الى الحرم وكذا من وجب عليه الحد *

* قلت * مراده انه يقام عليه الحد في الحرم ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (اقتلوه يعني ابن خطل وبتأمينه عليه السلام الناس الا اربعة) ثم ذكر قوله عليه السلام في حديث ابي شريح (فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما ولا يعصده بها شجرة فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله) الحديث ثم حكى (عن الشافعي انه قال انما معنى ذلك والله اعلم انها لم يحل ان ينصب عليها الحرب حتى يكون لغيرها فقد امر النبي عليه السلام عند ما قتل عاصم بن ثابت وخبيب بقتل ابي سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل انها لا تمنع احد امن شي وجب عليه وانها انما تمنع من ان ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها) ثم ذكر البيهقي بعنه صلى الله عليه وسلم الى ابي سفيان من بقتله وفي آخره (ابن عمرو بن امية جاء الى خبيب وهو مصلوب فانزله واهال عليه التراب) * قلت * ذكر شارح العمدة في حديث ابن خطل ان ابا حنيفة عليه السلام لقتله قد تمسك به في اباحة قتل الملتجئ الى الحرم ويحجب عنه بانه معمول على الخصوصية التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم ولم تحل قبلي ولا تحل لاحد بعدى وانما حلت لي ساعة من نهار * وقال في شرح حديث ابي شريح قوله عليه السلام فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما * يؤخذ منه امران * احدى هما تحريم القتال لاهل مكة وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولفظه وقد قال بذلك بعض الفقهاء وفي التلخيص في اول كتاب النكاح في ذكر الخصائص لا يجوز القتال بمكة حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها وحكى الماوردي ايضا ان من خصائص الحرم ان لا يحارب اهله ان بغوا على اهل العدل فقد قال بعض الفقهاء يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا الى الطاعة ويدخلوا في احكام اهل العدل وقد قيل ان الشافعي اجاب عن الاحاديث بان معناه تحريم نصب القتال عليهم وقاتلهم بما يعم كالمنجنيق وغيره اذا لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا تحصن الكفار في بلاد اخر فانه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شي واقول

هذا التاويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه العموم في النكرة في سياق النفي في قوله فلا يحمل لامر من يوم من بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما و ايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم بين خصوصيته باحلالها ساعة من نهار وقال فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم ياذن لكم فان هذا اللفظ يفيد ان الماذون لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه لم يوزن فيه لغيره والذي اذن للرسول فيه انما هو مطلق القتال ولم يكن قتال النبي صلى الله عليه وسلم لاهل مكة بمنجنيق وغيره مما يعم كما حمل عليه الحديث في هذا التاويل وايضا فان الحديث وسياقه يدل على ان هذا التعميم لاظهار حرمة المنفعة بتعميم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص بما يستاصل وايضا فتخصيص الحديث بما يستاصل ليس لنا دليل على تعيينه لان يحمل عليه الحديث فلوان قائل ابدى معنى آخر وخص به الحديث لم يكن هذا اولى منه الثاني يستدل به ابو حنيفة رحمه الله في ان الملتجى الى الحرم لا يقتل به لقوله عليه السلام لا يحمل لامر ان يسفك بهاد ما وهذا عام يدخل فيه صورة النزاع انتهى كلامه وقد ذكر البيهقي ايضا خصوصيته عليه السلام بالقتل فيه فقال في الحصاص في كتاب النكاح (باب دخوله الحرم بغير احرام والقتل فيه) ثم ذكر حديث ابن خطل وحديث ابي شريح والسند الذي خرج به البيهقي بعثه عليه السلام لابي سفيان سند ضعيف وعلى تقدير صحته ليس فيه ان ذلك كان عند ما قتل عاصم وخبيب كما ذكر الشافعي وليس فيه ايضا انه امر بقتله في داره بمكة كما ذكر الشافعي ايضا بل لفظه فان اصبتما منه غرة فاقتلاه وفي معازي محمد بن سعد ثم سرية كرز بن جابر الى العرينيين في شوال سنة ست من مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سرية عمرو بن امية الضمري وسلمة بن اسلم الى ابي سفيان بن حرب بمكة الى آخره ولفظه ايضا ان اصبتما منه غرة فاقتلاه ومقتل عاصم وخبيب كان في الثالثة فينبه وبين البعثة الى ابي سفيان من البعد ما ترى ولم يذكروا ان عمرو انزل خبيبا واهال عليه التراب كما في رواية البيهقي وكيف يترك هذه المدة الطويلة مصلوبا هذا بعيد جدا و ذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء قول الشافعي امر عليه السلام عند ما قتل عاصم وخبيب بقتل ابي سفيان الى آخره ثم قال الطحاوي هذا الذي حكاه لم نجد له اصلا ولا ندري عن اخذه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب اثر عن ابن عباس الى آخره ثم قال (وهذا رأي منه تركناه بالظواهر التي وردت في اقامة الحد وددون تخصيص الحرم) الى آخره قلت ذكر الطحاوي في كتابه المشكل حديث عبد الله بن عمرو وكان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فنزلوا بقبر ابي رغال فقال كان امرء من ثمود وكان منزله بالحرم فلما اهلك الله عز وجل قومه بما اهلكهم به منعه لمكانه من الحرم وانه خرج حتى اذا بلغ ههنا اصابت النقرة بهذا المكان الحديث ثم قال واذا كان الحرم يمنع في الجاهلية من العقوبات

التي معها اتلاف النفس كان في الاسلام من مثل ذلك مانع وشهد ذلك ما روي عن ابن عباس فذكر الاثر المذكور ثم قال وما روي عن ابن عمر انه قال لو وجدت قاتل عمر في الحرم ما هجمته ثم قال ولا نعلم لاحد من الصحابة خلافا لهذا وقوله تعالى ومن دخله كان آمنا * يوجب ذلك والقرآن نزل بلغتهم وهم العالمون بما خوطبوا به انتهى كلامه وروي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج سمعت ابن ابي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال قال عمر لو وجدت فيه قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه * ورجال هذا السند على شرط الصحيح وفي اتصاله نظر وابن ابي حسين اسمه عبد الله بن عبد الرحمن وذكر ابن حزم هذا القول عن جماعة ثم قال فهو لاء عمرو وابنه عبد الله وابن عباس وابو شريح ولا يخالفهم من الصحابة ومن التابعين عطاء وعبيد بن عمير ومجاهد وسعيد بن جبير والزهري ويخبر بذلك عن علمائه وهم التابعون من اهل المدينة ويخبران السنة مضت بذلك وقوله تعالى ومن دخله كان آمنا * ليس بخبر لان الكفرة قتلوا فيه فتعين انه امر انتهى كلامه وتبين بهذا ان الذي ذهب اليه هؤلاء هو الموافق لظواهر الكتاب والسنة وآراء الصحابة نصاد دلالة وكيف يترك هذا كله يبعثه عليه السلام الى ابي سفيان وهي واقعة عين محتملة للتدويل وبما قد قام الدليل على انه كان خاصا بالنبي عليه السلام *

* قال * باب ذبايح نصارى بني تغلب *

ذكر اباحتها من رواية مالك عن ثور عن ابن عباس ثم من روايته عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (قال الشافعي سكت صاحبنا عن ذكر عكرمة) قال البيهقي (يعني مالكا لم يذكر عكرمة وفي اكثر الروايات عنه وكأنه لا يرى ان يحتج به وثور انما رواه عنه فلا ينبغي ان يحتج به) قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان الزهري واكثر العلماء ذهبوا الى اباحتها وقال في التمهيد زعموا ان مالكا اسقط عنه ذكر عكرمة لانه كره ان يكون في كتابه لكلام ابن المسيب وغيره فيه ولا ادرى صحة هذا لان مالكا ذكره في الحج وصرح به ومال الى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسئلة وعطاء اجل التابعين في المناسك والثقة والامانة وعكرمة من اجله العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لانه لاجحة معه وقال الشافعي في بعض كتبه نحن نتقي حديثه وقد روي عن ابن ابي يحيى والقاسم العبري واسحق بن ابي فروة وهم ضعفاء متروكون وهو لاء اولي ان يتقي حديثهم وذكر ابن حبان عكرمة في الثقات وقال من زعم انا كنا نتقي حديثه فلم ينصف اذ لم يتق الرواية عن ابن ابي يحيى وذويه انتهى كلامه وقد ذكرنا فيما مضى في باب من صلى وفي ثوبه اذى عن ابن معين انه قال اذ رأيت الرجل يقع في عكرمة وحامد بن سلمة فاتهمه في الاسلام وقال ابو عبد الله المروزي اجمع عامة اهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة وانفق على ذلك رؤساء اهل العلم

بالحدث من اهل عصرنا منهم احمد وابن زاهويه وابن معين وسألت ابن زاهويه عن الاحتجاج بحديثه فتعجب من سؤالي وقال عكرمة عندنا امام الدنيا

قال * باب المهادنة الى غير مدة *

ذكر فيه حديث عبد الرزاق (عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رجل اليهودي النصارى) الحديث ثم قال (رواه مسلم واخرجه البخاري فقال وقال عبد الرزاق وكذلك رواه الفضيل بن موسى عن موسى ابن عقبة) قلت * كذا اخرجه البخاري في كتاب المزارعة مطلقا واخرجه في الخمس عن احمد بن المقدم عن فضيل ابن سليمان متصلا فذهل البيهقي عن هذا وجعله من تعليقات البخاري *

قال * باب من جاء من عبيد اهل الحرب مسلما *

ذكر في آخره (عن ابن عباس قال وان هاجر عبد منهم بنى اهل الحرب او امة فهاجران ولهما مال للمهاجرين) ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح) قلت * لم اجد هذا الاثر في صحيح البخاري بعد الكشف *

قال * باب البزاة المعلة اذا اكلت *

ذكر فيه (عن ابن عباس قال اذا اكل الكلب فلا تأكل واذا اكل الصقر فكل) الى آخره قلت * ذكر صاحب الاستذكار قول ابن عباس هذا ثم قال ولا يخالفه من الصحابة من وجه يصح وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعا ان البازي اذا اكل منه اكل صاحبه بقيته الا الشافعي فانه منع من اكله *

قال * باب من ترك التسمية وهو ممن يحمل ذنوبه *

قلت * مراده انها تحل ولو ترك التسمية واستدل على ذلك بما اخرجه من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالوا يا رسول الله ان ههنا اقواما حديث عهد بشرك الى آخره ثم ذكر (ان جماعة رووه عن هشام كذلك موصولا) ثم اخرجه من حديث جعفر بن عون عن هشام عن ابيه مرسلات قال (وكذلك رواه مالك وحماد بن سلمة عن هشام) قلت * (وكذلك رواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن هشام) وذكر صاحب التمهيد ان جماعة رووه عن هشام مرسلات كما رواه مالك منهم ابن عيينة ويحيى القطان انتهى كلامه فقد اضطرب سند هذا الحديث كما ترى ومع اضطرابه لا دليل فيه على مدعى البيهقي اذ ليس فيه ترك التسمية قال صاحب التمهيد فيه ان ما ذهبه المسلم ولم يعرف هل سمي الله عليه ام لا انه لا بأس يأكله وهو محمول على انه قد سعى والمومن لا يظن به الا الخير وذنبه وصيده ابد المحمول على السلامة حتى يصح غير ذلك من كعد ترك التسمية ونحوه وقال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين في شرح هذا الحديث

الظاهر من المسلم والكتابي انه يسمى فيحمل امره على احسن احواله ولا يلزم ناسو الناعن هذا وقوله سموا انتم * ليس
بمعنى انه يجزي همالم بسم عليه ولكن لان التسمية على الطعام سنة *

* قال * باب سبب نزول ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه *

ذكر فيه عن ابن عباس ان سبب نزولها قول اليهود ناكل ما قتلنا ولا ناكل ما قتل الله * قالت * الصحيح المشهور ان
العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وايد ذلك قوله عليه السلام في حديث ثعلبة في الصحيحين وما صدت
بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلك الملعون فذكرت اسم الله عليه فكل * وفي حديث عدي اذا
ارسلت كلك الملعون فاذا ذكر اسم الله واذا رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله * والاصل تحريم الميتة وما خرج عن ذلك الا
ما كان مسمى عليه فغيره يبقى على اصل التحريم داخل تحت النص المحرم للميتة وفي الموطأ ان عبد الله بن عباس بن ابي
ربيعة المخزومي امر غلامه ان يذبح ذبيحة فلما اراد ان يذبح قال له سم فقال الغلام قد سميت فقال له سم الله
ويحك قال قد سميت الله تعالى فقال ابن عباس والله لا اطعمها ابدا * قال صاحب الاستذكار هذا واضح في ان من ترك
التسمية عمد المترك ذبيحته وهو مذهب مالك والثوري وابي حنيفة واصحابه والحسن بن حي والشافعي بن راهب عنه
ابن حنبل ثم ذكر البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى وان الشياطين ليوحون الي او ليأثمهم ليجادلوكم * (قال بقولون ما ذبح الله
فلا تاكلوه وما ذبحتم انتم فكلوه فانزل الله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک
عن ابن عباس وان الشياطين ليوحون قال بقولون ما ذبح فذكر اسم الله عليه فلا تاكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه
فقال الله عز وجل ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه * ثم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم *

* قال * باب من رمى صيدا او ارسل كلبا فقطعه قطعتين *

ذكر فيه حديث (ماردت عليك قوسك ويدك فكل) * قالت * ذكر في الخلافات اذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين اكل
هو وان كانت لحدى القطعتين اقل من الاخرى وقال ابو حنيفة ان ابان الراس اكل الجميع وان ابان بدا او رجلا لم يוכל المبان
منه انتهى كلامه واخذت المذكور في الباب الذي يليه وهو قوله عليه السلام اما بين من البهيمة وهي حية فهو ميتة حجة
لابي حنيفة لان المصنوع بين منها وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وان ورد على سبب خاص فالصحيح ان العبرة
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقوله عليه السلام ما ردت عليك اي من الصيد والمصنوع المبان ليس بصيد *

* قال * باب ما لفظ البحر او طفا من ميتة *

ذكر فيه حديث القاء البحر لآلة وان ابا هريرة وزيد بن ثابت لم يريا باكل ما لفظ البحر باسا وان عمر قرأ احل لكم

صيد البحر وطعامه * فقال طعامه مارمى به وقول ابن عباس طعامه ما لفظ به * قلت * لا خلاف في حل ما لقاها البحر ورمى به وذكر البيهقي في هذا الباب (عن جعفر عن ابيه عن علي قال الحيتان والجراد ذكوه كله) * قلت * في سند عبد الله ابن الوليد متكلم فيه يسير او على تقدير صحته فعمومه مخصوص بالطافي بدليل ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه فقال ثنا حفص عن جعفر عن ابيه قال قال علي مامات في البحر فانه ميتة * وقال الطحاوي ثنا محمد بن خزيمة ثنا حجاج ثنا حماد عن عطاء بن السائب عن ميسرة ان عليا قال ما قذف البحر حلال وكان يكره الطافي من السمك * وذكروا صاحب الاستذكار الكراهة عن ابن المسيب والحسن والنخعي ثم ذكر البيهقي (عن شعبة عن اجماع عن ابن ابي الهذيل عن ابن عباس قال لا باس بالطافي من السمك) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر عن اجماع عن ابن ابي الهذيل سأل رجل ابن عباس قال اني آتى البحر فاجده قد جفل سمكا كبيرا فقال كل ما لم تر سمكا طافيا * وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن اجماع عن ابن ابي الهذيل سأل ابن عباس عن اشياء وفي آخره انه قال لا باس لابن عباس اني اجد البحر قد جفل سمكا قال فلا تأكل منه طافيا *

* قال * باب من كره اكل الطافي *

ذكر فيه حديثان رواه جماعة عن الثوري عن ابي الزبير عن جابر موقوفان ثم قال (وخالقهم ابو احمد الزبيرى فرواه عن الثوري مرفوعا وهو واهم فيه) * قلت * الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وقد جاء له شواهد مستجيبة ان شاء الله تعالى ثم اسنده البيهقي عن يحيى بن سليم ثنا اسمعيل بن امية عن ابي الزبير مرفوعا ثم قال (يحيى بن سليم كثير الوهم سيء الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا) * قلت * ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفين ان ذلك الغير الذي رواه موقوفا هو ابن عياش وقد قال البيهقي في غير موضع (لا يحتج به) وقال في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى عن اهل الحجاز ليس بصحيح) واسمعيل بن امية مكى ويحيى بن سليم وثقه ابن معين وغيره وأخرج له البخاري ومسلم والجماعة كلهم وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن ابي ذئب لهذا الحديث عن ابي الزبير مرفوعا تشهد لرواية يحيى بن سليم وقول البخاري لا اعرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير شيئا هو على مذهبه في انه يشترط لاتصال الاسناد المعنعن بثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بلا خلاف وسماعه منه ممكن ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد العزيز ضعيف لا يحتج به) * قلت *

أخرج له الحاكم في المستدرک في أبواب الأحكام حديثاً وصححه سنداً وأخرج حديثه هذا الطحاوي في أحكام القرآن فقال ثنا الزبيد بن سليمان المرادي ثنا أسد بن موسى ثنا أسود بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب ابن كيسان ونعيم بن عبد الله المجرم عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جزم به البحر فكل وما لقي فكل وما وجدته مبتأطافاً فوق الماء فلا تأكل * وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة * عام خص منه غير الطافي من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقي داخل في عموم الآية *

* قال * **باب ما جاء في أكل الجراد ***

ذكر فيه حديث ابن عمر (أحلت لنا ميتتان) إلى آخره ثم قال (الصحيح أنه موقوف على ابن عمر) قلت * قد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الجوارح يموت في الماء والجراد في أثناء أبواب ما يفسد الماء *

* قال * **باب ما جاء في الضفدع ***

ذكر فيه حديث الثوري عن قتل الضفدع * قلت * فيه دلالة على أنه ليس كل ما يسكن الماء له حكم السمك فكما أخرج الضفدع عن عموم قوله عليه السلام الحل ميتته * بهذا الدليل يخرج خنزير الماء ونحوه بدليل آخر وهو قوله تعالى أوحى خنزير * وحكي الطحاوي عن الشافعي أنه لا بأس بأكله *

* قال * **كتاب الاضحية ***

ذكر فيه من حديث ابن عقيل (عن علي بن الحسين عن أبي رافع كان عليه السلام إذا ضحى اشترى كبشين) الحديث * قلت * في التهذيب لابن جرير الطبري رواه مؤمل واسحق عن سفيان عن ابن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن أبي هريرة ورواه مسلم بن إبراهيم عن حماد عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر وذلك دليل على وهائمه وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب الرجل يضحي عن نفسه وأهل بيته وذكر الاختلاف في منسبته وقال بعد ذلك (باب قول المضحى اللهم منك واليك) وقوله عن غيره اللهم تقبل من فلان) وذكر حديثين ثم قال (قال الشافعي وقد روي من وجه لا يثبت مثله أنه عليه السلام ضحى بكبشين فقال في أحدهما عن محمد وآله وفي الآخر عن محمد وأمته) ثم ذكر البيهقي (أنه أراد حديث ابن عقيل هذا) ثم ذكر البيهقي حديث زيد بن الحباب (عن عبد الله بن عياش عن الأعرج عن أبي هريرة من وجد سعة) إلى آخره ثم قال (وكذا رواه حيوة بن شريح وبجي بن سعيد الطار عن عبد الله بن عياش وبلغني عن الترمذي قال الصحيح أنه موقوف قال ورواه جعفر بن ربيعة وغيره عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً وحديث ابن الحباب غير محفوظ قال وكذلك رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً) قلت * تبين بهذا أن ثلاثة روى

مر فوعا عن ابن عباس حبة ويحيى الموطر وابن الحباب ومن طريقه أخرجه ابن طابعة في سننه وأخرجه الحاكم في
المستدرک من حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن عباس كذلك مر فوعا وقال صحيح الإسناد لموقفه ابن وهب
إلا أن الزيادة من الثقة مقبولة والمقرئ فوق الثقة وأخرجه الدارقطني في سننه من طريق عبيد الله بن أبي جعفر
عن الأعرج مر فوعا بخلاف ما ذكر البيهقي وعلم بذلك أن حديث ابن الحباب محفوظ وأن الذين روىوا الرفع عن
ابن عباس أربعة وتابعهم على ذلك ابن أبي جعفر عن الأعرج كما ذكر الدارقطني والرفع زيادة فوجب قبوله ثم ذكر
البيهقي حديث (ما انفقت الورق في شيء أفضل من نخيرة في يوم عدي في سننه إبراهيم الجوزي فقال (ليس
بالتقوي) قلت * إلا أن للقول فيه هنا قد ضعفه في باب الرجل يطيق المشي وصحني عن ابن معين (أنه ليس بثقة) وفي
الضعفاء لابن الجوزي قال أحمد والنسائي وعلي بن الجعيد مقروك وقال يحيى ليس بشي موقال للدارقطني منكر
الحديث ثم ذكر البيهقي قوله عليه السلام في الأضاحي (سنة أبيكم إبراهيم) وفي سننه عائد الله المجاشعي عن أبي داود
نفع بن الحارث ثقي (من البخاري قال عائد الله المجاشعي عن أبي داود لا يصلح حديثه) * قلت * سكت البيهقي عن
أبي داود نفع وهو مقروك ذكره الذهبي في كتايه الكاشف والضعفاء *

* قال * باب الأنحية سنة

ذكر فيه حديث من (ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها) ثم ذكر حديث البراء (أن خاله أبا بردة ذبح) إلى آخره ثم قال (استشهد
به البخاري) * قلت * هذا الحديث أخرجه في مواضع محتجابه متصلا وأخرجه في بعض المواضع مستشهدا به
فتخصيص البيهقي استشهاده يوم أنه لم يحتج به وليس الأمر كذلك ثم الأمر بالاعادة في هذا الحديث وفيما قبله و
فيما بعده يدل على الوجوب وهو خلاف مدعي البيهقي ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي أنه قال فاحتمل أن يكون إنما
أمره ليعود لأنحية واجبة واحتمل أن يكون أمره أن يعود أن أراد أن يضحي لأن النحية قبل الوقت ليست بأنحية
تجزيه فيكون في عدد من ضحى فوجدنا الدلالة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النحية ليست بواجبة وهي سنة ثم ذكر
الشافعي حديث أم سلمة إذا دخل المشرك فإراد أحدكم أن يضحي الحديث ثم قال فيه دلالة على أن النحية ليست بواجبة لقوله
عليه السلام فإراد أحدكم أن يضحي * ولو كانت واجبة أشبه أن يقول فلا يمسه من شعره حتى يضحي) قال البيهقي (وفي
الحديث الثابت أن أول ما ندأ به في يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فنحرف من عمل ذلك فقد أصاب سنتا) * قلت * قول
الشافعي واحتمل أن يكون أمره أن يعود أن أراد أن يضحي * في غاية البعد لأنه مخالف للظاهر وتقدير شيء لا ضرورة إليه
ولادلالة في الكلام عليه وذكر الإرادة في حديث أم سلمة لا ينبغي للوجوب لأن الإرادة شرط لجميع الفرائض

وليس كل أحد يريد التضيعة وقد استعمل ذلك في الواجبات كقولهم من اراد الحج فليلب وكقوله عليه السلام من اراد الجمعة فليغتسل * من اراد الحج فليتعجل * وقوله عليه السلام فقد اصاب مستأجر اي سهر تاو طريقا فقتلوا ذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله قوله عليه السلام سنوا بهم سنة اهل الكتاب * من من سنة حسنة * ولم تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وقد قال البيهقي فيما تقدم في اثناء ابواب حد الشرب في قول ابن عباس الحتان سنة (اراد سنة النبي عليه السلام الموحية) ثم ذكر البيهقي حديث (ثلاث من علي فرائض) * قلت * في سنده ابو جناب يحيى بن ابي حية الكلبي سكت عنه البيهقي هنا وضعفه في ما مضى في باب لا فرض اكثر من الخمس وفي كتاب الضعفاء لابن الجوزي كان يحيى القطان يقول لا استعمل ان اروي عنه وقال عمرو بن علي متروك الحديث وقال يحيى وعثمان بن سعيد والنسائي والد ارقطني ضعيف وقال ابن حبان كان يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء فالتزقت به المناكير التي يرويها عن المشاهير فحمل عليه احمد بن حنبل حملا شديدا ثم ذكر البيهقي (ان بعض اصحابهم احتج بحديث عمرو بن مولى المطلب عن المطلب ورجل من بني سلمة عن جابر انه عليه السلام صلى للناس الحديث وفيه) انه دعا بكبش فذبحه وقال عني ومن من لم يضح من ابي * قلت * فيه اشياء * اجد ها * ان المطلب لم يسمع من جابر كذا قال ابو حاتم وذكر الترمذي هذا الحديث ثم قال غريب ويقال ان المطلب لم يسمع من جابر وفي موضع آخر من كتاب الترمذي قال محمد لا يعرف للمطلب سماعا من احد من الصحابة الا قوله حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول لا تعرف له سماعا من احد من الصحابة انتهى كلام الترمذي وقال محمد بن سعد لا يخرج بحديث المطلب لانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وليس له لقاء * الثاني * ان مولى المطلب قال فيه ابن معين ليس بالقوي وليس بحجة * الثالث * ان هذا الحديث منروك عند الشافعية اذ الكبش الواحد لا يجوز عن اكثر من واحد وقد نص الشافعي على ذلك في آخر هذا الباب الحديث لا يني وجوب الاضحية لانه عليه السلام تطوع عنهم بذلك ويجوز ان يتطوع الرجل عن من وجب عليه كما يتطوع عن نفسه ودل الحديث على ان الانسان له ان يتطوع عن غيره بما شاء وهم لا يقولون بذلك وفي التهذيب لابن جرير الطبري ما ملخصه ظن بعض اهل العبارة انه ذلك كان باشر اكه لهم في ملك ضيعته فزعم ان للجماعة ان يشتركوا في الاشاة ويجزئهم عن التضحية ولو كان كذلك لم يحتج احد من هذه الامة الى التضحية ولما كان لقوله عليه السلام من وجد سعة فلم يضح وجهه وكيف يقول ذلك وقد ضحى هو منهم وذبحه افضل *
قال * باب السنة لمن اراد ان يضحى ان لا يأخذ من شعره وظفروه اذا اهل ذو الحجة حتى يضحى *

ذكر فيه حديث ام سلمة (اذا دخل العشور ادا احدكم ان يضي فلا يمس من شعره ولا بشره شيئا) ثم ذكر (عن الشافعي انه اختار لا واجب) واستدل على ذلك بحديث عائشة (انا قلت فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي آخره (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا حله الله حتى نحر الهدى) قال الشافعي البعثة بالهدى اكثر من ارادة التضيعة) * قلت * في بعض طرق هذا الحديث في الصحيح كنت اقول فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث بهديه الى الكعبة فما يحرم عليه شيئا مما حل للرجل من اهلته حتى يرجع الناس فثبت بهذا ان الذي كان لا يجتنبه هو ما يجتنبه المحرم من اهلته لا ما سوى ذلك من حلق شعره وقص ظفره ولا يخالف حديث ام سلمة ثم لو كان لفظ الحديث كما اوردته البيهقي امكن العمل بالحديثين فحديث ام سلمة يدل على ان ارادة التضيعة تتم من الحلق والقلم وحديث عائشة يدل على ان بعث الهدى غير مانع فيعمل ولا يلزم من كون البعث غير مانع ان يكون ارادة التضيعة غير مبانعة وفي التمهيد ذكر الاثر ان احمد كان يأخذ بحديث ام سلمة قال ذكرت ليعبي بن سعيد الحديثين قال ذلك له وجه وهذا له وجه حديث عائشة اذا بعث بالهدى واقام وحديث ام سلمة اذا اراد ان يضي بالمصروا لا شبه في الاستدلال ان يقال كان عليه السلام يريد التضيعة لانه لم يتركها اصلا ومع ذلك لم يجتنب شيئا على ما في حديث عائشة فدل على ان ارادة التضيعة لا تحرم ذلك * .

* قال * **باب الرجل يضحى عن نفسه واهل بيته**

ذكر فيه حديث ثعالب بن عقيب عن ابي سلمة ثم ذكر (انه روي عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر) ثم ذكر (انه روي عن ابن عقيل عن علي بن الحسين) ثم قال (وكانه سمعه منهما) * قلت * الصواب ان يقال وكانه سمعه منهم *

* قال * **باب لا يجزي الجذع الا من الضان**

ذكر فيه من حديث اسحق بن ابراهيم الحسني قال ذكره هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة قال جاء جبريل الى النبي عليهما السلام) الحديث ثم قال (واسحق ينفرد به وفي حديثه ضعف) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث من طريق اسحق المذكور شاهشام بن سعد عن زيد بن اسلم فذكره بسنده ثم قال صحيح الاسناد *

* قال * **باب وقت الاضحية**

ذكر فيه حديث (ان اول ما نبدا به في يومنا هذا ان نصلى ثم نرجع فننحر) وفي رواية اخرى (ومن ذبح بعد الصلوة فهدتم نسكه) ثم قال البيهقي (من ضحى بعد الوقت الذي تحل فيه الصلوة ويمضي مقدار صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وخطبته اجزأت اضحيته) * قلت * الفاظ هذا الحديث تقتضي فعل الصلوة فمن اعتبر وقت الصلوة والخطبتين

فقد ادعى شيئا مخالفا للظاهر في المعنى لا معنى لمنع الشافعي التسمية قبل تمام الخطبة لانه عليه السلام لم يجد وقت التسمية بذلك *

* قلل * باب يستحب ان يتولى ذبح نسكه او يشهده *

* قلت * ذكر في هذا الباب حديثان علي وضعفه ثم ذكر حديث عمران بن حصين (انه عليه السلام قال يا قاطمة قومي فلا شهدى اخيمتك) وسكنت عن هذا الحديث واخره عن ذلك الحديث والحائكم قد صحح في المستدرک اسناده *

* قال * باب قول المضحى اللهم منك واليك *

ذكر فيه من حديث حبيش بن الحارث قال (كان علي يضحى بكبش عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره *

* قلت * هذا الحافظ المزني هذا الحديث في اطرافه في ترجمة حنش بن ربيعة ويقال ابن المعتمر عن علي وعزاه الى ابي داود والمترمذي ووقع في سنن البيهقي حبيش بن الحارث كما ترى واظنه وهما *

* قال * باب الرخصة في الاكل من لحوم الضحايا *

ذكر فيه حديث ابي مسهر ثنا يحيى بن حمزة حدثني الزبيدي عن عبد الرحمن بن جبير عن ابيه عن ثوبان) ثم ذكر من طريق محمد بن المبارك (حدثني يحيى بن حمزة بسنده عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلي هذا اللهم

فلم يزل يأكل منه حتى بلغ المدينة زاد ابو مسهر في حجة الوداع) ثم قال (ولا اراها محفوظا) * قلت * قد تقدم في اوائل

كتاب الاضحية قول صاحب المستدرک زيادة الثقة مقبولة والمقبول فوق الثقة وكذا نقول هنا ابو مسهر

عبد الاعلى ابن مسهر شيخ الشام فوق الثقة قال ابن معين منذ خرجت من باب الانبار الى ان رجعت لم اراه فكيف لا يقبل

زيادته هذه ولو كانت غير محفوظة لم يذكرها مسلم في صحيحه وهو اجل من محمد بن المبارك قال ابن معين محمد

ابن المبارك شيخ الشام بعد ابي مسهر ذكره صاحب الكمال *

* قال * باب الاضحية في السفر *

ذكر فيه حديث ثوبان (انه عليه السلام ذبح اضحيته في السفر) الحديث ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) * قلت * لفظ

مسلم ذبح اضحيته ثم قال يا ثوبان وليس فيه قوله في السفر وهذا هو مقصود البيهقي الذي في هذا الباب لاجلهم والمبارك

الى الذين من قوله (رواه مسلم في الصحيح) ان قوله في السفر في صحيحه وليس الامر كذلك *

* قال * باب من قال الاضحي جائز يوم النحر وايام منى *

ذكر فيه حديثان طريق سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم * قلت * سليمان هذا متكلم فيه وحديثه هذا

اضطرب اضطرابا كثيرا، إنه صاحب الاستدكار وبين البيهقي بعضه في هذا الباب قال (ورواه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف عند بعض أهل النقل) قلت * هو ضعيف عند كلهم أو أكثرهم وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب المتكف يصوم فقال (ضعيف بمرة لا يقبل منه ما ينفرد به) ثم ذكر (عن ابن عباس قال الاضحى ثلاثة أيام بعد يوم النحر) قلت * في سنده طلحة بن عمرو والحضرمي ضعفه ابن معين وابوزرعة والدارقطني وقال أحمد متروك ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء وقد ذكر الطحاوي في أحكام القرآن بسند جيد عن ابن عباس قال الاضحى يومان بعد يوم النحر *

* قال * باب من قال الاضحى يوم النحر ويومين بعده *

* قلت * لم يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وقد ذكر البيهقي في هذا الباب عن ثلاثة من الصحابة (أن أيام النحر ثلاثة) وقد تقدم في الباب السابق أنه روي عن ابن عباس أيضا قال الطحاوي في أحكام القرآن لم يرو عن أحد من الصحابة خلافهم فتعين اتباعهم إذ لا يوجد ذلك الاثوقينا وفي الاستدكار روي ذلك عن علي وابن عباس وابن عمرو لم يختلف فيه عن أبي هريرة وأنس وهذا الأصح عن ابن عمرو وهو مذهب أبي حنيفة والثوري وما لك وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم أجمع الفقهاء أن التضحية في اليوم الثالث عشر غير جائزة إلا الشافعي فإنه أجازها فيه *

* قال * باب من قال الضحايا إلى آخر الشهر *

قال في آخره (وفي كلاهما نظر وحديث سليمان بن موسى أولاهما أن يقال به) قلت * كذا رأيت في هذه النسخة وفي نسخة أخرى جيدة والصواب أن يقال في كليهما وقول الصحابة الذين لم يرو عن غيرهم من الصحابة خلافه أولى أن يقال به في هذه المسئلة كما سبق تقريره والله أعلم *

* قال * باب العقيقة سنة *

ذكر في أوله حديث سلمان وسورة وظاهرهما دليل على وجوبها فها غير مطابقين لمدهاه *

* قال * باب ما يستدل به على أنها على الاختيار *

ذكر فيه حديثا (عن عمرو بن شعيب مرسل أنه عليه السلام قال) ثم ذكره من وجه آخر (عن عمرو بن شعيب عن أبيه إراة عن جده) قلت * اقتصر على هذين الوجهين وللحديث وجه ثالث أحسن منهما قال ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير ثنا داود بن قيس وقال عبد الرزاق أنا داود بن قيس سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه عن جده قال مثل

النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال للاحب العقوق الحديث واخرجه النسائي عن احمد بن سليمان هو الراوى
الحافظ عن ابي نعيم عن داود كذلك *

* قال * باب ما يبق عن الغلام والجارية *

ذكر فيه حديث ابن عينة عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع بن ثابت ثم اخرجه من حديث حماد بن زيد عن
عبيد الله بن سباع ثم قال (قال ابو داود حديث سفيان وهم) * قلت * اعترض صاحب التمهيد على ابي داود فقال لا ادري
من اين قال هذا وابن عينة حافظ وقد زاد في الاسناد وله عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع عن ام كرز ثلاثة
احاديث ثم قال البيهقي (ورواه المزني عن الشافعي عن سفيان عن عبيد الله عن سباع بن وهب) ثم قال (والمزني واهم فيه
في موضعين احدهما ان سائر الرواة ووه عن ابن عينة عن عبيد الله عن ابيه والاخر انهم قالوا سباع بن ثابت ورواه
الطحاوي عن المزني في كتاب السنن في احد الموضعين على الصواب كما رواه سائر الناس) * قلت * اخرجه البيهقي في
كتاب المعرفة من حديث الطحاوي عن المزني ثنا الشافعي ثنا سفيان عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع بن
ابن ثابت وكذا روينا في كتاب السنن المذكور من طريق الطحاوي عن المزني من نسخة جيدة قديمة فظهر بهذا
ان رواية الطحاوي عن المزني على الصواب في الموضعين * معالفا في احدهما كما ذكر البيهقي في هذا الكتاب *

* قال * باب من اقتصر في عقيقة الغلام على شاة *

ذكر فيه من حديث ايوب (عن عكرمة عن ابن عباس عن علي عليه السلام عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا) * قلت *
قد اضطرر فيه على عكرمة من وجهين * احدهما * ان اباحا ثم قال روي عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا وهو الاصح * والثاني * ان النسائي اخرج من حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام عن
عن الحسن والحسين بكشين بكشين *

* قال * باب التاذين في اذن من يولد *

ذكر فيه (انه عليه السلام اذن في اذن الحسن) * قلت * في سنده عاصم بن عبيد الله سكت عنه البيهقي هنا وهو ضعيف
عندهم وقد ضعفه البيهقي ايضا في باب استبانة الخطأ *

* قال * باب ما جاء في الرخصة في الجمع بينهما يعني ابا القاسم ومحمدا *

ذكر فيه حديث علي (ان ولدي بعدك) الحديث ثم قال (مختلف في وصلة) * قلت * اخرجه الترمذي فقال ثنا محمد بن بشار ثنا
يحيى القطان ثنا فطر بن خليفة حدثني منذر الثوري عن ابن الحنفية عن علي الحديث ثم صححه الترمذي والسند الى

منذر متصل وصرح البيهقي في روايته بسام من ابن الحنفية وابن الحنفية سمع عليا قال سندنا متصل وفطر اخرج له البخاري فيما ذكر صاحب الكمال وابو الوليد الباجي وباقي السند على شرط الثخين والى جواز التكني بابي القاسم ابن اسمه محمد ذهب مالك وجمهور السلف وفقهاء الامصار وجمهور العلماء وقد اشتهر جماعة تكنوا بابي القاسم في العصر الاول وفيما بعد ذلك الى اليوم مع كثرة فاعلى ذلك وعدم الانتكاد كذا في شرح مسلم للنووي *

* قال * باب اقرؤ الطير على اكنانها *

ذكر فيه الحديث بهذا اللفظ ثم قال (وقال غيره عن سفيان على مكناتها وهي بنصب الكاف ايضا جميع مكان كما بلغني) * قلت * الوجه ان يقال بفتح الكاف وقد تتبع كتب اهل الحديث واللغة فلم اجد في شيء منها هذه اللفظة مقيدة بفتح الكاف ولست جميع مكان كما زعم وفي الصحاح المكنة بكسر الكاف واحدة المكن والمكنات هو في الحديث اقرؤ الطير على مكناتها ومكناتها بالضم وفي الفائق للزمخشري مكناتها وروي مكناتها المكنات بمعنى الامكنة يقال الناس على مكناتهم وسكناتهم وقيل المكنة من التمكن كالتيمة والطلبة من التبع والتطلب والمكنات الامكنة ايضا جميع المكان على مكن ثم على مكنات كفولهم حمرو حمرات ومعد ومعدات *

* قال * باب ماجاء في الفرع والصبرة *

ذكر فيه حديثا في آخره (وتكأ اناك) ثم قال في آخر الباب (قال ابو عبيد الفرع اول شيء تنتجه الناقة الى ان قال وقوله خبر من ان تكأ اناك يقول اذاذ بحته حين تضعه امه بقيت الام بلا ولد ترضعه فانقطع لذلك لبنها يقول فاذا افطت ذلك فقد كفأت اناك واهرقته) * قلت * اذ انقطع اللبن اي شيء يبقى منه ولو بقي شيء لما ذاب هراق والصواب في معناه ما ذكره الخطابي في المعالم فقال وقوله ونكأ اناك يريد بالاناء الحلب الذي يحلب فيه يقول اذاذ بحت حوارها انقطعت مادة اللبن فترك الاناء مكفوا لا يحلب فيه *

* قال * باب ما يحرم من جهة ما لا تأكله العرب *

كره فيه قوله تعالى (ويعلم لم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) ثم قال (قال الشافعي وانما يكون الطيبات والخبائث عند الاكلين كانوا لها وهم العرب الذين سألوا عن هذا وفيهم نزات الاحكام) * قلت * اعترض ابو بكر الرازي في احكام القرآن على الشافعي بما لم يخصه الله عليه السلام لم يعتبر هذا بل جعل كونه ذائبا من السباع وذائبا من الطير علما على التحريم فلا يزداد عليه ولا ينقص منه ولان الخطاب بالتحريم لم يختص بالعرب فاعتبار ما يستقذره لا دليل عليه ثم انه ان اعتبر استقذار جميع العرب فجميعهم لم يستقذروا الحيات والعقارب والاسد والذئب والفاريل الاعراب

يستطيعون هذه الاشياء وان اعتبر بعضهم ففيه امران * احدهما ان الخطاب لجميعهم فكيف يعتبر بعضهم * والثاني * لم كان اعتبار البعض المستند * واولى من اعتبار البعض المستطاب وزعم انه اباح الضبع والثعلب لأن العرب كانت تأكله وقد كانت تأكل الغراب والحدأة والأسد ان لم يكن فيهم من يمنع من ذلك واعتباره ما يعد و على الناس ان اراد في سائر احواله فذلك لا يوجد في الغراب والحدأة والحية وقد حرمها والإسد قد لا يعد و اذا شبع وان اراد العد وفي بعض الاحوال فالجمل الهاج قد يعد وعلى الانسان وكذا الثور ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره والسنور لا يعد و ثم ذكر البيهقي حديث ام شريك (امر عليه السلام بقتل الاوزاغ) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبيد الله بن موسى او عن رجل عن عبيد الله) * قلت * هذه العبارة موهمة والبخاري اخرج هذا الحديث في صحيحه في احاديث الانبياء فقال ثنا عبيد الله بن موسى او ابن سلام عنه فذكره واخرجه في بدا الخلق عن صدقة بن الفضل عن ابن عيينة عن عبد الحميد بن جبير *

* قال *
* باب ما جاء في الضبع والثعلب *

ذكر فيه حديث ابن ابي عمار عن جابر * قلت * حديث النهي عن كل ذي ناب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث الضبع صيد * لانه انفرد به عبد الرحمن بن ابي عمار وليس هو بمشهور بنقل العلم ولا ممن يحتج به اذا خالفه من هو اثبت منه كذا قال صاحب التمهيد * فان قيل * فقد رواه البيهقي فيما بعد من طريق عطاء ابيضا عن جابر * قلنا * في ذلك الطريق شخصان فيها كلام وهما حسان بن ابراهيم عن ابراهيم بن ميمون الصائغ اما حسان فقد ذكره النسائي في الضعفاء وقال ليس بالقوي واما الصائغ فقد ذكره الذهبي في كتابه في الضعفاء وقال قال ابو حاتم لا يحتج به وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن سهل بن ابي صالح قال سأل رجل ابن المسيب عن اكل الضبع فنهاه فقال له ان قومك يا كلونها فقال ان قومي لا يعلمون قال سفيان وهذا القول احب الي قلت لسفيان فلين * اجاء عن عمر وعلي وغيرهما فقال ائبس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع فتركها احب الي وبه ياخذ عبد الرزاق واخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي سألت سعيد بن المسيب عن الضبع فقال ان اكلها لا يصلح وهل ياكلها احد فقال شيخ سمعت ابا الدرداء يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي نهيبة وعن كل خلسة وعن كل مجثمه وعن كل ذي ناب من السباع * قال صدقت وفي الاشراف لابن المنذر قال الا وزعي كان العلماء بالشام يعدون الضبع من السباع ويكرهون اكلها ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن معقل السلمي قال قلت يا رسول الله ما تقول في الضبع فقال لا آكله ولا نهى عنه) الحديث ثم قال

(روى عن خزيمة بن جزء حديث يوافق حديث السلي في بعضه ويخالفه في بعضه وفي كلا الإسنادين ضعف) قلت * ذكر الترمذى حديث خزيمة ولفظه أو يأكل الضبع أحده وذكره ابن ماجه ولفظه ومن يأكل الضبع * وكذا ذكره ابن أبى شبة في كتابيه المصنف والمسنود كذا فى تاريخ البخارى ومعرفة الصحابة لابن مندة فظهر بهذا أنه غير موافق لحديث السلي فى الضبع الذى عقد البيهقى الباب لاجله ثم انه لا ذكر للثعلب فى هذا الباب الا فى هذين الحديثين وظاهر قوله عليه السلام فيه فى حديث السامى أو يأكل ذلك أحده وفى حديث خزيمة ومن يأكل الثعلب * يقتضى حرمة وظاهر عطف البيهقى الثعلب على الضبع يقتضى حله وكذا نقل ابن حزم فى المحلى عن الشافعى انه يبيع الثعلب فالحديثان اذا غير مطابقين لمدى البيهقى ثم ذكر حديث سلمان (الحلال ما أحل الله فى القرآن والحرام ما حرم الله فى القرآن وما سكت عنه فقد حرم عنه) قلت * هذا الحديث روى مرفوعا وموقوفا قال الترمذى وكان الموقوف أصح ثم انه لا مناسبة لهذا الحديث للباب بخصوصه الا ان يريد البيهقى إباحة الضبع والثعلب لكون القرآن سكت عنها فان اراد ذلك لزمه إباحة كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير *

قال * باب ما جاء فى الضب *

ذكر فيه حديث (اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن ابي راشد الخبزي عن عبد الرحمن ابن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب) ثم قال (تقدمه ابن عياش وليس بحجة) قلت * ضمضم حمصى وابن عياش اذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا كذا قال ابن معين والبخارى وغيرهما وكذا قال البيهقى فيما مضى فى باب ترك الوضوء من الدم ولهذا الخرج ابوداود هذا الحديث وسكت عنه وهو حسن عنده على ما عرف وقد صحح الترمذى لابن عياش عدة احاديث من روايته عن اهل بلده * ومنها حديث لا وصية لوارث * اخرجه من حديث ابن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن ابي امامة * ومنها حديث ماملا آدمي وعاء شراب من بطن * اخرجه من حديث ابن عياش قال حدثني ابوسلمة الحمصى وحبيب بن صالح عن يحيى بن جابر الطائي عن مقدم بن معد يكرب وحبيب بن صالح شامي ايضا *

قال * باب بيان ضعف الحديث الذى روى فى النهى عن لحوم الخيل *

ذكر فيه حديث بقة (حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام عن ابيه عن جده عن خالد بن الوليد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير) ثم ذكره من طريق آخر من حديث الدارقطني وفيه (نهى يوم خيبر) ثم قال (ورواه محمد بن حمير عن ثور عن صالح سمع جده المقدام ورواه عمر بن هارون البلخى عن ثور عن يحيى بن المقدام عن ابيه

عن خالد فهذا اسناد مضطرب) ثم ذكر البيهقي (عن البخاري انه قال صالح بن يحيى فيه نظرو عن موسى بن هارون قال لا يعرف صالح بن يحيى ولا ابوه الابطح . وهذا ضعيف قال وزعم الراقي ان خالدا اسلم بعد فتح خيبر) قلت * هذا الحديث اخرجه ابوداود وسهكت عنه فهو حسن عنده وقال النسائي انا سمعت ابن ابراهيم اخبرني ببقية اخبرني ثور بن يزيد عن صالح فذكره بسنده وقد صرح فيه ببقية بالتحديث عن ثور وثور حمصي اخرج له البخاري وغيره وبقية اذا صرح بالتحديث عن ثقة كان السند حجة كذا قال ابن معين وابو حاتم وابوزرعة والنسائي وغيرهم خصوصا اذا كان الذي حدث عنه ببقية شاميا قال ابن عدي صاحب الكامل اذا روى ببقية عن اهل الشام فهو ثبت وصالح ذكره ابن حبان في الثقات وابوه يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وابوه المقدم بن معد يكرب صحابي فهذا اسناد جيد كما ترى وقد اخرجه ابوداود من وجه آخر وسكت عنه فقال ثناء عمرو بن عثمان ثنا محمد بن حرب ثنا ابو سلمة يعني سليمان بن سليم عن صالح ابن يحيى بن المقدم عن جده المقدم بن معد يكرب عن خالد بن الوليد قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فانت اليهود فشكوا ان الناس قد اسرعوا الى حظائرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لا يحل اموال المعاهدين الا بمقمتها وحرام عليكم حمر الاهلية وخبيلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير* ورجال هذا السند ثقات ولم يذكر البيهقي سنده الى محمد بن حمير وعمر بن هارون لينظر فيه على ان عمر بن هارون متروك ومحمد بن حمير ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوى فكيف توجب رواية مثل هذين اضطرابا للارواء اسحق الحنظلي وغيره عن ببقية واختلف في وقت اسلام خالد ف قيل هاجر بعد الحديبية وقيل بل كان اسلامه بين الحديبية وخبير وقيل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخبير بعدها سنة سبع انتهى كلامه وهذا الحديث يدل على انه شهد خيبر ولو سلم انه اسلم بعدها فغاية ما فيه انه ارسل الحديث ومراسيل الصحابة في حكم الموصول المسند لان روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن الصلاح وغيره *

باب لحوم الحمر الاهلية *

ذكر فيه حديث الحكم وقول جابر الى ذلك البحر يعني ابن عباس ثم قال البيهقي (لو علم ابن عباس انه عليه السلام حرمه لم يصر الى غيره الا انه لم يعلمه) قلت * قد ورد عنه ما يدل على انه علمه فاخرج الدارمي بسند على شرط الشيخين من حديث مجاهد عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الاهلية يوم خيبر وقال صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء في تحريم الحمر الانسية الا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان باكلها باسا على اختلاف في ذلك عن ابن

عباس والصحيح عنه فيه ما عليه الناس روى عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية وقال الطحاوي في احكام القرآن ثنا يونس ثنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث المنزومي عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية واخرج صاحب التمهيد من حديث محمد بن الحنفية عن علي انه مر بابن عباس وهو يفتي في منعة النساء انه لا باس بها فقال له علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن لحوم الحمر الاهلية يوم خيبر واخرج ايضا عن ابن الحنفية قال تكلم علي وابن عباس في منعة النساء فقال له علي انك امرء تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن منعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الاهلية *

* قال *
* باب ذكوة مافي بطن الذليحة *

ذكر فيه من طرق حديث (ذكوة الجنين ذكوة امه) قلت * ذكر عبد الحق في الاحكام ان اسانيد لا يحتج بها ولو خرج حيا يجب تذكيره باتفاق العلماء فقد تركوا عمومهم ولانه اذا كان حيا ثم مات بموت امه فانه يموت خنقا فهو من المنخقة التي ورد النص بتحريمها والى تحريمه ذهب ابو محمد بن حزم ولم يرض بسند الحديث ثم ذكر البيهقي عن جماعة في قوله تعالى (احلت لكم بهيمة الانعام) انه الجنين * قلت * يعكر على هذا التفسير الاستثناء في قوله تعالى الا ما تبلى عليكم * اذ ليس في الاجنة شئ يستثنى من الاول وقد جاء عن ابن عباس الا ما تبلى عليكم * الخنزير وعن مجاهد الميتة وما ذكر معها وعن الحسن بهيمة الانعام الشاة والبقرة والبعير *

* قال *
* باب اباحة قطع العروق والكي *

ذكر فيه حديث معمر عن الزهري عن انس انه عليه السلام كوى اسعد بن زرارة قلت ذكر ابو عمر في الاستذكار ان حديث اسعد بن زرارة قد روى عن ابن شهاب باسنادين * احدهما رواه معمر عن ابن شهاب عن انس ولم يروه عن ابن شهاب غير معمر وهو عند اهل العلم بالحدوث مما اخطأ فيه معمر بالبصرة فيما املاه من حفظه هنالك والآخر رواه ابن جريج ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابي امامة عن سهل بن حنيف وهو اولى بالصواب عند هم في الاسناد انتهى كلامه ولم يذكر البيهقي الاسناد الثاني *

* قال *
* باب ادوية النبي صلى الله عليه وسلم *

ذكر فيه من حديث زيد بن الحباب (ثنا سفيان الثوري عن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال عليه السلام عليكم بالشفائين العسل والقرآن ثم قال رفعه غير مهروف والصحيح موقوف الى آخره) قلت * زيد بن الحباب وثقه ابن

المدني وابن معين وغيرهما وقد زاد الرفع فوجب قبوله وقد جاء من وجه آخر مرفوعا أخرجه صاحب المستدرک من حديث عبد الله بن محمد بن اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالشفائين الحديث ثم قال صحيح على شرط الشيخين *

* قال * باب من اباح الاستصباح به اى بالزيت النجس *

ذكر فيه حديث (انتفعوا به ولا تاكلوه) ثم قال (وروي عن ابن جريج عن ابن شهاب والطريق اليه غير قوي) ثم ذكره من رواية يحيى بن ايوب عن ابن جريج * قلت * ذكره عبد الحق في احكامه وعلله يحيى هذا فقال لا يحتج به والظاهر ان البيهقي لاجله جعل هذا الطريق غير قوي وهو من احتج بهم الشيخان في صحيحهما ويعرف بالناقصي المصري وقد جاء لهذا السند شاهد يسند رجاله ثقات فقال الطحاوي في كتابه المشكل واختلاف العلماء ثافه بن سليمان ثنا الحسن ابن الربيع ثنا عبد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فخذوها وما حوله فاقوه وان كان ذائبا او ما تعافا فاستصبروا به او فاستفعوا به * وذكر هذا الحديث صاحب التمهيد ايضا وقد ذكر نافي ابواب البيع القائلين يجوز بيع الزيت النجس والانتفاع به *

* قال * باب ما يحل من الميتة *

ذكر فيه قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) قال مجاهد غير باغ ولا عاد يقول غير قاطع للسبيل ولا مفارق الائمة ولا خارج في معصية الله تعالى * قلت * هذا التفسير يقتضي ان العاصي لا يأكل الميتة حال الخمصة وليس كذلك على ما قدمنا في باب لا تخفيف عن من كان سفيه في معصية وقد بسطنا الكلام على هذه الآية هناك وذكرنا من خالف مجاهد في تفسيرها ثم ذكر البيهقي حديث ابي واقد (ان رجلا قال يا رسول الله انا نكوت بالارض فتصينا بها الخمصة فتني نحل للميتة فقال ما لم تصطجوا او تقبلوا او تحتفوا بها بقلافش انكم قال ابو عبيد هو من الحفاء وهو موزة مقصور وهو اصل البردي الايض الرطب وهو يوكل فقوله تحتفوا يقول ما لم نقتلهوا هذا بعينه فتاكلوه) * قلت * ذكر الهروي في الغريبين هذا القول ثم قال قال ابو سعيد صوابه تحتفوا بها بقلاف الحفاء و كل شئ استوصل فقد احتني ومنه احتفاء الشعر ويقال احتني الرجل يحتني اذا اخذ من وجه الارض باطراف اصابعه ومن قال تحتفوا بالهمز من الحفاء فباطل لان البردي ليس من البقل والقول ما ينبت من العشب على وجه الارض مما لا عرق له ولا بردي في بلاد العرب

وذكر الزمخشري في الفائق الحديث ثم قال الاحتفاً اقتلاع الحفاً والبردى وقيل اصله فاسنعبر لاقتلاع البقل وروى تحتفوا من احتفى القوم المرعى اذا رعوه وقلعوه وروى تحتفوا من احتفأت النبت وهو جزه وحفت المرأة وجهها واحتفت وروى تحتفوا بالجيم من اجتفت الشيء اذا قلعته ورميت به ومنه الجفاء وروى تحتفوا بالخاء من اختفت الشيء اذا اخرجته والمختفى النباش *

قال * باب ما جاء فيمن مر بجائط انسان *

ذكر فيه (ان الشافعي قال روي فيه حديث لو كان يشبث مثله عندنا لم نخالفه) ثم ذكره البيهقي وتكلم عليه ثم قال (وقد روي من اوجه اخر ليست بقوية) ثم ذكر منها حديثا عن الحسن عن سمرة ثم قال (احاديث الحسن عن سمرة لا يشبهها بعض الحفاظ) * قلت * قد قدمنا في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ما على هذا ثم ذكر البيهقي من حديث يزيد بن هارون عن الجريري عن ابي نضرة عن ابي سعيد ثم عله بان (يزيد روي عن الجريري بعد اختلاطه) ثم قال (ورواه حماد ابن سلمة عن الجريري وليس بالقوي) * قلت * هذا الحديث اخرج ابن حبان في صحيحه من طريق يزيد بن هارون وكذا اخرج ابن ماجه في سننه وحماد بن سلمة اخرج له مسلم وذكره ابو الوليد الباجي في رجال البخاري وقد قدمنا في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى ثناء العلماء عليه وقال العملي روي عن الجريري في الاختلاط يزيد ابن هارون وابن المبارك وابن ابي عدي وكل ما روي عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط وانما الصحيح حماد بن سلمة وابن عليه وعبد الاعلى من اصحهم سماعا منه *

قال * باب ما جاء في اكل الطين *

ذكر فيه حديث امن انهمك في اكل الطين فقد اعان على قتل نفسه (وفي سنده عبد الله بن مروان فقال (مجهول) * قلت * هو معروف الحال قال صاحب الميزان قال ابن عدي احادithe فيها نظر وقال ابن حبان يلزق المتن الصحيح بطرق اخر لا يحل الاحتجاج به ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر ولفظه (من اكل الطين فكأنما اعان على قتل نفسه) وفي سنده عبد الملك بن مهران فذكر (عن ابن عدي انه مجهول) * قلت * روي عنه بقية وسهل بن عبد الله المروزي قال العملي صاحب مناكير غلب عليه الوهم لا يقيم شيئا من الحديث ثم قال البيهقي (هذا الوصح لم يدل على التحريم واتمايدل على كراهية الاكثار منه) * قلت * بل هو دال على التحريم لان الاعانة على قتل النفس محرمة فكذا هذا ولهذا قطع صاحب المذهب وغيره بتحريم اكل التراب كذا قال النووي في الروضة وما ذكره البيهقي في آخر هذا الباب عن مالك يدل على ذلك ثم انه في الوجه الثاني علق الامر على مطلق الاكل من غير قيد الاكثار منه *

* قال *

* باب ما جاء في المسابقة بالعدو *

ذكر فيه مسابقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة من حديث أبي اسحق الفزاري (عن هشام عن أبي سلمة عن عائشة) ثم أخرجه من وجه آخر عن الفزاري عن هشام عن أبيه وأبي سلمة عن عائشة ثم قال (ورواه أبو اسامة عن هشام عن رجل عن أبي سلمة عن عائشة ورواه جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة) قلت * وكذلك أخرجه النسائي من حديث أبي اسحق الفزاري عن هشام عن أبيه عن عائشة وكذلك أخرجه النسائي وابن حاجة من طريق سفیان بن عيينة عن هشام عن أبيه عن عائشة فينبغي أن يكون هذا هو الصواب لاجتماع عدة من الرواة عليه ويحتمل أنه سمع الحديث من أبيه ومن أبي سلمة *

* قال *

* باب ما جاء في المصارعة *

ذكر فيه حديث سعيد بن جبیر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالبطحاء فأتى عليه يزيد بن ركانة أو ركانة بن يزيد فقال يا محمد هل لك أن نصارعني) الحديث ثم قال (مرسل جيد) قلت * الذي في كتب أهل هذا الشأن ركانة بن عبد يزيد وليس في شيء منها فيما عرفت يزيد بن ركانة ولا ركانة بن يزيد وكيف يكون جيداً وفي سنده حماد بن سلمة قال فيه البيهقي في باب من مربائط انسان (ليس بالقوي) وفي باب من صلى وفي ثوبه أو نعله اذى (مختلف في عدالة) وروكانة هذا هو طلق امرأته سبيعة البتة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما ردت الحديث *

* قال *

* باب الرجلين يستبقان بفرسيهما إلى آخره *

ذكر فيه حديث أبي هريرة (من أدخل فرساً بين فرسين) الحديث من وجهين ثم قال (نفرد به سفیان بن حسين وسعيد بن بشير عن الزهري وأخرجهما أبو داود) قلت * ففي نفرد بهما به ثلاث علل * الأولى * أنه تكلم فيهما قال البيهقي في باب المدابة تنفع برجلها (سفیان بن حسين ضعيف الحديث عن الزهري قاله يحيى بن معين) وقال ابن معين سعيد بن بشير ليس بشيء وضعفه أحمد والنسائي وقال ابن غير منكر الحديث ليس بشيء * الثانية * أن أبا داود قال بعد أخرجه للحديث من الوجهين رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم وهذا أصح عندنا * الثالثة * أن ابن أبي حاتم قال في كتاب العلل سألت أبي عن حديث سفیان بن حسين فقال خطأ لم يعمل سفیان شيئاً لا يشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم وأحسن أحواله أن يكون قول سعيد فقدرناه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قوله *

* قال *

* باب النعي عن التحريش بين البيهائم *

ذكر ذلك من حديث الأعمش (عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس عنه عليه السلام) ثم قال (وكذلك روى عن شريك عن الأعمش) قلت * أخرج الترمذي هذا الحديث بالسند الأول عن الأعمش ثم قال وروى شريك

هذا الحديث عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن ابي يحيى وهذا مخالف لما ذكره البيهقي عن شريك *

* قال * **باب كراهية انزاع الحمر على الخيل ***

ذكر فيه حديث سفيان (عن ابي جهضم عن عبيد الله عن ابن عباس امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسباغ الوضوء) الحديث ثم قال (كذا قال الثوري عبيد الله وانما هو عبد الله بن عبيد الله بن عباس كذا رواه حماد بن زيد) * قلت * في اطراف المزي رواه محمد بن عيسى بن الطباع وغيره عن حماد بن زيد كرواية الثوري *

* قال * **باب من كره الايمان بالله الا فيما كان طاعة ***

ذكر فيه حديثا ثم قال (كذا رواه بشار بن كدام وهو اخو مسعر) * قلت * بشار هذا ضعفه ابو زرعة وذكر عبد القتي المقدسي في الكمال ان الدارقطني قال قال البخاري هو اخو مسعر ولم يصنع شيئا قال لنا ابو العباس بن سعد ليس بينه وبين مسعر نسب هو من بني سليم ومسعر من بني هلال *

* قال * **باب ما جاء في اليمين الغموس ***

ذكر فيه قول الشافعي (فان قيل وما الحجة في الايكفر يعني في الغموس وقد عمد الباطل قيل وقد اقرنها قول النبي صلى الله عليه وسلم فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد امره ان يعمد الى الحنث) * قلت * اوجب الله الكفار في اليمين المعقودة على مستقبل يمكن فيه الحنث والبر والغموس ليست كذلك لانها على ماض ليس فيه على امر ينتظر فيه الحنث او البر وقوله عليه السلام فليات الذي هو خير * ورد فيمن سبق منه يمين منعقدة يجب عليه الكفارة اذا حنث فيها بالنص ولما كانت على معصية امره الشارع بالحنث فيها فعمد الحنث فيها مأمور به وعمد الغموس منهي عنه فكيف يقاس على تلك ثم ذكر البيهقي حديثا من رواية عبيدة عن ابن الزبير ثم قال (وعبيدة مات قبل ابن الزبير فيما زعم اهل التواريخ بتسع سنين فتبعد روايته عنه) * قلت * المشهور عند اهل التواريخ خلاف هذا توفي ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين وقيل اثنين وسبعين وقال الكلاباذي قال عمرو بن علي مات عبيدة سنة اثنين وسبعين وقال ابن نمير مثله وقال ابو عيسى سنة ثلاث وسبعين وقال السمعاني في الانساب سنة اثنين او ثلاث وسبعين وكذا ذكر ابو الوليد الباجي في كتابه على رجال البخاري عن ابي نعيم وعلى تقدير تسليم انه مات قبل ابن الزبير بالمدة المذكورة فهو لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبعد ان يروي عن من لقيه صلى الله عليه وسلم وان مات هو قبله على ان صاحب الكمال قد صرح بسماعه من ابن الزبير ثم ذكر البيهقي عن عبثر عن ليث عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود

(قال الايمان اربعة) الى آخره ثم قال (رواه الثوري عن زيار بن كليب عن ابراهيم من قوله وهو اشبه) قلت * بل الاول اشبه لان عبث ثقة روى له الجماعة وقد زاد في السند ويشهد له ما ذكره البيهقي بعد من رواية ابي العالية عن ابن مسعود وذكروا ابو عمر في التمهيد ان عامة العلماء على مذهب ابن مسعود في انه لا كفارة في الغموس وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن اذا حلف على امر كاذب لا يعتمد عليه فليس فيه كفارة وبه قال مالك والاوزاعي والثوري ومن تبعهم من اهل المدينة والشام والعراق واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الحديث واصحاب الرأي وقال الشافعي فيها الكفارة ولا نعلم خبرا يدل على ذلك والكتاب والسنة دالة على الاول واليمين التي يقطع بها مال حرام اعظم من ان تكفر *

* قال * باب قوله اقسم واقسمت *

* قلت * ذكر الطحاوي عن الشافعي ان اقسم ليس بيمين وعن ابي حنيفة وصاحبيه انه يمين والد لبل على ذلك قوله تعالى فلا اقسم بمواقع التجوم * ثم قال تعالى وانه اقسم * فدل على ان قول القائل اقسم يمين وان لم يقل بالله وقال تعالى اذ اقسموا بالبصر منها مصبحين ولا يستثنون * ولو لم يكن يميناً لم يكن فيه ثياب دل ذلك على انه لا فرق بين احلف واحلف بالله واقسم واقسم بالله وذكر البيهقي في اول هذا الباب (ان رجلاً رأى ظلة ينطف منها السمن والعسل) الى آخره (وان ابا بكر رضي الله عنه عبرها وانه عليه السلام قال له اصببت بعضاً واخطأت بعضاً قال اقسمت لتحديثي بالذي اخطأت فقال عليه السلام لا تقسم) * قلت * ذكر القرطبي في شرح مسلم ان قوله لا تقسم مع انه قد اقسم معناه لا تعدي القسم ففقه ما يدل على ان امر النبي صلى الله عليه وسلم بايراد القسم ليس بواجب وانما هو مندوب اليه اذا لم يعارضه ما هو اولى منه انتهى كلامه وظاهر هذا انه عليه السلام جعل قول ابي بكر اقسمت يميناً وهو خلاف مذهب البيهقي ومدعاه يدل عليه ان ابا داود ذكر هذا الحديث في سننه في باب ما جاء فيما يكون القسم يميناً وقال الخطابي في المعالم لولا انه يمين ما كانت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تقسم ثم ذكر البيهقي عن ابن عباس في قوله اقسم (قال لا يكون يميناً حتى يقول اقسم بالله) الى آخره ثم قال (وروي ذلك عن الحسين البصري من قوله) * قلت * قد جاء عن الحسن خلاف هذا فروى الطحاوي بسند جيد عنه انه كان يقول اقسمت واقسمت بالله سواء انما القسم بالله أي قوله اقسمت وان لم يقل بالله كقوله اقسمت بالله والاثار الذي ذكره البيهقي عن ابن عباس في سنده رشدين بن كريب ضعفه الدارقطني وغيره وقال البخاري منكر الحديث وقد روي عن ابن عباس ايضاً خلاف هذا قال الطحاوي روي عن ابن عباس وابن عمر قال القسم يمين

ولم يقولوا القسم بل قد دل على ان مذهبهما كذهب الحسن *

* قال *

❖ باب ما جاء في ابرار القسم ❖

ذكر فيه حديث ابي الزاهرية وراشد بن سعد (عن عائشة اهدت لها امرأة تمرا) الحديث ثم قال امرسل اورده ابوداؤد في المراسيل) قلت * اورده ابوداؤد في المراسيل من مرسل ابي الزاهرية وراشد عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكر المزي في اطرافه والبيهقي اورده من حديثها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وراشد سمع معاوية وشهد معه صفين وسمع ايضا ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك عبد الغنى المقدسي في الكمال و ثوبان توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة اربع وخمسين فلا مانع من سماعه اعني راشد امن عائشة فلا نسلم ان الحديث مرسل *

* قال *

❖ باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالعزة والقدرة الى آخره ❖

ذكر فيه حديث ابي هريرة في الشفاعة وفيه (فيقول الله تعالى فهل عسيت ان فعلت ذلك ان تسئل غير ذلك فيقول لا وعزتك) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن ابي اليان قال البخاري وقال ايوب النبي صلى الله عليه وسلم وعزتك لا غنى عن بركتك) قلت * جعله من تعليقات البخاري وقد اخرج في كتاب الطهارة عن اسحق ابن نصر ثناء عبد الرزاق عن معمر عن همام عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم كذا ذكره المزي في اطرافه ولفظ الحديث في ذلك الموضع بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك فلا ضرورة الى جعل البيهقي الحديث من تعليقات البخاري ومع انه قد اخرج متصلًا *

* قال *

❖ باب من قال وايم الله ❖

قال في آخره (وروي في حديث ابي قتادة قول ابي بكر الصديق لاها الله اذا) قلت * ذكر هذا الحديث في باب وايم الله ليس بجيد اذ معنى لاها الله لا والله يجعلون الها مكان الواو قاله الخطابي وغيره *

* قال *

❖ باب من قال علي نذرو لم يسم شيئا ❖

ذكر فيه حديث عقبة بن عامر (كفارة النذر كفارة اليمين) ثم قال (وذلك محمول عندنا على نذر اللعاح الذي يخرج مخرج الايمان) قلت * هذا التقييد يحتاج الى دليل وقد ذكر النووي في شرح مسلم ان مالكا وكثيرين اوالاكثر حملوا الحديث على النذر المطلق كقوله صلى نذرو وذكرا بن رشد في القواعد ان الجمهور اوجبوا في النذر المطلق الكفارة مصيرا الى هذا الحديث وفي شرح مسلم للقرطبي قوله كفارة النذر كفارة اليمين * يعني به النذر

الذي لم يسم مخرجه بدليل ما رواه ابو داود من حديث ابن عباس من نذر تدرالم بسمه فكفارته كفارة اليمين * فقيد
في هذا الحديث ما اطلقه في حديث عقبة وقد اخرج ابن ماجة والطحاوي حديث عقبة ايضا مقيد كذلك وقال
صاحب الاستذكار هو اعلی ما روى في ذلك واجل ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس المذكور ثم قال (قال
ابو داود ورواه وكيع عن عبد الله بن سعيد بن ابي هند وقفه على ابن عباس) * قلت * لفظ ابي داود ورواه وكيع
وغيره عن عبد الله بن سعيد وقفه على ابن عباس *

قال * باب الاستثناء في اليمين *

ذكر في آخره حديثان معاذ ثم قال (تقر به حميد بن مالك وهو مجهول) * قلت * تقدم الكلام عليه في باب
الاستثناء في الطلاق *

قال * باب الحلف بسكت من يمينه واستثناءه سكتة يسيرة وانقطاع صوت او اخذ نفس *
ذكر فيه حديث (والله لا غزوين قرشا) ثم ذكر (ان ابن عباس كان يرى الاستثناء ولو بعد حين) * قلت * هذا غير مناسب
للباب وكذا الحديث لانه عليه السلام لم يسكت سكتة يسيرة بل سكت ساعة كما صرح به في الحديث ولهذا
احتاج البيهقي الى تاويله فاوله بما ذكره فظهر بهذا ان البيهقي لم يذكر في هذا الباب شيئا بناسبه *

قال * باب من حلف على شيء وهو يرى انه صادق *

* قلت * في التمهيد لابن عبد البر قال المروزي ان كان الحالف انه فعل او لم يفعل عند نفسه صادقا يرى انه على
ما حلف فلاثم عليه عند مالك وسفيان واصحاب الرأي واحمد وقال الشافعي لاثم عليه وعليه الكفارة * قال المروزي
وليس قول الشافعي في هذا بالقوي *

قال * باب الكفارة بعد الحنث *

* قلت * احاديث هذا الباب قد تم فيها الحنث وعطف عليه الكفارة بالواو واحاديث الباب الذي بعده بالعكس والواو
لا يقتضي الترتيب فليس فيها دليل على تقديم الكفارة ولا تقديم الحنث فلم انها ليست بمطابقة للباين نعم الحديث الذي
ذكره في الباب الذي بعد هذا الباب من طريق ابي داود من قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ولفظه (فكفر
عن يمينك ثم ات الذي هو خير) يدل على تقديم الكفارة لان ثم يقتضي الترتيب الا ان هذا الحديث رواه عن
النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة بالواو ولم يذكر احد منهم ثم وكذا اكثر اصحاب الحسن ورواه عنه حديث
عبد الرحمن بن سمرة بالواو فكان روايتهم اولى مع اعتضاد هابر رواية بقية الصحابة رضى الله عنهم على ان قتادة ايضا

اختلف عنه فرواه النسائي في سننه بسنده عنه عن الحسن عن عبد الرحمن ولفظه وايت الذي هو خير ❖ بالواو ❖
❖ قال ❖

حكى فيه (عن الشافعي قال ان كفر قبل الحنث بالطعام رجوت ان يجزى عنه وذلك ان انزع ان الله حق على العباد في انفسهم واموالهم فالذي في اموالهم اذ اقدموه اجزأ واصله انه عليه السلام تسلف من العباس صدقة عام وان المسلمين قد موا صدقة الفطر) قلت ❖ بحث معه الطحاوي بما ملخصه انه لم يجز تعجيل الصيام فكذلك ابقية الكفارات اذ الكفارة بالكفارة اشبه منها بالزكاة ولئن شبه الاطعام بالزكاة فمن اين جوز تقديم العتق ولا اصل له يرد به اليه ولو اعتق قبل ان يظاهر لم يجز عنده ولا عند غيره فوجب ان يرد رقبة اليمين الى هذه الرقبة فان قال ❖ لم يظاهر بعد ❖ قلت ❖ ولم يحنث بعد والنكاح سبب للظهار كما ان الحلف سبب لليمين ولا فرق بينهما انتهى كلامه ولا ان الكفارة للنفطة ولم يوجد معنى يصح ان يكون الكفارة نفطة له ولا ان قوله فليكفر امر وظاهره للوجوب والكفارة لا يجب الا بعد الحنث ولان الكفارة اسم لجميع انواعها فبعد الحنث يمكن حمل اللفظ على جميعها وقبل الحنث خصص الشافعي اللفظ ببعضها فترك الظاهر من ثلاثة اوجه ❖ احدها ❖ تسميتها كفارة وليس هناك ما يكفر ❖ والثاني ❖ صرف الامر عن الوجوب الى الجواز ❖ والثالث ❖ تخصيص التكفير ببعض الانواع واذا قد من الحنث سلفا من ذلك كله ويجعل ثم في الرواية التي لفظها فليكفر عن يمينه ثم ليات الذي هو خير بمعنى الواو كقوله تعالى فك رقبة ❖ الى ان قال تعالى ثم كان من الذين آمنوا ❖ اذا لا يمان بتقديم على هذه الافعال ثم ان حولان الحول شرط لوجوب الزكاة والسبب هو النصاب فلذلك جاز تقديم الزكاة على الحول لوجود السبب بخلاف كفارة اليمين لان سببها هو الحنث فلذلك لم يجز تقديمها على الحنث ولست اليمين سببا ليل لانه لو بر في يمينه لم يكن عليه كفارة مع وجود اليمين وايضا فاليمين لا يبقى على الحنث ولا يجوز ان يكون سبب الشيء ما لا يبقى معه وايضا فاليمين تضاد الحنث لان الحنث بوجوب حل اليمين وضد الشيء لا يكون نبيها ❖

❖ قال ❖

❖ باب ما جاء في ولد الزنا ❖
قال فيه (وقد روي عن ابي سليمان الشامي وهو برد بن سنان عن الزهري عن عائشة مرسل في اعتاق ولد الزنا) قلت ❖ برد هذا كنيته ابو العلاء ولم اجد احدا كناه بابي سليمان وليس في الكتب المشهورة احد يقال له برد بن سنان ابو سليمان الشامي ❖
❖ قال ❖

❖ باب التتابع في الصوم ❖
قلت ❖ مقرر ❖ ما ذكره البيهقي في هذا الباب اشتراط التتابع واصح القولين في مذهب الشافعي انه يجزى الصوم

متفرقا وذكر الطحاوي في احكام القرآن عن المزني قال قال الشافعي كل صوم ليس بمشروط التتابع في كتاب الله تعالى اجزا متفرقا قياسا على قوله تعالى فعدة من ايام اخرى وقال في كتاب الصيام صيام كفارة اليمين متتابع قال المزني هذا له الزم لانه تعالى شرط التتابع في صوم كفارة الظهار وهذا كفارة مثله كما شبه الشافعي رقة الظهار في اشتراط الايمان برقة القتل لانها كفارة فان فكذا قياس كفارة اليمين على كفارة الظهار اشبه من قياسها على قضاء رمضان لانها ليست بكفارة *

* قال * * باب من حلف ناسيا ليمينه او مكرها عليه *

ذكر فيه قوله تعالى (الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) ثم ذكر حديث ابن عباس (تجاوز الله عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه) ثم ذكر حديث عائشة الاطلاق ولا عناق في اغلاق) * قلت * الآية وردت في الاكراه على الكفر وقد منافي باب طلاق المكره الفرق بين الكفر وغيره وتكلمنا هناك على الحديثين وذكرنا ان الشافعي لم يعمل بحديث ابن عباس حيث حث في الحكم من حلف بالطلاق على امر لا يفعله ففعله ناسيا وقد اخرج مسلم عن حذيفة بن اليمان قال ما منعتني ان اشهد بدرا الا اني خرجت انا وابي الحسيل فاخذنا كفار قريش فقالوا انكم تريدون محمد اقلنا ما نريده ولا نريد الا المدينة فاخذوا عهد الله وميثاقه لنصرفن الى المدينة ولا نقاتل معه فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه الخبر فقال انصرفانني بعهدهم ونسعين الله عليهم وفيه دليل على ان اليمين على الاكراه تلزم كما تلزم على الطواعية ذكره الطحاوي وهذا الحديث ذكرناه في باب طلاق المكره مختصرا *

* قال * * باب من حلف لا يأكل خبزا بادم الى آخره *

ذكر فيه حديث عائشة (نعم الا دأم الخل) ثم قال (رواه مسلم) ثم اخرج نحوه من حديث جابر ثم قال (رواه مسلم) واخرجه ايضا من حديث عائشة * قلت * هذا تكرار محض لا فائدة فيه ثم ذكر من حديث محمد بن ابي يحيى (عن يزيد بن ابي امية الاعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اخذ كسرة) الحديث * قلت * اختلف فيه على ابن ابي يحيى فذكر المزني في اطرافه ان عمرو بن محمد الناقد ومحمد بن يحيى بن كثير الحراني روياه عن عبد الغفار عن يحيى بن العلاء المدني وهو الذي يقال له الرازي عن محمد بن ابي يحيى الاسلمي عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن ابيه *

* قال * * باب من حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمعها *

ذكر فيه حديث ابي امامة (عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشتكى حتى اضنى فوقه على جارية)

* قلت * ذكر البيهقي هذا الحديث في كتاب الحدود وفي باب الضرير في خلقته لا من مرض يصيب الحد ذكر فيه اختلافا وقد تكلمنا عليه هناك *

* قال * باب من جعل فيه كفارة يمين اى في النذر بمعصية *

ذكر فيه حديثا من رواية الحسن بن عمران بن حصين ثم ذكر (عن ابن المديني انه لم يصح للحسن سماع منه) * قلت * ذكر البيهقي فيما مضى في باب لا تغريط على من نام عن صلاة او نسيها حديث زائدة بن قدامة (عن هشام بن الحسن بن عمران بن حصين حدثه) فذكر معناه يعني حديث تعريسه ثم آخر الليل فقد صرح في هذا الحديث بان عمران حدث الحسن ولم يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشئ واخرجه الحاكم في المستدرک وصححه اسناده واخرجه ايضا ابن خزيمة في صحيحه وقال صاحب الامام ورواه الطبراني من حديث زائدة عن هشام ورجال اسناده ثقات وذكر ابن حبان في صحيحه حديث الحسن بن سمرة بن جندب سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لعمران بن حصين فقال حفظنا سكتة الى آخره ثم قال ابن حبان سمع الحسن بن عمران هذا الخبر وقال صاحب المستدرک سمع الحسن بن عمران واخرج روايته عنه وقال في كتاب اللباس مشائخنا وان اختلفوا في سماع الحسن بن عمران فان اكثرهم على انه سمع منه وذكر صاحب الكمال انه سمع منه وكذا قال ابن حبان ثم ذكر حديثا في سنده الهياج فقال (مختلف في اسمه فقيل هكذا وقيل حبان) * قلت * هو في الكتب المشهورة بايدنا هياج من غير اختلاف وهو ثقة وثقه محمد بن سعد وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وفي جامع الترمذي وقال قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نذر في معصية وكفارته كفارة اليمين انتهى كلامه ويدل لهذا المذهب ما ذكره البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب وصححه سنده عن ابن عباس انه قال للمرأة التي نذرت ان تنحر ابنها لا تنحري ابنك وكفري عن يمينك * هو ذكر البيهقي قبل هذا الباب وبعده حديث مالك عن طلحة عن القاسم عن عائشة واخرجه الطحاوي في كتاب المشكل من حديث حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة وزاد في آخره قال حفص وسمعت ابن مجبر وهو عن عبيد الله يذكره عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه يكفر عن يمينه وذكر عبد الحق في الاحكام هذه الزيادة عن الطحاوي ثم قال وعند ابي داود في هذا الحديث انه عليه السلام قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين * هو حديث الطحاوي احسن اسنادا من حديث ابي داود وصححه وذكر ابن القطان ان ابن مجبر هو عبد الرحمن بن مجبر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب قال وهو ثقة وذكر البيهقي بعد في باب الهدى اذارك بحدوث عقبة بن عامر (نذرت اختي ان تحج ماشية غير مختمرة) وفي آخره (مراحتك فلتختمر ولتركب

ولتصم ثلاثة ايام) واخرجه الترمذى وقال حديث حسن واخرجه ابوداود ورجال اسناده ثقات خلا
عبد الله بن زحر فانه منكلم فيه * اخرج له الحاكم في المستدرك ولم يضعفه البيهقي في كتابه هذا في موضع من
المواضع بل قد حكى في باب المغنيات (عن البخارى انه وثقه) وذكر الترمذى ايضا في العلل توثيقه عن البخارى وقال
الطحاوى في كتاب المشكل ثنايونس انا بن وهب انا يحيى بن عبد الله المعافى عن ابي عبد الرحمن الحبلى عن عقبة
ابن عامر ان اخته نذرت ان تمشى الى الكعبة حافية غير مختمرة فذكر ذلك لعقبة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال مراخلك فلتركب ولتختمر ولتصم ثلاثة ايام * وحكى قال فيه ابن معين ليس به بأس واخرج له الحاكم
في المستدرك وابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات من اتباع التابعين قال الطحاوى كشف وجهها حرام فامرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكفارة لمنع الشريعة اياها منه ثم ذكره الطحاوى من وجه آخر وفيه نذرت ان
تحج ماشية نائمة شعرها فقال لتركب ولتصم ثلاثة ايام *

* قال * * باب من نذر ان يذبح ابنه او نفسه *

* قلت * في الخلافات البيهقي لو قال ان شفى الله مريضى فله على ان انحر ولدي لم ينفذ نذره ثم ذكر قول آخر انه يلزمه
كفارة يمين قال والآثار تدل على ذلك وقال ابو حنيفة ومحمد يلزمه ذبح شاة انتهى كلامه ويدل للقول الاخير
ان الله تعالى امرنا بالاقتداء بابراهيم عليه السلام وهو قد امر بذبح ولده فخرج عن موجه بشاة والنذر واجب
بالامرو والسلف اتفقوا على وجوب شئ واختلفوا في قدره فمن لم يوجب شيئا فقد خالف جميعهم *

* قال * * باب الهدى فيماركب *

ذكر فيه من طريقين (عن عكرمة عن ابن عباس ان اخت عقبة نذرت ان تحج ماشية وانها لا تطيق ذلك فقال عليه السلام
فلتركب ولتهد بدنة) ثم ذكره من طرق وليس فيها ذكر الهدى * قلت * اخرج ابوداود الحديث من طريقين
للاولين وسندهما على شرط الصحيح وسكوت من سكت ليس بحجة على من ذكر ثم ذكر البيهقي من طريق شريك
(عن محمد بن عبد الرحمن عن كريب عن ابن عباس قال رجل يارسول الله ان اخى نذرت ان تحج ماشية فقال
ان الله لا يصنع بشقاء اخذك شيئا التحج راكبة ثم تكفر عن يمينها) ثم قال البيهقي (نفر دبه شريك القاضى) * قلت *
اخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقي حديثا من رواية الحسن بن عمران
ابن حصين ثم قال (لا يصح سماع الحسن بن عمران) * قلت * قد قد مناقريا في باب من جعل في النذر بمعية كفارة
يمين الاستدلال على صحة سماع الحسن بن عمران *

قال * باب من نذر المشي الى مسجد المدينة او مسجد بيت المقدس *

ذكر فيه حديث (لا يشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد) قلت * ظاهره انه يلزمه المشي وحكي صاحب الاستذكار عن مالك والشافعي انها يقولان يمضي راكبا الى بيت المقدس فيصل في فيه *

قال * باب من لم يروجوه بالنذر *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (صلوة في مسجد ي هذا خير من الف صلوة فيما سواه) الى آخره ثم قال (رواه البخاري) قلت * اقتصار البيهقي على البخاري بوجه ان مسلما لم يخرج له وليس الامر كذلك بل قد اخرج مسلم في المناسك وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب فضل الصلوة في مسجد المدينة في اواخر الحج وعزاه الى البخاري ومسلم *

قال * باب من نذر ان ينحر بغيرها اي بغير مكة *

ذكر فيه حديث ميمونة بنت كرم ثم قال (رواه ابو داود عن الحسن بن علي عن يزيد) قلت * رواه ابو داود عن الحسن بن علي ومحمد بن المثني كلاهما عن يزيد بن هارون *

قال * باب فضل من ابتلي بشئ من الاعمال *

ذكر فيه حديث (ان الله مع القاضى ما لم يجر) من طريق عمران القطان عن حسين المعلم عن ابي اسحق الشيباني في * قلت * حسين المعلم هو ابن ذكوان وقد اخرج ابن ماجه هذا الحديث من طريق عمران القطان عن حسين ابن عمران عن الشيباني *

قال * باب كراهية طلب الامارة والقضاء *

ذكر فيه من حديث اسراييل (عن عبد الاعلى عن بلال بن ابي بردة عن انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه) الحديث ثم ذكره من حديث ابي عوانة عن عبد الاعلى عن بلال بن مرداس عن خزيمة عن انس ثم قال (قال الترمذي حديث حسن غريب وهو اصح من حديث اسراييل عن عبد الاعلى) قلت * سكوت البيهقي عن كلام الترمذي دليل على الرضا وقد اعترض عليه ابن القطان بما لم يخصه ان بلال ابن مرداس مجهول الحال وخزيمة بن ابي خزيمة قال فيه ابن معين ليس بشئ وفي الميزان للذهبي بلال بن مرداس لا يصح حديثه قاله الا زدي فظهر بهذا ان حديث اسراييل اصح خلافا لما ذكره الترمذي *

قال * باب مسألة القاضي عن احوال اليهود *

ذكر فيه من حديث يحيى بن حماد (عن ابي عوانة عن بيان عن قيس بن ابي حازم عن مرداس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يذهب الصالحون الاول فالاول) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن يحيى بن حماد) قلت * اخرجه البخاري في الرقاق عن يحيى بن حماد هكذا مرفوعا واخرجه في المغازي عن ابراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس عن اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن مرداس قال يقبض الصالحون فيذكره موقوفا كذا ذكر المزي في اطرافه ثم ذكر البيهقي من حديث محاضر (ثالثا لامش عن ابراهيم عن عبيدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني الحديث ثم قال (اخرجه البخاري من وجه آخر عن الاعمش) * قلت * هذا من قبيل ما تقدم مرارا اقتصر فيه البيهقي على البخاري فاوهم ان مسلما يخرج له وليس الامر كذلك بل قد اخرج في الفضائل من حديث منصور عن ابراهيم بسنده ثم بعد ذلك في الحديث علة ذكرها الحاكم في علوم الحديث وهي ان عمرو ابن علي ذكره ليحيى بن سعيد فقال ليس في حديث ابن عون عن عبد الله فقلت ثنا ازهر عن ابن عون عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال رأيت ازهر جاء بكتابه ليس فيه عن عبد الله قال عمرو بن علي فاختلفت الى ازهر قريبا من شهرين للنظر فيه فنظر في كتابه فقال لم اجده الا عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر البيهقي حديث زهدم (عن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم قرني) الحديث ثم قال (رواه البخاري) وكذا هذا الحديث اقتصر فيه على البخاري وقد اخرجه مسلم ايضا في الفضائل *

* قال * باب من يرجع اليه في السؤال يجب ان يكون معرفته باطنة متقدمة *

ذكر فيه حديث ثنا عن مجاهد عن ابن عمر ثم قال (ورواه ابو داود في المراسيل عن ابن ابي نجيع قال مر رجل على النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت * الذي في مراسيل ابي داود ان ابن ابي نجيع رواه عن مجاهد مرسلا وكذا ذكر المزي في اطرافه ولعل الكاتب اسقط ذلك من نسختنا من سنن البيهقي *

* قال * باب القاضي يحكم بشئ فيكتب للمحكوم له *

ذكر فيه من حديث زهير (عن يحيى بن سعيد سمعت انس يقول دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليكتب لهم بالبحرين) الحديث ثم قال (رواه البخاري) ثم اخرجه ثانيا من حديث حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد وسكت عنه فلم يعزه * قلت * اخرجه البخاري من هذا الطريق ايضا فرواه في الشرب عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد *

* قال * باب اخر القسام *

ذكر فيه اثر عن علي وفيه سبب سنده موسى بن طريف فقال (لا يحتاج به) * قلت * الان القول فيه اذ لا يلزم من عدم الاحتجاج به ضعفه وقد اطلق ابن معين والدارقطني عليه انه ضعيف وكذبه ابو بكر بن عباس وقال الجوزجاني زائف

باب ما لا يحتمل القسمة

قال *

ذكر فيه حديث عبادة بن الصامت (لا ضرر ولا ضرار) قلت * تقدم الكلام عليه في باب من قضى بين الناس بما فيه صلاحهم ثم ذكر من حديث محمد بن يحيى بن حبان (عن مولاة له سمعت ابا صرمة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ضار اضر الله به) الحديث قلت * فيه هذه المولاة المجهولة وقد اخرج ابو داود وابن ماجه من حديث محمد بن يحيى عن لؤلؤة عن ابي صرمة وكذا اخرج الترمذي وقال حسن غريب وكذا اخرج البيهقي فيما مضى في ابواب لا ضرر ولا ضرار من ابواب الصلح *

باب لا يقبل الشهادة الا بحضور من الخصم ولا يقضى على الغائب

قال *

ذكر فيه (عن علي انه صلى الله عليه وسلم قال له اذا اتاك احد الخصمين فسمعت منه فلا تقض له حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول) الحديث ثم ذكره من وجه آخر وفيه (فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول) ثم قال البيهقي (وهذا يناول الموضع الذي يحضره الخصمان جميعا) قلت * ظاهر الوجه الاول انه ولو حضر احدهما خاصة لا يسمع قوله حتى يحضر الآخر فمن منع القضاء على الغائب استعمل الوجهين والبيهقي واصحابه اركوا الوجه الاول بل تركوا الثاني ايضا اذ جعل العلة المجوزة للقضاء سماع قول الآخر وما بعد الغاية يخالف ما قبلها فتقضى الحديث انهما اذا حضرا فسمع الدعوى وغاب المدعى عليه قبل سماع قوله انه لا يجوز القضاء وهذا خلاف قولهم وقال الخطابي الحديث دليل على انه لا يقضى على غائب لانه اذا امنعه ان يقضى لاحد الحاضرين حتى يسمع كلام الآخر دل على انه في الغائب الذي لم يسمع قوله اولى بالمنع لا مكان ان يكون معه حجة يبطل دعوى الحاضر ومن ذهب الى ان الحاكم لا يقضى على غائب شريح وعمر بن عبد العزيز وهو قول ابي حنيفة وابن ابي ليلى وفي التهذيب لمحمد بن جرير الطبري روى عمرو بن دينار عن عمر بن عبد العزيز قال اذا جاءك الرجل وقد سقطت عيناه في يده فلا تقض له حتى ياتي خصمه * وروى الشعبي عن شريح انه كان لا يقضى على غائب وهو قول النخعي *

باب من اجاز القضاء على غائب

قال *

ذكر فيه حديث (خذى ما يكفيك وبنك بالمعروف) ثم اعاده بعد في باب من قال للقاضي ان يقضى بعلمه قلت * قد قد منافي كتاب النكاح ان هذا كان منه عليه السلام فتوى لا قضاء على غائب ولا قضاء بعلمه صلى الله عليه وسلم وما ذكره البيهقي في آخر هذا الباب من قول عمر (من كان له عليه دين يعني الاسقع فلما تناقش مالاه) ليس فيه ان الاسقع كان غائبا فيعمل على انه كان حاضرا عند الدعوى *

* قال *

* باب من قال للقاضي ان يقضي بعلمه *

ذكر فيه حديث (خذي ما يكفيك) وقد ذكرنا قريبا انه كان فتوى وعلى ذلك يحمل ما ذكره البيهقي بعد هذا الحديث في هذا الباب وفي التمهيد وما احتج به من ذهب الى هذا ما روينا من طرق عن عروة وعن مجاهد جميعا بمعنى واحد ان رجلا من بني مخزوم استعدي عمر بن الخطاب على ابي سفيان بن حرب انه ظلمه حدا في موضع كذا او كذا من مكة فقال عمر اني لا علم الناس بذلك وربما لعبت انا وانت فيه ونحن غلمان فاذا قدمت مكة فأتني بابي سفيان فلما قدم مكة اتاه المخزومي بابي سفيان فقال له عمر يا ابا سفيان انهض بنا الى موضع كذا افنهض ونظر عمر فقال يا ابا سفيان خذ هذا الحجر من ههنا فقال والله لا افعل فقال والله لتفعلن فقال لا افعل فعلاه عمر بالدرة فقال خذه لا ام لك وضعه ههنا فانك ما علمت قد يم الظلم فاخذ الحجر ابو سفيان فوضعه حيث قال عمر ثم ان عمر استقبل القبلة فقال اللهم لك الحمد لم تمتني حتى غلبت ابا سفيان على رأيه واذا لله لي بالاسلام قال فاستقبل ابو سفيان القبلة فقال اللهم لك الحمد اذ لم تمتني حتى جعلت في قلبي من الاسلام فاذا لت به لعمر * قال ابو عمر ففني هذا قضاء عمر بما علمه قبل ولايته والى هذا ذهب ابو سفيان ومحمد والشافعي *

* قال *

* باب من قال ليس للقاضي ان يعمل *

ذكر فيه احاديث وآثار اقلت اغفل البيهقي في هذا الباب حديثا اخرجه النسائي وابو داود واللفظ له من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا جهم بن حذافة مصدقا فلاحه رجل في صدقته فضر به اوجههم فشجبه فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم كذا او كذا فلم يرضوا فقال لكم كذا او كذا فلم يرضوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني خاطب العشية على الناس ومخبرهم برضاكم فقالوا نعم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان هؤلاء الليثيين اتوني يريدون القود فعرضت عليهم كذا وكذا فرضوا ارضيتم فقالوا لا فهم المهاجرون بهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا عنهم فكفوا ثم دعاهم فزادهم فقال ارضيتم فقالوا نعم فقال اني خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم قالوا نعم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارضيتم قالوا نعم وذكر صاحب التمهيد ان هذا الحديث من افضل ما يحتج به في ان القاضي لا يقضي بعلمه قال وهذا بين لانه لم يواخذهم بعلمه فيهم ولا قضى بذلك عليهم وقد علم رضاهم *

❖ قال ❖

❖ باب الامر بالشهاد

ذكر فيه (عن الشافعي انه قال وقد جفط عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بايع اعرابيا في فرس فوجد الاعرابي بامر بعض المنافقين ولم يكن بينهما اينة) ثم اخرج البيهقي الحديث وفيه (فطفق رجال يعترضون الاعرابي ويساومونه الفرس ولا يشعرون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ابتاعه حتى زاد بعضهم الاعرابي) الى آخره ❖ قلت ❖ وهذا اللفظ اخرجه ابو داود والنسائي وغيرهما وظاهره يقتضي انهم لو شعروا انه عليه السلام ابتاعه لم يزيدوا عليه وذلك شان المؤمنين ولم ارف فيما بايد ينامن الكتب المشهورة ان ذلك كان بامر بعض المنافقين ❖

❖ قال ❖

❖ باب الشهادة في الدين وما في معناه ❖

ذكر فيه حديث ابن عمر وفيه (اما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل واحد) ثم عزاه الى مسلم ❖ قلت ❖ اغفل البيهقي في هذا الباب حديث ابي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين وفيه البس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل الحديث وقد ذكره البيهقي في اوائل كتاب الحيض ❖

❖ قال ❖

❖ باب ما جاء في عدد من اي النساء ❖

ذكر في آخره (عن علي انه كان بجيز شهادة القابلة) ثم ملله ثم قال (قال اسحق الحنظلي لو صحت شهادة القابلة عن علي لقلنا به ولكن في اسناده خلل وقال الشافعي لو ثبت عن علي صرا نا اليه) ❖ قلت ❖ في المحلى لابن حزم قال سفيان الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة وهو قول ابي حنيفة واصحابه وصح عن ابن عباس وعن علي وعن عثمان اميري المؤمنين وابن عمر والحسن البصري والزهري وقال ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن الزهري قال مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن وتجوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال وقال عبد الرزاق في مصنفه قال ابن جريج قال ابن شهاب مضت السنة فذكره بمعناه وقال ايضا عن الثوري عن اشعث عن الحسن والثمبي قالا يجوز شهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال وقال ايضا انا اسلمى اخبرني اسحق ❖ ابن شهاب ان عمر بن الخطاب اجاز شهادة امرأة في الاستهلال ورواه ايضا بسنده عن الزهري وطاوس وابي بكر بن ابي سبرة ويحيى بن سعيد وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الصحابة على ان المرأة الواحدة مقبولة على الولادة ❖

❖ قال ❖

❖ باب شهادة القاذف ❖

ذكر فيه الآية ثم قال (قال الشافعي الثيبا على اول الكلام وآخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه) ❖ قلت ❖ كيف

يقول الشافعي هذا وقد ذكر البيهقي في باب الذي بعد هذا الباب عن جماعة من السلف (انهم اعادوا الاستثناء الى الجملة الاخيرة) وذكر ابو عمر في الشهيد انه قول الحكم ومعاوية بن قرة وحماد بن ابي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن المسيب وعكرمة عن الزهري واليه ذهب اكثر اهل العراق وفي المحلى لابن حزم روينا من طريق ابن جريج عن عطاء الجراساني عن ابن شهاب شهادة القاذف لا يجوز وان تاب وصح عن الشعبي في احد قوله والتخمي وابن المسيب في احد قوله والحسن البصري ومجاهد في احد قوله ومسروق وعكرمة في احد قوله ان القاذف لا تقبل شهادته ابد وان تاب وعن شريح المحدث في القذف لا تقبل شهادته ابد او هو قول ابي حنيفة واصحابه وسفيان ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب ان عمر قال لا يبي بكرة) الى آخره * قلت فيه ثلاثة اشياء * احدها * انه تقدم غير مرة ان مالكا وابن معين انكرا سماع ابن المسيب من عمر وقد ذكر البيهقي فيما مضى من قريب في باب الشهادة على الطلاق والرجعة (ان روايته عنه مرسله) * الثاني * ان ابن عيينة رجع في تعيين اسم من اخبر الزهري وهو ابن المسيب الى عمر بن قيس فكانه روي ذلك عنه وعمر هذا ضعيف و اشار الشافعي الى الجواب عن هذه العلة وهو ان ابن عيينة يذكر بقول عمر بن قيس انه ابن المسيب * الثالث * ان ابن المسيب الذي روي عن عمر قبول شهادته اذا تاب خالفه في ذلك ففي مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب قالا لا شهادة له ونوبته فيما بينه وبين الله * وهذا سند صحيح على شرط مسلم *

* قال * **باب من قال لا تقبل شهادته**

ذكر فيه حديث (لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود) من طريق آدم بن قائد والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (آدم والمثنى لا يفتح بهما) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قرية * فقد تابع الحجاج وهو ابن اوطاة آدم والمثنى والحجاج اخرج له مسلم مقررا بنا آخر *

* قال * **باب ما جاء في خير الشهداء**

ذكر فيه من طريق يحيى بن يحيى (قرأت على مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابن ابي عمرة الانصاري عن زيد بن خالد انه عليه السلام قال الا خبركم بخير الشهداء) الحديث * قلت * الذي في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى بهذا السند عن ابي عمرة واخرجه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك

وقال عن أبي عمرة وقال الترمذي أكثر الناس يقولون ابن أبي عمرة واختلف على مالك فروى بعضهم عن ابن أبي عمرة وروى بعضهم عن أبي عمرة وابن أبي عمرة أصح عندنا لأنه قد روي من غير حديث مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن زيد بن خالد وقد روي عن أبي عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديث وهو صحيح أيضا وأبو عمرة هو مولى زيد بن خالد الجهني وله حديث الفلول *

* قال * باب من رد شهادة أهل الذمة *

(قال الله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم) وقال واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال ممن ترضون من الشهداء * (قال الشافعي ففي هاتين الآيتين دلالة على أن الله تعالى إنما عني المسلمين دون غيرهم) إلى آخره * قلت * الخطاب في الآيتين للمسلمين قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نذرتهم بدين * ثم قال واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء * فلما أمرنا بذلك إذا نذرتنا علمنا أن المراد بالشهادة على المسلمين وقال تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الآية ثم قال واشهدوا ذوى عدل منكم * فهذا أيضا على طلاق المسلمين وأخرج الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران ثنا أبو خيثمة ثنا حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي عن جابر أن اليهود جاؤا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة منهم زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتوني بأربعة منكم يشهدون * وهذا سند جيد * ابن أبي عمران وثقه ابن يونس وبقى السند على شرط الشيخين خلا مجالدا فان مسلما انقرد به وقال ابن ماجه ثنا محمد بن طريف ثنا أبو خالد الأحمر عن مجالد عن الشعبي عن جابر أنه عليه السلام أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض * وهذا السند على شرط مسلم وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب من أجاز شهادة أهل الذمة على الوصية في السفر وعمله بان (غير مجالد رواه عن الشعبي عن شريح من قوله) * قلت * يحمل على أن الشعبي رواه عن جابر مرفوعا وكان شريح فقيها يرى ذلك فافق به فسمعه الشعبي منه فرواه مرة أخرى عنه وفي الأشراف لابن المنذر ومن رأى أن شهادة تهم جائزة بعضهم على بعض شريح وعمر بن عبد العزيز والزهرى وقتادة وحماد بن أبي سليمان والثوري والنعمان *

* قال * باب ما جاء في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت * إلى قوله أو آخرا من غيركم *

(قال الشافعي سمعت من يذكر أنها منسوخة بقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم) * قلت * في أصول أبي بكر الرازي قوله تعالى أو آخرا من غيركم * خاص بالوصية في السفر وقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم * خاص

بالرجعة فكيف يعترض باحدهما على الاخرى *

* قال * **باب من اجاز شهادة اهل الذمة على الوصية في السفر** *

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام اجاز شهادة اليهود في رواية اهل الكتاب بعضهم على بعض) وعلله بان (غير محال) رواه عن الشعبي عن شريح * قلت * ذكر هذا الحديث في هذا الباب غير مناسب وقد تكلمنا عليه قريبا في باب من رد شهادة اهل الذمة *

* قال * **باب القضاء باليمين مع الشاهد** *

ذكر فيه حديث سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ثم اخرجهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو ثم قال (سيف ثقة ثبت عند ائمة اهل النقل) * قلت * في علل الترمذي سألت محمد اعنه اى هذا الحديث فقال عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس وقال الطحاوي قيس لا ائمة يحدث عن عمرو بن دينار بشئ فقد رمي الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاري بين عمرو وابن عباس ومن الطحاوي بين قيس وعمرو وورد البيهقي في الخلافيات على الطحاوي و اشار الى ان قيس سمع من عمرو واستدل على ذلك برواية وهب بن جرير عن ابيه قال سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر حديث المحرم الذي وقصته ناقته ثم قال البيهقي (ولا يبعد ان يكون له عن عمرو وغير هذا) * قلت * لم يصرح احد من اهل هذا الشأن فيما علمنا بان قيس سمع من عمرو ولا يلزم من قول جرير سمعت قيس يحدث عن عمرو ان يكون قيس سمع ذلك من عمرو وقد روى البيهقي في باب فضل التاذين على الامامة من حديث ابي حمزة العسكري (سمعت الاعمش يحدث عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال عليه السلام الامام ضامن والمؤذن مؤتمن) الحديث ثم لم يجعل البيهقي ذلك سماعا للاعمش من ابي صالح بل قال (هذا الحديث لم يسمعه الاعمش من ابي صالح انما سمعه من رجل عن ابي صالح) وقد اخرج ابو داود في المراسيل من حديث ابي خلدة قال سمعت ابا العالية يحدث ان اعرابيا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال متى ليلة القدر الحديث وذكر الذهبي سيفاني كتابه في الضعفاء وقال رمي بالقدر وقال في الميزان ذكره ابن عدي في الكامل وساق له هذا الحديث وسأل عباس بن يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال ليس بمحفوظ وضعف ابن حنبل محمد بن مسلم وقال ما ضعف حديثه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر من حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس * قلت * رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان و ابراهيم هو الاسلمى مكشوف الحال رمي بالكذب وغيره من المصائب وقد ذكرناه مرارا وربيعة هذا قال ابو زرعة ليس بذلك وقال ابو حاتم منكر الحديث ثم ذكر البيهقي

من وجه آخر من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة **قلت** فيه مع نسيان سهيل أنه قد اختلف عليه فيه فرواه زهير بن محمد عنه عن أبيه عن زيد بن ثابت كما ذكره البيهقي بعد في هذا الباب ثم ذكره من وجه آخر من حديث مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ثم ذكر عن ابن حنبل **قلت** ليس في هذا الباب حديث أصح من هذا **قلت** مغيرة قال فيه ابن معين ليس بشيء ذكره صاحب الميزان وذكر حديثه هذا ثم قال قال ابن عسدي مغيرة ينفرد بأحاديث وقال صاحب التمهيد أصح أسناد لهذا الحديث حديث ابن عباس وهذا بخلاف ما قال ابن حنبل ثم ذكره البيهقي من وجه آخر من جهة مالك وجماعة عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلًا ثم قال (ورواه عبد الوهاب الثقفي وهو من الثقات عن جعفر عن أبيه عن جابر موصولًا) ثم ذكر (عن الشافعي أنه قال لبعض من يناظره روى الثقفي وهو ثقة عن جعفر) فذكره ثم ذكر البيهقي فيه اختلافًا كثيرًا عن جعفر **قلت** عبد الوهاب اختلط في آخر عمره كذا ذكر ابن معين وغيره وقال محمد بن سعد كان ثقة وفيه ضعف وقال ابن مهدي أربعة كانوا يحدثون من كتب الناس ولا يحفظون ذلك الحفظ فذكر منهم عبد الوهاب وقد خالفه في هذا الحديث من هو أكبر منه وأوثق كمالك وغيره فأرسلوه وقال صاحب التمهيد أرسلوه ورواه الترمذي من حديث عبد الوهاب موصولًا ثم أخرجه من حديث اسمعيل بن جعفر عن جعفر عن أبيه مرسلًا ثم قال وهذا أصح وكذا روى الثوري عن جعفر عن أبيه مرسلًا ولهذا ذكر البيهقي في كتاب المعرفة (أن الشافعي لم يخرج بهذا الحديث في هذه المسئلة لذهاب بعض الحفاظ إلى كونه غلطًا) ثم ذكر الحديث من جهة مطرف بن مازن ثنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم ساقه من جهة محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب بسنده المذكور ثم قال (مطرف ومحمد بن عبد الله بن عمير ليسا بالقويين وهو بارسالة شاهد لما تقدم) **قلت** ذكر ابن الجوزي الرجلين في كتاب الضعفاء فاغلاظ فيهما فقال محمد بن عبد الله بن عبيد الله قال يحيى ضعيف وكذا قال الدارقطني وقال مرة أخرى ليس بشيء وقال النسائي والأزدي متروك وقال ابن حبان كان يقلب الأسانيد من حيث لا يفهم لسوء حفظه فوجب محابته وقال أيضًا مطرف بن مازن قال يحيى كذاب وقال السعدي والنسائي ليس بثقة وقال ابن حبان كان يحدث بما لم يسمع لا تجوز الرواية عنه إلا للاعتبار والبيهقي الآن القول فيهما في هذا الباب ووافق الجماعة في غيره فقال في باب سهم ذوي القربى (مطرف بن مازن ضعيف) وقال في باب الرجل يطيق المشي (محمد بن عبد الله بن عمير أضعف من إبراهيم الخوزي) ثم أنه قطع هنا بان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرسل وهو عندهم متردد محتمل للاتصال والارسال وقد بين ذلك البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح فقال (إذا قيل عمرو عن أبيه عن جده

يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وليست له صحة فيكون الخبر مرسلًا ثم ذكر حديث سهل بن ابيه صالح عن
 ابيه عن زيد بن ثابت * قلت * قد تقدم ان سهيلاً اختلف عليه فيه ثم ذكر حديث مالك عن جعفر بن محمد عن
 ابيه مرسلًا * قلت * قد تقدم هذا في هذا الباب فاعادته هنا سوء ترتيب وتكرار بلا فائدة ثم ذكر القضاء بذلك
 عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ثم قال (ورواه ابو بكر بن ابي سبرة عن ابي الزناد عن عبد الله بن عامر حضرت
 ابا بكر وعمر وعثمان يقضون باليمين مع الشاهد) ثم قال (الرواية فيه عنهم ضعيفة وهي عن علي وابي مشهورة) * قلت *
 من نظري في الرواية عنهم اعرف انها عنهما ايضاً ضعيفة قال صاحب التمهيد ومن روي عنه القضاء باليمين مع الشاهد
 منصور صامن الصحابة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابي بن كعب وان كان في الاسانيد عنهم ضعف ثم قال البيهقي (وفيما
 روى سليمان بن بلال عن ربيعة ان عمر بن الخطاب كتب بذلك الى شرح وهو وان كان منقطعاً ففيه تأكيد لرواية
 ابن ابي سبرة) * قلت * ابن ابي سبرة ضعفه البيهقي في باب وطى ام الوليد وقال احمد كان يضع الحديث ذكره الذهبي
 في كتاب الضعفاء ومثل هذا كيف يتقوى بهذا المنقطع وايضاً رواية ابن ابي سبرة فيها ذكر الثلاثة وهذا الاثر
 منقطع مقصور على عمر وحده ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال ذكر هشيم عن مغيرة ان الشعبي قال ان اهل المدينة
 يقضون باليمين مع الشاهد) * قلت * في كلام الشعبي زيادة لم يذكرها الشافعي قال صاحب الاستذكار روى
 هشيم ان المغيرة عن الشعبي قال اهل المدينة يقولون بشهادة الشاهد ويمين الطالب ونحن لا نقول ذلك وفي مصنف
 ابن ابي شيبة ثنا سويد بن عمرو ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا
 يجوز الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين قال عامر ان اهل المدينة يقبلون شهادة الشاهد مع يمين الطالب
 وهذا السند رجاؤه على شرط مسلم ثم ذكر حديث جعفر بن محمد عن رواية مسلم بن خالد عنه ثم من رواية ابن ابي يحيى
 عنه * قلت * مسلم بن خالد ضعيف عندهم وقد ضعفه البيهقي ايضاً في باب من زعم ان التراب ينج بالجماعة افضل
 واهم الاسلئلي مكشوف الحال وقد ذكر البيهقي هذا الحديث في هذا الباب مرتين وهذه الثالثة ثم ذكر البيهقي
 (عن كلثوم بن زياد قال ادركت سليمان بن حبيب والزهرى يقضيان بذلك يعني بشاهد ويمين) * قلت * كلثوم
 هذا ضعفه النسائي وقد صح عن الزهرى خلاف هذا ان ابن ابي شيبة ثنا احمد بن خالد عن ابن ابي ذئب عن الزهرى
 قال هي بدعة واول من قضى بها معاوية وهذا السند على شرط مسلم وفي مصنف عبد الرزاق ثنا معمر سالت
 الزهرى عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء احدثه الناس لا بد من شاهدين وفي الاستذكار هو الاشهر عن
 الزهرى ثم ذكر البيهقي (عن عطاء قال لا رجعة الا بشاهدين الا ان يكون عذر فيأتي بشاهد ويميل مع شاهده) * قلت *

في سنده مسلم الزنجي تقدم انه ضعيف وقد روي عن عطاء انه لا يقول بالشاهد واليمين قال صاحب التمهيد وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي لا يقضى باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والحكم وطائفة وزاد في الامتداد النخعي وفي الحلي لابن حزم اول من قضى به عبد الملك بن مروان و اشار الى انكاره الحكم وابن هبيرة و روي عن عمر بن عبد العزيز الرجوع الى ترك القضاء به لانه وجداه في الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى كلامه وفي التمهيد تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم انه لم ير الثالث بن سعد فتي به ولا يذهب اليه وقوله عليه السلام في الصحيحين اليمين على المدعى عليه وفي رواية البيهقي على المدعى واليمين على من انكره يردوه وكذا قوله عليه السلام في الصحيحين شاهدك او يمينه مع ظاهر القرآن لانه تعالى اوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين واذا وجد شاهد واحد قال بلان معدومان ففي قبوله مع اليمين نفي ما اقتضته الآية وايضا فانه صلى قال عقيبها ممن ترضون من الشهداء وليس المدعى بشاهد واحد ممن يرضى استحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه وزعموا ان يمين المدعى قائمة مقام امرأتين فلهذا لو كان المدعى ذميا فاقام شاهدا وجب ان لا يقبل منه كما لو كانت امرأتان ذميتين ولو شهدت امرأتان قال مالك يحلف المدعى مع شهادتهما وقال الشافعي لا يمين انما اليمين مع الشاهد لان شهادتهما دون الرجال وليس في شيء من الاخبار تخصيص ذلك بالاموال كما زعم الشافعي .

• قال • باب تأكيد اليمين بالمكان

ذكر فيه حديث جابر (لا يحلف احد على يمين آتمة) الحديث • قلت • ليس فيه الا تعظيم اليمين عند منبره صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيه وليس فيه انه عليه السلام امر ان لا يحلف المطلوب الا عنده ولو كان ذلك فيه فظاهره انه يحلف عنده في المقابل ايضا والشافعي لا يحلف عنده في القليل كما ذكره البيهقي في الباب بعد ثم ذكر (عن المهاجر كتب الى ابو بكر ابنت الي بقيس) الى آخره • قلت • هذا الاثر على تقدير صحته خالفه الشافعي فان عنده لا يجب احد الى مكة ولا الى المدينة واكر يحكم عليه حاكم بلده ثم ذكر البيهقي ان عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون الى آخره ثم قال (قال الشافعي فذهبوا الى ان العظيم من الاموال ما وصفت من عشرين دينار فصاعدا قال وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار) قلت • ذكر ابن حزم في الحلي ان الرواية عن عبد الرحمن ساقطة لا يدرى لما اصل ولا مخرج ثم لو صحت لم يعد عبد الرحمن في كثير المال ما حذر مالك والشافعي وما نعلم احدا سبقهما الى ذلك •

• قال • باب النكول والرد على المدعى

ذكر فيه حديث القسامة و (ان الجماعة بدوا في روايتهم بالانصار بين وان ابن هبيرة بدأ بايمان اليهود ثم رد

على الانصار بين وهو خلاف رواية الجماعة والجماعة اولى بالحفظ من الواحد) قلت البداءة بايمان الانصار بين وهم المدعون
مخالفة لسان الله تعالى والحديث الصحيح المشهور اليمين على المدعى عليه فوجب ان يقتصر على مورد الحديث
ولا يقاس عليه فكيف يقيس الشافعية عليه ثم يحسون ما فيه من البداءة يمين المدعى ثم الرد على المدعى عليه فيحلفون
المدعى عليه فان نكل حلفوا المدعى وقد سبق الكلام على هذا الحديث في ابواب القسامة ثم ذكر البيهقي اثر عمر
في الرجل الذي اجري فرسا فوطى على اصبع رجل فمات الى آخره * قلت * الكلام على هذا ايضا تقدم في
ابواب القسامة ثم ذكر البيهقي ان عثمان اقترض المقداد سبعة آلاف درهم فقال المقداد ادانما في اربعة آلاف فتخاصما الى عمر
فقال المقداد حلفه انها سبعة الى آخره ثم قال (استأذنه صحيح الا انه منقطع وهو مع ما روينا عن عمر في القسامة يؤكد
احدهما صاحبه فيما اجتماعا اليه من مذهب عمر في رد اليمين وفيه زيادة مذهب عثمان والمقداد) قلت * في سنده
سليمان بن علقمة وهو وان اخرج له مسلم فقد قال فيه احمد بن حنبل ضعيف الحديث كذا ذكر الذهبي في كتاب الضعفاء
وعثمان قد روي عنه خلاف ذلك فروى الطحاوي في مشكل الآثار بسنده عن عبد الله بن عون من اهل فلسطين قال
امرت امرأة وليدة طعان تضطجع عند زوجها فحسب انها جاريتة فوقع عليها وهو لا يشعر فقال ثوبان حلفوه انه
ما شعر فان ابى ان يحلف فارجموه وان حلف فاجلدوه مائة جلدة الى آخره ثم قال الطحاوي لا نعلم له مخالفا من
الصحابه ولا منكر اعليه اى في حكمه بالنكول وان له حكم الاقرار وقد تقدم في باب بيع البراءة ان ابن عمر نكل عن
اليمين في عيب الفلام ففضى عليه عثمان بالنكول واسترجع العبد فوافق ابن عمر في ذلك دليل لا يبي حنيقة
واصحابه انه اذا نكل المدعى عليه عن اليمين حكم عليه ولم يرد اليمين على المدعى وقد جعل عليه السلام البيعة على
المدعى واليمين على المدعى عليه فلا ينقل اليمين الى المدعى كما لا ينقل البيعة الى المدعى عليه *

قال * **ابواب من يجوز شهادته ومن لا يجوز ***

ذكر فيه حديث زكريا بن اسحق (عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال عليه السلام ان تغفر اللهم تغفر لهما ثم
اخرجه بمناه من حديث زكريا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس ثم اخرجه من وجه ثالث من حديث مجاهد عن
ابن عباس مرفوعا ثم قال (هذا شبه) قلت * الرفع زيادة ثقة فيقبل ويحمل على ان طاووسا وعطاء سمعا من
ابن عباس مرفوعا فواء عمرو بن دينار عنهما ولهذا اخرجه الترمذي من طريق عطاء وقال حسن صحيح ثم ذكر البيهقي
من حديث الاعمش (عن عمارة بن عمير سمعت الحارث بن سويد يقول ثنا ابن مسعود يحدثني احدهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اشد فرجا بتوبة الحديث ثم قال

عبد الله أن المؤمن يرى ذنوبه كأنه جالس في أصل جبل إلى آخره ثم قال (رواه مسلم) قلت فيه امران أحدهما أن مسلماً ذكر الحديث ولم يذكر قول ابن مسعود والثاني أن البيهقي اقتصر على مسلم ولم يذكر البخاري وهو قد أخرجه في باب التوبة من كتاب الدعاء إلا أنه خلط قول ابن مسعود بالحديث فقال ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو شهاب عن الأعمش عن عمار بن عمير عن الحارث بن سويد قال حدثنا عبد الله حدثني أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه قال إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا قال أبو شهاب يسده فوق أنفه ثم قال قد أفرح بنوبة عبده من رجل نزل منزلاً وبه مهلكة ومه راحلته الحديث إلى قوله فاذا راحلته ثم ذكر البيهقي من حديث الأعمش (عن زيد بن وهب عن أبي ذر كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم فاستقبلنا أحد) الحديث ثم قال (رواه البخاري عن عمر بن حفص) قلت اقتصر على البخاري وقد أخرجه مسلم من حديث الأعمش ومن حديث عبد العزيز بن رفيع كلاهما عن زيد بن وهب ثم قال البيهقي (وأنا أبو عبد الله ثنا محمد بن صالح ثالسري ثنا عمر بن حفص ثنا أبي ثنا الأعمش حدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه) ثم قال (رواه البخاري عن عمر بن حفص قال البخاري حديث أبي صالح عن أبي الدرداء مرسل) قلت لم يرو البخاري في صحيحه حديث أبي الدرداء هذا عن عمر بن حفص في موضع من المواضع بل ولا رواه متصلاً وإنما روى في باب من أجاب بليك وسعدك من كتاب الاستيذان عن عمر بن حفص حديث أبي ذر كما ذكره البيهقي أولاً ثم قال قال الأعمش وحدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه وكيف يقال روى البخاري حديث أبي الدرداء عن عمر بن حفص وهو يقول أنه مرسل كما حكى البيهقي عنه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر من حديث جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن زيد بن وهب عن أبي ذر ثم قال (رواه البخاري عن قتبية عن جرير وكذلك رواه مسلم) وقد ذكرنا ذلك قريباً *

باب من سعى المرأة قارورة *

* قال *

ذكر فيه حديث (وإن وجدناه لجراً) من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ثم قال (أخرجه البخاري من حديث شعبة) قلت وأخرجه مسلم أيضاً في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق ثم ذكر البيهقي حديث (أذ هو أبنا نرور النضير) ثم قال (الصحيح عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه) ثم قال (الصحيح عن ابن عيينة عن عمرو بن محمد عنه عليه السلام مرسل) قلت محمد بن يونس هذا روى عنه مسلم فقد زاد الرفع وهو ثقة وتابعه على ذلك إبراهيم بن إسماعيل فرواه عن ابن عيينة كذلك أخرجه الطحاوي في كتابه المشكل عن ابن خزيمة عن إبراهيم *

* باب لا يقبل شهادة خائن *

* قال *

ذكر فيه من حديث الأعرج مر سلا (لا يقبل شهادة ذي الضنة والحنة والحنه الجنون والحنة الذي يكون بينك وبينه عداوة) ثم قال (لا أدري هذا التفسير من قول من من الرواة) قلت * في الصحيح في صدره علي حنة أي حقد ولا يقال حنة وفي الغريبين للهروي الحنة لغة ردية واللغة العالية حنة وقال الأصمعي يقال في صدره حنة ولا يقال حنة ثم ذكر البيهقي من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف مر سلا (لا يجوز شهادة خصم ولا ضنين واليمين على المدعي عليه أخرجه أبو داود مع حديث الأعرج في المراسيل) قلت * الذي في مراسيله من حديث طلحة المذكور لا شهادة لخصم ولا ضنين لم يزد على هذا *

* باب رد شهادة أهل الأهواء *

* قال *

ذكر في آخره حديث الإعمش (عن أبي صالح عن أبي سعيد لا تسبوا الصحابي) إلى آخره ثم قال (رواه مسلم) قلت * رواه البخاري أيضا في فضل أبي بكر رضي الله عنه من هذا الطريق *

* باب كراهية اللعب بالنرد أكثر من اللعب بشئ من الملاهي *

* قال *

ذكر فيه حديث بريدة (من لعب بالنرد شير فهو كمن غمس يده في لحم الخنزير ودمه) ثم ذكر حديث مالك (عن موسى ابن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى من لعب النرد شير فقد عصي الله ورسوله) ثم قال (وكذا رواه يزيد بن الهاد واسامة بن زيد عن سعيد) قلت * اختلف فيه على اسامة فرواه ابن المبارك عنه عن سعيد بن أبي هند مرة عن أبي موسى كذا أخرجه الدارقطني في سننه ودل ذلك على أن رواية مالك منقطعة كذا ذكر ابن القطان وقال صاحب التمهيد رواه الليث عن ابن الهاد عن موسى بن ميسرة عن عبد الله بن سعيد عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ثم إن الحديث يقتضي أن تحريم اللعب بالنرد وقال النووي في شرح مسلم باب تحريم اللعب بالنرد ثم ذكر حديث بريدة ثم قال هذا الحديث حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالنرد فظهر أن تبويب البيهقي غير موافق للحدثين ولما ذهب الشافعي والجمهور وإذا ثبت أن اللعب بالنرد محرم يقاس عليه الشطرنج فلا نسلم للشافعية كراهية اللعب به قال المازري في شرح مسلم مالك ينهي عن اللعب بالنرد والشطرنج ويرى أن الشطرنج شر من النرد والهي منها وهذا الحديث حجة له وإن كان ورد في النرد فقيست الشطرنج عليها لا شتمها كما هي كونهما شاغلين عما يفيد في الدين والدنيا وموقعين في القمار والشاجر الحادث فيهما عند التغالب مع كونهما غير مفيدين وقد نبه على هذا بقوله الشطرنج الهلوق ذكر البيهقي فيما تقدم في باب اللعب بالشطرنج عن ابن عمر قال شر من النرد وعن أبي موسى لا يلعب بالشطرنج إلا خاطي وفي التمهيد قال بعضهم

الشرط من الشر من الرد ومن قال ذلك الليث بن سعد وذكر البيهقي فيما بعد في باب من كره كل ما لعب الناس به (انه قيل للقاسم بن محمد ارايت الشرط من امسره في قال كل ما الهى عن ذكر الله وعن الصلوة فهو مبسر)

* قال * **باب الرقص اذا لم يكن فيه تكبير**

ذكر فيه (انه عليه السلام قال لزيد انت اخونا و مولانا فجل) الى آخره وفي سنده هاني بن هاني فقال (ليس بالمعروف جدا) قلت ذكره البيهقي فيما مضى في باب اجل العنين وحكى عن الشافعي (انه قال لا يعرف) وكلام البيهقي هنا يخالف هذا بعض مخالفة وقد تكلمنا هناك على هاني *

* قال * **باب تحسين الصوت بالقرآن**

ذكر فيه حديث ابن نمير (عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوف عن البراء قال قال عليه السلام زينوا القرآن باصواتكم) ثم رواه من وجه آخر ولفظه (وحسبت انه قال زينوا القرآن باصواتكم) ثم قال (رواه جماعة عن طلحة الا ان عبد الرحمن كان يشك في هذه اللفظة وقال في رواية شعبة عن طلحة كنت نسيت هذه الكلمة حتى ذكرنيها الضحاك) قلت في الرواية الاولى لم يشك عبد الرحمن في تلك اللفظة وكذا اخرجه ابو داود والنسائي من حديث جرير عن الاعمش وكذا اخرجه ابن ماجه عن بشار ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر ثنا شعبة عن طلحة وليس فيه كنت نسيت هذه الكلمة *

* قال * **باب شهادة اهل العصبية**

ذكر فيه حديث (دب اليكم داء الامم قبلكم) من طريق الدستوائي عن يحيى بن ابى كثير عن يعيش بن الوليد عن الزبير ثم قال (وروي عن سليمان التيمي عن يحيى بن يعيش عن مولى للزبير عنه عليه السلام) قلت وفيه اختلاف ثالث اخرجه الترمذي عن سفيان بن وكيع عن ابن مهدي عن حرب بن شداد عن يحيى بن يعيش عن مولى للزبير حدثه ان الزبير حدثه به وقال المزي في اطرافه تابعه علي بن المبارك وسفيان بن عبد الرحمن عن يحيى *

* قال * **باب من خرق اعراض الناس**

ذكر فيه حديث ابي هريرة (انفس عبد الدينار والدرهم) ثم قال (اخرجه البخاري عن يحيى بن يوسف ومسلم عن مسلم بن سلام) قلت لم يخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه وليس في شيخه احد يقال له مسلم بن سلام بل ولا في شيخه احد من الجماعة ثم ذكره من وجه آخر من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح ثم قال (اخرجه البخاري فقال وقال عمرو) قلت ذكر المزي في اطرافه ان البخاري ذكره في الجهاد عقب حديث ابي حصين عن ابي صالح

ثم قال (وزاد عمرو يعني ابن مرزوق فذكره) *

* قال * باب المتداعيين يتنازعان شيئاً في يد واحد هما ويقيم كل منهما بينة فهو الذي في يده *

ذكر فيه حد يثين عن جابر وكلاهما في دعوى التنازع * قلت * كيف يقبل بينة ذي اليد ولم يكلفه الله بينة إنما حكم تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بأن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال عليه السلام بينتك أو يمينه ليس لك غير ذلك * فصيح أنه لا يلتفت إلى بينة المدعى عليه والحد يثان الذان ذكرهما البيهقي في سند الأول ابن أبي يحيى وهو مكشوف الحال وشيخه اسحق بن أبي فروة ضعفه البيهقي في أبواب سجود التلاوة وقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (متر و لك) وفي سند الثاني زيد بن نعيم لا يعرف حاله وقال صاحب الميزان لا يعرف في غير هذا الحد يث وهو حد يث غريب ثم على تقد بر صحة الحد يثين فالبيتان فيهما قامتا على امرزاند على اليد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيتان في ذلك الأمر وترجعت بينة ذي اليد عنده بخلاف ما إذا قامت البيتان على الملك لأن بينة الخارج أكثر أثباتاً لأنها تظهر الملك بخلاف بينة ذي اليد لأن الملك كان ظاهره إليه * *

* قال * باب المتداعيين يتنازعان شيئاً في أيديهما ويقيم كل منهما بينة *

ذكر فيه حد يثاعن حفص بن عمير الضريز عن حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن انس عن أبي بردة عن أبي موسى الحد يث ثم قال (وكذلك رواه فيما بلغني اسحق بن ابراهيم عن النضر بن شميل عن حماد متصلاً) * قلت * في المولى لابن حزم أنه روي من طريق احمد بن شعيب يعني النسائي قال اخبرني علي بن محمد بن أبي المضاء ثام محمد بن كثير عن حماد بن سلمة فذكره بسنده متصلاً ولفظه ان رجلين اديا دابة وجداهما عند رجل فاقام كل واحد منهما شاهداً بن اتهامه ففرض بها النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين فقد تابعهما ابن كثير على روايته عن حماد متصلاً وابن كثير هذا هو المصيص وثقه ابن معين وغيره وقال النسائي هذا خطأ وابن كثير صدوق إلا أنه كثير الخطأ قال عبد الحق إنما خطأه في هذا الحديث لأنه إنما يروي عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة كما تقدم * قلت * قد تقدم ان ابن شميل وحفص بن عمير ووافقا ابن كثير على روايته عن قتادة كذلك فيحمل على ان لقنادة فيه سند بن *

* قال * باب المتداعيين يتداعيان ماليس في يد واحد منهما *

(قال الشافعي فيها قولان أحدهما يقرع بينهما والآخر يقسم بينهما) ثم ذكر حديث أبي موسى ثم قال (مضى الكلام في الباب السابق عليه وليس فيه أنه لم يكن في أيديهما) * قلت * قد ذكرنا في الباب السابق ان النسائي أخرجه ولفظه جداهما عند رجل قال ابن حزم هذا نص على إقامة البينة من كل واحد منهما وليس في أيديهما وقد ذكر البيهقي في الباب

السابق ان ابن خزيمة رواه عن ابي موسى عن ابي الوليد عن حماد فارس له فقال عن قتادة عن النضر بن انس عن ابي بردة ان رجلين ادا عياداة وجداهما في يد رجل (ثم ذكر البيهقي حديث تميم بن طرفة ثم قال) قال الشافعي في القديم تميم مجهول * قلت * روى عنه سماك وعبد العزيز بن ربيع وغيرهما وخرج له مسلم والحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات من التابعين وقال البيهقي بعد في هذا الباب (تميم بن طرفة الطائي كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متاخري التابعين) *

قال * باب القافة ودعوى الولد *

ذكر فيه حديث مجز * قلت * لم يكن فيه دعوى ولا تنازع فليس يوارد في محل النزاع لان اسامة كان لاحقا لبقراش زيد من غير منازع له وانما كان الكفار يطعنون في نسبه لتباين اللوين فلما الحقه مجز به كان ابطالا لظعنهم لانهم كانوا يعترفون بالقيافة فسر النبي صلى الله عليه وسلم بابطال طعنهم فلم يكن سروره الا لحق قال معنى هذا الكلام المازري وغيره فلم نسلم ان الاشتباه يدل على الانسان عند التنازع والدعوى ثم ذكر البيهقي من وجوه (ان القافة جعلوه من المدعين وان عمر قال للولد اتبع وفي رواية والى ايها شئت) * قلت * لم يعمل عمر بقول القافة لانهم جعلوه منها وعمر رد الامر الى الصبي لا الى قولهم ثم ذكر البيهقي (عن سعيد بن المسيب ان عمر جعله لهما يرثانه ويرثهما ثم ذكره ايضا عن الحسن عنه ثم قال) (كلناهما منقطة) * قلت * الشافعي يحتج برسل ابن المسيب في مثل هذه الصورة وروى ايضا من حديث الشعبي وابراهيم عن عمر ذكره ابو عمرو ورواه الطحاوي بسند حسن من رواية ابي المهلب عن عمر وقال وروى عن عمر من وجوه صحاح انه جعله بينهما وقال ابو عمرو ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن علي انه اتاه رجلان وقع على امرأة في طهر واحد فقال الولد بينكما وهو للباقي منكما وذكر البيهقي فيما بعد في آخر باب من قال يقرع بينهما ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن حسين ابن علي عن زائدة عن سماك عن حنش عن علي وهذا السند على شرط مسلم واليه ذهب الكوفيون واكثر اهل العراق ذكره ابو عمرو وقد عمل بذلك ابو ثور فقال اذا قال القافة الولد منها الحق بهما ورثهما ورثاه وقال الشافعي اذا كبر الولد قيل له انتسب الى ايها شئت فلم يعمل بقول القافة وخالف المروي عن الامامين مصير الى ما روى عن عمر اولا وهو مخالف لقول القافة كما تقدم وقد لا عن عليه السلام بين الزوجين ولم يدع القافة واتفقوا على امة تدعى ان واهن المولى انه لا يرجع الى القافة بل ذهب ابن عباس وزيد الى انه لا يلزمه الا ان يقر وقال عمر وابنه ان اقرب بوطها لزمه ولم يعتبر مالك القافة في الحرائر *

* قال *

* باب من قال يفرع بينهما *

ذكر فيه حد يثافي سنده الاجل فقال (روى عنه الثوري وابن المبارك والقطان الا انه لم يحتج به الشيخان) * قلت *
ضعفه النسائي ووثقه ابن معين وغيره وذكر صاحب المستدرک هذا الحديث وقال الاجل انما هو نقا عليه
يعني الشيخين حديثا واحد العبد الله بن بريدة وقد تابعه على ذلك الحديث ثلاثة من الثقات فهذا الحديث اذا صحيح
وقد قد منا غير مرة ان قول البيهقي لم يحتج به الشيخان لا يلزم منه الضعيف *

* قال *

* باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه *

ذكر فيه حديثان يوسف بن ماهك عن فلان قال حدثني ابي انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اد الامانة الى
من ائتمنك الحديث ثم ذكره من حديث شريك وقيس بن ابي حصين عن ابي صالح عن ابي هريرة عنه عليه السلام
ثم قال (الاول في حكم المنقطع حيث لم يذكر يوسف اسم من حدثه ولا من حدث عنه من حديث ابي حصين
تقر به شريك وقيس ضعيف وشريك القاضي لم يحتج به اكثر اهل العلم وانما ذكره مسلم في الشواهد) * قلت * لا يحتاج
في الاول اسم من حدث عنه من حديثه لانه صحابي وقد ذكرنا غير مرة ان الصحابة لا يضرهم الجهالة لانهم عدول
وشريك وابن تكلم فيه فقد وثقه غير واحد وذكره ابن حبان في الثقات واستشهد به البخاري وقال الحاكم في المستدرک
في اخر الجناز احتج به مسلم وقيس بن الربيع تكلم فيه جماعة ووثقه شعبة وسفيان وغيرهما وقال ابن عدي
عامه رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا باس به واقل احواله ان يكون روايته شاهدة لرواية
شريك وروى الحديث من وجوه اخر كما ذكر البيهقي ولهذا حسن الترمذي هذا الحديث واخرجه ابو داود
وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف *

* قال *

* باب أي الرقاب افضل *

ذكر فيه حديث عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابي مرواح عن ابي ذر الحديث وفيه (أي الرقاب
افضل قال اغلاها ثمانية) ثم قال (رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى) * قلت * رواه مسلم ايضا في الايمان عن ابي الربيع
الزهري وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد عن هشام *

* قال *

* باب من اعتق من مملوكه شقصا *

ذكر فيه حديث اسمعيل بن امية (عن ابيه عن جده كان لم غلام يقال له طهمان او ذكوان فاعتق جده نصفه)
الى آخره ثم قال (جده عمرو بن سعيد بن العاص ليس له صحبة) * قلت * ذكره ابن حبان في الصحابة وكذا

فعل ابن مندة وقال ابن الجوزي في التحقيق له صحة واخرج احمد هذا الحديث في مسند عمرو بن سعيد ثم ذكر البيهقي (عن الحكم عن علي قال اذا كان لرجل عبد فاعتق نصفه لم يعتق منه الا ما اعتق) ثم قال (منقطع) قلت * قد روي عن علي من وجه آخر قال ابن ابي شيبة ثنا حفص عن اشعث عن الحسن قال علي يعتق الرجل ما شاء من غلامه * وذكر صاحب الاستذكار ان هذا قول ابي حنيفة وربيعة والحسن والشعبي وطاوس وحماد وعبيد الله ابن الحسن واهل الظاهر *

* قال *
* باب من اعتق شركا في عبد وهو معسر *

ذكر فيه حديث مالك (عن نافع عن ابن عمرو الا فقد عتق منه ما عتق) ثم ذكر (ان الشافعي قال لبعض من ناظره او للمناظرة موضع مع ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرح الاستسعاء في حديث نافع وعمران) ثم ذكر ما ملخصه (ان المناظر قال قال ايوب بن ابي نافع عتق منه ما عتق وربما لم يقله واكبر ظني انه شيء كان يقوله نافع برأيه فاجاب الشافعي بان مالك الحفظ وان غيره وافقه) * قلت * ليس في حديث نافع طرح الاستسعاء كما ذكر الشافعي بل هو ساكت عنه وهو ثابت في موضع آخر على ما سياتي ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثا في آخره (ورق منه مارق) * قلت * في سنده اسمعيل بن مرزوق قال الطحاوي في كتابه المسمى بمشكل الحديث ليس ممن يقطع بروايته وشيخه يحيى النافقي المصري ايضا متكلم فيه وقال ابن حزم اقدم بعضهم فزاد في هذا الخبر ورق منه مارق * وهي موضوعة مكذوبة *

* قال *
* باب المعسر يستسعى *

ذكر فيه حديث سعيد بن ابي عروبة وجريز عن قتادة عن النضر عن بشير عن ابي هريرة وفيه الاستسعاء وعزاه الى الصحيحين ثم قال (وكذا رواه الحجاج بن الججاج وابان العطار وموسى بن خلف عن قتادة ثم ان الشافعي ضعف السعاية بوجوه منها * ان شعبة وهشام ورواه عن قتادة وليس فيه استسعاء وهما الحفظ * ومنها * انه سمع بعض اهل العلم يقول لو كان حديث سعيد منفردا لا يخالفه غيره كان ثابتا) ثم وجه البيهقي باشياء ورد بعضها منها (انه يحمل على انه قال ذلك لان سعيد انفرد به والحفاظ يوقفون فيما انفرد به لاختلافه وقد وافقه غيره في رواية الاستسعاء) * قلت * تابع ابن ابي عروبة على روايته عن قتادة يحيى بن ابي صبيح رواه الحميد عن ابن عيينة عن ابن ابي عروبة ويحيى بن ابي صبيح عن قتادة كذلك وقد تقدم من كلام البيهقي ان الحجاج وابان وابن خلف وجريز بن حازم ورواه عن قتادة كذلك واذا سكت شعبة وهشام عن الاستسعاء لم يكن ذلك حجة على ابن ابي عروبة لانه ثقة وقد زاد عليها شيئا فالقول قوله كيف

وقد وافقه على ذلك جماعة وقال ابن حزم هذا خبر في غاية الصحة فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه وقد رواه عنه يزيد بن هارون وعيسى بن يونس وجماعة كثيرة ذكرهم صاحب التمهيد ولم يختلفوا عليه في امر السعاية منهم عبدة بن سليمان وهواثب الناس سماعا من ابن ابي عروبة وقال صاحب الاسند كارو ممن رواه عنه كذلك روح ابن عبادة ويزيد بن زريع وعلي بن مسهر وبجي بن سعيد ومحمد بن بكر وبجي بن ابي عدى ولو كان هذا الحديث غير ثابت كما زعم الشافعي لما اخرج الشيخان في صحيحيهما ثم قال البيهقي (ويوهن امر السعاية انهما رواه عن قتادة فجعل السعاية من قول قتادة) قلت* في المحلى لابن حزم صدق همام قاله قتادة مفتيا بما روى وصدق ابن ابي عروبة وجريروا ابان بن موسى وغيرهم فاسنده عن قتادة وقال شارح العمدة الذين لم يقولوا بالاستسعاء نعللوا في تضعيفه بتعللات لا تصير على النقد ولا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها باحاديث يرد عليهم فيها مثل ذلك التعللات ثم ذكر البيهقي حديثا (عن ابي قلابه عن رجل من بني عذرة اعتق مملوكا) الحديث ثم قال (ذكره الشافعي فقال من حضره هو مرسل ولو كان موصولا كان عن رجل لم يسم ولا يعرف ولا يثبت حديثه) قلت* كذا في نسختنا من السنن فان كان الكاتب لم يسقط شيئا فالظاهر ان هذا الرجل صحابي وقد مر غير مرة ان الصحابة لا تضرهم الجهالة فالحديث اذا مرفوع متصل وذكر المزي في اطرافه ان اباد او د اخرج في المراسيل من حديث ابي قلابه عن رجل من بني عذرة ان رجلا منهم اعتق* ومن حديث ابي قلابه ان رجلا من بني عذرة فذكره انتهى كلامه فعلى الوجه الاول في السند مجهول ولكن ذكر هذا الحديث في المراسيل على الوجهين فيه نظر ثم قال البيهقي (الامر بالسعاية ان ثبت في حديث بشير بن نهيك ففيه ما دل على ان الاختيار من جهة العبد فانه قال غير مشقوق عليه وفي الاجبار عليه مشقة عظيمة) ثم قال (وقد تاو له بعضهم بان يسمى لسيد اى يستخدم له ولذلك قال غير مشقوق عليه اى لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه بحصة الرق) قلت* لا وجه لقوله ان ثبت بعد ان اخرج صاحب الصحيحين وحسبك بذلك فانه اعلى درجات الصحيح عندهم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء معنى الاستسعاء ان العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الاخر فاذا دفعها اليه عتق هكذا فسر جمهور القائلين بالاستسعاء ومعنى غير مشقوق عليه اى لا يكلف ما يشق عليه وفي شرح العمدة استسمى العبد اى الزم السعى بما يفك بقية رقبته من الرق وشرط ذلك ان يكون غير مشقوق عليه وفي ذلك الحوالة على الاجتهاد والعمل بالظن انتهى كلامه واذا افهمت معنى قوله غير مشقوق عليه عرفت ان قول البيهقي الاختيار من جهة العبد زيادة في الحديث لا حاجة اليها وما ذكره اول هذا الباب وعزاه الى الصحيحين من قوله عليه السلام استسمى العبد في ثمن رقبته يمنع التاويل الذي حكاه عن بعض

الناس ان الاستسعاء هو خدته لسيده وفي شرح مسلم للمازري وقع في بعض الروايات الاستسعاء بالقيمة وهذه الرواية تمنع هذا التاويل اي تاويل الاستسعاء بانه يستسعى في نصيب الذي لم يعتق اي يخدمه بقدر نصيبه *
 * قال *

باب من يعتق بالملك *

ذكر فيه حديث (من ملك ذارحم) من طريق محمد بن بكر عن حماد بن سلمة عن عاصم وقتادة عن الحسن عن سمرة ثم ذكره من حديث مسلم بن ابراهيم وموسى بن اسمعيل (ثنا حماد عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال موسى في موضع آخر عن سمرة فيما يجسب حماد) ثم عله (بان حماد اشك في ذكر سمرة) * قلت * قد تقدم ان محمد بن بكر رواه عن حماد من غير هذا الشك وكذا اخرجه من طريقه النسائي وابن ماجه واخرجه النسائي ايضا من حديث حجاج وابي داود وبهز وعبد الله يعني ابن المبارك عن حماد وليس فيه الشك المذكور وكذا اخرجه احمد في مسنده من حديث ابي كامل ويزيد بن هارون عن حماد وكذا اخرجه الترمذي عن عبد الله بن معاوية الجمحي عن حماد وكذا رواه مسلم بن ابراهيم كما تقدم وكذا رواه موسى بن اسمعيل مرة ومن شك ليس بحجة على من لم يشك كيف والدين لم يشكوا جماعة وقد تقدم قريبا عن الشافعي نحو هذا في باب من اعتق شركاه في عبد وهو معسر ثم قال البيهقي وروي باسناد آخر وهم فيه روايه ثم ذكره من حديث ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ثم قال (قال سليمان يعني الطبراني لم يروه عن سفیان الا ضمرة) ثم قال البيهقي (المحفوظ بهذا الاسناد حديث نهى عن بيع الولاء وعن هبته وقد رواه ابو عمير يعني عيسى بن محمد عن ضمرة مع الحديث الاول) * قلت * ليس انفراد ضمرة به دلالة على انه غير محفوظ ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين لم يكن بالشام رجل يشبهه كذا قال ابن حنبل وقال ابن سعد كان ثقة مأمونا لم يكن هناك افضل منه وقال ابو سعيد ابن يونس كان فقيه اهل فلسطين في زمانه والحديث اذا انفرد به مثل هذا كان صحيحا ولا يضره تفرد فلا أدري من اين وهم في هذا الحديث روايه كما زعم البيهقي * قال ابن حزم هذا خبر صحيح تقوم به الحجة كل من رواه ثقات واذا انفرد به ضمرة كان ما زاد دعوى انه اخطأ فيه باطل لانه دعوى بلا برهان ويقولنا من ملك ذارحم مجرم يقول جمهور السلف وقال الشافعي لا يعتق الا من ولده من جهة ابا وام او من ولده هو كذلك ولا يعتق غير هؤلاء لا اخ ولا غيره وما نعلم احدا قاله قبل الشافعي ثم ذكر ما روي عن عمرو بن مسعود ثم قال لا يعرف لها من الصحابة مخالف وكذا ذكر الخطابي وقال هو مذهب اكثر اهل العلم وقال الحاكم في المستدرک ثنا ابو علي الحسين ابن علي الحافظ فذكر بسنده من طريق ضمرة حديث من ملك ذارحم * ثم قال ثنا ابو علي باسناده سوا من رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته ثم ذكر عن ابي علي الحافظ كلاما نسخته الكاتب وكان يقتضى ان المتين محفوظان ثم قال عن حديث من ملك ذارحم صحيح على شرط الشيخين وشاهده الحديث الصحيح المحفوظ عن سمرة ابن جندب ثم ذكره باسناد من طريق سمرة ورواية عيسى بن محمد الحد يثين لا يقتضى توهين شئ منها وقد اخرج النسائى عن عيسى بن محمد مضمونا الى آخر حديث من ملك ذارحم محرم منه دون الحديث الآخر

باب من اعتق مملوكا له

قال

ذكر فيه حديث النهى عن بيع الولاء وعن هبته ثم ذكر (عن الشافعى انا محمد بن الحسن عن يعقوب بن ابراهيم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر انه عليه السلام قال الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب) ثم ذكر (عن ابي بكر النيسابورى قال هذا خطأ لان الثقات لم يرووه هكذا وانما رواه الحسن مرسل) ثم قال البيهقى (روى من اوجه اخر كلها ضعيفة) ثم ذكره من وجوه وعللها ثم قال (وانما يروى هذا اللفظ مسندا كما قدمنا) قلت هذا الحديث بهذا اللفظ روى مرسل من حديث الحسن وروى مسندا من حديث علي كما ذكره البيهقى بعد من حديث ابن عمر كما ذكره من رواية يعقوب بن ابراهيم عن عبدالله بن دينار عنه وكذا أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد وخالفهما ابن حبان فقال فى صحيحه انا ابو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عنه عليه السلام فذكره بلفظه وثابع بشر على ذلك محمد بن الحسن فرواه عن ابي يوسف كذلك قال البيهقى فى كتاب المعرفة ورواه محمد بن الحسن فى كتاب الولاء عن ابي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهذا بخلاف ما ذكره هنا الحاكم عن محمد وروى ايضا هذا الحديث عن عبد الله بن دينار سفيان الثوري وقد أخرجه البيهقى بعد فى هذا الباب من حديثه ثم قال البيهقى (ورواه ابو حسان الزياتى عن يحيى بن سليم عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام قال الولاء كلمة النسب) ثم قال البيهقى (كان يحيى سئ الحفظ كثير الخطأ) قلت قد تابعه على هذه الرواية محمد بن مسلم الطائفى كذلك أخرجه الحاكم فى المستدرک من حديثه ورأيت على حاشية هذا الكتاب اعني السنن ما صورته حاشية بخط الحافظ ابي القاسم بن عساكر هذا وهم منه رحمه الله انما هو محمد بن زباد بن عبيد الله الزياتى البصرى وهو شيخ ابن خزيمة يروى عنه كثيرا وليس بابي حسان الحسن ابن عثمان الزياتى والله اعلم وقد روى الحديث من وجه آخر بسند رجاله ثقات قال ابن جرير الطبرى فى تهذيب الآثار حدثني موسى بن سهل الرملى ثنا محمد بن عيسى يعنى الطباع ثابث بن القاسم عن اسمعيل بن ابي خالد عن عبدالله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا

كله يرد قول النسابة والبيهقي انما روي مرسل وقول البيهقي (روي من اوجه اخر كلها ضعيفة) ثم قال (ويروي
عن دون النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكره من جهة عمر وعلي ثم ذكره من حديث علي مرفوعا قلت * ذكر هذا
الحديث بعد قوله ويروي عن دون النبي صلى الله عليه وسلم سوء ترتيب والوجه ذكر حديث علي هذا في اوائل الباب *
قال * باب من والى رجلا *

ذكر في آخره (ان الشافعي قال وبين يعني النبي صلى الله عليه وسلم في قوله انما الولاء لمن اعتق انه لا يكون الولاء
الامن اعتق) قلت * في الصحيحين من حديث علي وسعيد بن زيد ومن تولى قوما بغير اذن مواليه * وفي صحيح مسلم من
حديث جابر ولا يحمل ان يتوالى رجل مسلم بغير اذنه * وذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب من في الديوان ومن ليس فيه
في العاقلة سواء وفي ذلك دليل على ان له ان يتولى غير مولاه بغير اذنه فدل على انه كان مولى له بغير العتاق اذ لو كان
مولى له بالعتاق لم يعزات يتولى غيره اذ ان له اولم ياذن وحديث تميم ايضا يدل على وجود الولاء بغير العتق
وكذا اللقب وسنتكم عليهما ان شاء الله تعالى *

قال * باب ما جاء في علة حديث تميم *

ذكره من طريق يعقوب بن سفيان ثنا ابو نعيم ثنا عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب سمعت تيمما الى آخره ثم قال
(قال يعقوب هذا خطأ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه) ثم اخرج من طريق يعقوب عن عبد الله بن يوسف عن
يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن ابن موهب عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم ثم من طريق ابي داود ثنا يزيد بن خالد
وهشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة عن عبد العزيز سمعت ابن موهب يحدث عن عبد العزيز عن قبيصة قال هشام عن
تميم ثم قال البيهقي (فعاد الحديث مع ذكر قبيصة فيه الى الارسال) ثم ذكر (ان الشافعي قال ابن موهب ليس بالمعروف
عند ناو لا نعلمه لقي تيمما ومثل هذا لا يثبت عند ناو ولا عندك من قبل انه مجهول ولا اعلمه متصلا) قلت * اخرج
الحاكم من طريق ابن موهب عن تميم ثم قال صحيح على شرط مسلم وعبد الله بن موهب بن زمعة مشهور وشاهد
عن تميم حديث قبيصة ثم ذكر حديث قبيصة بسنده واخرج ابن ابي شيبة الحديث في المصنف عن وكيع عن عبد العزيز
وصرح فيه بسامع ابن موهب من تميم كرواية ابي نعيم واخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن ابي شيبة كذلك فهذان ثقتان
جليلان صرحا في روايتهما بسامع ابن موهب من تميم وادخل يزيد بن خالد وهشام وابن يوسف بينها قبيصة فان
كان الامر كما ذكر ابو نعيم وو كيع حمل على انه سمع منه بواسطة وبدونها وان ثبت انه لم يسمع منه ولا لحقه
فالواسطة وهو قبيصة ثقة ادرك زمان تميم بلا شك فعننته محمولة على الاتصال فلا ادري ما معنى قول البيهقي فعاد

الحدث مع ذكره الى الإرسال وقال صاحب الكمال ابن موهب ولاء عمر بن عبد العزيز قضاء فلسطين وروى عنه عبد العزيز بن عمر والزهرى وابنه يزيد بن عبد الله وعبد الملك بن ابي جميلة وعمر بن مهاجر وقال يعقوب بن سفيان ثنا ابو نعيم ثنا عبد العزيز بن عمر وهو ثقة عن ابن موهب الهمداني وهو ثقة قال سمعت تيماء كذا ذكر الصريفي في كتابه بخطه قد ل ذلك على انه ليس بمحمول لا عيناً ولا حالاً ثم الظاهر ان الشافعي يخاطب محمد بن الحسن لانه المخالف في هذه المسئلة هو واصحابه وقد عرف من مذهبه ان الجهالة وعدم الاتصال لا يضر ان الحديث فلو سلموا له ذلك لكان الحديث ثابتاً عندهم معتمداً فكيف يقول الشافعي ومثله هذا لا يثبت عندنا ولا عندك وفي التهذيب لابن جرير الطبري وروى خفيف عن مجاهد قال جاء رجل الى عمر فقال ان رجلاً اسلم على يدي ومات وترك الف درهم فلن ميراثه قال انزلت لوجني جناية من كان يعقل عنه قال انا قال فيرثه لك ورواه مسروق عن ابن مسعود وقاله ابراهيم وابن المسيب والحسن ومحمول وعمر بن عبد العزيز وفي الاسنذكار هو قول ابي حنيفة وصاحبيه وريضة وقاله يحيى بن سعيد في الكافر الحربي اذا اسلم على يد مسلم وروى عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود انهم اجازوا الموالاة وورثوا بها وقاله الليث وعن عطاء والزهرى ومحمول نحوه وعن ابن المسيب ايما رجل اسلم على يديه رجل فعقل عنه ورثه وان لم يعقل عنه لم يرثه وقال به طائفة وعند ابي حنيفة واصحابه اذا اسلم على يديه ولم يعقل عنه ولم يواله لم يرثه ولم يعقل عنه وان والاه على ان يعقل عنه ويرثه ورثه وعقل عنه وهو قول الحكم وحماد وابراهيم وهذا كله اذا لم يكن له عصابة *

باب من قال له عليه ولاء يعني المنبوذ *

قال *

ذكر فيه (عن سنين ابي جميلة وقال وجدت منبوزاً) الى آخره ثم قال (اجاب عنه الشافعي بانه ليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف يعني ابا جميلة) قلت * هو من الصحابة اخرج له البخاري في المغازي من صحيحه حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وعده ابن حبان وابن مندة وغيرهما فيهم وذكروا جماعة انه شهد الفتح معه صلى الله عليه وسلم وقال ابن ابي حاتم روى عنه الزهرى وزيد بن اسلم وقد ورد في هذا الباب عن واثلة انه عليه السلام قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقبطها وولدها الذي لا يعت عليه * صحيح الحاكم اسناده وحسنه الترمذي وسكت عنه ابو داود فهو حسن عنده ايضا وقد تكلمنا عليه في كتاب الفرائض وقال ابو عمر ذكر ابن ابي شيبة ثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه قال قال علي المنبوذ حر فانت احب ان يوالى الذي التقطه والاه وان احب ان يوالى غيره والاه * وذكر ابو بكر ثنا عمر بن حارون عن ابن جريج عن عطاء قال التقط يوالى من شاء

وهو قول ابن شهاب وطائفة من اهل المدينة وقال ايضا ثنا حماد بن خالد عن ابن ابي ذئب عن الزهري ان عمر اعطى ميراث المنبوذ للذي كفله *

* قال * * باب الولاء للكبير *

ذكر فيه اثر امر سلا عن ابن المسيب *

* ثم قال * * باب من قال من احرز الميراث احرز الولاء *

ذكر فيه حديثا من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (مرسل ابن المسيب اصح من رواية عمرو بن شعيب) وقالت * حديث عمرو وذكره صاحب التمهيد ثم قال صحيح حسن غريب قال يعقوب بن شيبه ما رأيت احدا من اصحابنا ممن ينظر في الحديث وسعى الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا وحديثه صحيح وهو ثقة ثبت والاحاديث التي انكروا من حديثه انما هي لقوم ضعفاء روهوا عنه وما روى عنه الثقات فصحيح قال وسمعت علي بن المديني يقول قد سمع ابوه شعيب من جده عبد الله قال علي وعمرو عندنا ثقة وكتابه صحيح وقال البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح (قال ابن راهويه اذا كان الراوى عن عمرو وثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر) وقال البخاري رأيت ابن حنبل وابن المديني وابن راهويه والحميدي يحتجون بحديثه وذكر البيهقي في باب القطع في كل ماله ثم حدثنا من روايته (عن ابيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم في كم يقطع اليد) ثم قال في باب ما يكون حرزا او قدروا بناء موصولا من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وذكر نحوه في باب كراهية الزيادة على الثلاث في الوضوء فكيف يرجح من سئل ابن المسيب على حديث احتج به اكثر العلماء وصرح البيهقي باتصاله وقد ذكر البيهقي في رسالته الى الجويني ان الشافعي لم يخص مرسل ابن المسيب بالقبول بل يقبل مرسله ومرسل غيره من كبار التابعين كالحسن وابن سيرين وعطاء بن ابي رباح وسليمان بن يسار اذا اقترن بها ما يؤكدها من الاسباب وذكر ان الشافعي ترك عدة من مراسيل ابن المسيب لم يقترن بها ما يؤكدها او عارضها ما هو اقوى منها كمرسله انه عليه السلام غرض زكاة الفطر مدين من حنطة وانه عليه السلام قال لا باس بالتولية في الطعام قبل ان يستوفي وانه عليه السلام قال دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وانه عليه السلام قال من ضرب اباه فاقتلوه *

* قال * * باب المد برمجوزيعة *

ذكر فيه حديث يع المد برمن وجوه في بعضها يبعه مطلقا وفي بعضها ان سيده احتاج وفي بعضها (انه عليه السلام دفع الثمن اليه وقال اذا كنت احداكم فقيرا فليبدأ بنفسه) * قلت * مذهب الشافعي حمل المطلق على المقيد فوجب ان

لا يبيعه الا اذا احتاج سبده كما سبذ كره البيهقي عن طاووس وروي عن عطاء انه سئل ابيع الرجل مدبره فقال لا الا ان يحتاج الي ثمنها وحكى الخطابي هذا المذهب عن الحسن ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف (عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا باس ببيع خدمة المدبر اذا احتاج) ثم ذكر عن الدارقطني (انه خطأ من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابي جعفر مرسلًا) قلت * اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولف فيه ولا يبعد ان يكون عند عبد الملك حديثان * احدهما عن ابي جعفر مرسلًا انه عليه السلام باع خدمة المدبر هكذا من فعله عليه السلام * والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا باس ببيع خدمة المدبر * فرواه عبد الملك كذلك مرسلًا ومسنودًا وليس من قصر به فلم يسنده حجة على من حفظه واسنده اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل صدوقان مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي ان بخطأ واحد منها ثم اخرج البيهقي من وجهين * احدهما * من طريق عبد الملك * والثاني * من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلًا ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه لم يروه عن ابي جعفر فيما علم الشافعي من ثبت حديثه ورواه من ثبت حديثه فهو منقطع يخالف المتصل الثابت) * قلت * قد تقدم انه رواه عن الحكم وهو من اخرج لم الجماعة ورواه ايضا عبد الملك وهو من اخرج لم مسلم فقد رواه من ثبت حديثه وتقدم ايضا انه روي مسندًا ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابي جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكره الشافعي فيما بعد ويحتمل ان يراد ببيع الخدمة الاجارة كما روي عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فليزرعها او يزارعها ولا يبيعوها قلت له يعني الكراء قال نعم * ويمكن ان يحمل بيع المدبر على بيع خدمته فيتنفق الحديث *
 * قال *

باب ولد المدبرة من غير سيدها *

(ذكر الشافعي فيهم قولين * احدهما * انهم بمنزلتها يعتقون بعقدها ويرقون برقها ثم اخرج البيهقي ذلك عن جماعة من الصحابة وغيرهم ثم قال (قال الشافعي * والقول الثاني * انهم مملوكون وقد قال هذا غير واحد من اهل العلم) * قلت * في نوادر الفقهاء لا ابن بنت نعيم اجمع الصحابة ان ما ولدت المدبرة في حال تدبيرها يعتقون بعقدها ويرقون برقها وانما جاء الاختلاف بعدهم وفي الاستدكار روي ذلك عن عثمان وابن مسعود ولا ابن عمر وجابر ولا اعلم لهم مخالفان الصحابة *
 * قال *

باب من لم يكره كتابته عبده وان كان غير قوي ولا امين *

ذكر فيه ان عمر كتب الى عمير بن سعد انه من قبلك من المسلمين ان يكتبوا ارقاهم على مسئلة الناس * قلت * هذا

لا اثر غير مطابق للباب بل هو دال على انه يكره كتابة من لا حرفة له *

قال * باب مكاتبة الرجل عبده او امته على نجمين *

كرهه قول بريرة (كاتبوني على تسع اواق في تسع سنين) ثم قال (وروي في الحديث الثابت عن ابي هريرة انه عليه السلام هي عن بيع الغرور وفي الكتابة الحالة غرر كبير ثم ذكر عن عثمان انه كاتب مملوكا له على مائة الف على ان يعتد هافي بدتين) * قلت * اطلاق قوله تعالى فكاتبوهم يدل على جواز الكتابة حالة ومؤجلة كالبيع والماله هذا رجم ابن حزم استدل بقضية سلمان وقد ذكرها البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وبالكتابة حالة نصير له ذمة ويد على نفسه ويتوصل بذلك الى الكسب بان يستقرض او يوهب له او يتصدق عليه كفقير اشترى شئنا ثبت الثمن في ذمته وفقره لا يقضي تاجيله وقضية بريرة واقعة عين وقعت الكتابة فيها مؤجلة ولم يتعرض فيها للحالة لا بتفي ولا باثبات وكذا مكاتبة عثمان لمملوكه وقدم في اوائل البيوع ان الغرر ما كان في خطر لا يدرى ا يكون ام لا كالطير في الهواء والسماك في الماء وما لا يقدر على تسليمه وليست الكتابة الحالة كذلك فلا نسلم ان فيها غررا ثم لو سلمنا ان هذه الادلة تدل على انه لا بد من التنجيم يكفي نجم واحد فوجب ان يكون الكتابة على نجم وهو مذهب مالك والجمهور ذكره النووي في شرح مسلم فاشترط الشافعي التنجيم يحتاج الى دليل وفي الاستدكار اكثر اهل العلم يجيزونها على نجم واحد وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على جواز الكتابة حالا الا الشافعي فلم يجوزها على اقل من نجمين *

قال * باب من لم يعتقه حتى يكون في الكتابة فاذا اديت فانت حر *

* قات * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على جوازها فان لم يذكر العتق بالاداء الا الشافعي قال لا يعتق حتى يقول ذلك او يقول بعد العقد كانت بينته كذلك حينئذ *

قال * باب المكاتب عبد ما بقي عليه درهم *

قال في آخره (واختلفت الروايات فيه عن عمر) ثم ذكره من طريق معبد الجهني عن عمر ثم من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة عن عمر ثم قال (القاسم لا يثبت سماعه من جابر) * قلت * تعليقه الطريق الثانية بالانقطاع يوم ان الاولى متصلة وليس كذلك بل هي ايضا منقطعة لان رواية معبد عن عمر مرسلة *

قال * باب المكاتب بصيب حدا او ميراثا *

ذكر فيه حديث هكرمة عن ابن عباس عنه عليه السلام قال اذا اصاب المكاتب حدا او ميراثا ورت بحساب ما عتق منه

ثم بين الاختلاف فيه ثم قال (وهذا المذهب انما يروى عن علي وفي ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر) قلت * رواية جماعة مرفوعة وهي زيادة فلا يضرهم رواية من وقفه ولهذا حسنه الترمذى ورواه صاحب المستدرک من وجهين وقال فيها صحيح على شرط البخارى ثم رواه من وجه ثالث وقال صحيح الاسناد وقال ابن حزم خبر علي وابن عباس في غاية الصحة وليت شعري من اين وقع ان العدل اذا اسند الخبره ووقفه آخرا وارسله ان ذلك علة في الحديث هذا لا يوجب نص ولا نظر ولا معقول *

قال * باب الحديث الذى روي في الاحتجاب *

ذكر فيه حديث نيهان عن ام سلمة ثم ذكر (عن الشافعى انه لم ير من رضى من اهل العلم ثبته) ثم ذكر البيهقي (ان البخارى ومسلم لم يخرجوا حديثه وكأنه لم يثبت عندهما عند الله او لم يخرج من حد الجهالة برواية عدل عنه) * قلت * قد تقدم مرارا انه لا يلزم من عدم تخريجهما عن شخص ان يكون ضعيفا وقد اخرج الترمذى هذا الحديث وقال حسن صحيح وقال الحاكم فى المستدرک صحيح الاسناد واخرجه ابن حبان فى صحيحه وذكر نيهان فى الثقات من التابعين وقال ابن ابي حاتم فى كتابه روى عنه الزهرى ومحمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة سمعت ابي يقول ذلك *

قال * باب قوله تعالى وآتوهم من مال الله *

قلت * العجب من الشافعى كيف حمل الامر فى قوله تعالى فكا تبوهم * على الندب وفى قوله تعالى وآتوهم * على الوجوب ثم انه جعل الخاطبين بذلك مولى المكاتبين وليس الامر كذلك قال ابن جرير الطبرى فى التهذيب وفى حديث بريرة ايضا الدلالة على صحة قولنا فى تاويل قوله تعالى وآتوهم من مال الله * انه يعنى به اهل الاموال الذين وجبت فى اموالهم الصدقات فامرهم الله تعالى باعطاء المكاتبين منها ما فرض فيها بقوله تعالى وفى الرقاب * ولولا ذلك لم يكن بريرة تسئل عائشة ولا ضرورة لها من امكان عجزها عن الكتابة اذا لم يجد سبيلا الى الاداء والرجوع الى ما كانت عليه من وجوه نفقتها على موالها ولكنها لما علمت ان الله فرض فى اموال اهل الاموال لمن كان بمثل حالها حق بقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم * وبقوله وفى الرقاب * تعرضت لطلب ذلك وفى ذلك دلالة بينة على ان المراد بقوله تعالى وآتوهم * اهل الاموال والدلالة على خطأ من زعم ان قوله تعالى وآتوهم * يعنى به موالى المكاتبين خاصة دون سائر الناس غيرهم وانهم امروا ان يصفوا عنهم من كتبهم ولو كانت كما قالوا لقال صفوا عنهم من كتبهم ولو كان امرا باعطائهم من مال كتبهم لقال من مال الله الذى آتاكم منهم فاذا لم يكرم ذلك محصورا على موالهم كان معلوما انه خطاب لذوى الاموال باتيانهم ما فرض الله لهم فى اموالهم وقال ابوبكر الرازى الخط

من بدل الكتابة لا يسمى ابتاء لان الابتاء في الحقيقة هو الاعطاء ومن ابرء انسان من مال عليه لا يقال انه اعطاء
 شيئا وايضا فانه تعالى امرنا ان نوتيهم مما آتانا الله وما في ذمة المكاتب من مال الكتابة لم لم يوت بعد لان الابتاء هو
 الاعطاء وانه يقتضي القبض وذلك غير مقبوض فلا يقع عليه الاسم انتهى كلامه ولو سلمنا ان المراد بذلك
 الموالى فالامر محمول على الندب كما فعل الشافعي في قوله تعالى فكاتبواهم * وكما فعل هو وغيره في الامر بالاشهاد
 على البيع والكتابة وقد قالت بريرة كانت اهلى على تسع اواقى وقالت عائشة ان احب اهلك ان اعد هاهم * فلو كان
 الخط واجبا لقال عليه السلام عليها اقل من ذلك لان عليهم ان يحطوا عنها ولا خبر عائشة بسقوط البعض عنها
 وفي الصحيح ان جويرة جاءت النبي صلى الله عليه وسلم تستعينه في كتابتها فقال عليه السلام اقض عنك كتابتك
 فدل على وجوب الجمع عليها دون حطيطة لها منه واعان عليه السلام سلمان على كتابته ولم ياخذ مولاة بمحطش منها
 وقد تقدم في باب الكتابة على نجمين (ان عثمان كاتب مملوك كاله على مائة الف وقال والله لا اغضبك منها درهما) وما ذكره
 البيهقي في هذا الباب (عن جماعة من الصحابة وغيرهم انهم وضعوا شيئا من الكتابة) فليس في شيء منه انهم كانوا
 يرون ذلك واجبا عليهم فيعمل على انهم فعلوا ذلك على سبيل الندب والفضل وبذل على ذلك ما ذكره البيهقي في
 آخر الباب (عن ابن سيرين قال كان يعجبهم ان يدع الرجل لمكاتبه طائفة من مكاتبته) *

* قال *

* باب موت المكاتب *

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء المكاتب يموت وله ولد احرار ويده اكثر مما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه
 ما بقي من كتابته وما كان من فضل فلبنيه قلت ابلغك هذا عن احد قال زعموا ان علي بن ابي طالب كان يقضى
 به) ثم ذكر (عن طاؤس قال يقضى عنه ما عليه ثم لبنيه ما بقي وقال عمرو بن دينار ما اراه لبنيه قال الشافعي يعني انه
 لسيد هو بقول عمرو نقول فاما ما روي عن عطاء انه بلغه عن علي فهو روى عنه انه كان يقول يعتق عنه بقدر ما دى
 ولادري اثبت عنه ام لا) * قلت * ما ذكره عطاء اولا عن علي روى من وجه آخر نحوه قال ابن ابي شيبة ثنا
 ابو الاحوص عن سهاك عن قابوس بن ابي المخارق عن ابيه قال بعث علي محمد بن ابي بكر على مصر فكتب اليه يسئله عن
 مكاتب مات وترك مالا ولدا فكتب اليه ان كان ترك وفاء لمكاتبه يدعى مواله فيستوفون وما بقي كان ميراثا
 لولده * ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري واسرائيل عن حماد بن عمار قال قال الخطابي هو قول عطاء وطاؤس
 والحسن وقال مالك نحو ما من ذلك وفي المحلى لابن حزم ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال اذا كان
 للمكاتب اولاد معه في كتابته واولاده ليسوا معه في كتابته فانه يؤدى ما بقي من كتابته ثم يقسم ولده جميعا ما بقي من

ماله على فرائضهم قال وبه يقول معبد والحسن البصري وابن سيرين والنخعي والشعبي وعمرو بن دينار والثوري
 وابو حنيفة والحسن بن حي واسحق بن راهويه انتهى كلامه وهو خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو بن دينار ولا ي
 داود عن ام سلمة قال لئلا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب
 منه * قال الخطابي في هذا كالدلالة على انه اذا مات وترك الوفاء بكتابه كان حرا وروى مالك في الموطأ عن حميد
 ابن قيس ان مكاتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس وترك ابنته فاشكل على عامل
 مكة القضاء فيه فكذب اليه عبد الملك ان ابدا بالناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه
 وقال صاحب الاسند كار محفوظ من وجوه ان ابنته كانت حرة وقال ابن جرير قال لي عمرو بن دينار ما ارأه كله
 الا لابنته وقال ابو عمرو ذهب في ذلك الى الرد على الابنة لان الموالى لا يرثون مع البنين والبنات ولا احد من اهل
 العصباء عند اهل الرد هذا ايضا خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو بن قنبل الشافعي لا ادري اثبت عنه ام لا الظاهر انه
 راجع الى قول علي بن عتيق عنه بقدر ما دى * وهو ثابت عنه ذكره ابن حزم من حديث الشعبي وعكرمة والحكم
 عنه بطرق جيدة ثم ذكر البيهقي اثر معاوية وفي طريقه (رجل عن معبدان معاوية) الى آخره * قلت * قد جاء بسند
 جيد ليس فيه هذا المجهول فقال عبد الرزاق في مصنفه انا معمر بن قتادة عن معبد الجعني قال سألني عبد الملك بن
 مروان عن المكاتب يموت وله ولد احرار وله مال اكثر مما بقي فقلت قضى فيها عمر بن الخطاب ومعاوية بقضائين
 وقضاء معاوية فيها احب الي من قضاء عمر قال ولم قلت لان داود كان خيرا من سليمان ففهم سليمان قضى عمران
 ماله كله لسيده وقضى معاوية ان سيده يعطى بقية كتابته ثم ما بقي فهو لولد الاحرار * .

* باب تعجيل الكتابة *

* قال *

ذكر فيه من طريق يحيى بن بكر حدثني عبد الله بن عبد العزيز اللبثي عن معبد المفبري عن ابيه الى آخره ثم قال (قال
 ابو بكر النيسابوري وهو احدث وانه هذا حديث حسن) * قلت * مكنت عنه البيهقي وكيف يكون حسنا واللبثي المذكور
 فيه ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء له وقال ضعفه *

* باب المكاتب يجوز بيعه في حالين *

* قال *

ذكر فيه (عن مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة ان بريرة جاءت تستعين عائشة) ثم عزاه الى البخاري ثم قال
 (ارسله مالك في اكثر الروايات عنه) * قلت * هذا الحديث كله ليس بمرسى بل اوله مرسل وآخره مسند وهو
 قوله قال مالك قال يحيى فزعت عمرة ان عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك

ذلك * الى آخره ثم ذكر (عن الشافعي انه قال حديث عمرة عن عائشة اثبت من حديث هشام واحسبه غلط في قوله واشترط لي
 لهم الولاء واحسب ان عائشة كانت شرطت ذلك لم يغير امره صلى الله عليه وسلم وهي ترى ذلك يجوز فاعلمها
 انها ان اعتقها فالولاء لها وقال لا يمنعك عنهما ما تقدم من شرطك ولا اري امرها يشترط لم لا يجوز) * قلت *
 سنتكلم على هذا آخر الباب ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي من طريق شعبة (سمعت عبد الرحمن بن القاسم سمعت
 القاسم يحدث عن عائشة انها ارادت ان تشتري بريدة) الى آخره ثم (قال رواه مسلم) * قلت * ورواه البخاري ايضا
 في الهبة عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة ثم ذكر البيهقي من طريق الاسود عن عائشة وفي آخره (وكان زوجها
 حرا) ثم قال (وقد بينا في كتاب النكاح ان ذلك من قول الاسود) * قلت * قد تكلمنا عليه هناك ثم ذكره من حديث
 عبد الواحد بن ايمن عن ابيه عن عائشة وفيه اشتراط اهلها الولاء ثم قال (وهذه الرواية قريبة من رواية هشام)
 * قلت * في هذه الرواية ان اهلها اشتراطوا الولاء وفي رواية هشام انه عليه السلام امر عائشة ان تشتترط لهم
 الولاء * فليست بقريبة من رواية هشام بل مخالفة لها ثم ذكر عن الشافعي (انه قال اشترط لي لهم الولاء معناه اشترط لي
 عليهم قال الله تعالى اولئك لم اللعنة اى عليهم) ثم قال البيهقي (وفي صحة هذه اللفظة نظر) * قلت * قد ذكر البيهقي
 حديث هشام في اول هذا الباب وعزاه الى الصحيحين وقد ذكرنا فيما تقدم في باب المعسر يستسمى ان ذلك
 اعلى درجات الصحيح عندهم وهذه اللفظة مذكورة في حديث هشام كما مر فلا نظراذ في صحتها كما زعم البيهقي
 ولو غلط هشام كما زعم الشافعي او لا لما خرج الحديث صاحب الصحيح فالوجه اذا تأويل الحديث كما فعل الشافعي
 او لا وثانيا لا رده والله اعلم *

باب الرجل يظاأته ثم تلده

* قال *

ذكر فيه (عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمرانه نعي عن بيع امهات الاولاد) الى آخره ثم قال (هكذا رواية الجماعة
 وغلط بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو وهم لا يحمل ذكره) * قلت * اخرجه
 الدارقطني في سننه مرفوعا من حديث يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر و
 ذكره ابن القطان في باب الاحاديث التي ضعفها عبد الحق وحدث ابن القطان انها صحيحة او حسنة قال ابن القطان
 وعندي ان الذي يسنده ثقة خير من الذي وقفه ثم ذكر البيهقي حديث (اعتقها ولدها من جهة حسين بن عبد الله و
 ابن ابي حاتم كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس) ثم قال (ولحديث عكرمة علة عجيبة) ثم ذكر (عن سعيد بن مسروق عن عكرمة
 عن عمر قال اعتقها ولدها وان كان سقطا) ثم ذكر (عن خصيف عن ابن عباس قال عمر) فذكر نحوه ثم قال (فعاد الحديث

الى عمر) ثم جعله الصحيح * قلت * هاتان قضيتان مختلفتان لفظاروى عكرمة احدهما مرفوعة والاخرى موقوفة
فلا تمل احداهما بالاخرى وقد اخرج الحاكم في المستدرک الرواية المرفوعة وقال صحيح الاسناد ثم ذكر لها متابعة
واخرجه ابن حبان من حديث ابي عاصم عن ابي بكر النهشلي عن حسين والنهشلي اخرج له مسلم ووثقه جماعة وقد
تقدم ذكره في باب من لم يذكر الرفع الا في الافتتاح وقد جاء للحديث متابعة من وجه آخر بسند جيد قال ابن
حزم روي عن طريق قاسم بن اصبغ ثنا مصعب بن محمد ثنا عبيد الله بن عمر هو الرقي عن عبد الكريم الجزري عن
عكرمة عن ابن عباس قال لما ولدت مارية ام ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولد هاه ثم قال ابن حزم هذا
خبر جيد السند كل روايته ثقة وقال في كتاب البيوع صحيح السند ثم ذكر البيهقي (ان بعض اصحابهم احتج بحديث
الحدرى ان رجلا قال يا رسول الله انا نصيب سبياً فنجب الاثمان فكيف ترى في العزل) الحديث ثم قال (قالوا افلولا
ان الاستيلاء يمنع نقل الملك والالم يكن لعزلم محبة للاثمان فائدة) * قلت * سكوت البيهقي عن هذا الاستدلال
دليل على رضاه به وقد اعترض عليه صاحب الاستذكار بان الامة مجتمعة على انه لا يجوز بيعها وهي حامل ويمكن
ان يريدوا تعجيل البيع والفداء وخشوا ان لم يعزلوا ان يحملن منهم فارادوا العزل ولم يعرفوا جواز فساد لوه عليه السلام عنه *

* باب عدة مام الولد *

* قال *

ذكر في آخره عن (جماعة ان المشتراة التي لم تحض تستبرأ بثلاثة اشهر) * قلت * ذكر هذه المسئلة في هذا الباب غير مناسب
وقد ذكرها البيهقي فيما تقدم في اواخر ابواب العدة * بنجرت هذه الفوائد والله المستول ان يجزيها بفضلها على اجمل العوائد *

تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب في شهر شعبان سنة (١٣١٦) من هجرة سيد ولد عدنان وما يمكن قد بذلنا الجهد

في التصحيح والمقابلة لكن لم يتيسر في اوان الطبع الا نسخة واحدة للشيخ المولا نا الحافظ الحاج المولوى محمد انوار الله

خان بهادر سلمه الله ثم قوبلت النسخة المطبوعة مع النسخة الموجودة في مكتبة رياسة رامفور.

فرتب فهرس الاغلاط ومع ذلك بقي في بعض المقامات شكوك وشبهات فالمرجوه من العلماء

ذوي النظر والامعان ان يصححوها بقدر الوسم والامكان ولا ينسبوا المطبع والمصححين الى التغليط

والنقيج فان النسخ القلمية كان فيها التصاحيف الكثيرة حيث لا يقدر على تصحيحها الا بمقابلة

اصول صحيحة وما صححت من الاغلاط اكثر جدا مما بقيت فلي نظر والى ما احتملنا

من المحنة والمشقة ولا ينسوننا في دعاء الخير والمغفرة والله المستعان

وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

❖ وقال الاديب الكامل والخبر الحلال المولى محمد وحيد الدين الحيدراً بادي سلمه الله الهادي يوزخ طبع الجوهر النقي ❖

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| • برؤى جوهرى على نقي | • به بحث يرد البيهقيا |
| • نقر العين رويته صفا | • لما قد كان نفا را جليا |
| • وما فيه من الالفاظ نظماً | • غدا عند التلا لأولوا |
| • وما فيه مواد من نفاط | • يراه الوالبائر هنبريا |
| • نضوع في النواحي مثل ورد | • تفوق نسيمه سكا ذكيا |
| • كتاب لا يضا هيه كتاب | • فمن يشريه كان به حظيا |
| • كتاب لو شراه طال بوه | • با تقسم لكان به حريا |
| • كتاب من امام كان حبرا | • اريبا لو ذعيا المعيا |
| • غدا في عصره للناس بدر | • اخفاء بنوره لبلاد جيا |
| • ولولم يجتهد في الرد اصلا | • لكان الحق في الدنيا خفيا |
| • كان لسانه في القول يكمي | • فذا ما احتدر بها صهريا |
| • يسهل من مبانيه صيرا | • ويدلى من معانيه قصيا |
| • فليس كذا من يرى زنادا | • وليس كذا من يرى فريا |
| • سقى رب الورى شواء حتى | • يكون بفضل خضلا نديا |
| • اذا ما شاع مطبوعا يسط | • جميل راى اضعى منيا |
| • بهد ما يكننا المحبوب اعنى | • نظام الملك قرما اريما |
| • ومولانا الوز يرحوى وقارا | • به قد كان في الامرا علما |
| • فعاشا كما طلعت ذكاه | • وما لاحت على الافق الثريا |
| • وقد ادرخته من غير فكر | • فتور جوهر فردا نقيما |

❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖ (١٣٥١٦)

قال يقرظه علامة المعقول والمنقول فهامة الفروع والاصول صاحب الكشف واليقين الفاضل المعجود
السرى المولى شرف الدين احمد الاحمدى من احفاد شيخ الشيوخ مخدوم العالم احمد عبد الحق الردى ولوى
العمري صاحب الطريقة الجشنية الصابرية المقيم في حيدرا بادى الدكن صانها الله عن نوائب الزمن
نحمدك يا من قرب من خواطر الظنون — وبعد عن ملاحظة العيون — وهو المنفرد بالكمال — والمتردى بالعظمة والجلال
طفقت الكائنات بانه الصانع المبدع — ولاح من صفحات ذرات الوجود بانه الخالق المبتدع — ونعلى ونسلم على هادى

* فهرس الجزء الثاني من الجوهر النقي *

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
باب ما جاء في النهي عن كسر	٢٢	باب من اجاز بيع العرايا بالرطب او التمر	١٢	* كتاب البيوع *	٢
الدراهم والدنانير		باب النهي عن بيع ما لم يقبض	ايضاً	ايضاً باب اباحة التجارة	
باب بيع دور مكة	ايضاً	باب الرجل يبتاع طعاما كبلا فلا يبيعه	ايضاً	ايضاً باب كراهية التمين في البيع	
باب الرهن غير مضمون	٢٣	حتى يكتمله		ايضاً باب من قال لا يجوز بيع العين الغائبة	
باب من قال الرهن مضمون	ايضاً	باب ما ورد في العينة	ايضاً	باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا	٣
باب المشتري يموت مقلدا بالشحن	٢٦	باب الحكم فيمن اشترى مصراة	١٣	باب الدليل على انه لا يجوز شرط	٤
باب العجز على الصبي حتى يبالغ ويونس	٢٧	باب من اشترى جارية فاصابها ثم وجد بها عيبا	ايضاً	الخيار اكثر من ثلاثة ايام	
منه الرشد		باب ما جاء في عمدة الرقيق	ايضاً	باب تحريم التفاسط في الجنس الواحد	ايضاً
باب الرشد هو اصلاح في الدين والمال	ايضاً	باب ما جاء في العبد	ايضاً	باب من قال الربا في النجاسة	٥
باب البلوغ بالسن	ايضاً	باب بيع البراءة	١٤	ايضاً باب اقتضاء الذهب من الورق	
باب العجز على البالغين بالسفه	٢٨	باب الرجل يبيع الشيء الى اجل ثم يشتره به باقل	ايضاً	ايضاً باب جريان الربا في كل ما يكون مطعوما	
باب صلح الابرار	ايضاً	باب اختلاف المتبايعين	١٥	باب من قال بمجرى الربا في كل ما يكال ويوزن	٦
باب ما جاء في القتل وما يحقق به من اجاز الصلح على الانكار	ايضاً	باب كراهية مباحة من اكثر ماله حرام	ايضاً	ايضاً باب لاربا في كل ما خرج من المأكول والمشروب والذهب والفضة	
باب نصب الميراث واشراف الجناح	٢٩	باب من اشترى مملوكا لبيعة	١٦	ايضاً باب بيع الحيوانات وغيره مما لا ربا فيه بعض ببعض نسبية	
باب لا ضرر ولا ضرار	ايضاً	باب النهي عن بيع ما ليس عندك	ايضاً	باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبية	٧
باب من احيل على ملى فليتبع ولا يرجع على المحيل	ايضاً	باب الصوف على ظهر الغنم	ايضاً	باب من ابتاع ذهبا بذهب مع احد الذهبين شي غير الذهب	٨
باب من قلبي يرجع على المحيل	ايضاً	باب كل قرض جر منفعة فهو ربا	ايضاً	ايضاً باب بيع الرطب بالتمر	
باب وجوب الحق بالضمان	٣٠	باب قرض الحيوان غير الجوارى	ايضاً	ايضاً باب ثمر الخائط يباع باصله	
باب الضمان عن الميت	ايضاً	باب فضل الاقراض	١٧	ايضاً باب النهي عن بيع المغاضرة	
باب الكفالة بالبدن	٣١	باب النهي عن ثمن الكلب	ايضاً	باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار	١١
باب اقرار المرئس لوارثه	ايضاً	باب تحريم بيع ما يكون نجسا لا يحل اكله	١٩	ايضاً باب بيع الخنطة في سنبليها	
باب اقرار الوارث بوارث	ايضاً	باب ما جاء في بيع المغيبات	٢٠	ايضاً باب من قال لا توضع الجائحة	
باب العارية مضمونة	ايضاً	باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف	ايضاً	ايضاً باب المزاجاة والمحاولة	
باب من قال لا يفرم	٣٣	باب ما جاء في بيع المضطر	ايضاً	ايضاً باب بيع العرايا	
باب نصر المظالم	ايضاً	باب السلم الحال	ايضاً	باب ما يجوز من العرايا	١٢
باب رد قيمته ان كان من ذوات القيم او مثله ان كان من ذوات الامثال	ايضاً	باب السلم في الحيوان	٢١		
باب لا يملك اخذ الجناية شيئا	ايضاً	باب ما يستدل به على ان الحيوان ينضبط بالصفة	ايضاً		
باب من غصب لوحا فادخله في صفيحة	٣٢	باب المعطي يرجع في الوزن	٢٢		

مضمون	٢٦	مضمون	٢٧	مضمون	٢٨
باب الرجل يقسم صدقة على قرابته	٦٦	باب ما جاء في ابداء زينتها لما ملكت يمينه	٧٣	باب الشغار	٩٣
وغيره	ايضا	باب ما جاء في مصافحة الرجل الرجل	ايضا	باب نكاح المحرم	ايضا
باب المرأة تصرف من زكوتها في	٦٧	باب معانقة الرجل الرجل	ايضا	باب ما يرد به النكاح من العيوب	٩٥
زوجها	ايضا	باب لانكاح الابولي	ايضا	باب الامة تعتق وزوجها عبد	٩٦
ايضا	ايضا	باب لا ولاية لوصي في نكاح	٧٦	باب من زعم انه كان حرا	٩٧
باب آل محمد صلى الله عليه وسلم	ايضا	باب نكاح الآباء الابكار	ايضا	باب اجل العنين	٩٨
لا يعطون من الصدقات المفروضة	ايضا	باب انكاح اليتيم	٧٨	باب الزوجين يختلفان في الاصابة	ايضا
ايضا	ايضا	باب لانكاح الابولي مرشد	٧٩	باب الغزل	٩٩
الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة	٦٨	باب لانكاح الابشاهد بن عدلين	ايضا	باب ما يجوز ان يكون مهرا	ايضا
باب لا ياخذون بالعمالة شيئا	ايضا	باب لا ينكح ابنا بزوجها اذا كان عصبه	٨٠	باب النكاح على تعليم القرآن	١٠١
ايضا	ايضا	باب لا ينكح ابنا بزوجها اذا كان عصبه	٨٠	باب احد الزوجين يموت ولم يفرض	١٠٢
عليه وسلم صدقة التطوع	ايضا	باب اعتبار الكفاءة	٨١	باب ما صدقوا ولم يدخل بها	ايضا
ايضا	ايضا	باب لا يزوج من نفسه امرأته هو وليه	ايضا	باب من قال لاصداق لها	ايضا
باب ما وجب عليه من نكاحه لنفسه	ايضا	باب لا يشتري من نفسه شيئا هو وليه	٨٢	باب الشروط في النكاح	١٠٣
ايضا	ايضا	باب الكلام الذي يقصد به النكاح	٨٢	باب المرأة ترضى بالدخول قبل ان	ايضا
باب ما امر الله تعالى به من المشورة	ايضا	باب الرجل يطلق اربعة نسوة له باثنا	ايضا	يعطيها شيئا	ايضا
فقال وشاورهم في الامر	ايضا	باب ان ينكح مكانهن	ايضا	باب من اغلق بابا	ايضا
كتاب النكاح	٦٩	باب نسري العبد	٨٣	باب المستحب ان وجد صفة ان	١٠٤
باب النكاح	٦٩	باب قوله تعالى وامهات نسائك	٨٤	يولم بشاة	ايضا
باب ما يستدل به على انه جعل سنة	٧٠	باب الجمع بين المرأة وعمتها وخالها	ايضا	باب من لم يدع ثم جاء فاكل	ايضا
للمسلمين رحمة	ايضا	باب الزنا لا يحرم الحلال	ايضا	باب المدعي ويرى صورا منصوبة	ايضا
باب ينسب اليه اولاد بناته ثم	ايضا	باب ما جاء في نكاح اماء المملوكين	٨٥	ذوات ارواح	ايضا
ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم اولاد	ايضا	باب لا ينكح امة على امة	٨٦	باب الرخصة في الرق في الثوب	ايضا
فاطمة اليه بالبنوة	ايضا	باب لا ينكح امة على حرة وينكح حرة	٨٧	باب غسل اليد قبل الطعام وبعد	١٠٥
ايضا	ايضا	باب لا ينكح امة على حرة وينكح حرة	٨٧	باب الاكل والشرب باليمين	ايضا
باب كان ماله بعد موته قائما على عبده	ايضا	باب العبد ينكح الامة على الحرة	ايضا	باب الطعام الحار	ايضا
وملكه	ايضا	باب لا يعمل نكاح امة كتابية لمسلم	٨٧	باب تفتيش التمر عند الاكل	ايضا
ايضا	ايضا	باب من يسل وعنده اكثر من اربع نسوة	ايضا	باب الاكل والشرب قائما	ايضا
باب دخول المعبد جنبا	٧١	باب من قال لا يفسخ النكاح بينهما	٨٩	باب الاكل متكئا	١٠٦
باب ما طهر له من الفضله بعلمه	ايضا	باب سلام احدهما حتى تنقضي العدة	ايضا	باب الشرب بثلاثة انفاس	ايضا
ايضا	ايضا	باب انيان الحائض	٩١	باب النثار في الفرح	ايضا
باب الترغيب في التزويج من ذي	ايضا	باب الجنب يقوض كل ما اراد انيان	٩٢	باب بيان حقه عليها يعني الزوج	ايضا
الدين	ايضا	باب الجنب يقوض كل ما اراد انيان	٩٢	باب كراهية كفرانها لمعروف زوجها	ايضا
باب من تغلى للعبادة	٧٢	باب الجنب يريد ان يتام	ايضا	باب لا تطعم زوجها في معصية	١٠٧
ايضا	ايضا	باب النكاح في ادبار من	ايضا	باب قوله تعالى وان تمطيموا ان	ايضا
باب تخصيص الوجه والكفين بجواز	٧٣				
النظر					
باب مساواة المرأة الرجل في المحبة					
والنظر الى الاجانب					

مضمون	٢٦٠	مضمون	٢٦٠	مضمون	٢٦٠
تعد لو ابن النساء	١٢٦	باب وصف الاسلام	١٢٦	باب النفقة على الاولاد	١٢٣
باب الحالة التي يختلف فيها النساء	١٠٧	باب لا يجزى ان يطعم اقل من ستين	ايضاً	باب قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك	ايضاً
باب ما جاء في ضربها يعني المرأة	ايضاً	مسكيناً كل مسكين مدا	١٢٧	باب نفقة الابوين	١٢٥
باب المختلعة لا يلحقها الطلاق	١٠٨	باب الزوج ينفذ امرأته فيخرج	١٢٧	باب من احق منه بحسن الصحبة	١٢٦
باب الطلاق قبل النكاح	١٠٩	من موجب قد فقه بان ياتي باربعة	ايضاً	باب الابوين اذا اقرقوها في قرية	ايضاً
باب كراهية الطلاق	ايضاً	يشهدون عليها بالزنا او يلعن	١٢٨	فالام احق بولدها ما لم تنزوج فاشا باغ	١٢٧
باب الاختيار ان لا يطاق الا واحدة	١١٣	باب من يلاعن من الازواج	١٢٨	سبع سنين او ثمان سنين خير	١٢٧
باب امضاء الثلاث وان كن مجزعات	ايضاً	باب اللعان على الحمل	١٢٩	كتاب القصاص والدية ❦	١٢٧
باب من جعل الثلاث واحدة	١١٣	باب ما يكون بعد اللعان الزوج	١٢٩	باب ما ورد في التشديد في ضرب	١٢٧
باب ما جاء في موضع الطلقة الثالثة	١١٣	من الفرقة	ايضاً	الماليك	١٢٧
من كتاب الله تعالى	ايضاً	باب لا امان ولا حد في النعريض	١٣٠	باب طلاق المشية	١٢٧
باب ما جاء في التخيير	١١٥	باب الولد للفراش بملك اليمين والنكاح	١٣٠	باب التغليظ على من قتل نفسه	١٢٧
باب ما جاء في التمايك	١١٥	باب من قال الاقراء الحيض	١٣٠	باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدين	١٢٧
باب من قال لامرأته انت علي حرام	١١٦	باب الحيض على الحمل	١٣٢	باب بيان ضعف الخبر الذي روي	١٢٨
باب طلاق التي لم يدخل بها	١١٧	باب عدة الامة	١٣٣	في قتل المومن بالكافر	١٢٩
باب طلاق المكره	١١٧	باب عدة الحامل	١٣٣	باب لا يقتل حر بعبد	١٢٩
باب طلاق العبد بغير اذن سيده	١١٨	باب قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة مبينة	١٣٣	باب ما روي فيمن قتل عبده	١٢٩
باب الاستنشاء في الطلاق والعتاق	١١٨	باب الاحداد	١٣٣	باب العبد يقتل فيه قيمته	١٢٩
والنذر	١١٨	باب اقل الحمل	١٣٣	باب القود بين الرجا والنساء	١٢٩
باب تورث المبتوتة في المرض	١١٩	باب استبراء ام الولد	١٣٥	باب عمد القتل بالحجر	١٢٩
باب الشك في الطلاق	١١٩	باب استبراء من ملك الامة	١٣٥	باب شبه العمد	١٢٩
باب ما يهدم الزوج من الطلاق	١٢٠	باب من قال لا يحرم من الرضاع	١٣٧	باب الخصال التي اذا قتل الرجل	١٢٩
باب عدد طلاق العبد	١٢٠	الاخمس رضعات	١٣٧	اقيد منه	١٢٩
باب الرجعية محرمة عليه تحريم	١٢٠	باب من قال يحرم قليل الرضاع	١٣٧	باب الرجل يجلس ببعض الرجل	١٢٩
المبتوتة حتى يراجعهما	١٢٠	وكثيره	١٣٧	للاخر فيقتله	١٢٩
باب الاشهاد على الرجعة	١٢١	باب رضاع الكبير	١٣٨	باب الخيار في القصاص	١٢٩
باب نكاح المطلق ثلاثاً	١٢٢	باب ما جاء في تحريمه بذلك	١٣٨	باب من قال موجب العمد القود	١٢٩
باب من قال يوقف المولى	١٢٢	بالحولين	١٣٩	باب الترغيب في العفو	١٢٩
باب من قال عزم الطلاق انقضاء	١٢٣	باب وجوب النفقة للزوجة	١٣٩	باب من قال يقتل الكبائر قبل	١٢٩
الا شهر	١٢٣	باب لينفق ذو سعة من سعته ومن	١٣٩	بلوغ الصغار	١٢٩
باب كل يمين اكثر من اربعة اشهر ايلة	١٢٣	قد رزقه فلينفق مما آتاه الله	١٣٩	باب عفو بعض الاولياء	١٢٩
باب المظاهر الذي تلزمه الكفارة	١٢٤	باب الرجل لا يجوز نفقة امرأته	١٣٩	باب ما روي في ان لا قود الا بعد يد	١٢٩
باب عتق المومنة في الظهار	١٢٥	باب المبتوتة لانفق لها الا ان تكون حاملاً	١٣٩	باب القصاص فيبادون النفس	١٢٩
باب اعتاق الجارية اذا اشارت	١٢٥	باب من قال لها النفقة	١٣٩		
بالايمان	١٢٥				

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
باب ما جاء في تفسير الخمر	١٨٨	باب من قتل من اراد عن الاسلام	١٧٢	باب الاقصاص فيه	١٥٥
باب الدليل على ان الطبخ لا يخرج	١٨٩	رجلا او امرأة		ايضا باب ما جاء في الاستثناء بالقتصاص	
هذه الاثرية من دخولها في الاسم		باب من قال يستتاب	١٧٣	باب وجوب الدية في شبه العمد	١٥٧
والتحريم		باب من قال يموت ثلاثة ايام	ايضا	على العاقلة	
باب من رخص ليالم بسكر	ايضا	باب مال المرتد	ايضا	باب تليظ الدية في الخطأ في الشهر	ايضا
باب ما جاء في صفة زيد هم	١٩٠	باب من قال من اشرك بالله فليس بمحصر	ايضا	الحرام والبلد الحرام وذو الرحم	ايضا
باب ما جاء في الكسر بالاء	١٩١	باب من اعتبر حضور الامام والشهود	ايضا	باب من قال هي الخماس	ايضا
باب الرخصة في الاوعية بعد الذبي	١٩٢	باب ما جاء في حد اللوطي	١٧٣	باب اعزاز الابل	ايضا
باب من اقيم عليه الحد اربعا ثم عاد	ايضا	باب تقي البكر	ايضا	باب تقدير البدل باثني عشر الف	١٤٨
باب من وجد منه ربيع شراب	ايضا	باب من قال لا ينال الحد حتى يمتدح	ايضا	درهم او الف دينار	
باب ما جاء في اقامة الحد حال السكر	ايضا	اربع مرات		باب ما روي فيه من عمرو عثمان	ايضا
او حتى يذهب		باب الضرب في خلقته لامن مرض	١٧٥	سوي مامضى	
باب ما جاء في عدد حد الخمر	١٩٣	بصيب الحد		ايضا باب ما دون الموضحة	
باب السلطان بكره على الاختتان	ايضا	باب من اتى بهيمة	١٧٦	باب دية اشجار العين	١٥٩
وما ورد في الختان		باب من وقع على ذات محرم له	ايضا	باب دية الاصابع	ايضا
باب الحد ودكفارات	١٩٣	او ذات زوج او مقعدة بتكاح		باب الصحيح بصيب عين الاهور	ايضا
باب السر على اهل الحدود	ايضا	او بغيره مع العلم بالتحريم		باب ما جاء في دية المرأة	١٦٠
باب الضمان على البهائم	١٩٥	باب ما جاء في حد الذميين	ايضا	باب ما جاء في جراح المرأة	ايضا
باب الدابة تنلج برجلها	ايضا	باب من قال لاحد الا في القذف	١٧٨	باب دية اهل الذمة	ايضا
باب علة الحد يث الذي فيه الارجبار	١٩٦	الصريح		باب من في الديوان ومن ليس فيه	١٦٢
باب الرخصة في الاقامة بد الشريك	ايضا	باب ما يجب فيه القطع	ايضا	العاقلة سواء	
لمن لا يخاف الفتنة		باب اختلاف الناقلين في ثمن المبيع	ايضا	باب ما تحمل العاقلة	ايضا
باب المسلم ينوفي في الحرب قتل اييه	ايضا	باب ما جاء عن الصحابة فيما يجب به	١٨١	باب تنجيم الدية على العاقلة	ايضا
باب شهود من لا فرض عليه	ايضا	الطاع		باب ما ورد في اليرجيز	١٦٣
باب قوله تعالى وانفقوا في سبيل الله	١٩٧	باب القناع في كل ماله ثمن اذ اسرق	١٨٢	باب جنين الامة	ايضا
ولا تنفوا بآيدىكم الى التهلكة		من حرز وبافت قيمته ربع دينار		باب اصل النسامة	١٦٥
باب النفي وما يمتد له على ان	ايضا	باب ما يكون حرزا	ايضا	باب ما جاء في نسامة الجاهلية	١٧٠
الجهاد فرض على الكفاية		باب السارق توجب له السرقة	١٨٣	باب شككارة في قتل العمد	ايضا
باب سحان الخيل	ايضا	باب من سرق عبدا صغيرا	ايضا	باب العياقة والطيرة	١٧١
باب قسم الغنمة في دار الحرب	ايضا	باب النباش يقطع اذا اخرج الكفن	ايضا	باب لاقتول من اهل البني بفصل	ايضا
باب النعم من صبر الكافر بعد الاسار	١٩٨	من انقب		ويصل عليه	
ان ينفذ غرضا		باب السارق يهود ليسرق	١٨٣	باب المقتول من اهل المدل بسيف	ايضا
باب جريان الرن على الامير وان	ايضا	باب غرم السارق	١٨٦	اهل البني	
اسلم اذا كان اسلامه بعد الاسر		باب ما جاء في تضعيف الفرامة	١٨٧	باب العادل يقتل الباني او الباغر	١٧٢
باب قتل النساء والصبيان	١٩٩	باب لا قطع على مختلس	١٨٨	بقتل العادل لم يرثه	

